المجر الساطع والأمع

يخ شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي ت: 1082 هـ

> دراسة وتحقيق أحمد بن محمد البوشخي

> > المجلد الثاني

الفجر الساطع و الضياء اللامع ہے شرح الدرر اللوامع

العنوان: الفجر السائم والضياء اللامم فيرش الدرو اللولمم

تسأليف: أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي ت 1082 هـ

دراسة وتحقيق : أحمد بن محمد البوشخي

تاريخ إصدار الطبعة الأولى: 2007 م/1428 هـ

الإيداع القانوني: 2007/1562

الطبع : المطبعة والوراقة الوطنية - زنقة أبو عبيلة -

الحي الحمدي – الداوديات – مراكش

الهاتف: 91 25 30 4/024 77 30 37 024

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الفجر الساطع و الضياء اللامع

ي شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي ت: 1082 هـ

> دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد البوشخي

> > الجرء الثاني

فصل في ضم ميم الجمع عند ورش



فصل فيرضم ميم الجمع عند ورش

قال في الكافية:

كــــذا ربيعــــة المنــون في النصب أو في غيره يسكــن^(۱) ثم قال رحمه الله:

(47) وصل ورش ضم ميم الجمع إذا أتت من قبل همز القطع

أخبر أن ورشا يضم ميم الجمع ويصلها بواو إذا أتت من قبل همز القطع، وأراد بها العموم، فتدخل همزة الأصل نحو: أنكم، وهمزة الاستفهام وفي ضمنه أنه يسكنها مع غيرها وذلك إذا لم يلقها ساكن.

فإن قيل: ورش يصلها مع غير همزة القطع إذا اتصلت بالضمير.

قيل: إنما ذكر موضع الخلاف، وكلامه يقتضي أن مع غير همزة القطع لا يصل ضمها بل تبقى مضمومة وليس كذلك.

قال الشارح: حالات الميم ثلاثة: الضم، والصلة بالواو، والضم من غير صلة، فالضم من غير صلة لا يكون إلا مع الساكن الخ كلامه (2).

المجراد: لو قال:

وصل بعد الضم ميم الجمع ورشهم من قبل همز القطع (ا

⁽¹⁾ شرح الكافية الشافية ج 4 ص 1979 تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مكة المكرمة دار المامون للتراث.

⁽²⁾ كلام الشارح هذا لم أقف عليه في المظان التي رجعت إليها.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 185/أ مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

قال القيجاطي: إنما ضم ورش الميم ووصلها مع الهمزة دون غيرها لأنه لو سكنها معها لعاد إلى تحريكها على أصله في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فأبقاها على أصلها إذ هو الأولى بها من تحريكها بحركة عارضة (1).

فصل فيرلحكام ميم الجمع

إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيها جوابها، وهو محذوف دل عليه ما قبله والتقدير وصلها، والجملة بعدها في موضع خفض بإذا، من متعلق بأتت، همز القطع: مضاف ومضاف إليه.

ثم قال رحمه الله:

(48) وكلها سكنها قالون ما لم يكن من يعدها سكون

اختلفت الروايات في ضبط لفظة: وكلها فرواها الحضرمي بالنصب وهي الرواية الأولى، ورواها المكناسي والبلفيقي بالرفع، وثبت في رواية المكناسي ما لم يجئ وفي رواية المكناسي ما لم يجئ وفي رواية البلفيقي اللفظتان معا.

اخبر الناظم أن قالون يسكن ميم الجمع مطلقا سواء كان بعدها همزة أو غيرها ما لم يجئ بعدها ساكن فإن جاء فإنه يتركها على ضمها، ويحذف الصلة الانتقاء الساكنين.

المجراد: وهذا الذي ذكر هو المشهور.

قال مكي في التنبيه: وهو اختيار ابن مجاهد (2).

⁽¹⁾ إيضاح الأسرار الورقة (33/ب) وتمام الكلام "لا ندفع عنه الاعتراض".

⁽²⁾ ليضاح الأسرار الورقة 34/أ.

وذكر الحافظ⁽¹⁾ وجهين وكذا في الحرز في قوله: وقالون بتخييره جسلا⁽²⁾

المنتوري: ذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة: أن قالون روى عن نافع التخيير (3).

قال ابن مجاهد: والذي قرأت به الإسكان (4).

فصل فيراحكام ميم الجمع

قال الدائي في كتاب رواية أبي نشيط: كان قالون يخير في ضم [الجمع] (5) فأقرأني فارس بن أحمد عن قراءته بضم الميم في جميع القرآن، وأقرأني أبو الحسن عن قراءته بإسكان الميم، قال وهو اختيار ابن مجاهد (6).

وذكر في التعريف: أن قالون كان يخير، قال: وخيرت أنا عند قراءتي فاخترت الضم ولا أمنع من الإسكان، لأن ابن مجاهد كان يأخذ به وبذلك قرأت على ابن غلبون (7).

وقال في التمهيد: نحوه، ثم قال: وسألت ابن غلبون عن النصم فلم يعرفه (8)، وكان حق الناظم أن يذكر التخيير، لأن الداني ذكره، ولكنه اقتصر على المشهور المعمول به.

⁽¹⁾ المر اد به أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ إبراز المعانى لأبي شامة ص 73 وصدره: وصل ضم الجمع معرك داركا...

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(5) [}في ج، هـ [الجميع].]

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 200 تحقيق د. التهامي الراجي.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

قال ابن شعيب⁽¹⁾ في الاعتماد الاختيار عند القراء الإسكان لأبي نشيط. المنتوري: وبالتخيير قرأت على شيخنا القيجاطي.

⁽¹⁾ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن شعيب القرطبي، مقرئ ضابط، قرأ القراءات على مكي بن أبي طالب وقرأ عليه القراءات عبد الرحمن بن عتاب، توفي سنة 472 هـ – الإقناع 81/1.

^{(2) [}في د [التذكرة].]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> التذكرة لابن غلبون الجزء 1 صفحة 136.

⁽⁵⁾ أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي الأندلسي، أول من أدخل علم القراءات إلى المغرب، توفي سنة 429هـ، من كتبه "الروضة" في القراءات" و"تفسير القرآن" – الديباج ص 19 وغاية النهاية 120/1 والأعلام 212/1.

⁽⁶⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

⁽⁷⁾ أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي نسبة إلى المهدية في المغرب أستاذ مشهور توفي منة 430 هـ، ألف عدة تصانيف منها التفسير المشهور والهداية في القراءات السبع - الإهناع 132/1.

⁽⁸⁾ الهداية في القراءات السبع توجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة الحسنية برقم 1524.

[🦰] شريح بن محمد بن شريح الرعيني تقدمت ترجمته.

اشرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

والتذكير والمفردات⁽¹⁾، وابن مطرف⁽²⁾ في البديع⁽³⁾، وأب والطاهر العمر اني⁽⁴⁾ في الاكتفاء⁽⁵⁾، وابن شفيع⁽⁶⁾ في التنبيه والإرشاد⁽⁷⁾، وابن مهلب العمر اني⁽⁴⁾ في الاكتفاء⁽⁵⁾، وابن طفيل⁽¹⁰⁾ في العنبية⁽¹¹⁾، واب هلمام⁽¹²⁾ في التلخيص⁽¹³⁾، وابن غزوان⁽¹⁴⁾ في أرجوزته⁽¹⁵⁾، وأبو محمد القرطبي⁽¹⁶⁾ في مختصره⁽¹⁷⁾،

(1) المصدر نفسه.

(3) شرح الدرر للمنتوري علم الورقة 135 / ب.

(4) لبو الطاهر العمر أني لقد استقصيت مظان كثيرة فلم أقف على ترجمته.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ ب

(6) أبو الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع الأندلسي المري مقرئ حانق مجود، وكان شيخا صالحا حسن الصوت بالقرآن، وأقرأ الناس بجامع المرية حتى مات سنة 514 هـ – الإقناع 294/1.

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 136/ب.

(8) ابن مهلب لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(⁹⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

(10) ابن طفيل هو طفيل بن محمد بن عبد الرحمن بن عظيمة أبو نصر العيدي الإشبيلي عارف ضابط مجود توفى سنة 599 هـ - غاية النهاية 341/1 ترجمة رقم 1480.

(¹¹⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

(12) ابن هشام عبد الله بن يوسف تقدمت ترجمته.

(13) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

(14) ابن غزوان أحمد بن عبد العزيز بن خلف الفهري أبو العباس كان حيا سنة 553هـ -بغيــة الوعاة للسيوطي 325/1.

(15) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

(16) أبو محمد القرطبي تقدمت ترجمته.

(17) شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

⁽²⁾ أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف اليساري الهلالي المدني مولى ميمونة رضي الله عنها توفى سنة 220هـ - الإقناع لابن الباذش 559/1.

وابنه أبو بكر (1) في أرجوزته (2)، وابن هارون (3) في قصيدته (4)، وابن عبد الملك في الاعتماد (5).

قال في التيسير: قالون باختلاف عنه (6).

قال في الدر النثير: ذكر الحافظ هنا عن قالون: ضم ميم الجمع ووصلتها كابن كثير، وإسكانها كالجماعة $^{(7)}$ ، وذكر عنه السيخ $^{(8)}$ السوجهين $^{(9)}$ ، وذكر الإمام $^{(10)}$ الإسكان خاصة $^{(11)}$.

تنبيه: قال الحافظ في هذه المسألة بخلاف عن قالون وقال في المفردات في رواية أبي نشيط عن قالون ما نصه: اعلم أن قالون كان يخير في ضم ميم

⁽¹⁾ أبو بكر بن أبي محمد القرطبي هو الإمام أبو بكر المخزومي القرطبي ولد سنة 410هـ أخذ عن مكي وروى عنه جماعة آخرهم وفاة القيسي نزيل مراكش توفي سنة 496هـ - معرفة القراء الكبار 446/1 ت 384.

^{(&}lt;sup>2)</sup> شرح الدرر اللوامع الورقة 135/ب.

⁽³⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري رقم الورقة 135/ب.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

⁽⁶⁾ التيسير في القراءات السبع ص 59.

⁽⁷⁾ الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير لعبد الواحد بن محمد الأموي المشهور بالباهلي المتوفى سنة 444 هـ، توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية برقم 1592/ مجموع (6).

⁽⁸⁾ الشيخ هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته.

⁽⁹⁾ التبصرة لمكي ص: 107.

⁽¹⁰⁾ الإمام هو ابن شريح تقدمت ترجمته.

⁽¹¹⁾ للدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد "الحركة العارضة وحركة ميم الجمع" من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1592/ مجموع (6).

الجمع ووصلها بواو، وفي إسكانها، ثم أخبر أنه قرأ على فارس⁽¹⁾ عن قراءته بضم الميم، وعلى أبي الحسن عن قراءته بإسكان الميم وبين العبارتين بَون يعرض منه للناظر إشكال⁽²⁾.

ووجه البيان في ذلك ما نص عليه الشيخ في التبصرة (3) فقال ما نصه: وخير قالون [بإسكانها] (4) وصلتها بواو (5).

وكذلك روى الحلواتي وأبو نشيط⁽⁶⁾ عنه أنه خير فلا تبالي بأي روايـــة قرأت بالضم والإسكان، واختار ابن مجاهد⁽⁷⁾ الإسكان⁽⁸⁾.

والاختيار عند القراء ضم (18/ب) الميمات كلها للحلواني وإسكانها لأبى نشيط.

والجواب: عن المعارضة أن عبارة التخيير يراعى فيها أصل الرواية عن قالون.

وعبارة الخلاف يراعى فيها اختيار القراء من حيث خصوا الإسكان بطريق أبي نشيط، وخصوا الضم بطريق الحلواني فكلاهما روايتان مختلفتان عن قالون.

اعلم: أن ميم الجمع لها أربع حالات:

⁽¹⁾ فارس بن أحمد تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

⁽³⁾ التبصرة ص: 107–108.

^{(4) [}ما بين [...] من أ، و ب.]

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ أبو نشيط محمد هارون المروزي تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ ابن مجاهد أحمد موسى تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

حالة تحرك فيها بالضم وتوصل ضمتها بواو بالاتفاق.

وحالة تحرك فيها من غير صلة.

وحالة تسكن فيها.

وحالة فيها خلاف دائر بين الإسكان والتحريك مع الصلة، فالحالة الأولى: إذا اتصل بها ضمير كقوله تعالى: ﴿ أُورِثُتُمُوهَا ﴾ (1) و ﴿ فَلِم قَتَلَتُمُوهُمْ ﴾ (2) و ﴿ وَاذَيْتُمُونَا ﴾ (3).

والحالة الثانية: إذا وقع بعدها في الوصل حرف ساكن.

والحالة الثالثة: إذا وقفت عليها.

والحالة الرابعة: ما عدا ما تقدم.

قال في الكنز: والمشهور التخيير كقول الحصري ($^{(4)}$)، وقد نشر التخيير عنه دون النشر وهو معنى قول الأهوازي $^{(5)}$: "الوجهان سيــــّان" $^{(6)}$.

المجراد: وكلها: مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا يصح نصبه بفعل مضمر يفسره الظاهر الذي هو سكنها على أن يكون من باب الاشتغال، كما أجازه بعضهم (7).

قلت: هو والله أعلم.

⁽¹⁾ سورة الأعراف الآية (43).

⁽²⁾ سورة آل عمران الآية (183).

⁽³⁾ سورة إبراهيم الآية (12).

⁽⁴⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 9/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

⁽⁵⁾ الحسن بن على الأهوازي تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ كنز المعانى لبرهان الدين الجعبري الورقة 9لب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

⁽⁷⁾ إيضاح الأسرار الورقة 34/ب.

المنتوري: ولفظه وكلها على رواية النصب، مفعول بفعل مضمر من يلب الاشتغال(1).

ثم قال المجراد: تتيما لما تقدم لأن [كلا]⁽²⁾ مضافة إلى الضمير لا تستعمل إلا توكيدا، أو مبتدأ فينصبه خطأ لمخالفته استعمال العرب⁽³⁾، وما من قوله: ما لم: مصدرية ظرفية على حد قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ (4)، ويروى ما لم يجئ وما لم يكن.

فعلى رواية ما لم [يجئ]⁽⁵⁾، يكون: سكون فاعل يجيء، [ومن بعدها متعلق بيجيء]⁽⁶⁾، وعلى رواية ما لم يكن سكون اسم [يكون]⁽⁷⁾ وخبرها من بعدها وهو متعلق بمحذوف.

قوله: كما أجاز بعضهم: فيكون على هذا، الراجح [فيه](8) النصب عملا بقول ابن مالك(9): وبعد عاطف بلا فصل... الخ.

وقال الأستاذ الصغير (10): [روايته](11) بخط الناظم بنصب اللام (12).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096/مجموع.

^{(2) [}في د [كلها].]

⁽³⁾ إيضاح الأسرار الورقة 34/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة البقرة الآية 236.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين […] لا يوجد في هـ..]

⁽⁷⁾ [في د [يكن].]

⁽⁸⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁹⁾ ابن مالك محمد بن عبد الله تقدمت ترجمته.

⁽¹⁰⁾ الأستاذ الصغير هو على بن محمد وقد تقدمت ترجمته في الصفحة (124) برقم (614).

^{(11) [}في د، هـ [رأيته].]

⁽¹²⁾ شرح الدرر المنتوري الورقة 135/ب.

المنتوري: واعلم أن الفاشي في الكلام في "كل" إذا أضيفت إلى الضمير أن لا يعمل فيها عامل لفظي [وإنما ترفع بالابتداء كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُم ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقَيَامَةِ فَرِدًا ﴾ (١) أو تكون توكيدا كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَاتَبِكَةُ كُلُّهُم أُجْمَعُونَ ﴾ (٤)، ويقل أن يعمل فيها [عامل لفظي](٥)، ومنه قول الشاعر: أنشده ابن مالك في شرح التسهيل:

تميل إذا مالت عليه دلاؤهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل الله

فالأولى ضبطه وكلها بالرفع على الفاشي في الكلام، وكان الناظم والله أعلم رجع من النصب إلى الرفع.

وقال المجاصي⁽⁵⁾ وابن عبد الكريم⁽⁶⁾: كلها مبتدأ وأجازا نصبه على الاشتغال⁽⁷⁾ ورده أجانا⁽⁸⁾ والواريثني⁽⁹⁾ بما عند المجراد.

⁽¹⁾ سورة مريم الآية (95).

⁽²⁾ سورة ص الآية (73).

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁴⁾ الساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ج: 395/2، وفيه: يميد إذا مادت عليه دلاؤهم *** فيصدر عنه كلها وهو ناهل

⁽⁵⁾ المجاصى أبو عبد الله محمد تقدمت ترجمته في الصفحة (13) برقم (45).

^{(&}lt;sup>6)</sup> ابن عبد الكريم تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

⁽⁸⁾ ءاجانا تقدمت ترجمته في ص: 88 برقم: 439.

⁽⁹⁾ الواريثني تقدم نكره برقم (547) الصفحة (110).

قال الحلفاوي $^{(1)}$ ما لم يجئ، قال بعض المقيدين هذه هي الرواية المشهورة $^{(2)}$.

ويروى ما لم يكن وعليها اقتصر الواريثني(3) والمطماطي(4).

ونص ابن مسلم عليها⁽⁵⁾ واقتصر ابن ءاجانا والمرسي ومن تبعهما كالشريشي⁽⁶⁾ وابن عبد الكريم على ما لم يجئ.

تنبيه: لم يقع في رواية أحد منهم ما لم يقع الجارية على الألسنة فلحذره.

ثم قال رحمه الله:

(49) واتفقا في ضمها في الوصل إذا أتت من قبل همز الوصل

أي اتفقا ورش وقالون على ضم الميم إذا لقيها ساكن من غير صلة نحو بهم الأسباب"(7) "ومن دونهم امرأتين"(8)، ففي: بمعنى على كما تقدم.

وقوله: إذا أتت... الخ أي مرسومة إذ لا وجود لهمز الوصل في حال الدرج.

⁽¹⁾ الحلفاوي تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ هكذا أورده المصنف رحمه الله هذا النص للحلفاوي للإشارة إلى المكان الذي نقله منه.

⁽³⁾ في كتابه جمع المعاني الذرية والمباحث السنية في تقييد البرية في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع.

⁽⁴⁾ المطماطي هو إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام النتسي انتهت إليه رئاسة التدريس و الفتوى توفي بتلمسان/ نيل المحتاج 35-35 و الحلل السندسية ج 1 ص (679).

⁽⁵⁾ ترجمة ابن مسلم عمر بن إبراهيم في الصفحة (15) رقم (54).

⁽⁶⁾ هو سليمان بن محمد الشريشي تقدمت ترجمته في ص: (7) برقم (19).

⁽⁷⁾ سورة البقرة الآية (166).

⁽⁸⁾ سورة القصيص الآية (23).

قال بعضهم: إنما أتى بقالون زيادة بيان [أو] (1) ليرفع الإيهام الذي في قوله: ما لم يكن من بعدها سكون إذ لم يبين بأي حركة يحركها فبين هنا.

قوله: في الوصل... احترز من الوقف و [في] (2) ضمها متعلق باتفقا، وكذلك في الوصل، قاله المجراد، وعلق ابن عبد الكريم في الوصل بـضمها (3)، وكذا المنتوري (4) وهو الظاهر.

قال بعضهم: قوله من قبل همز الوصل لابد فيه من تفصيل، فإن قلنا إنما سميت همزة الوصل لأنها يتوصل بها إلى الساكن، كان من باب الوصل والوصل في آخر الشطر قبله بمعنى الدرج، فقد اتفقا لفظا واختلفا معنى فهو تجنيس.

وإن قانا سميت همزة وصل لسقوطها في الوصل فهو إيطاء إذا اتفق الوصل الأول والثاني لفظا ومعنى انتهى (5).

والتجنيس الذي وقع هنا يسمى تجنيس التماثل وهو إعادة اللفظ بعينه مع اختلاف المعنى وهو من بديع الكلام ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقَسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ (6).

فالأولى المراد بها القيامة، والثانية ساعة من الزمان، ففي كلامه التجنيس وليس بإيطاء.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽³⁾ شرح المنتوري الورقة 136/أ.

⁽⁴⁾ محمد بن عبد الملك المنتوري تقدمت ترجمته في الصفحة (7) من هذا الكتاب رقم (15)، وشرح الدرر اللوامع له الورقة 136/أ مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

⁽⁵⁾ محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 136/أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة الروم الآية (55).

كقول بعضهم:

وقد حوى من كل شيء حسنة (19/أ) وسنة أراك فيها كسنة

با من أراه للزمان حسنة بن غبت عني سنة فهي سنة

فصل فيراحكام ميم الجمم

الجوهري: والإيطاء في الشعر إعادة القافية، واشترطوا في دفع الإطاء مبعة أبيات وقيل عشرة وهو قبيح من حيث الجملة، لكن كلما قربت القافية من الأخرى قبح كما قال الخزرجي⁽¹⁾ و [يزكو]⁽²⁾ قبحه كلما دنا.

ثم قال رحمه الله:

(50) وكلهم يقف بالإسكان وفي الإشارة لهم قسولان

(51) وتركها أظهر في القياس وهو الذي ارتضاه جل الناس

لما ذكر الخلاف في الميم أخبر أن ذلك في الوصل وأما في الوقف فالاتفاق على الإسكان لجميع القراء لأنهم شاركوا نافعا في هذا الحكم.

قوله: وفي الإشارة...الخ، الإشارة عبارة عن الروم والإشمام وهذا الحكم لمن ضمها، وأما من سكنها فلا..

قال الأستاذ الصغير (3): اعلم أن الضمير من قوله وكلهم يقف: يحتمل أن يعود على القراء السبعة أو على أصل الأداء فإن أعيد على أهل الأداء [فهو

⁽¹⁾ الخزرجي أحمد بن مسعود القرطبي إمام في التفسير والفقه واللغة والعروض والطب، توفى سنة 601هــ لــه تآليف حسان وشعر رائق - الأعلام 257/1.

^{(2) [}في أ [يزكوا].]

⁽³⁾ الأستاذ الصغير هو على بن محمد تقدمت ترجمته.

مناسب لقوله، وفي الإشارة لهم قولان، لأن القولين لأهل الأداء](1)، وإن أعدناه على السبعة كان في كلامه تعقيد لأن الضمير من قوله، وفي الإشارة لهم غير صالح [للعود](2) على السبعة، إذ لا نص عنهم في ذلك حسبما قاله مكي(3) فلو قدرت مضافا يتعلق به لهم تقديره في جواز الإشارة لهم قولان لحسن عوده على السبعة.

قال أبو محمد مكي ميم الجمع كسائر الحروف يلزم فيها ما يلزم الحروف المتحركة، وما علمت أن أحدا نص عليها بمنع ولا إيجاب، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام، وبالروم والإشمام يعلم أنها كانت في الوصل مضمومة، وليس صلتها بواو بمانع من الروم والاشمام فهي بمنزلة هاء الضمير (4).

ثم قال: والإسكان فيها حسن، وهو الأصل يعني أصل الوقف لا أصل الميم.

وقال أبو عمرو: حركتها جئ بها لأجل الصلة ليتوصل بها إليها، إذا لم يكن بد من ذلك فليست [كحركة] (5) هاء الكناية لأن الغرض إنما هو الإتيان بالواو زيادة في الجمع كما زيد في التثنية: الألف لا غير، فلما كانت الصلة لا تثبت في حال الوقف وكانت [زائدة] (6) وسقطت فيه بإجماع، وجب أن تذهب تلك الحركة رأسا لذهاب ما جئ بها إليه، فبقيت الميم ساكنة فامتنع الروم والإشمام (7).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽²⁾ في ج [للعودة].

⁽³⁾ مكي بن أبي طالب القيسي، تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ التبصرة لمكي بن أبي طالب ص: 109-110.

^{(5) [}ما بين [...] من أ.]

^{(6) [}ما بين [...] من أ.]

⁽⁷⁾ التيسير في القراءات السبع للداني ص: 59.

وإليه أشار الشيخ⁽¹⁾ بقوله: وتركها أقيس يشير إلى قول الداني⁽²⁾، لأن الفرق الذي فرق به جليّ وهو كون الحركة في الهاء أصلية لم يؤت بها لأجل شيء يتوصل إليه كما جئ بحركة الميم وإن كان كل من الحرفين أصله الضم لأن هاء الضمير اسم صحيح على حرف واحد فلا يكون إلا متحركا وميم الجمع إنما ضمت من أجل الواو إلا بضم الميم ضرورة، فوجب أن تذهب الضمة في الوقف لذهابها.

قال في التيسير فأما حركة ميم الجمع في مذهب من ضمها فلا تجوز الإشارة إليها بروم ولا إشمام لذهابها عند الوقف أصلا⁽³⁾.

قال في الدر النثير⁽⁴⁾: يريد على قراءة ابن كثير باتفاق، وعلى قراءة قالون على أحد الوجهين⁽⁵⁾.

قال في الحرز (6): وفي هاء تأنيث وميم الجمع... الخ.

قال في اللئالئ الفريدة: وأما ميم الجمع فإنها تنقسم إلى ما يحرك في الوصل للجميع نحو: "لهم الناس"⁽⁷⁾ "وأثتم الأعلون"⁽⁸⁾ مما يقع قبل الساكن، وإلى ما تحرك بالضم موصولا لبعض القراء ويسكن لبعض مما يقع قبل المحرك.

⁽¹⁾ الشيخ أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسي، تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ أبو عمرو الداني بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 59.

⁽⁴⁾ الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد، باب "الحركة العارضة وحركة الجمع" من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع (6).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص 270، وتمام البيت: وعارض شكل لم يكونا ليدخلا.

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة آل عمر أن الآية (173).

⁽⁸⁾ سورة آل عمران الآية (139).

فأما النوع الأول: فلا يدخله روم ولا إشمام لأن الحركة عارضة لإلتقاء الساكنين [والعارضة لا ترام ولا تشم.

وأما النوع الثاني: فمن قرأه بالإسكان لا إشكال](1).

ومن قرأه بالضم والصلة لم يدخله أيضا عند أبي عمرو وإليه أشار في الحرز (2): وعلله أن ميم الجمع لا حركة لها في الأصل، فترام أو تسشم وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة (3).

وذهب مكي⁽⁴⁾ إلى الجواز بمنزلة هاء الكناية⁽⁵⁾ ورد عليه الداني⁽⁶⁾ وبالغ في الإنكار، وفرق بينهما، بأن ميم الجمع كانت قبل الصلة وإنما حركت لأجل الواو، فلما ذهبت الواو في الوقف عادت الميم إلى أصلها من السكون فامتنعا كسائر السواكن، وهاء الكناية لم تضم لأجل واو الصلة بل كانت مضمومة فلما ذهبت الواو في الوقف عوملت الهاء معاملة سائر الحركات الأصلية فدخلها الروم والإشمام⁽⁷⁾.

وقال في الإقتاع: ولا تجوز الإشارة إلى ميم الجمع الموصولة بواو لأن الميم إنما تستعمل عند ذهاب الواو ساكنة، أجاز مكي فيها الإشارة.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽²⁾ إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص 270.

⁽³⁾ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص: 270-271 وانظر نص الفاسي في اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة باب ميم الجمع، الورقة 7 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 1/127-128.

⁽⁶⁾ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 136/ب.

وقال: إن الذي يمنعها خارج عن النص بغير رواية (1).

قال أبي (2) رضي الله عنه بل مجير الروم والإشمام في ميم الجمع هـو المفارق للنص لأن سيبويه نص على أن ميم الجمع إذا حـذفت بعـدها الـواو والياء سكنت (3).

قال في التحفة:

وقف مسكنا لكل القوم لجاز مكي ودان (4) منعا ثم قال:

والخلف في إشمامها والروم والحق قل أحق أن يتبعا⁽⁵⁾(19/ب)

ما قال الداني عندي أجود وقال القيسي (⁷⁾:

وهو الذي يقرئ به المجود (6)

على ميم الجمع قف بإسكانها كذا كبدد كبحكم عن مك ولا فررق عنده

روى الداني وامنع ما سواه عن الحبر والأول مختار وقيت مسن السوزر $^{(8)}$

⁽¹⁾ الإقناع 531-531.

⁽²⁾ أب المصنف هو قاسم بن محمد بن أبي العافية، فقيه نحوي مشهور لازم أبا المحاسن كثيرا، وكان له مزيد وجاهة مع أحمد المنصور، أخذ عن أبي العباس المنجور وغيره، توفي سنة 1022م، نشر المثاني 181/1.

⁽³⁾ هذا من مسمو عات المصنف عن أبيه.

⁽⁴⁾ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ البيتان 124 و 125 من الورقة 7/أ نسخة مخطوطة خاصة.

⁽⁶⁾ البيت رقم (132) الورقة 8 لب.

⁽⁷⁾ محمد بن علي بن جعفر أبو عبد الله القيسي فقيه من أهل قلعة حماد بالعدوة تعلم بقرطبة وولي قضاء فاس سنة 536هـ وكان ضعيفا اعتزل واشتغل بالتدريس وتوفي بها... - الأعلام ج 279/6 يأتي ما بقي في الصفحة 340.

⁽⁸⁾ الأجوبة المحققة في الوقف على ميم الجمع البيت 1 و2 من فصل مخطوطة خاصة حصلت عليها من خزانة زاوية مزوضة بضواحي مراكش.

وقال الحصري $^{(1)}$: ومن ضم ميم الجمع أسكن واقفا

فإياك أن يغريك بالجهل من يغريك

وقال الوهرائي(3):

وخلف بإشمام وروم وجوزن [وحجته] () ربط لــواق ويضمــة ولو قد [جرا] ﴿ روم لجئ بضمها ويحتبج مكي بإطلاق رومهم ولم يفرقوا ما بين يحكم وأنهم "

لمكيهم والدائس بالمنع قد علا بوصل وإسقاط بوقف تنقلا وكيف وحال الوقف تسكينها إن جلا وشمامهم في الضم والرفع مسجلا وقل ريطها بالواو وليس معولا نعم اشبهت هاء الكناية عنده وما ذاك بالمرضى لتجريدها اعقلات

قوله: وتركها أظهر ... الخ القياس حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما.

قوله: وهو الذي ارتضاه ... الخ كان حق الناظم أن لا يذكر الإشارة، لأن ذلك شيء قاله مكى وقاسه على غيره ولم يتابعه عليه أحد لمن يعتمد عليه لظهور فساد قياسه.

⁽¹⁾ على بن عبد الغنى الحصري تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ لم أقف على هذا البيت في منظومة الحصري ولدي مصورة منها.

⁽³⁾ الو هر اني: تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أ [وحجة وحجته].]

^{(5) [}في د [جری].]

⁽⁶⁾ يقصد القراء الذين ذكرهم بأسمائهم في الأبيات التي سبقت هذا البيت.

⁽⁷⁾ الأبيات 66 إلى 71 من التقريب للوهراني باب ميم الجمع مخطوطة خاصة.

قال ابن سفيان (1) في الهادي: لا خلاف بينهم في الوقف (30/ب) على ميم الجمع بالسكون من غير روم ولا إشمام (2).

وقال ابن شريح (3) في الكافي: اتفقوا على ذلك (4).

وحكى الدائي في الاقتصاد: الإجماع أيضا (5).

فرالوقف على ميم الجمم

قوله: يقف أصله يوقف فحذف الواو لوقوعها بين عدوتيها، وأتى بصيغة الإقراد [مراعاة للفظ] (6)، [وهو فعل مضارع والفاعل مضمر يعود على كلهم، والجملة خبر بالإسكان متعلق به وفي الإشارة متعلق بمحذوف لهم متعلق بالإشارة] (7) ويجوز مراعات المعنى نحو كلهم قائم أو قائمون، قالمه أكثر [النحاة] (8).

⁽¹⁾ ابن سفيان محمد بن سفيان القيرواني أستاذ حاذق عرض بمصر على أبي الطيب ابن غلبون وقرأ عليه أبو العباس المهدوي، توفى سنة 415 هـ - الإقناع 185/1.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 136/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

⁽³⁾ ابن شریح محمد بن شریح تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ الكافي للإمام الرعيني ص 37 بهامش كتاب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع للإمام أبي حفص عمر بن القاسم.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 137/أ.

^{(6) [}في ب [مراعا للفظ].]

⁽⁷⁾ [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(8) [}في ب، ج، هـ [النحات].]

وقال بعضهم: لا يعود إليها الضمير من خبرها إلا مفردا مـذكرا علـى [لفظها](1).

قولان: مبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لتقدم المجرور.

الحلفاوي: معنى أظهر أرجح قاله مرسى(2).

وقال الوارثيني: أبين(3).

وقال ابن عبد الكريم: أبين وأحسن وأولى (4).

وقال المجاصي: أجود وأحسن وأولى وأشهر (5).

وقوله في القياس: أي قياس العربية ثم قال واتفق ابن عبد الكريم والمجاصى على أن معناه قياس الوقف.

وتركها: مبتدأ ومضاف إليه، والضمير للإشارة أظهر خبر، وفي القياس هو متعلق بأظهر، وهو الذي مبتدأ، والذي وصلته في موضع الخبر.

القول فرهاء ضمير الولحد

ثم قال رحمه الله:

(52) القول في هاء ضمير الواحد والخلف في قصر ومد زائد

^{(1) [}في هـ [بعضها].]

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 11/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم (6064).

⁽³⁾ جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني باب هاء الضمير الواحد مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصى الورقة 18 من خزانة ابن يوسف بمراكش رقم الكتاب 105.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

أتى بهذا الباب عقب الذي قبله للمناسبة [التي] (1) بينهما، وهو حذف الصلة وإثباتها، وتسمى ضمير الواحد كما قال المصنف وهاء الكناية وهاء [المضمر] (2) كما عند الشاطبي، وهاء الإضمار كما عند الحصري والمكي [كما عند غيرهم...

قلت](3):

ومكنى أو إضمار أو مضمر حكوا ضمير كناية بهاء كذا [رووا] (١٠٠٠)

وهي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر الغائب، فالزائدة احترز [من الأصلية] (6) نحو نفقه وجه أبيكم، والواحد المذكر احترز من الواحدة المؤنثة نحو: خلفها ومن هاء السكت فإنها زائدة وليست بدالة على الواحد المذكر [وتتصل] (7) بالاسم والفعل والحرف، رسله: اسم، جاء: فعل، به: حرف.

ابن الجزري: وهي عندهم هاء الضمير المكنى بها عن المفرد المذكر الغائب (8) انتهى.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب، هـ.]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ب [الضمير].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب، هـ..]

⁽⁴⁾ [في ب [حكوا].]

⁽⁵⁾ هذا من نظم المصنف رحمه الله.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في هـ [الأصلية].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁸⁾ النشر في القراءات العشر 124/1.

قال بعض الشراح: هاء الضمير في إضافة الشيء إلى نفسه لكن تقلول هاء [الضمير](1) ويستقيم الكلام ويكون [المضمر](2) السما](3) لما يعود عليه(4).

[الأرهري]⁽⁵⁾ اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته، واطلاقه على البارز توسعا، والضمير إيمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي مفقود، وهو اصطلاح بصري، والكوفية]⁽⁶⁾ يسمونه كناية ومكنيا [لأنه]⁽⁷⁾ ليس باسم صريح والكناية [تقابل]⁽⁸⁾ الصريح انتهى⁽⁹⁾.

قال الدائي في إيجاز البيان: وإذا أتت الهاء وهي لام الفعل، فليست بهاء كناية وإنما [هي] (10) أصلية (31/أ)، فلا تجوز صلتها بوجه إذ صلتها زيادة فسي كلمتها وذلك نحو قوله تعالى: "ما نفقه كثيرا" (11) و "فواكه كثيرة" (12).

قال الأتري (13): إن قوله تعالى: نفقه على مثل نفعل وفواكه على مثل فواعل، فالهاء فيها لام من الفعل فهي من نفس الكلمة انتهى (14).

^{(1) [}في ب [المضمر].]

^{(2) [}في هـ [الكلام].]

^{(3) [}في ج، هـ [اسم].]

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج [الأهوزي].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(7) [}في ج [لأنهم] وفي هـ [لأنها].]

^{(8) [}في ج [هاء بل] وفي هـ [تعليل].]

⁽⁹⁾ المصدر نفسه شرح الدرر اللوامع الورقة 137أ.

^{(10) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽¹¹⁾ سورة هود الآية 91.

⁽¹²⁾ سورة المؤمنون الآية 19.

⁽¹³⁾ الأترى لم أقف له على ترجمة له في كتب التراجم.

⁽¹⁴⁾ سورة مريم الآية (46).

وقد تكون في الغير نحو: لئن لم تنته (1) انتهى.

[قال ابن الجزري: باختلاس كسرة الهاء من غير إشباع ويعبر عنه بالقصر، ويعبر عنه بالصلة وبالمد المضا] (3)(2).

قوله: القول الخ، أخبر أنه [يتكلم]⁽⁴⁾ على المتفق والمختلف، فقوله القول في هاء ضمير الواحد يرجع إلى الاتفاق.

وقوله: والخلف في قصر (20/أ) يرجع إلى الاختلاف، وقد تكون في العين نحو: لئن لم تنته.

[الجعبري: وسمى القصد اختلاسا مجازا] (5)، [وعبر بالقصر عن حذف الصلة ومنهم من يعبر بالاختلاس والحذف] (6).

وذكر الداني في جامع البيان وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان: أن القراء عبروا عن إثبات صلة الهاء بالمد، وعن حذفها بالقصر (7).

قال سيبويه: [وربما](8) مدوا فقالوا: مساجيد ومنابير (9).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر 124/2.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في د [تكلم].]

⁽⁵⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب ،د.]

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

^{(8) [}في هـ [وبها].]

⁽⁹⁾ كتاب سيبويه 250/4 فلم يذكر هذا الجمع بصيغة المد وإنما بمفاعل.

قال الداني في إيجاز البيان: فجعل المد عبارة عن ثبوت الياء في ذلك، إذ هي حرف مد⁽¹⁾، وقال في جامع البيان: نحوه فكذلك فعل الناظم.

فقوله: زائد أي زائد على الهاء، ولا يتوهم غيره، إذ ليست باب المد⁽²⁾. قال في التحفة:

وهي التي تزاد فيما تدري دلالة للواحد المذكر أسماؤها في مقتضى الرواية ضمير أو إضمار أو كناية (١)

قوله: والخلف وجد بخط الناظم، بالجر عطف على هاء الكناية كأنه قال: القول في الاتفاق والخلف في مد وقصر وفي قصر متعلق بالخلف.

وقال ابن عبد الكريم والمجاصي: والخلف معطوف على القول(4).

وقال الوارثيني: معطوف على هاء، ولا يصح فيه الرفع عطف علسى القول، إذ تقديره القول في الإتقان في هاء ضمير الواحد والخلف فيها⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/137أ.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ الأبيات في التحفة رقم 164 و 165 الورقة 9/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصي، الورقة 8/أ مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

⁽⁵⁾ جمع المعانى الذرية للوارثيني باب هاء الضمير الواحد.

صلة الضمير بالولو أو الياء

وقال المجاصي وابن عبد الكريم⁽¹⁾: قوله زائد هو على حذف الموصوف أي مد حرف زائد فعلى ما قاله يقرأ بالإضافة⁽²⁾.

ثم قال رحمه الله:

(53) واعلم بأن صلة الضمير بالواو أو بالياء للتكثير

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي بالواو أو بالياء، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي بالياء أو بالواو بتقديم الياء على الواو، ورواية تقديم الواو على الياء هي الأولى، لأن الأصل الواو (3).

الجعبري: والضمير أخص [بها] (4) من الكناية، وهي اسم بني لسشبه الحرف تركيبا واقتتارا على حركة [نفقه] (5)، وكانت لتوحده، وكانت ضمة تقوية لها، ووصلت بمد لخفائها وانفرادها، وبه خالفت هاء نفقه وكانت واوا اتباعا وكسرت من الكسرة، والياء مجانسة، فصارت الصلة ياء لذلك خلاف [للحجازية] (6) وألحق [فهاء] (7) هذه وفتحت للمؤنث فرقا فصارت ألفا، وخالفت الصلة وقعا تخفيفا وبقيت الألف للفرعية انتهى (8).

⁽¹⁾ ابن عبد الكريم تقدمت ترجمته في ص (7) رقم (18).

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصى 8/أ خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] من د.]

⁽⁵⁾ [ما بين [...] من ج.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج، هـ [المجازية].]

⁽⁷⁾ [في ب، ج، هـ [بها].]

⁽⁸⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 21/أ من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال في اللئالئ الفريدة⁽¹⁾: وأصلها الضم لأنها لما كانت خفية تشبه الألف في الخفاء، أعطيت أقوى الحركات وهي الضمة، ووصلت بالواو لتخرجها من الخفاء إلى الإبانة، وذلك أن الهاء من الصدر والواو من الشفتين، فإذا زيدت عليها بينتها.

هاء الكناية

فالأصل فيها إذا أن تكون مضمومة موصولة بواو، فإن كانت قبلها كسرة أو ياء ساكنة كسرت طلبا للخفة والمشاكلة، وإذا وصلت المكسورة انقلبت الواو التي كانت مع الضمة ياء، لأنهم يفرون من كلامهم من [الواو]⁽²⁾ الساكنة بعد الكسرة إلى الياء طلبا للخفة انتهى⁽³⁾.

قال الدائي في إيجاز البيان⁽⁴⁾: اعلم أنه كان يصل هاء الكناية عن الواحد المذكر، إذا انضمت وانفتح ما قبلها، أو انضم بواو في اللفظ تكثيرا لها وتقوية لخفائها⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ اللَّلئ الفريدة في شرح القصيدة تأليف محمد بن الحسن الفاسي المقرئ المتوفى عام 656هـ، وهو شرح لقصيدة حرز الأماني ووجه التهاني لأبي القاسم الشاطبي، توجد من هذا الكتاب نسخ خطية في الخزانة الحسنية تحت الأرقام التالية: 6973-2130-1243.

^{(2) [}في ب إبالواو].]

⁽³⁾ اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب هاء الضمير الورقة 10 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

⁽⁴⁾ توجد منه نسخة خطية بالخزانة الوطنية بباريس تحت رقم 592 ضمن مجموع القطعة (3).

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب.

وقال في التلخيص: [نحوه]⁽¹⁾ وهذا مراد الناظم بقوله للتكثير ⁽²⁾. قوله: واعلم الخ.

قال الشارح: مراده في هذا البيت أن يتكلم على حكم هاء الضمير لأي شيء توصل بقوله اعلم أي أيقن وحقق قوله للتكثير تعليل كان قائلا قال لسه لأي شيء توصل، فقال [لتكثير](3) حروف هذا الاسم و[يتقوى](4) لأنه ضعيف(5).

قال في التحفة:

فالهاء وحده اعتقد ضميرا والسواو والياء زيدتا تكثيرا

قوله: بأن الباء زائدة للتوكيد على حد قوله تعالى: ﴿ أَلَم يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ (7).

ها، ضمير الولحد

بالواو متعلق بصلة لأنه مصدر، وأو للتنويع وللتكثير في موضع خبر أن، واللام للعلة.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>2)</sup> المصدر نفسه.

^{(3) [}في ب ، هـ [لتكثر].]

^{(4) [}في أ، ب، ج، د [يتقوا].]

⁽⁵⁾ لم أقف على كتاب له في المظان التي رجعت إليها.

⁽⁶⁾ البيت في التحفة رقم 184 الورقة 10/ب نسخة من مخطوطة خاصة.

⁽⁷⁾ سورة العلق الآية (14).

ثم قال رحمه الله:

(54) فالهاء إن توسطت حركتين فنافع يصلها بالصلتين

الألف واللام للعهد، والمعهود في هاء ضمير الواحد، يعني أن نافعا يصل الهاء بشرط أن تتوسط بين حركتين، نحو: جاءه قومه، وبمزحزحه من العذاب، مفهومه لا توصل إن توسطت بين ساكنين، أو بين ساكن ومتحرك، تقدم الساكن أو تأخر، نحو: يعلمه الله فيه هدى ويعلمه الكتاب، فإن تحرك الساكن بعدها بحركة عارضة على قراءة ورش نحو: له الأسماء الحسنى(1) وبداره الأرض(2) فلا خلاف في حذف الصلة لأن التحريك عارض.

قال الأستاذ الصغير عن شيخه أبي الحسن الوهري: أنه كان يقول قول المصنف، فالهاء إن توسطت حركتين، يحتمل وجهين الحركة اللازمة والعارضة، فعلى هذا يكون قوله: بعد هذا واقصر لقالون [كالاستثناء منه، ويحتمل أن يكون قاصرا على الأصليتين فلا يكون قوله، واقصر لقالون](3)، مما قبله انتهى(5).

قال الأستاذ الصغير: وفي كليهما نظر، فأما الأولى فيرد (20/ب) عليه له الأسماء لورش [لأنها] (6) بين أصلية وعارضة، وأما على الثاني فيرد عليه قوله: بعد هذا وصل بطه لأن ظاهره أن ورشا لا يصل ولا يدخل وصلها تحت

⁽¹⁾ سورة الحشر الآية (24)

⁽²⁾ سورة القصيص الآية (81).

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج، د [مستثنیا].]

⁽⁵⁾ لم أقف على ما قاله الأستاذ الصغير عن شيخه فيما وقفت عليه من المظان إلا مذكورا عند المصنف.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج [لأنه].]

قوله إن توسطت لقصور هذا التأويل على ما كان أصليا، وإن جعلت الصمير من قوله بعد هذا، فوصلها قبل محرك $[c]^{(1)}$ [عائد]⁽²⁾ على هاء الصمير مع كون حر صفة لمحرك لكانت الحركة القبلية مسجلة و [البعدية]⁽³⁾ [والبعيدة]⁽⁴⁾ [مقيدة]⁽⁵⁾ فيخرج من الأشكال والله اعلم⁽⁶⁾.

فإن قيل: لأي شيء وصل ضمير المؤنث بالألف مع أنه وقع بين ساكنين، مثل: فيها، وعليها، وضمير المذكر بحذف فما الفرق؟

فالجواب: إنما أثبتوا الصلة في ضمير المؤنث لأجل ألا يقع الإلتباس بين المذكر والمؤنث.

قوله: بالصانتين يعنى بالواو وإن انضم ما قبلها او انفتح بالياء إن انكسر.

تنبيه: اتفق الشراح هنا أنه إذا لقيها حركة عارضة، فالاتفاق على حذف الصلة وذكروا الخلاف في حرف المد إذا لقيه عارض، قالوا الن وفي الأرض، أو إذا الأرض] (7) على ما يأتي إن شاء الله، ذكره ابن الطفيل في الغنية (8) والداني في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص فانظر ما الفرق؟ (9).

^{(1) [}ما بين [...] من ج.]

^{(2) [}في ب ، د [عائدا].]

^{(3) [}في هـ [البعيدة].]

^{(4) [}ما بين [...] من ب.]

⁽⁵⁾ [في أ [مقدمة].]

⁽⁶⁾ يعني شراح الدرر اللوامع كأبي يعقوب الحلفاوي والمجاصي والمنتوري ... وغيرهم.

^{(7) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁸⁾ لم أقف على هذا الكتاب في الفهارس الرسمية ولعله في بعض الخزائن الخاصة أو أصبح في حكم المفقود و لازلت أبحث عنه.

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب و 138/أ.

قلت: ولعل الفرق، أن الصلة زائدة بخلاف قالوا الن ونحوه، فالواو هنا فاعل، وفي نحو في الأرض [الياء](1) أصلية، ولثبوت هذا القسم الأخير في المصحف دون الأول، وكلهم شرطوا توسطها بين حركتين.

قال الحصري:

صل الهاء مع ضم بواو اذا أتت على اثر تحريك وكن غير مغتر ومع كسرها صلها بياء إذا أتت كذلك واسمعني فلست بذي هجر ولا تصلها عند إتيان ساكن ولا بعده والق الفوائد بالبشر وصل هاء الواحد وحذفها

الوهراني (3):

وصل هاء إضمار ثلث متحركا ومن بعدها التحريك وصلا لتكملا⁽⁴⁾ ابن أجروم في البارع⁽⁵⁾:

لا تصلن هاء الضمير قبل ما يسكن أو من بعد ان تقدما وحجة حذف الصلة إذا كان قبل الهاء ساكن (6).

^{(1) [}ما بين [....] لا يوجد في هـ.]

⁽²⁾ الأبيات في المنظومة الحصرية رقم 39-40-41 الورقة 615 من نسخة مخطوطة دلخل مجموع.

⁽³⁾ الوهراني تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ البيت (72) من التقريب للوهراني باب هاء الكناية.

⁽⁵⁾ ابن أجروم محمد ابن أجروم تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ لا يوجد من أرجوزة البارع إلا 10 أبيات فقط في أسماء شيوخ نافع محفوظة في خزانة تطوان تحت رقم 148.

قال في التحفة:

والوجه في القصر بُعَيْد الساكن وقبله في سائسر الأماكن ليو وصلت بعيد لأدى الجميع بين مسكنين إذ لا قطيع وفصل حرف الهاء كلا فصل يعيد لضعفها وهمسها نص ورد(١)

قوله: حركتين منصوب على الظرف على حذف المضاف تقديره بين حركتين والعامل فيه [توسطت](2).

الوارثيني: مفعول به أو ظرف، والتقدير بين حركتين (3).

المجاصي: على الظرف ولم يقدره ابن عبد الكريم حركتين ظرف لأنه قام مقام الظرف أي بين حركتين، بالصلتين متعلق بيصلها⁽⁴⁾.

احوال وصل هاء ضمير للولحد

قال رحمه الله:

(55) وهاء هذه كهاء المضمر فوصلها قبل محرك حسر تبرع بذكرها لأنها غير داخلة في الترجمة فأخبر أن هاء هذه أجريت

مجرى هاء الضمير.

⁽¹⁾ الأبيات في: التحفة رقمها: 187-188-189، الورقة 10/ب.

^{(2) [}في هـ [توسط].]

⁽³⁾ جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للواريثني باب هاء الكناية مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 11/أ مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 105.

قال الحافظ⁽¹⁾: وأجريت مجراها لشبهها بها في أنها زائدة وعلامة للمؤنث، كما أن هاء الضمير زائدة وعلامة للمذكر، والهاء في هذه بدل من الياء، والأصل هذي، وجاز ذلك لأنهما معا للتأنيث، وقد تبقى على الأصل كقوله:

فهذي سيوف يا عذى ابن مالك كثير ولكن أين بالسيف ضارب

وعلى ذلك قرأ ابن محيض هذي الشجرة وهذي ناقة الله، وشبهها بإثبات الياء في الوصل⁽²⁾.

قوله: فوصلها قبل محرك نحو: [هذه أنعم](3)، هذه ناقة الله، هذه سبيلي، هذه أمتكم، وأما قبل ساكن فلا نحو: هذه الشجرة، هذه الله بعد [موتها](4)، وأما الساترط القبلية دون البعدية لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا، وهو [الذال](5)، قال الداني في إيجاز البيان وكذلك إذا حرك ذلك الساكن بحركة عارضة حذفت الصلة أيضا للساكن، لأن السكون مقدر وذلك نحو: هذه الأنعام، وهذه الأنهار، وشبهه.

قال في الإقتاع: الهاء التي هي بدل [ونلك] (6) الهاء في هذه بدل من الياء في هذه بدل من الياء في هذي كما أبدلت من الهمزة في هران وليست التأنيث لأن الهاء لم يؤنث بها شيء في موضع من كلامهم، والياء مما يؤنث به، وذلك في نحو: تفعلين، وأنها فاعلة ولا خلاف بينهم في قراءة هذه بهاء موصولة بياء، حيث وقع.

⁽¹⁾ الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 138/أ – الآيات: (هذه الشجرة) سورة البقرة الآية: 35، (هذه ناقة الله) سورة الأعراف الآية: 73، (قل هذا سبيلي) سورة يوسف الآية: 108، (إن هذه أمتكم) سورة الأنبياء الآية: 92.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] من ج.]

^{(5) [}في ج [الذي].]

^{(6) [[}كذلك].]

وهذه الياء زائدة كالزيادة التي تلحق هاء الضمير في به، وتسقط إن لقيت ماكنا نحو: هذه الشجرة، وهذه الأنعام (1).

قال في التحفة:

بمضمر صل قبل تحريك جرى(121/أ) وهاء هذه شبيهة ترى وهي ترى في الأصل والهجاء عندهم مبدلة من ياء إذ علم التأنيث كل جاء(2) الأصل هذى أبدلوا الباء هاء وقال الوهراني:

وقل أصلها هذى فابدل ياؤها بهاء لأن الكل تأثيثها جلا

قولب: حر وحرى وحقيق وقمين [وقمن] (5) [وجدير] (6) بمعنى واحد قاله الشارح، [وتابعوه وأصله حرى على وزن فعل] (7) نحو: حذر، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف دون التتوين لأن التتوين يدل على معنى، بخلاف الياء ولأنها حرف علة وهو حرف صحة، ولأنها إذا حذفت تبقى الكسرة دليلا عليها بخلاف التنوين فإنه إذا حذف لم يبق ما يدل عليه.

⁽¹⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 494/1.

الأبيات في التحفة رقم: 91 و 92 و 93، الورقة 11/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽³⁾ إما بين [...] لا يوجد في ب.]

البيت 81 باب هاء الكناية من منظومة التقريب للوهراني منظومة خاصة في خزانة الشيخ السحابي بسلا.

⁽⁵⁾ إما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽۹) افع، د [جرير].]

⁷ في ب [وما بعده وأصله حرى على وزن فاعل].]

هاء ضمير للولحد المتصلة بالفعل

قال رحمه الله:

(56) واقصر لقالون يوده معا ونوته منها الثلاث جمعا (56) وأصله يتقه وأرجه الحرفين مع فألقه (57)

تكلم هذا على هاء الضمير الواقعة بين محركين في اللفظ، وباعتبار الأصل قبلها ساكن وهي متصلة بفعل مجزوم أو كالمجزوم وردت في ستة عشر موضعا، وعند نافع على ثلاثة أقسام: قسم ليس فيه إلا الصلة أشار إليه بقوله: ولم إيكن] (1) يره الخ في ثلاثة مواضع، وقسم من غير صلة وهو قوله: فنافع بقصر يرضه الخ في موضع واحد، وبقيت اثنا عشر موضعا بالخلاف فورش يصلها، وقالون يقصرها بخلاف عنه في موضع واحد بطه من ياته.

فائدة: ترد معا في كلام الناظم كثيرا ولابد من بيانها، [واصطلاحه كالشاطبي وغيره أن معا للاثنين وجميعا لما فوقهما] (2).

قال ابن هشام في المغني: وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين(3).

وقال برهان الدين الجعبري: وتخصيص معا بالاثنين والجميع بالجمع المعلاح، وإلا فوضع اللغة أنهما لاقتران شيء بمثله أو أمثاله (4).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

⁽³⁾ مغنى اللبيب ص: 439.

⁽⁴⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 15/ب.

قال ابن بريدة (1): إذا حنت الأولى سجعن [لها] (2) أي مصطحبين لطول اجتماع لم نبت ليلة معا مصطحبين (3).

وقال مطيع بن اياس:

كنت ويحيى كيد [واحد] ١٠٠٠ ترمى جميعا [ونرامي] ١٥٠ معا١٠٠

المجراد: معا منصوب على الحال ومعناها جميعا عند السيخ ابن مالك، وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف عند يونس والأخفش، واختاره ابن مالك مقصورة كفتى أو الفتحة الظاهرة على العين لأنها عند غيرهم منقوصة كيد⁽⁷⁾.

وقال الحلفاوي: معا نعت قاله: الخراز (8).

قال المجاصى: تأكيد (9).

وقال الوارثيني: حيثما وجدته ففيه إعرابان إما ظرف وإما نصب على الحال، وهو في معنى جميعا (10).

⁽¹⁾ ابن بريدة لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها

^{(2) [}في هـ [لنا].]

⁽³⁾ مغنى اللبيب ص: 440.

^{(4) [}في د [وحد].]

⁽⁵⁾ [في د [نرمي].]

⁶⁾ كنز المعانى للجعبري الورقة 15/ب.

⁽⁷⁾ إيضاح الأسرار الورقة 40/أ.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/أ.

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 37 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

⁽¹⁰⁾ جمع المعانى الذرية - باب هاء الضمير الواحد مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.

المحادي⁽¹⁾ والأزهري⁽²⁾: وقد تفرد [على]⁽³⁾ الإضافة فتنون وتصير بمعنى جميعا، فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا، قال: فلما [تفرقنا كانا]⁽⁴⁾ ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا، أو مع الجماعة المذكرين والمؤنثات فالأول كقول الخنساء:

وافنى رجالي فبدوا معا فأصبح قلبي بهم مستفزا والثاتي: كقول متمم بن نويرة.

إذا حنت الأولى إلى آخره، واختلف في [حركة] (5) معا إذا نونت، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب، والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما كانت الإضافة (6).

وذهب يونس⁽⁷⁾ والأخفش⁽⁸⁾: إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء فتى، لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة، فصارت اسما مقصورا [منقوصا فــى

⁽¹⁾ المحادي غالبا ما ينكره ابن القاضي في معرض كتابه بالمحادي الرابع لابن هشام حيث يقول: قال ابن هشام في المحادي الرابع لم أقف على ما نكره فهل يعني بذلك كتابا أم بابا.

⁽²⁾ الأزهري خالد بن عبد الله تقدمت ترجمته في الصفحة (72) رقم (365).

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ و في ب، ج، د [عن] يدل على المشتقة في أ.]

^{(4) [}ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ [ففيها فلما].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج، هـ [حركتي].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> مغنى اللبيب ص 439.

⁽⁷⁾ يونس بن حبيب المعروف بالنحوي، إمام نحاة البصرة في عصره، توفي سنة 182هـ، من كتبه "معاني القرآن" و"اللغات" - وفيات الأعيان 416/2، ومرآة الجنان 388/1، و والأعلام 216/8.

⁽⁸⁾ الأخفش تقدمت ترجمته في ص: (30) رقم (139).

الإضافة تاما في الإفراد ولكن حذفت [لامها]⁽¹⁾ في الوصل]⁽²⁾ للساكنين الألف والتتوين، كما حذفت ألف فتى لذلك.

قال ابن مالك: وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا، [فيوقفون] (3) في موضع رفع كما ترفع الأسماء المقصورة نحوهم عدى ولو كان [باقيا] (4) على النقص لقيل [الزيدون] (5) مع كما قيل: هم يد واحدة على من سواهم (6)، واعترض بأن معا ظرف في موضع الخبر، فلا يلزم ما قالله ومع الغالب المتعمالها مضافة، فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: زيد معك، ولزمان الاجتماع نحو: جئتك مع العصر، ومرادفة لعند فتجر بمن كقراءة بعضهم، (هذا ذكر من معي) (7) بكسر من وحكاية سيبويه، ذهبت من معه [بالجر] (8) وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند إفرادها عن الإضافة، نحو: جاءا معا، معرب لأنه ثلاثي الأصل، إلا في عند أبريعة وغنم فتبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع، قاله الشاطبي كقوله فريشي منكم وهي أي معكم، وإن كانت زيارتكم لماما يعصكين عين معكم، ولم يثبت سيبويه (12/ب) لغة، بل حكم عليه بالضرورة.

⁽۱) في ب، د [ألفها].]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ه...]

⁽³⁾ **[في** ج [فيقفون].]

^{(4) [}في أ [بانيا].]

^{(5) [}في هـ [لزيدون].]

⁶⁾ شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك الجزء 109/4.

⁽⁷⁾ سورة الأنبياء الآية: 24.

⁽⁸⁾ [في ج [بجر].]

تسكين عين "مم" وفتحما

وخالف المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، ونقل عن الكسائي: أن ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون، ومن حفظ [حجة] على من لم يحفظ، وإذا لقي مع الساكنة العين ساكن ءاخرجان كسرها على أصل التقاء الساكنين، وفتحها استصحابا للأصل واتباعا، نحو: مع القوم بكسر العين وفتحها.

وعبارة التسهيل: وتسكن عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة (2).

الصفاقسي⁽⁸⁾: ومع سكنت عينه وهي لغة ربيعة، إذا تحرك ما بعدها نحو: معكم، وقرئ بها شاذا وإذا لقيت ساكنا، نحو: مع الرجل فتحت عينه عند عامة العرب وكسرت عند ربيعة، وكثر استعمالها إذا أفرد حالا كجميعا، وهو أخص من جميع، لأنه يدل على اتحاد الزمن، [وجميع]⁽⁴⁾ يحتمله، وبهذا فرق أحمد بن يحيى بينهما لما [سأل]⁽⁵⁾ عن ذلك أحمد بن قادم فوقف⁽⁶⁾.

المنتوري: وقع في كلام الناظم مع، فألقه بسكون العين وبذلك يقوم الوزن (7).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ التسهيل واسمه الكامل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل تحقيق د محمد بركات ج 535 وفيه لغة ربيعة بدل ربيعة كما في الفجر.

⁽³⁾ تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أ [من جميع].]

⁽⁵⁾ [في د [سئل].]

⁽⁶⁾ لم أقف على كلامه هذا إلا عند المنتوري في شرحه للدرر الورقة 138/أ، وعند البن القاضي هنا.

⁽⁷⁾ شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 138/أ.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن معكم ومع لأي شيء نصبتها، قال لأنها معمات غير مضاف اسما كجميع ووقع نكرة، وذلك قولك جاءانا معا، وذهبا معا، وقد ذهب معه ومن معه، صارت ظرفا فجعلوه بمنزلة أمام وقدام (1).

وقد أنشد الفارسي(2) في التذكرة:

نحن نصرنا الله مع محمد ومع سرافيل الرسول المهتدى وقال ابن مالك في شرح التسهيل: وقد خفى على سيبويه أنها لغة(3).

وقال ابن هشام في مغني اللبيب: وتسكين عينه لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه (4).

وقال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة: وقد ذكر عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون، قال وهذا النقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه، من أن السكون: اضطرار شعري، إذ لم يثبت عنده لغة (5).

قال: وإذا ثبت لغة فلا مقال لأحد لا لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن حفظ فمحفوظه حجة على من لم يحفظ (6).

⁽¹⁾ كتاب سيبويه ج 286/3-287.

⁽²⁾ الفارسي هو الحسن بن أحمد أبو على تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات 535/1 في مجلدين مكة المكرمة.

⁽⁴⁾ مغنى اللبيب ص 439.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

قوله: الثلاث انته على معنى الكلم وهو بدل من نؤته، أو توكيد أو نعت، قاله المجر اد⁽¹⁾ و [كذلك]⁽²⁾ أجانا⁽³⁾.

المنتوري: الثلاث، وجمع توكيدان (4).

المجراد: وجمع توكيد أيضا كأنه قال ونؤته كلها جمع وألف جمع لإطلاق القافية لابد من التنوين، لأنه لا ينصرف [للتعريف] (5) والعدل (6) ومثله الوارثيني (7).

حذف حرف العصف عند النائهم

الحلقاوي: واتفقوا على أن جمع تأكيد للثلاث زاد بن عبد الكريم، وهو معدول [من جمعاوات] (8) من جميع إلى جمع (9)، ونوله معطوف على نؤته بحذف حرف العطف، [وكذا نصله، ويتقه وأكثر الناظم في هذا الرجز من حذف حرف العطف] (10) اختصارا ولم يزل الأئمة يستعملون ذلك في نظمهم

⁽¹⁾ المجراد أو ابن المجراد: هو محمد ابن محمد وقد تقدمت ترجمته.

^{(2) [}في أ، ج [كذا].]

⁽³⁾ أجانا تقدمت ترجمته،

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 138/ب.

^{(5) [}في [من التعريف]٠]

^{(&}lt;sup>6)</sup> إيضاح الأسرار الورقة 40/أ.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الوارثيني تقدمت ترجمته.

^{(8) [}ما بين [...] ب، د.]

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/أ.

^{(10) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

وهو مما حذف للضرورة، وعليه قول الشاعر أنشده ابن الأعرابي فيما حكاه ابن جنى [في الخصائص]⁽¹⁾.

وكيف لا أبكي على [علاتي](2) صبا بحي عما تقي قيلاتي (ا

وحكى ابن جني (4) في الخصائص: عن أبي عثمان عن أبي زيد (8، حذف حرف العطف في نحو قوله أكلت لحما سمكا تمرا أي أكلت لحما وسمكا وتمر (9.

قال الشيخ والدنا رحمة الله عليه (8) في [الحاشية] (9) [على ألفية بن مالك] (10) وهو خاص بالواو وإن أمن اللبس كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره"(11) ، وكقول بعض العرب أكلت خبزا لحما تمرا.

^{(1) [}في ب [الخاصة].]

^{(2) [}في ب [علتي].]

⁽³⁾ الخصائص لابن جنى ج 290/1 - 280/2 والبيت أنشده ابن الأعرابي.

⁽⁴⁾ ابن جنى تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ أبو عثمان تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ أبو زيد هو: صاحب النوادر كما ذكره ابن جني إلا أن المحقق للخصائص محمد علي النجار لم يترجم له.

الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الجزء 280/2 تحقيق محمد علي النجار.

⁽⁸⁾ الشيخ هو والد المصنف رحمه الله.

^{(&}lt;sup>9)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(10) [}ما بين [...] من أ.]

⁽¹¹⁾ أخرجه مسلم في كتاب الزكاة الباب 7 والنسائي في كتاب الزكاة الباب 64 والإمام أحمد في المسند 4/359.

الأزهري⁽¹⁾: ومما ينفرد به الواو وجواز حذفها إن أمن اللبس كقوله: كيف أصيحت كيف أمسيت؟⁽²⁾.

ابن عبد الكريم: ومن النحويين من منع جواز حذف حرف العطف⁽³⁾.

وأما الحديث المشهور: وهو ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يكتب الإسان من الصلاة ثلثها ربعها خمسها..." (5) حتى إلى عشرها لا يكون معطوفا على [ما قبله] (6) بإسقاط حرف العطف، فلا يصح أن يكون إلا بدلا، ولأن الأول بخلاف الثاني يعني بدل [البدل] (7).

المجراد: ويحتمل أن يكون مفعو لا بفعل مضمر تقديره(8) وأقصر له أيضا.

وقاله: آجاتا والمطماطي أيضا وكذا يتقه يحتمل الوجهين.

المجراد: والحرفين بدل من أرجه $(^{9})$ ، أو مفعول بفعل محنوف تقديره أعنسي، واقتصر المنتوري على الأخير $(^{10})$ وكذا المجاصي والتقدير عنده أقصر $(^{11})$.

⁽¹⁾ هو خالد بن عبد الله تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ حكاه المجاصي في شرحه على الدرر الورقة 15/ب.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصى 15/ب.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصى 15/ب.

⁽⁵⁾ الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده 91/1.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج [ما قبلها].]

^{(7) [}ج، هـ [البدا].]

^{(8) &}quot;هنا انتهى كلام المجراد وتمامه"... أعنى" انظر النص في إيضاح الأسرار الورقة 40/ب.

⁽⁹⁾ لم أجد ما ذكره الشارح في ما أحاله على ابن المجراد في كتابه إيضاح الأسرار.

⁽¹⁰⁾ شرح الدرر للمنتوري عند قول الناظم: قوله ونصله يتقه وأرجه الحرفين مع فألقه، البيت 57 الورقة 138/ب.

⁽¹¹⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصى الورقة 16/أ مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

الحلفاوي: والحرفين بدل قاله الخراز وابن عبد الكريم وءاجانا والمطماطي وجعله الوارثيني [تأكيدا](1) أو مفعولا بأعني(2).

للملة في قصر قالون للماء

قال رحمه الله:

(58) رعاية لأصله في أصلها قبل دخسول جازم لفعلها ثبت في رواية الحضرمي في فعلها، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية البلفيقي والمكناسي: لفعلها بلام الجر، قاله المنتوري، يقال رعاك الله أي حفظك وارعني سمعك أي احفظ ما أقول لك فالرعاية الحفظ⁽³⁾، قال تعالى: (فَمَا رَعَوَّهَا حَقَّ رعَايَتِهَا ﴾ (4) أي فما حفظوها حق حفظها.

هذا البيت: جواب على تقدير سؤال كان سائلا قال لــه لم (1/22) أمرت بقصر هذه المواضع لقالون، فقال: لأجل كذا، أي حفظا [لاصل]⁽⁵⁾ قالون، فــي أصل الهاء، فالضمير في أصله عائد على قالون وفي أصلها عائد على الهـاء أي من أصل قالون، ألا يصل الهاء [إلا إذا كانت بين متحركين حقيقة مفهومه لا يصلها]⁽⁶⁾ إذا كانت بين متحرك وساكن.

⁽۱) لغى أ [توكيدا].]

⁽²⁾ جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوان 858.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/ب.

⁽²⁷⁾ مورة الحديد الآية (27).

^{(&}lt;sup>3)</sup> إلى ب [لأجل].]

^{(&}lt;del>9) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

فالضمير في أصله عائد على قالون قاله المجراد⁽¹⁾ والمنتوري⁽²⁾ والمرسي⁽³⁾ وعاجانا⁽⁴⁾ وابن مسلم⁽⁵⁾ والمطماطي⁽⁶⁾ والخراز⁽⁷⁾ وزاد ابن عبد الكريم والمجاصي أن يعود على الفعل المجزوم، والضمير في أصلها عائد على الهاء قاله المنتوري والمجراد⁽⁸⁾.

وقال الوارثيني: عائد على الهاءات أو الكلمات (9).

وزاد الخراز عادتها [إلى](10) المواضع.

قوله: لفعلها أي لفعل هاء الإضمار.

قال في التقريب: القصر عللا(11).

[فسكن] (12) قبيل الهاء في الأصل فاعلمن

وتوجيه وصل رعي حال [تنقلا](13)(14).

⁽¹⁾ محمد بن محمد المجر اد تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ المنتوري: محمد بن عبد الملك تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ المرسى: محمد بن عبد الله، تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ءاجانا: تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ ابن مسلم: تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ الخراز تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 138/ب وإيضاح الأسرار والبدائع الورقة 41/أ.

⁽⁹⁾ جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوآن رقم 858 باب هاء الكناية.

^{(10) [}في ج [على].]

⁽¹¹⁾ البيتين: وأرجه معاقل يتقه وصلها أما ** يريك وباقيهم له القصر عللا البيتين: 74 من منظومة التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بالشيخ السحابي بسلا.

^{(12) [}في: ب، ج [بسكن].]

⁽¹³⁾ [في ج [تثقلا].]

⁽¹⁴⁾ المصدر نفسه البيت 75.

قال في التحفة:

قصرها عيسى يراعى الأصلا ووصلها للحال ورش $[i+K]^{(1)(2)}$.

وظاهره أن هذه الأفعال كلها مجزومة، وليس كذلك بل فيها ما هو مجزوم، وما هو مبني على السكون، لأن الجزم من ألقاب الإعراب، والسكون من ألقاب البناء، لأن أرجه وألقه مبني على السكون، وهو مذهب البصريين، لأن آخر الأمر يجري مجرى آخر المضارع المجزوم في السكون والحذف.

وقال الكوفيون: هو معرب وجزمه بلام مقدرة [فــإطلاق]⁽³⁾ المــصنف الجزم أما [تعليليا]⁽⁴⁾ للأكثر، وأما مذهب الكوفيين.

وهذا التعليل الذي ذكر المصنف ذكره مكي في الكشف $^{(5)}$ والمهدوي في الشرح $^{(6)}$ وغيرهما.

وقال سيدى خلد(7): الأمر مبنى على الأصح عند جمهور البصريين(8).

وذهب الأخفش والكوفيون: إلى أن الأمر معرب بـــلام الأمــر، وأنهــا حذفت حذفا مستمرا في نحو: قم، واقعد، والأصل لتقم واتقعد، فحـــذفت الـــلام

^{(1) [}في ب، ج، د [لجلا].]

⁽²⁾ التحفة لأبى وكيل رقم البيت 98، الورقة 11/أ.

⁽³⁾ في هـ [باطلاق].]

^{(4) [}في ج [تقليبا] في ب تعليلا.]

⁽⁵⁾ الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 127/1.

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الكريم المنتوري الورقة 138/ب و 119/أ.

⁽⁷⁾ سيدى خالد لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم.

⁽⁸⁾ لم أقف على هذا الكلام في كتاب لسيدي خالد هذا وإنما ما ذكره في بناء الأمر عند البصريين وقفت عليه في مظان العربية كأوضح المسالك لابن هشام مثلا حيث يقول في بناء الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة أوضح المسالك لابن هشام 1 ص 37.

للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة فإن قيل قلتم أن ورشا يراعي الحالة الراهنة، فلم لم [يراعيها](1) في به الأرض ونحوه.

فالجواب: أنه يعتد هنا بالعارض.

تنبیه: فإن قبل لم راع قالون الأصل هنا ولم يراعيه في يكفروه (2).

أجاب بعضهم: فإن حرف العلة يوجد مع الجازم بخلاف النون لا توجد مع الناصب، وحدث بعض الأشياخ أن سيدي ميمون الفخار سئل عنه حين اقرائه [الدرر الله المع] (5) بجامع القروبين من مدينة فاس فأجاب بما في تحفته وهو:

فصل لقالون سوال قرروه ويصل الهاء بعد تحريك مضى لجازم في نصله والباب فقل مجيبا إن حرف الياء فقل مجيبا إن حرف الياء فعنفي المحالة والانباء فقي المحالية والانباء ومن يقل ان تقرءان سمعا فقل له جمعهما في الجرزم فهو أفشى في الأداء وأكثر عن يائه ليس كذاك النون

لم لا يراع الأصل في لـن تكفروه لناصب كما بـذاك قـد قضـى وقصره للأصل فـي الإيجاب أوجد فـي التقدير والامـلاء ليس كذاك النـون مـع نصب طـرا قـد أثبتا جازمها والياء ناصبها والنـون أيضا جُمعا أو ان قبـل الهاء كسـرا يُخبـر أو ان قبـل الهاء كسـرا يُخبـر قـالــه ميمـون هـذا الأخيـر قـالــه ميمـون

^{(1) [}في ج، د [يراع].]

⁽²⁾ سورة آل عمران الآية (115).

^{(3) [}في ج، د [تجدوه].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة المزمل الآية (20).

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج [الدر واللوامع].]

وقلت أيضا أن نسونا يطلب الهاء بترك الوصل وهو الأصل وقلت ان الياء في التقدير الأهسا أصل بسذاك الفعسل فعنف هذه اليا كلاحنف إيرى](1)

الهاء بفرع الأصل والياء تطلب وطالب الأصل الرضى العدل أوجد من نون لدى التفسير والنون زائد فلذ بالأصل وتم ذا البحث على ما فُستر (2)

رعاية مفعول من أجله، والعامل فيه أقصر قاله المنتوري والمجراد. وقال المجاصى: رعاية مصدر وهو تعليل⁽³⁾.

وقال الخراز وابن عبد الكريم: مصدر في موضع المفعول من أجله(4).

قال الوارثيني: مصدر والعامل فيه أقصر (22/ب) ومفعول من أجله وهو العامل فيه أيضا⁽⁵⁾ لأصله متعلق برعاية، واللام زائدة للتقوية لضعف العامل وكذا في أصلها متعلق برعاية، في فعلها على رواية في متعلق بدخول، وعلى رواية اللام متعلق بجازم.

⁽¹⁾ **إنى** أ، ج، [يرا].]

⁽²⁾ التحفة رقم الأبيات: 215 إلى 229، الورقة 12/ب و 13/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽³⁾ الورقة 37 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

⁽⁴⁾ القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح اللوامع للخراز الورقة 9/ب نسخة الخزانة الحسنية رقم (3719).

⁽⁵⁾ جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858 – باب أحوال هاء الضمير الواحد.

أحوال وصل هاء ضمير للولحد

ثم قال رحمه الله:

(59) وصل بطه الهاله من ياته على خلاف فيه عن رواته

أخبر أن قالون اختلف عنه في سورة طه (من ياته مؤمنا)(1).

المنتوري: ذكر الداني فيه الخلاف في التيسير والتعريف [والتهذيب](2)(3).

وقال في كتاب رواية أبي نشيط: واختلف في الصلة فأقر أني ذلك أبو الفتح بالصلة، وأقر أنيه أبو الحسن بالاختلاس يعني القصر (4).

وقال في جامع البيان والتمهيد: نحوه (5).

المنتوري: وقد وقفت لأبي الحسن بن غلبون على القصر، والوجهان مشهور ان (6).

قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: والوجهان مشهور ان (7).

وقال أبو داوود في الطرر على التيسير: وبالوجهين قرأته(8).

قلت: وبالوجهين قرأت على جميع من قرأت عليه، وبترك الصلة آخذ له.

⁽¹⁾ سورة طه الآية (75).

^{(2) [}في ب أو التمهيد].]

 $^{^{(3)}}$ شرح الدرر اللوامع المنتوري الورقة 139/أ

⁽⁴⁾ شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

قال مكي في التبصرة: والمشهور عنه الكسر من غير ياء⁽¹⁾. وقال الطلمنكي⁽²⁾: نحوه.

وقال أبو الطيب⁽³⁾ في المفردات: وهو المشهور عنه وبه آخذ، وعلى ترك وقال أبو الطيب ابن الشتة⁽⁴⁾ في المحبر⁽⁵⁾، وأبو الطيب ابن غلبون⁽⁶⁾ في التذكار⁽⁷⁾، وابنه أبو الحسن⁽⁸⁾ في التذكرة⁽⁹⁾، ومكي في الموجز⁽¹⁰⁾ والمفردات، وابسن الفحام⁽¹¹⁾ في التجريد⁽¹²⁾، وابن شفيع⁽¹³⁾ في التنبيه⁽¹⁴⁾ والإرشاد⁽¹⁵⁾ وغيرهم.

⁽¹⁾ التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 107.

⁽²⁾ الطلمنكي هو: أحمد بن محمد، تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ أبو الطيب هو: طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ لين اشتة هو: محمد بن عبد الله أبو بكر الأصبهاني أستاذ كبير وإمام مشهور ونحوي محقق ثقة لخذ القراءة عن ابن مجاهد ت 360 هـ، من كتبه "المفيد في الشاذ" الإقناع 252/1.

⁽⁵⁾ المحبر ذكره المنتوري وغيره من الشراح.

⁽⁶⁾ أبو الطيب هو: عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون أستاذ ماهر كبير عرض القراءات عليه البنه أبو الحسن ومكي بن أبي طالب، توفي سنة 389 هـ، له كتاب "الإرشاد في السبع" - الإهناع 61/1.

⁷ التنكار ذكره المنتوري أيضا في شرحه على الدرر الورقة 139/أ.

طاهر بن عبد المنعم أبو الحسن ابن غلبون تقدمت ترجمته.

[🧖] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 139/أ.

¹⁹ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 139/أ.

لبن الفحام هو عبد الرحمن بن عتيق القرشي، قارئ وشيخ الإسكندرية في عصره توفي منة 516 هـ، له كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات – النشر 74/1 وغاية النهاية 374/1 والأعلام 316/3.

⁽¹²⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 139/أ.

⁽¹³⁾ لين شفيع هو: عبد العزيز بن عبد الملك تقدمت ترجمته.

¹⁴ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

⁽¹⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

المجراد⁽¹⁾: قال الحافظ في المفردة المخصوصة⁽²⁾ بروايــة أبــي نــشيط، واختلف [علينا]⁽³⁾ في صلة الهاء، وتركها فأقرأني أبو الفتح بالصلة وأقرأنيــه أبو الحسن بالاختلاس⁽⁴⁾، والوجهان مشهوران، ولم يرجح واحدا من الوجهين، وكلام مكي يدل على شهرة الاختلاس⁽⁵⁾.

قلت: وهذا النقل [خلاف ما عند] (6) الجعبري ولفظه في قوله في الحرز وفي طه بوجهين مجلا، وهو معنى قول التيسير بخلاف عنه.

وقال في غيره: وأقرأني أبو الفتح⁽⁷⁾ بالقصر لــه، وأبو الحسن بالصلة، وقطع أبو العلا⁽⁸⁾ بالقصر له.

وقال الأهوازي في الوجيز: أجمع الجماعة على إشباع ياته بطه انتهى (9).

قال الخراز: في قول الناظم وصل بطه إشعار بترجيح الوصل لذكر الصلة أو لا ثم أتى بالخلاف وهو الظاهر من كلام الداني انتهى (10).

⁽¹⁾ الحافظ هو: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت نرجمته.

^{(&}lt;sup>2)</sup> شرح الدرر للمنتوري الورقة 139/أ.

^{(3) [}في ب [عليها].]

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ النص بتصرف في إيضاح الأسرار الورقة 41/أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج، د [خلافه عند].]

⁽⁷⁾ أبو الفتح: هو فارس بن أحمد بن موسى الحمصى، تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ أبو العلاء هو زيان بن عمار التميمي ويلقب بأبي العلاء: من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة، مات بالكوفة سنة 154 هـ، غاية النهاية 288/1، فوات الوفيات 164/1 والأعلام 41/3.

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 1/139.

⁽¹⁰⁾ شرحه على الدرر المسمى "القصد النافع وبغية الناشئ والبارع" فصل هاء الكناية، الورقة 9 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 3719.

ونصه في التعريف: وقرأ قالون والمسيبي باختلاس كسرة الياء في الجميع إلا في قوله في طه ﴿ وَمَن يَأْتِهِ مُؤُمِناً ﴾ (1) فإن فارسا أقرأني لهما بصلة الهاء بياء(2).

ولذا قال ابن غازي (3): والوصل عنهما بياته فضلا (4).

[قلت] (5) وبه جرى الأخذ عندنا في وقتنا بمدينة فاس، ولفظه في الاقتصاد، قرأ قالون بكسرها كسرة مختلسة، وقرأ الباقون بإشباع حركة الهاء وكذلك قرأت على قالون لأبي الفتح الوهراني:

وشهر وصل إذ به فارس تلا وترجيح مكى حنف ياء قد انجلا (6)

وقد نقل الدائسي الخالف مساويا

⁽¹⁾ سورة طه الآية (75).

⁽²⁾ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص: 200.

⁽³⁾ ابن غازي هو: محمد بن أحمد ابن غازي تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي.

^{(5) [}ما بين [...] لا يوجد في ج،هـ..]

⁽⁶⁾ التقريب للوهراني البيتين 76-77 مخطوطة خاصة في ملك الشيخ السحابي بسلا.

أحوال وجل هاء ضمير للولحد لقالون

وقال التازي $^{(1)}$ في ترجيح الخلاف $^{(2)}$:

وصل لعيسي الهاء فيمن ياته وجهان للدائس على السواء ورجح المكى على حذف الياء وأخبر الدانسي أنسه قسرا بالوصل في التعريف ليس أكتسرا وجهان للإمام والحنف إسري](3 ورجح الخراز وصله كما في شرحه الوارثيني قد رسما(4) وقال في التحفة:

على خلف جاء عن روايته مرجحا لكونه تصدرا

> وقصر قالون [بحذف] ٥ طه الجمع بين اللغتين قصدا

من ياته وصلة رواها ووجه تخصيص به ما وجدا(6)

بطه متعلق بصل وكذا له والهاء مفعول، وحذف الهمزة ضرورة من ياته يروى بفتح الميم وكسرها.

⁽¹⁾ التازي هو: الشيخ أحمد الفقيه العالم العلامة صاحب منظومة ترجيح الخلاف، فلم أقف لــه من ترجمته على غير ما ذكر.

⁽²⁾ منظومة ترجيح الخلاف التازي حصلت على مصورة من مخطوطة وقفت عليها في خزانة خاصة بالمدرسة العتيقة بامزضة، وأخرى حصلت عليها من خزانة خاصة في ملك صديق لي بمراكش.

^{(3) [}في ج [يرا].]

⁽⁴⁾ الأبيات في: نظم الخلاف، الورقة 1 الأبيات 11-12-13-14 و 15 مخطوطة خاصة.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج، د، هـ [بحرف].]

⁽⁶⁾ التحفة: رقم 99 و 200 الورقة 11/أ.

قال الأستاذ الصغير: رأيته بخط الناظم بكسرها، فعلى الفتح يكون بدلا من الهاء (1).

المجاصي: الفتح هو المشهور (2).

الوارثيني: فيكون بدلا من الهاء (3).

ابن عبد الكريم: والتقدير وصل بطه الهاء، وله هاء من ياته، فيكون هذه الهاء المحذوفة بدلا من الهاء المتقدمة، بدل الشيء من الشيء، وعلى الكسر تكون من، من كلام الناظم فيكون مجرور ((4) وتعلقه يصل، قالمه المجراد والمجاصي والوارثيني وابن عبد الكريم، على خلاف متعلق بصل.

المجراد: وفيه وعن [رواته] (5) متعلقان بخلاف (6).

المنتوري: فيه في موضع الصفة [لخلاف] (7) والتقدير على خلاف ثابت فيه (8)، عن [رواته] (9) متعلق بفيه لنيابته عن الصفة المحذوفة، ويلزم إبدال الهمزة في قول الناظم من ياته [إبدالا] (10) لازما [ليطابق] (11) قوله عن

⁽¹⁾ لم أقف على ما ذكره الأستاذ الصغير في كتاب له إلا مذكور ا عند المنتوري.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصى الورقة (38) مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

⁽³⁾ جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوط خزانة تطوان رقم 858 باب أحوال الضمير الواحد.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصى الورقة 38.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في هـ [رواية].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> إيضاح الأسرار الورقة (41) ب.

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في ب، ج، [بخلاف].]

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/139أ.

⁽⁹⁾ [في هـــ [رواية].]

⁽¹⁰⁾ [في ج [بدلا].]

^{(11) [}في هـ [فيطابق].]

[رواته] (1) لأن القافية مردفة، فالألف ردف، والتاء روى، والهاء وصل وحركتها نفاذ (23/أ) والياء بعدها خروج ولو [أبقيت] (2) الهمزة على حالها، كان ذلك [عيبا] (3) بسناد الردف قاله المنتوري والمجراد والخراز وابن عبد الكريم (4).

أحوال قصرنافع لهاء الضميس

ثم قال رحمه الله:

(60) ونافع بقصر يرضه قضى لثقل الضم وللدي مضى

هذا هو القسم المتفق عليه، أخبر أن نافعا حكم وأمر وقرأ وتلا، بقصر يرضه في الزمر (5)، فأما قالون فعلى أصله، وأما ورش فناقض أصله.

فقال ابن قتيبة: أصل قضى حتم، كقوله تعالى: "فيمسك التي قصى عليها الموت"(6) أي حتمه عليها.

الصفاقسي: يكون بمعنى أمر نحو "وقضى ربك" (7) وألزم ومنه قصى القاضى (8).

قوله: لثقل الضم وللذي مضى هذه العلة الموجبة لحذف الصلة في رواية ورش، وذلك الاجتماع علتان الضم وتلك المواضع المتقدمة مكسورة، والكسر

⁽¹⁾ [في ج، هـــ [رواية].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ب، ج، [بقيت].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁴⁾ شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة الزمر الآية (7).

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة الزمر الآية (42).

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة الإسراء الآية (23).

⁽⁸⁾ لم أقف على ما ذكره الصفاقسي إلا مذكورا عند المنتوري.

خفيف فاحتاج إلى الصلة هنا ليوازن بالصلة، ثقل الضم وتقدير السسكون قبل الهاء في الأصل وعنه كنى بقوله وللذي مضى، قاله المنتوري $^{(1)}$.

وقال المجراد: ما تقدم من قوله رعاية لأصله(2).

ابن عبد الكريم: انظر لماذا يرجع، هل لقوله: رعاية أو يرجع إلى الذي مضى وهو لام الكلمة⁽³⁾.

علة قصر نافع لهاء الضمير

قال الشارح⁽⁴⁾: يحتمل الوجهين، والأولى رجوعه لقوله رعاية، إلا أنـــه تقدم لقالون وحده، ويحتمل لورش ولكن لم يتقدم له ذكر⁽⁵⁾.

وقال المرسى: يريد ما تقدم من دخول الجازم $^{(6)}$.

وقال المجاصي والوارثيني: أي لأجل الذي مضى من الكلمة بقصر متعلق بقضى بعده، وكذا [الثقل]⁽⁷⁾ وللذي⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/139أ.

⁽²⁾ إيضاح الأسرار الورقة 42 أ.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصى الورقة 38.

⁽⁴⁾ الشارح هو: عبد الصمد تقدمت ترجمته في الصفحة (15) برقم (53).

⁽⁵⁾ لم أقف على كلامه هذا بعد بحث وعناء إلا مذكورا عند ابن القاضى.

⁽⁶⁾ لم أقف على كلامه هذا بعد بحث وعناء إلا مذكورا عند ابن القاضى.

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في ب، ج، الثقل].]

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 39 مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

ثم قال رحمه الله:

(61) ولم يكن [يراه] في هاء يره مع ضمها و [جزمه] إذ غيره (62) لفقد عينه ولامه فقد الباله الوصل مناب ما فقد

أخبر أن نافعا لم يكن [يرى](3) القصر في هاء يره في ثلاثة مواضع، في [البلد موضع واحدا وفي](4) الزلزال موضعان.

وهذا القسم متفق على صلته، فالضمير في [يراه] (5) عائد على القصر، وفي ضمها على الهاء من يره، وفي جزمه على الفعل.

قوله: إذ غيره.

قال السوارثيني: يحتمل [وجهين]⁽⁶⁾ أحدهما أن يكون [الفاعل]⁽⁷⁾ نافعا [أي]⁽⁸⁾ غير نافع هذا اللفظ بإخراجه على القاعدة المتقدمة في يرضه، ويحتمل أن يكون الفاعل: الجزم، والتقدير إذ غير الجزم حذف الألف من آخره، ثم قال والأول أظهر والله أعلم⁽⁹⁾.

^{(1) [}في ب، ج [يره].]

⁽²⁾ [في ج [جزمها].]

^{(3) [}في ب، ج، د [يرا].]

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁵⁾ [في ب [يره].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج [الوجهين].]

⁽⁷⁾ [في ب [الفعل].]

^{(8) [}في ب: [أو].]

^{(&}lt;sup>9)</sup>جمع المعاني الذرية والمباحث السنية باب هاء الكناية مخطوطة خزانة تطولن تحت رقم 858.

قال الحلفاوي: ولم [أر]⁽¹⁾ أحدا من الشراح [تعرض]⁽²⁾ للأول سواه، والفاعل عند الجميع الجزم نصا وسياقا⁽³⁾.

ويرءى التزمت العرب تسهيله لكثرة دوره في الكلام.

قال سيبويه: ومما حذف في التخفيف، لأن ما قبله ساكن قوله: أرى، وترى، ويرى، ونرى من رأيت، كان أوله زائد سوى ألف الوصل فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب⁽⁴⁾ الزيادة التي في أول الكلمة فلا تجتمع [فيها]⁽⁵⁾.

قال سيبويه: وحدثتي أبو الخطاب أنه سمع من العرب الموثوق بهم ينطقون به عملى (30/ب) أصله (6).

وأنشد الفارسي في التذكرة:

أحسن إذا ذكسرت بسلاد نجد وما أرى إلى نجد سبيلا⁽⁷⁾ وقال الآخر: أرى عينى ما لم ترعياه كلانا عالم بالتراهات".

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل: أنه لغة عرب تميم اللات(8).

⁽¹⁾ **[في ج، د [أرا].]**

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفلوي الورقة 12، باب القول في هاء الضمير الواحد رقم الكتاب 6064.

^{(&}lt;sup>4)</sup> كتاب سيبويه 5/46.

^{(5) [}في أ، ج، د، [معها].]

 $^{^{(6)}}$ کتاب سیبویه ج

^{(&}lt;sup>7)</sup> البيت في لسان العرب لابن منظور "مادة رأي" المجلد 14 ص 292 والبيت أري...الخ بالمصدر نفسه.

⁽⁸⁾ شرح التسهيل لابن عقيل ج 335/1.

وهذا التعليل الذي ذكر الناظم ذكره مكي في الكسشف $^{(1)}$ والسداني في التمهيد $^{(2)}$ وإرشاد المتمسكين $^{(3)}$ وإيجاز البيان $^{(4)}$: وغير هما.

وفقد الأول حرف تحقيق دخلت عليه فاء العطف.

والثاني: فعل ماض من الفقد وهو العدم، ويكون مجزوم بلم، واسمها مضمر فيها يعود على نافع [يراه]⁽⁵⁾ فعل مضارع، ومفعول والهاء عائدة على القصر والفاعل مضمر يعود على نافع والجملة خبر، في هاء متعلق بيراه، ضمها الهاء عائدة على الهاء، لفقد متعلق بيراه، لمه متعلق بناب، والهاء عائدة على يراه، والوصل فاعل ناب، ومناب اسم مصدر والعامل فيه ناب، ما: مضاف إليه وفاعل، فقد: مضمر يعود على يراه، والجملة صلة ما، والعائد محذوف تقديره فقده.

الممدوح والمقصور

ثم قال رحمه الله:

(63) القول في الممدود والمقصور والمتوسط على المشهور أدى القول في المبدود والمقصور أتى بهذا الباب بعد هاء الكناية كما فعل الشاطبي.

⁽¹⁾ الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ج 1 ص: 127.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/ب.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج [يره].]

قال في الكنز: ذكر باب المد بعد الهاء لاشتراكهما في الخفاء، لا على ترتيب التلاوة لسبق الهمز (1).

المجراد وابن عبد الكريم: إنما أتى به عقبه لمناسبة بينهما وهي أن الباب قبله فيه حذف الصلة وإثباتها وقد عبر عنه بالمد والقصر، وهذا باب المد والقصر (2).

وقدم المد على القصر، وإن كان فرعا لعقد الباب لـــه، والمد لغة الزيادة، قال تعالى: "يمددكم ربكم" أي يزدكم وتقول العرب: مد النهار والنهر إذا زاد، وفي الاصطلاح: امتداد الصوت بالزيادة فيه، وقولهم بالزيادة فيه احترازا من الطبيعي لأنه (23/ب) لا زيادة فيه، فلا يقال فيه مد في اصطلاح للقراء لا حقيقة ولا مجازا، وعند بعضهم أي لا يقال فيه مد زائد، لأنه مد صيغة أومد صيغة] (4) هو الذي لا يصوغ الكلم إلا به [أي لا يتوصل إليه إلا بــه] والقصر لغة الحبس والمنع أومنه أو عور مقصورات في الخيام (7)، قاصرات الطرف: أي محبوسات وحابسات، وفي الاصطلاح عبارة عن عدم المد أو احتباس الصوت بترك الزيادة فيه، أو عن عدم الزيادة في الصوت.

⁽¹⁾ كنز المعاني في شرح الأماني للجعبري باب المد والقصر الورقة 79/ب، نسخة خزانة البن يوسف رقم 55.

⁽²⁾ إيضاح الأسرار الورقة 43/أ.

⁽³⁾ سورة آل عمر إن الآية 125.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁵⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(6) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة الرحمن الآية (72).

قال صاحب القصول(1): المد ليس بحركة ولا حرف، وإنما هو شكل من الأشكال (2)

قال في التحفة:

المد قبل في اللغبة النزيسادة تقول في المثال مد النهر أي زاد ماؤه وجاء الذكر [يمند](3) له الرحمين [عيز] 4 ميدا ولفسظ مقصسورات فسى الخيسسام

والقصر حبس خذهما افادة [يمددكـم ربكـم] (٥) أمـدا معناه محبوسات في الكلم®

فأخبر الناظم أنه يتكلم في هذه الترجمة على الممدود والمقصور والمتوسط [فالمشبع](7) مقداره أربع حركات وذلك ألفان في التقدير، إذ الحرف مقدر بحركتين والمتوسط ثلاث حركات وذلك ألف ونصف، والمقصور حركتان وذلك ألف.

الحلفاوي: ذكر المرسى: أن الطبيعي على قدر ألف والمتوسط على قدر ألف ونصف، والمزيدي على قدر ألفين، وأحسن من هذا قول ابن طفيل والله أعلم، ونصه قد رسم الزيادة من رسمها مقدار ألفين، وأنا أقول تضعيف صيغة حرف المد ضعفين فاعلم انتهي (8).

⁽¹⁾ صاحب الفصول: ابن عبد الكريم وقد سبقت ترجمته.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصىي الورقة 24/أ.

^{(3) [}في ج [فليمدد].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁵⁾ [في ج [ويمددكم بأموال].]

⁽⁶⁾ الأبيات في: التحفة رقم 236 إلى 239 الورقة 13/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽⁷⁾ [في د [المتشبع].]

⁽⁸⁾ شرح الدرر للحلفاوي الورقة 15/أ و 15/ب مخطوطة الخزانة.

فالطبيعي أدني المد، ومقداره حرف وذلك حركتان والمشبع أقصا المد، ومقداره حرفان وذلك حركات، والثالث متوسط بينهما، ومقداره حرف ونصف، ونلك ثلاث حركات.

واتفقوا على أن هذا لا يضبط إلا بالمشافهة [(1).

قال في التحفة:

لذلك الحرف مجانسان(٥)

مقداره حرف لدى التفريع وهو الذي رسمت [بالطبيعي](2) حرفان مقدار المزيدي الوسط حرف ونصف قدره بلا شطط والحرف قبل تقديره شكلان

فائدة: اختلف القراء في صفة التلاوة من حيث الترتيل والحدر ، لكن هذه المسألة اندرس رسمها وارتفع حكمها، وقد ذهب أثرها [بعد](4) عينها حتى صارت نسیا منسیا.

قال أبو الحسن على بن سليمان القرطبي (5) في كتاب ترتيب الأداء (6): فمنهم من ذهب إلى الترتيل وهو التحقيق فيمطمط الحروف، ويشبع الحركات وحروف المد واللين على الإطلاق، ويبالغ في الشد والهمز وأشباه ذلك من غير إفراد ولا إسراف في شيء من ذلك، فخيار الأمور أوسطها فتكون مدة الطبيعة من نسبة حركاته، إذ المدة ناشئة عن الحركة ومتولدة عنها فبحسب

^{(1) [}ما بين [...] أخر في ب الورقة 79.]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في د [فالطبيعي].]

⁽³⁾ الأبيات رقم 260 و 262 و 263 من التحفة الورقة 14/ب.

^{(4) [}في ج (بل].]

⁽⁵⁾ أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي مقرئ فاس قرأ على ابن حوط روى الشاطبية والتيسير عن ابن أبي الأحوص - غاية النهاية 544/1.

⁽⁶⁾ ترتيب الأداء لم أقف عليه فيما رجعت إليه من مظان.

إشباع الحركة تكون المدة، فمن أشبعها كثيرا كانت [مدته] (1) طويلة، ومن أشبعها قليلا كانت [مدته] (2) قصيرة، ومن توسط كانت [مدته] (3) وسطا، ومنهم من ذهب [فيها] (4) إلى الحدر، فلا يمطّط الحروف ولا يستبع الحركات، بل يخطفها خطفا من غير إخلال بشيء من صفاتها ومخارجها، ومنهم من توسط، ولكل وجه من النظر ودليل من الشرع ولكن [الأولى] (5) في التعليم تقديم الترتيل، وفي ثاني حال يكون الحدر بعد الرياضة وأحكام النطق بالحروف من مخارجها وعلى صفاتها المعلومة لها.

فحصل من ذلك أن الألف الطبيعي يختلف بحسب أطباع القراء من حيث الترتيل والحدر والتوسط وإن كان [واحدا] (6) من حيث أنه طبيعي لا زيادة فيه لمجاورة [أسباب] (7) يوجبها، وكذلك الياء الساكنة المكسور ما قبلها، والسواو الساكنة المضموم ما قبلها إذ هما في اللفظ مدتان كالألف انتهى (8).

قال في الدر النثير: التحقيق تمكين الحروف والصبر على حركاتها والتثبت في بيانها، والحدر: الإسراع والهذّ(9).

^{(1) [}في أ، ج [مدة].]

^{(2) [}في أ، ب [مدة].]

^{(3) [}في أ، ب [مدة].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في د [الأول].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج [وحده].]

⁽⁷⁾ [في ب، ج، هـ [سبب].]

⁽⁸⁾ انتهى من ترتيب الأداء لأبي الحسن علي بن سليمان القرطبي - كلامه في كنز المعاني للجعبري الورقة 79/ب مخطوطة خزانة ابن يوسف.

⁽⁹⁾ الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير للباهلي مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

قال الجعبري: مذهب ورش الترتيل وهو التوعدة ومذهب قالون الحدر وهو الإسراع، هذا الغالب ويجوز لكل واحد من الثلاثة الترتيل والإسراع والتوسط (1).

وبالمنع قال أبو علي الأهوازي:

في ءاخرين وبالتخيير للخاقاتي قال فذوا الحدر معط للحروف حقوقها إذا رسل القرآن أو كان ذا حدر فسرتيانا القرآن أفضل للذي المرنا به من مكثنا فيه [والفكر] وأما حدرنا درسنا فمرخص لنا فيه إذ دين العباد إلى التيسر(3) (124).

قال في الأسيوطي في الإتقان: الحدر بفتح الحاء وإسكان الدال المهملتين لنتهى (4).

أبو عبيد الهروي: الهذ بالذال المعجمة الإسراع بمعنى يهذي القرآن أي يمرع في قراءته جدا وأما الهد بالدال المهملة فهو الهد السشديد ومنه قوله تعالى: "وتخر الجبال هدا" (5). أي تسقط سقوطا (6).

اعلم أن ما ذكروا من الأخذ بالترتيل والحدر إنما ذلك منهم على لوجه [⁽⁷⁾ الاختيار والأخذ بالأفضل لا على اللزوم فيجوز لكل فريق الأخذ بما لختاره الفريق الآخر إذ لكل فريق منهم وجه من النظر ودليل من الشرع.

⁽¹⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

⁽²⁾ إفى أ الكفر.]

⁽³⁾ المصدر نفسه

[🗬] الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين الأسيوطي ج 1 ص: 100.

⁽⁹⁰ مورة مريم الآية (90).

[🗬] تفسير القرآن العظيم لابن كثير 4/489.

^{🗥 [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

ولهذه المراتب أيضا هيئات باعتبار الجهر والإسرار وهما جائزان.

قال جبير ابن مطعم (1): أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته يصلي بالصحابة المغرب أو العشاء، فسمعته خارج المسجد يقرأ: "إن عذاب ربك لواقع ماله من دافع (2) (3)، وعن أم هاتئ (4) رضي الله عنها قالت: كنا نسمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل عند الكعبة، وأنا على عريشي، ودخل عليه الصلاة والسلام ذات ليلة على أصحابه وهم يتهجدون بالمسجد، فسمع عليه الصلاة والسلام ذات ليلة على أصحابه وهم يتهجدون بالمسجد، فسمع أبا بكر يخافت، وعمر يجهر وآخر يقرأ من هنا ومن هنا، فسألهم من الغد فقال أبو بكر [أسمعت] (5) من ناجيت، وقال عمر أوقد الوسنان وأطرد السلطان أوأرض] (6) الرحمن وقال الآخر: أجمع حسنا إلى حسن (7)، هذا دليل جوازهما وبأيهما اقترنت نية صالحة كان أولى لقول الحسن لا بأس بذلك ما لم يخالطه رياء، وهو معنى قول الحداد (8) رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقلت رياء، وهو معنى قول الحداد (8) رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقلت له: أن لى صوتا حسنا إذا قرأت ارتفع فقال إذا استقلت نيتك فلا بأس (9).

⁽¹⁾ جبير بن مطعم أبو عدي القرشي توفي بالمدينة سنة 59هـ، وكان من كبار النسابين لــه 60 حديثــا- الإصابــة 235/1 والأعلام 112/2.

⁽²⁾ سورة الطور الآية (7).

⁽³⁾ الحديث خرجه الإمام مالك في الموطأ عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

⁽⁴⁾ أم هانئ فاختة بنت أبي طالب القرشية أخت أمير المؤمنين على بن أبي طالب وبنت عم النبي صلى الله عليه وسلم، أسلمت عام الفتح بمكة وماتت بعد أخيها على بعد سنة 40هـ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم 46 حديثًا، الإصابة ت: 1102 و 1532. باب النساء، والأعلام 126/5.

⁽⁵⁾ [ما بين [...] لا يوجد في د.].

⁽⁶⁾ [في أ ، ج [وارضي].]. "

⁽⁷⁾ أخرجه النسائي في المقدمة وابن ماجة في كتاب الإقامة باب 179، والإمام أحمد 342/6.

⁽⁸⁾ الحداد هو الحبيب بن أحمد الأصبهاني شيخ أصبهان، توفي سنة 515 هـ، من كتبه: "معرفة الصحابة" و"علوم الحديث" وغيرهما - سير أعلام النبلاء المجلد 15، والأعلام 181/2.

⁽⁹⁾ لم أقف على كلام الحداد فيما ذكر ذلك.

قال محمد بن شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي⁽¹⁾ ثم الوهرائي أمن تلامذة ابن غازي، قد نص علماءنا على استحسان الحدر الكثير أو وجوبه [من]⁽²⁾ مذهبه]⁽³⁾ الترتيل فيما يؤدى ظاهره إلى نقص في حقه تعالى أو في حق مغصوم نحو: "لما خلقت بيدي"⁽⁴⁾ "وعصى عادم ربه"⁽⁵⁾، مما لو رتل لظن الجاهل تنقص من ورد فيه انتهى⁽⁶⁾.

قال الأسيوطي في [الاتقان] (7) قال النووي: ومن [الآداب] (8) إذا قرأ نحو: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَرَى ٱلْمَسِيحُ الْبَرُ. ُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةً ﴾ (10)، أي البَرْ. ُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةً ﴾ (10)، أي يخفض صوته بها، كذا كان النخعي يفعل انتهى (11).

وأخرج الطبراني والبيهقي: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه [قال](12): "اقرأوا القرآن بألحان العرب وأصواتها وإياكم وألحان أهل الفسوق والكبائر

⁽¹⁾ محمد بن شقرون بن أبي جمعة المغرواي ثم الوهراني.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في أ [ممن].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة ص آية (75).

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة طه آية (121).

⁽⁶⁾ انتهى كلام الوهراني فلم أقف عليه في كتاب له.

^{(7) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(8) [}في: ج، هـ [الأنب].]

⁽⁹⁾ سورة التوبة الآية (30).

⁽¹⁰⁾ سورة المائدة الآية (64).

⁽¹¹⁾ الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص: 107.

^{(12) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

فإنه سيجيء أقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم (1).

والمراد بألحان العرب القرآن بالطبع، كما كانوا يعملون والمراد بألحان أهل الفسوق: الألحان [المستفادة] (2) من الموسيقى، والأول محمول على الندب، والثاني إن حصل معه المحافظة على صححة الحروف [و] (3) حمل على الكراهة، وإلا حمل على التحريم والقوم الذي لا يجاوز حناجرهم الذين لا يتدبروه ولا يعملون به.

الترتيل والحدر

قال في المنبهة:

قد ورد الترتيل في التنزيل المساب الم

والحدر فاستعمله أن أردتــا

من غير تقييد ولا تساويل في قوله ورتل القرانسا فاركب هديت واضح المحجة ()

متى عرضت[أ](5) ومتى درستا

⁽¹⁾ رواه البيهقي في شعب الإيمان 429/1، والسيوطي في الجامع الصغير 431، وأخرجه أبو عبيد 99 - مجمع الزوائد 169/8، وفضائل القرآن لابن كثير/483، والتمهيد لابن الجزري 43، وفي العلل المتناهية 111/1 أنه حديث لا يصبح وأبو محمد مجهول، وبقية يروى عن الضعفاء ويدلسهم وينظر حواشي العلل-جمال القراء للسخاوي 95/1.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(3) [}ما بين [...] من أ.]

^{(4) &}quot;منبهة الشيخ أبي عمرو الداني" دراسة وتحقيق الدكتور وكاك الحسن 369/2.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

فقد أتى نصاعن الأخيار وابن جبير (2) وتميام (3) الدار والفضل في الترتيل (4) والتحقيق (5) لأن ديان الله سهال يأسر

منهم أبسو عمسرو⁽¹⁾ قتيل السدار لكن على الترتيسل حث البساري والحدر مسا فيسه إنن من ضيسق كذا أتسى وما علينسا أصسسر⁽⁶⁾

قال الإمام الجادري⁽⁷⁾:

فورشنا يرتكل

للحـــدر والـــتــوعدة والحــدر عيســى ينقـــل تحقيقـــه ويســنـــد

وبالسماع بوجسد ت [صح من نظمه]⁽⁸⁾ المسمى بالنافع⁽⁹⁾.

رسا من سدا

⁽¹⁾ أبو عمرو بن العلاء البصرى أحد القراء السبعة، تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ لبن جبير سعيد الأسدي أبو عبد الله تابعي جليل أخذ العلم عن لبن عباس وابن عمر قتله الحجاج سنة 95هـ – وفيات الأعيان 204/1، حلية الأولياء 272/4، والأعلام 93/3.

⁽³⁾ تميم الداري بن أوس: صحابي جليل، أسلم سنة 9 هـ وكان راهب أهل عصره وعابد فلسطين توفي سنة 40 هـ - صفة الصفوة 310/1، وتهذيب ابن عساكر 344/3، والأعلام 87/2.

⁽⁴⁾ الترتيل تفخيم الألفاظ والإبانة عن الحروف – الاتقان1/106.

⁽⁵⁾ التحقيق إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد وتحقيق الهمزة ولتمام الحركات – الإتقان 99/1.

^{(6) &}quot;منبهة الشيخ أبي عمرو الداني" دراسة وتحقيق د. وكاك 370/2.

⁽¹⁷⁾ الإمام الجادري تقدمت ترجمته في ص: (7) برقم (71).

^{(8) [}في أ [قاله في نظمه المسمى].]

⁽⁹⁾ واسمه النافع في أصل حرف نافع الورقة (2) السطر (14) (15) من المنظومة.

قلت:

ورتل لــورش ثم قالــون بالحــدر بــذا آخذ والأمر جاء على يسر (1) قوله: على المشهور...

المنتوري: راجع إلى المتوسط فقد تضمن كلامه أن لأحرف المد ثلاثة أحكام، مدا وقصر ا وتوسطا، أما المد والقصر فصحيحان، وأما المتوسط فليس بصحيح، وسيقع الكلام عليه عند قوله: وعن ورش ثبت (2).

وقال بعض الشيوخ: يحتمل أن يعود بجملة الكلام، ردا على من يقول المد [قسمان] (3) فقط: طبيعي وغير طبيعي، ويحتمل أن يعود [المتوسط] (4) أي حيث صرح بالتوسط فهو المشهور دون غيره، والاحتمال الثاني ذكره الشارح وتابعه ابن مسلم.

المجراد: والأول عندي أظهر، لأن الثاني ينكسر بسكون الوقف لأن الإشباع هو المشهور (24/ب)⁽⁵⁾.

المجاصى: المشهور عائد على التوسط ونحوه (6).

قال أجانا والوارثيني: ما كثر قائله أو ما قوى دليله (7).

⁽¹⁾ البيت للمصنف رحمه الله.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/أ نسخة مخطوطة بالخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

^{(3) [}ما بين [...] من أ، أما في النسخ الأخرى [قسمين].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في هـ [للتوسط].]

⁽⁵⁾ إيضاح الأسرار الورقة 43/ب.

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد المجاصى الورقة 41 نسخة خزانة ابن يوسف رقم 105.

^{(&}lt;sup>7)</sup> جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني باب الممدود والمقصور مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858.

القول: [خبر]⁽¹⁾ مبتدأ محذوف، أي هذا القول في الممدود: متعلق بالقول، والمقصور والمتوسط معطوفان على المشهور في موضع الحال من المتوسط والعامل فيه القول.

الوارثيني: على المشهور متعلق بالمتوسط لأنه اسم فاعل(2).

المجراد: على المشهور متعلق بمحذوف لأنه في موضع الحال(3).

قوله: في موضع الحال لم يبين مماذا هي الحال، فعلى التأويل الأول تكون من الضمير المستكين في الخبر، أو من القول على مذهب من أجاز الحال من المبتدأ، وعلى التأويل الثاني تكون حالا من [المتوسط](4).

⁽¹⁾ **[في** أ [مبتدأ].]

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 44/أ.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [التوسط].]

المد واللين فرالألف

ثم قال رحمه الله:

والمد واللين معا [وصفان](1) للألف الضعيف لازمان

المد امتداد الصوت، واللين: هو تليين الصوت وهما وصفان لازمان للألف.

قال الجوهري [في] (2) الصحاح: [لأن الشيء](3) يلين لينا فهو لين، ضد خشن يخشن خشانة، فهو خشن، قال تعالى: ﴿ فَقُولًا لَهُ وَقُولًا لَّيِّنًا ﴾ (4) يعني رفقي سهلا(5).

قوله: للألف الضعيف أتى بالوصف للتأكيد "كإلهين اثنين" (6) "ونفضة واحدة" (7) "وعشرة كاملة) (8).

المجراد: [والأولى]⁽⁹⁾ أن يقال لما كانت الألف في عرف [القراء]⁽¹⁰⁾ تطلق على الهمزة وعلى حرف المد بينهما، بذلك وعلى هذا يتخرج قول

^{(1) [}ما بين [...] في أ.]

⁽²⁾ أفي أ [بالصحاح].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁴⁾ سورة طه الآية (44).

^{(&}lt;sup>5)</sup> تفسير ابن كثير 516/4.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة النحل الآية (51).

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة الحاقة الآية (13).

⁽⁸⁾ سورة البقرة الآية (196).

^{(&}lt;sup>9)</sup> [ما بين في ب [والأول].]

^{(10) [}في أ [القرآن]م]

الحصري، إذ الألف المفتوح ما قبلها، وسمي الألف ضعيفا لقول سيبويه: لا قرار له في الفم، وإنما هو هواء (1).

وقال شيخه الخليل بن أحمد (2): مخرجه [من] (3) مخرج الهمزة من الصدر، وعليه ذهب آخر الكتاب في قوله: ثم الألف من آخر الحلق، وأشر هنا إلى مذهب سيبويه فيكون قد جمع بين القولين، قال سيبويه وهذه الثلاثة الأحرف أخف الحروف لاتساع مخرجها.

المد واللين فر الولو والياء

قال: وأوسعهن واخفاهن الألف ثم الياء ثم الواو، ولا يكون ما قبل الألف الإيهام أي [إلا]⁽⁴⁾ من جنسها، وهذا أسد من قولهم، لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا للإيهام أي اليهام خروج الفتحة الممالة: كالهدى⁽⁵⁾ والمد مبتدأ، واللين معطوف عليه، معانحال والعامل فيه الابتدا على من يقول بذلك.

قال الأستاذ أبو سعيد ابن لب⁽⁶⁾ في شرح الجمل لــــه⁽⁷⁾: واختلف النحويون في الابتداء، هل يصح له العمل في الحال أم لا؟

⁽¹⁾ إيضاح الأسرار الورقة 44/أ.

⁽²⁾ الخليل بن أحمد هو الفراهيدي الأزدي اليحمدي أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض وهو أستاذ سيبويه النحوي ولد ومات بالبصرة سنة 170هــ- وفيات الأعيان 172/1 أنباء الرواة 341/1 الأعلام 314/2

^{(3) [}ما بين [...] من أ.]

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁵⁾ سورة العلق الآية (11).

⁽⁶⁾ أبو سعيد ابن لب: فرج الغرناطي، نحوي من الفقهاء العلماء توفي سنة 782هـ، من كتبه "الباء الموحدة" و"الأجوبة الثمانية" - بغية الوعاة 372، ونيل الابتهاج 219، والأعلام 140/5.

⁽⁷⁾ لم أقف على شرح الجمل لابن لب وقد ساق كلام ابن لب هذا المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 140/أ بشيء من التصرف.

فجمهور هم أنه لا يصبح العمل في الحال أصلا(1).

المنتوري: فيوخذ من كلام ابن لب: أن غير الجمهور يجيز أن يعمل [الابتداء](2) في [الحال](3)(4).

فجرى الناظم على ذلك وقد وقع [له] (5) في هذا الرجز عمل الابتداء في الحال، في مواضع ياتي ذكرها، ولا زمان: صفة الوصفان، للألف يتعلق بلا زمان.

ثم قال رحمه الله:

ثم هما في الـواو والياء متـى عن ضمـة أو كسرة نشاتـا

الضمير يعود على المد واللين، أخبر أن المد واللين المذكورين قبل في الألف، [يكونان] في الواو والياء بشرط:

- أن تكونا ساكنين، وحركة ما قبلهما من جنسهما، وقد اجتمعت حروف المد واللين في كلمة أتوني (7) وقوله أوذينا (8).

قال المهدوى (9): ولا يمكن أن يدخل المد غيرها لأنها أصوات.

⁽¹⁾ يعنى جمهور النحويين والخلاف في المسألة مبسوط في كتب النحو لا داعي لبسطه هنا.

^{(2) [}في ج [المبتدأ].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁴⁾ في شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/أ من مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

^{(5) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ب، ج، هـ [يكون].]

⁽⁷⁾ سورة الكهف الآية (96).

⁽⁸⁾ سورة الأعراف الآية (129).

⁽⁵¹³⁾ المهدوي أحمد بن عمار تقدمت ترجمته في الصفحة (103) رقم (513).

والحركات مأخوذة منها، فامتداد [اتوني و أودينا] (1) الصوت بها يمكن ولا [يصوغ] (2) فيها التطويل والتوسط والقصر، ولا [يصوغ] (3) فيها التطويل والتوسط والقصر، ولا [يصوغ] والمتع جاز وقوع الساكن المدغم بعدهن من أجل أن المد عوض من الحركة، وامتنع جمع الساكنين إذا كانا حرفي سلامة (4).

قوله: عن ضمة راجع إلى الواو أو كسرة راجع إلى الياء، وهذا من باب اللّف والنشر المرتب، وهو من بديع الكلام، وهو رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، ومنه: قوله تعالى: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِ عَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَالنّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ ﴾ (6).

قوله: نشأتا: أي تولدا والألف للتثنية.

مفهومه إن لم [يتولدا] (6) فليستا بحرف مد ولين، بل حرفا لين فقط.

فيظهر من كلام المؤلف أن الحركات هي الأمهات وخالف في باب الوقف، فجعل الحروف أمهات وهو مذهب سيبويه، والأول قول [الكوفيين] (7) جميعا، فيوخذ من النظم [قولان] (8) في المسألة قول ثالث [وهو] (9) كل واحد أصل في نفسه.

^{(1) [}ما بين [...] من ب.]

^{(2) [}في أ، ج [يسوغ].]

^{(3) [}في أ، ج [يسوغ].]

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 140/أ و 140/ب.

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة القصص الآية: (73).

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ب [يتولدتا].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في ب، د [الكوفيون].]

^{(8) [}في ج، هـ [قولين].]

^{(9) [}ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ..]

ووجه قول الكوفيين: أن الحركات إذا أشبعت يتولد عنها [حرف يجانسها] (1).

ووجه قول سيبويه: وهو الصحيح أنه لم توجد حركة من غير حرف، والحروف توجد من غير حركة كالألف [الساكن] (2) فإنه لا يقبل الحركة، والياء والواو إذا كان ما قبلهما مجانسا(3).

ووجه الثالث: تعارض الأدلة.

قال في الكنز: مسألة اختلف أهل العربية في حروف المد، و [الحركات] (4) الثلاث: فالأكثر أن كل حرف منها أصل للحركة التي تجانسها وعليه جرى الناظم في قوله: أو أما هما واو وياء، وقيل كل حركة أصل للحرف الذي يجانسها.

والحق: أنه ليس أحدهما أصلا للآخر لما يلزم من اجتماع الضدين في الأولين، ولأن الذات لا تتركب من الأعراض، ولا يكون العرض جزء ذات.

وهذا معنى قوله في العقود: وثالثهما أصل لا حرف مدها واعكس والإعدال [أتهما]⁽⁵⁾ أصلاني انتهى⁽⁶⁾.

^{(1) [}في ب، ج [حرف يجانسها].]

^{(2) [}في أ [الساكنين].]

⁽³⁾ كتاب سيبويه ج 4 ص: 237.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أ [الحركة].]

⁽⁵⁾ [في ب [أنها].]

⁽⁶⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني الجعبري الورقة 62/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

قال في اللئالئ: والمراد بقوله: أو أمامهما: [أي أصلاهما] (1) يعني أن الياء والواو أصلان للضمة والكسرة، وهو مذهب أكثر النحويين، قالوا إن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاث الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، واستدلوا على ذلك بأن هذه الحروف لو كانت مأخوذة من الحركات، لكانت الحركات قبلها، والحركات لا تقوم بأنفسها (2).

وذهب بعضهم إلى أن حروف المد واللين الثلاثة مأخوذة من الحركات الثلاث واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت حدث من إشباعها الحروف الثلاث.

فائدة: قال أبو البقاء إذ أشبعته ويتعلق بهذا الاختلاف مسسألة أخرى، وهي أن الحروف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين: أحدهما: أن الحرف له مخرج مخصوص، والحركات لا تختص بمخرج ولا معنى، لقول من قال: أنه مجتمع من حركتين لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين: أحدهما ما سبق من أن الحركة ليس بعد الحرف، والثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام، وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين، لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى (3).

⁽¹⁾ إما بين [...] لا يوجد في هـ..]

للثالئ الفريدة للفاسي باب المد واللين نسخة الخزانة الحسنية رقم: 6973 الرباط.

⁽³⁾ التم أبي البقاء فيما يتعلق في إشباع المد في الفائدة التي ساقها المؤلف فلم أقف على كتاب لأبي البقاء حتى أتمكن من تحقيق هذا النص المنقول.

حروف المد

تنبيه: حروف المد واللين الأصلية [بحق الأصالة] (1) ثلاثة، الألف ولا تكون الا ساكنة، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وحرفا اللين، الياء والواو الساكنان المفتوح ما قبلهما، ويصدق اللين على حروف المد بخلاف العكس.

تجويد: في حروف المد، مد أصلي، وفي [حرفي] (2) اللين مد ما يصبط كل منهما بالمشافهة والإخلال بشيء منه لحن، وهذا معنى قول مكي في لل منهما بالمشافهة والإخلال بشيء منه لحن، وهذا معنى قول مكي في العروف] (3) اللين من المد مد ما بعض ما في حروف المد، وقد نص عليه سيبويه، والألف أصل حروفه للزومها الشرطين، ومن تم كانت [أندي] (4) صوتا منهما وغير الممالة [أندي] (5) من الممالة، والياء [أندي] (6) من الواو، وإياك وترعيد المدات وتفخيم الألف خصوصا عند مجاورة المفخم، ومعنى قول بعض تفخيم الألف في اسم الله تعالى الفتح الذي هو [ضد] (7) الإمالة، واحدر إشباع فتحة ما قبل اللين، ومده في [غير] (8) منصوص، وتوق فيه إشباعها، فهو من فظيع اللحن الخفي.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(2) [}في ج [حروف].]

^{(3) [}في أ ،ج ، هـ [حرف].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(6) [}في ج [الذي].]

^{(7) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

[قال في الإقتاع: وأمكنهن في المد الألف ثم الياء ثم الواو، وكان أبو القاسم يحكى لنا عن أبى بكر الصقلى، أنه كان يذهب إلى أن أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف، [وهكذا] (1) وضع [هذا] (2) أبو بكر في كتابه المعروف بالاقتداء](⁽⁴⁾⁽⁴⁾.

قال في المنبهة:

الألف المفتوح مسايليها والمد أقوى ما يكون فيها من غيرها لسعة الهواء فهي إذن أمد من سواها والياء والواو مع أختاها (5)

وأحرف اللين التي تمد لضعفها ثلاثة تعد لأنها أشد في الخفاء

قال في الدر النثير: اعلم أن الأصل في المد الألف إذ لا تتحرك أبدا ولا يكون حركة ما قبلها إلا من جنسها بخلاف الواو والياء، فإنهما قد يتحركان ويكونان بعد الفتحة، فإذا سكنا بعد حركة مجانسة أشبها الألف، حينئذ يكونان حرفي مد، فأما الواو والياء الساكنتان بعد الفتحة، فهما حرفا اللين نحو: قـوم و [بيت] (6) وقد اجتمعا في آخر كلمة من قولم تعالى: ﴿ خَلَق ٱلْأَرْضَ فِي

⁽¹⁾ [في هـــ [وكهذا] وفي ب [وهذا].]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽³⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁴⁾ الإقناع لابن البانش 1/468.

⁽⁵⁾ الأبيات في منبهة الشيخ الداني، تحقيق د. وكاك ج 408/2 في باب القول في الممدود والمقصور.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في هـ [ميت].]

يَوْمَيْنِ (1) ويدخلهما من المد بحسب ما [فيهما] (2) من اللين، حملا على [أحرف] (3) المد (4).

هما: مبتداً، في الواو والياء: في موضع خبر، متى: ظرف زمان من أدوات الشرط والعامل فيه الفعل بعده [عن ضمة: متعلق بالفعل بعده، نسشأتا: فعل ماض والألف: فاعل يعود على الواو والياء وجواب الشرط محذوف](5)، وتقديره متى نشأتا عن ضمة [أو](6) كسرة، فالمد واللين لازمان لهما، وساغ هنا حذف الجواب، لأن الشرط ماض، وولي هنا [أدوات](7) السشرط معمول الفعل وهو ضرورة، وأدوات الشرط لابد أن يليها فعلها عدا إن وحدها، فإنه يجوز فيها أن يليها غير فعلها لأنها أم الباب. قال الله تعالى: ﴿وَإِن أَحَدُ مِنَ المُمْتَرِكِير ـــ السَّتَجَارك ﴾ (8).

ثم قال رحمه الله:

(66) وصغة الجميع للجميع تمدد قدر مدها الطبيع

⁽¹⁾ سورة فصلت الآية (9).

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ب [فيها].]

^{(3) [}في ج، [حرف].]

⁽⁴⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير "باب المد والقصر" رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

^{(5) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج، هـــ [و].]

⁽⁷⁾ [في ج، هـ [أداة].]

⁽⁸⁾ سورة التوبة الآية (6).

[المجراد: وما ذكره المصنف من الخلاف في المزيدي يقتضي أنه لا خلاف بينهم في مد الصيغة، وقد اختلف، هل بينهم اختلاف فيه أم لا؟

فذهب قوم إلى أنه لا خلاف بينهم فيه، بل وقع الاتفاق بينهم على مقدار مده لأنه لا يحتمل النقص ولا الزيادة وهو الظاهر من كلام المصنف لذكره الخلاف في المزيدي دون مد الصيغة.

وذهب قوم إلى أنهم اختلفوا فيه، فهو بحسب من يهذ ويسرع في قراءته كقالون أقصر منه في قراءة من [يمطط] (1) ويشبع كورش، واختار هذا القول الأستاذ أبو الحسن ابن سليمان في كتابه المسمى بتهذيب المنافع في قراءة نافع، حيث قال: وهو يعني مد الصيغة بحسب قراءة القارئ من حيث الترتيل والهذ، فمد الصيغة لورش ليس كمد الصيغة لقالون، لأن ورشا يرتل قراءته، فيسبع فمد الصيغة لورش ليس كمد الصيغة لقالون، لأن ورشا يرتل قراءته، فيسبع الحركات [ويمطط] (2) وقالون يهذ في قراءته، ولا يشبع الحركات ولا يمطط الحروف مثله، وذكره أيضا في تجريده واحتج له ونصره، وزعم أنه الصواب [وغلط] (3) من ذهب إلى القول الأول انتهى] (4)(5).

المه الصبيعي

[قال بعضهم: الصيغة والبنية واللفظ بمعنى.

^{(1) [}في د [يمطمط].]

⁽²⁾ إفي د [يمطمط].]

^{(3) [}في ب، ج [وغلطا].]

⁽⁴⁾ إما بين [...] لا يوجد في أ، في هذا المكان ويوجد في الورقة 26/أ.]

⁽⁵⁾ ليضاح الأسرار والبدائع، الورقة 45 /ب-46/أ.

قال في الإتقان: المد الطبيعي هو الذي لا يقوم ذات حرف مد دونه، وسمي مد الصيغة لأنه لا يسوغ الكلام إلا به، وطبيعيا أيضا لأنه طبيعة فيها، إذا نقص منها اختلت وإذا زيد عليه أخرج عن حقيقته (1).

المنتوري: يمد على حسب طبقاتهم في المد الطبيعي لأن مد ورش الطبيعي (2/ب) ليس كمد قالون الطبيعي (2).

قال القيجاطي: الطبيعي عبارة عما في طبع حروف المد من المد الذي إذا قصر عنه [اختلت] (3) الحروف وخرجت عن حدها في التجويد (4).

قال في الإقتاع: ولا خلاف في تمكين حروف المد واللين وإن لم يلقهن شيء تمكينا وسطا من غير إشباع ولا زيادة، نحو: قال وقالوا وقيل وتاب ويتوب، [المجراد: وما ذكره المصنف من الخلاف من المزيد...] (5)، وشبهه: وإن سمي هذا مقصورا فعلى أنه قصر على المد المشبع لا أنه [لا مد فيه البثة] (6)(7).

قلت: وقد تقدم لنا بيان ذلك قبل هذا.

⁽¹⁾ الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص: 96.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/ب من مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

^{(3) [}في ب [اختلف].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> المصدر نفسه.

^{(5) [}تقدم ذكر كلام المجراد عند قول الناظم وصغة الجميع.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁷⁾ الإقناع لابن الباذش 468/1.

فائدة:

قال في الدر النثير: اعلم أن لأحرف المد في أنفسهن [مدات] (1) تابعات للحركات المجانسة لهن.

المد المزيع

فإذا قلت [لمن]⁽²⁾ قال [مكنت]⁽³⁾ الصوت بين فتحة القاف واللام بقدر ما لو نطقت بينهما بحرف متحرك ممكن الحركة، مثل: قفل، وقتل وهكذا الواو والياء⁽⁴⁾.

قوله: الجميع أي بنية الجميع من هذه الأحرف الثلاثة للجميع أي لجميع القراء.

للجميع: يتعلق بتمد، تمد: فعل مضارع مبني للمفعول والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الصيغة، قدر: نعت لمصدر محذوف [تقديرها] (5) مدا قدر مدها أي مثل مدها، الطبيعي: نعت للمد وعلامة الخفظ الكسرة في الياء المحذوفة.

قال رحمه الله:

(67) وفي المزيد الخلف وقعا وهو يكون وسطا ومشبعا. أي اختلف القراء فيما زاد على الصيغة ويكون متوسطا ومشبعا.

^{(1) [}في أ ، ب [مديات].]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في أ، ج، د.]

^{(3) [}في د [مكث] و في ج [بقيت].]

⁽⁴⁾ لدر النثير والعذب النمير باب المد والقصر ... رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية بالرباط.

⁽⁵⁾ [في أ، ج [تقديره].]

قال ابن عبد الكريم: قال الشارح يحتمل وجهين:

الأول: [الخلاف](1) لجميع القراء، وهذا يرده.

قوله: وهو يكون الخ إذ هو تفسير للمزيدي، فيشعر أن الوجهين للجميع وليس كذلك بل التوسط خاص بورش.

ثم أجاب: وسطا لمن أخذ به ومشبعا لمن أخذ به.

الثاني: وسطا ومشبعا في بعض الأحسوال دون بعض كتقدم الهمز وسكون الوقف، ثم رده بما قبله وهو قوله: وفي المزيدي هل الخلاف واقع في النوعين أو في أحدهما.

ثم قال: وهذا مشكل التأويل، الأول أبين لأنه اعتبر أول الكلام وآخره(2).

مقدار المد الصويل وأسباب المد الفرعب

المنتوري: نكره المزيدي مشبع صحيح ونكره أن المزيدي يكون وسطا بناء على مذهبه الذي [هو]⁽³⁾ يقوله في مد آمن، و آمنوا وبابه متوسط ليس بصحيح⁽⁴⁾.

قال القيجاطي: [أجمع]⁽⁵⁾ القراء أن المد الطويل مقدار الطبيعي مرتين، والطبيعي مختلف باختلاف طبقة القراء في المد فكذلك الطويل⁽⁶⁾.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 140/أ مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> المصدر نفسه الورقة 140/ب.

⁽⁵⁾ [في ب [اجتمع].]

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

الجعبري: وللمد الفرعي سببان، همز متقدم أو متأخر متصل أو منفصل، أو سكون لاحق لازم، أو عارض، وكل مظهر أو مدغم يكون ملفوظا أو مقدر ا(1).

قال أبو الحسن طاهر بن غلبون: فأشبعهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم دون مدهما قليلا، ثم ابن عامر والكسائي قليلا، وهذا الإشباع في المد الذي عرفتك أنهم [يتفاضلون] (2) فيه إنما هو على التقريب من غيره تمطيط ولا إسراف، كما روي عن حمزة أن رجلا قرأ عليه، فجعل يمد، فقال حمزة: لا تفعل، أما علمت أن من كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة، ويروى ما فوق المد فهو صياح (3).

وكما روي عن نافع أنه قال: قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، سهل جزل لا نمضغ ولا نلوك ننبر ولا ننتهر، نسسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات [وأقصاها](4) انتهى.

قال الشارح: وإنما كرهت الأئمة تطويل المد جدا، والإفراط فيه، لأنهم أخذوا القراءة [خلف]⁽⁵⁾ عن سلف متصلا برسول الله صلى الله عليه وسلم، مرتلة امتثالا لأمر الله عز وجل من غير إسراف ولا إفراط لقوله تعالى: ﴿ وَرَبِّل ٱلْقُرْءَانَ تَرْبِيلاً ﴾ (6).

⁽¹⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري "باب المد والقصر" خزانة ابن يوسف رقم 55/1 بمراكش.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ب [يتخالفون].]

⁽³⁾ التذكرة لابن غلبون في القراءات الثمان باب اختلافهم في المد والقصر 27/ب بالخزانة الحسنية رقم 3893 م 4.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب، ج [وأمضاها].]

⁽⁵⁾ [في ج [خلفا].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة المزمل الآية (4).

وقال فتلاة (1) سألت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل لي: كان يمد مدا، ثم قرأ بسم الله الرحيم الرحيم بمد بسم الله وبمد الرحمن وبمد الرحيم (2).

وعن أم سلمة (3) مثله: [وقالت] (4) في حديثها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ حرفا حرفا، فلو عددها الغاد لأحصاها (5).

وروى أبو عمرو في التجريد⁽⁶⁾ بسنده عن عاصم⁽⁷⁾ بن بهدلة قال: قلت للطفيل بن أبيّ بن كعب⁽⁸⁾ إلى أي معنى ذهب أبوك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم [له]⁽⁹⁾ أمرت أن أقرأ عليك، فقال لمه ليأخذ ألفاظ القراءة

⁽¹⁾ قتادة بن دعامة أبو الخطاب الدوسي البصري، مفسر حافظ ضرير أكمه قال الإمام أحمد: قتادة أحفظ أهل البصرة، مات بواسط سنة 118هـ - تذكرة الحفاظ 115/1، الجرح والتعديل ج 3 ص 133، إرشاد الأريب 202/6 والأعلام 189/5.

⁽²⁾ الحديث عند البخاري رحمه الله في كتاب فضائل القرآن من صحيحه رقم الباب 29.

⁽³⁾ أم سلمة هند بنت سهيل زاد الراكب، من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ومن أكمل النساء عقلا وخلقا، هاجرت إلى الحبشة والمدينة، توفيت سنة 62هـ - طبقات ابن سعد 60/8، الإصابة ت 1309، الصفوة 70/2، والأعلام 97/8-98.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب أو ثبت].]

⁽⁵⁾ أخرج الحديث الترمذي في كتاب ثواب القرآن الباب 23 وأبو داوود في كتاب الوتر الباب 20، والنسائي في قيام الليل الباب 13 والإمام أحمد في المسند 294/6 وفيه: "فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا".

^{(6) &}quot;التجديد في الإتقان والتجويد" كتاب لأبي عمرو الداني ذكره ابن الجزري في غاية النهاية عند ترجمته لأبي عمرو الداني 503/1 رقم الترجمة 2091.

⁽⁷⁾ عاصم بن بهدلة أبي النجود الكوفي أحد القراء السبعة تابعي كان ثقة في القراءات صدوقا في الحديث، توفي سنة 127هـ - غاية النهاية 346/1، الوفيات 243/1، وميزان الاعتدال 5/2، وتهذيب التهذيب 38/5، الأعلام 248/3

⁽⁸⁾ أبي بن كعب تقدمت ترجمته في الصفحة (61) من هذا الكتاب برقم (309).

^{(&}lt;sup>9)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[منه] (1/26) ويثبت في القراءة في الألفاظ وكيفية النطق بها من الحروف من غير إسراف و لا إفراط (2).

المتلاف القراء فبر مقدار المد اللمويل

وسئل أنس رضي الله عنه: عن قراءة النبي (ص) قال: كان يمد صوته (3).

قال في التيسير: وأطولهم [مدا في الضربين جميعا وورش] (4) وحمزة (5) وحمزة (6) ودونهما عاصم (6) ودونه ابن عامر (7) والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من رواية أبى نشيط بخلاف عنه (8).

وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو $[على]^{(9)}$ قدر $[a]^{(10)}$ في الحدر $[a]^{(11)}$ والتحقيق.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

⁽²⁾ أورد هذا الحديث بسنده الداني في كتاب التحديد... وهذا الكتاب توجد نسخة منه مخطوطة في مكتبة خالص أفندي بتركيا برقم 18، ونسخة في مكتبة وهبي أفندي رقم 40.

⁽³⁾ لخرج الحديث النجاري في كتاب المغازي من صحيحه رقم الباب 29 وأخرج نحوه النسائي في قيام الليل الباب 50 و 54.

[[]م] بين [...] لا يوجد في د.]

[🗬] حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة تقدمت ترجمته.

[🗬] علصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي تقدمت ترجمته برقم (2288) ص: (151).

لين عامر هو عبد الله بن عامر اليحصبي قاضي دمشق وأحد القراء السبعة وهو من التابعين وليس في القراء السبع من العرب غيره وغير أبي عمرو والباقون موال، توفي منة 118هـ - تهذيب التهذيب 274/5، وغاية النهايـة 483/1، وميزان الاعتدال 25/2، والأعلام 4/59.

[🗬] تيميير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 30-31.

^{🗖 [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{🕶 💫} أ، ج [مذهبهم].]

البين [...] من د.] من د.]

المنتوري: وأطول المرتبتين مدا ورش وحمزة ودونهما عاصم ودونه ابن عامر والكسائي ودونهما الدوري (1) عن اليزيدي (2) من طريق أهل العراق، وأبو نشيط (3) عن قالون من طريق ابن غلبون، وأقصر القراء مدا في المتفق عليه أهل الحدر، وهم ابن كثير (4) والسوسي (5) والدوري وقالون من غير الطريقين المذكورين (6).

المجراد: مراتب المد عند الحافظ أبو عمرو خمسة: الأولسى لسورش وحمزة، والثانية لعاصم، والثالثة للكسائي وابن عامر، والرابعة لأبي عمرو من طريق الدوري، وقالون من طريق أبي نشيط، والخامسة لأبي عمرو من طريق السوسي، وقالون من طريق الحلواني وابن كثير (7).

وذكر ابن الباذش عن أبي قاسم $^{(8)}$ عن أبي معشر $^{(9)}$ قال: حمزة أطول مدا من ورش $^{(10)}$.

⁽¹⁾ الدوري هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري النحوي إمام القراءة في عصره كان ثقة ثبتا ضابطا توفي سنة 246 هـ وقال الداني في التيسير 250 هـ – النشر 134/1، غاية النهاية 255/1، والتيسير ص: 5، والأعلام 264/2.

⁽²⁾ أبو شعيب صالح بن زياد السوسي مقرئ ضابط للقراءات تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>3)</sup> أبو نشيط محمد بن هارون المروزي تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ عبد الله بن كثير المكي تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ السوسي هو صالح بن زيادة المتقدم.

^{(&}lt;sup>6)</sup> شرح الدرر للمنتوري الورقة 140/ب.

⁽⁷⁾ إيضاح الأسرار والبدائع 45/ب.

⁽⁸⁾ أبو القاسم خلف ابن إير اهيم شيخ المصنف كان يعرف بالحصار رحل إلى مكة فقرأ على أبي معشر الطبري وكان مدار للإقراء عليه توفي سنة 511 هـــ - الإقناع 61/1.

⁽⁹⁾ أبو معشر الطبري شيخ أبي القاسم شيخ ابن الباذش - الإقناع 61/1-62.

⁽¹⁰⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 469/1.

وقال الأهوازي: مد ورش أطول من مد حمزة (1) فهي على هذا ستة: الأولى لورش، والثانية لحمزة أو بالعكس.

وكان الشيخ أبو القاسم الشاطبي⁽²⁾ رحمه الله: يقري في المتصل بمدتين طولى لورش وحمزة ووسطى إلمن بقي، وفي المنفصل بمدة طولى لورش وحمزة، ووسطى لقالون والدوري في رواية المد عنهما، وابن عامر وعاصم والكسائي]⁽³⁾ ويقصر لابن كثير والسوسي بغير خلف، ولقالون والدوري في رواية القصر عنهما، ويقول هذه الرتب في المد لا تتحقق، وربما لدى ذلك إلى ما لا يجوز من الطول والقصر، لأن القارئ لا يعلم حد كل مد لمن ينسب إليه، فيأتي في كل [مدة]⁽⁴⁾ من غير زيادة ولا نقصان، كذا نقل بعض الشراح قصيدته عنه.

وقال: وقد قال به غيره من الأئمة انتهى (5).

فريصبقات المد للقراع السبعة

المجراد: والعمل في ذلك على ما ذكره الحافظ رحمه الله تعالى: "هذا هو الكلام في طبقات المد للقراء السبعة فبان بما ذكرناه ما بين مرتبة ورش وقالون من التباعد، فمن لم يفرق بين ورش وقالون في ذلك فليس بمصيب وإن حاز من العلم أوفر نصيب، والسبب الموجب لاختلاف المراتب هو اختلافهم في التلاوة، فمن مذهبه فيه التمطيط والإشباع كانت مدته طويلة من نسبة

⁽¹⁾ الإقناع لابن الباذش 469/1.

⁽²⁾ أبو القاسم الشاطبي ترجمته.

^{(3) [}ما بين [...] وقع فيه تقديم وتأخير في أ، مع صحة المعنى واستقامة الكلام.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أ [مرة].]

⁽⁵⁾ الإقناع لابن البانش ج 469/1 بتصرف في النقل، تحقيق قطامش.

حركاته، ومن مذهبه فيه الهذ والسرعة كانت مدته قصيرة من نسبة حركاته، وهذا معنى دقيق لا يفهمه إلا أولوا التحقيق ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالمشافهة، الاستاذين ولقاء الفضلاء المحققين انتهى (1).

ابن مطروح⁽²⁾: ولقد رأيت في رحلتي إلى المشرق مقريا أعمى في جامع تلمسان يأخذ بالتمطيط الزائد والفكيك المفرط، فكان مده في آلم قدر ما يبلغ نفسه [لا يزيد]⁽³⁾ على ذلك إلا الذال من ذلك ليبتدئ بها ثم انتقل إلى ستة وأقرأ بها وكان يعرف فيما ذكر لي بابن [الخصار]⁽⁴⁾⁽⁵⁾ ومثل هذا هو الدي أنكره أئمة القراء، إلا إن كان على وجه الرياضة.

فقد روي أن سفيان الثوري⁽⁶⁾ [مر]⁽⁷⁾ على حمزة وهو ياخذ بالتمطيط الزائد، والتفكيك المفرط، فقال: ما هذا يا أبا عمارة، فقال: إنها رياضة للمتعلم، فقال له: صدقت، فكان بعض السلف يأخذ بذلك على سبيل الرياضة لا على سبيل الحقيقة.

⁽¹⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 45/ب.

^{(&}lt;sup>2)</sup> ابن مطروح لم أقف على ترجمة له في كتب التراجم.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب [الخسار].]

⁽⁵⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

⁽⁶⁾ سفيان الثوري ابن سعيد من بني ثور بن عبد مناة، أمير المؤمنين في الحديث وكان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، مات في البصرة سنة 161هـ، له من الكتب: "الجامع الكبير" و"الجامع الصغير"... – وفيات الأعيان 210/1 طبقات ابن سعد 257/6، حلية الأولياء 356/6، تهذيب التهذيب 111/4، والأعلام 104/3.

⁽⁷⁾ [في ب، هـ [مد].] .

الجعبري: محل الاختلاف هو تفاوت الزيادة في المراتب، ونصوص النقلة فيها مختلقة وعبارة بعضهم توهم التسوية [فلنحققها، أما عبارة الناظم فمطلقة تحتمل التفاوت والتسوية](1)(2).

مراتب المد للقراء السبعة

قال السخاوي: عنه أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين طولى لــورش، ووسطى للباقي، ويعلل عدوله على المراتب الأربعة، بأنها لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة(3).

قلت: فإن حمل هذا على أنه كان يقري به فهو خلاف ما عليه التيسسير وسائر النقلة ولعله استأثر بنقله.

وقوله: أن المراتب لا تتحقق فمدتاه أيضا كذلك ومثل هذا القول طرق البن الحاجب⁽⁴⁾، وإذا اعتبرت مذاهبهم في الترتيل والحدر تلخص منها أربع مراتب كما في التيسير وغيره⁽⁵⁾.

وقال أبو علي الأهوازي: فإن كان حرف المد والهمز في كلمة واحدة، [أجمعوا] على المد، ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد

⁽١) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

²² كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري "في مراتب المد" مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55/1 بمراكش.

⁽³⁾ جمال القراء للسخاوي ج 2 ص: 522، تحقيق د.علي مسين البواب مكتبة التراث مكة المكرمة.

المصدر نفسه.

التيسير في القراءات السبع ص: 31.

[🎮] في ب [اجتمعوا].]

والتحقيق، فيكون أطولهم مدا في هذا النوع، حمزة وورش ثم عاصم ابن عامر والكسائي ثم ابن كثير وأبو عمرو وقالون، والذي عليه العراقيون مدة واحدة طولى للكل وبها قرأت من إطرق در الأفكار](1) وفيها:

إذا ما التقى حرفا امتداد بكلمة فكلهم مد وسواء على الولا

أي همزة وحرف مد، [ويتجوز]⁽²⁾ عنها بالمد بجامع العلة والقبول انتهي ⁽³⁾.

قال في اللئالئ: وسوى الشاطبي بين القراء في العبارة بالتطويل وكان الناظم يقري بمدتين في المتصل، وأتى بتمام الكلام كما للجعبري والمجراد (4).

^{(1) [}في ج [طريق الأفكار].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج [ومتجوز].]

⁽³⁾ شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

⁽⁴⁾ اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفارسي باب المد والوقف الورقة 40 من نسخة مخطوطة مودعة بالخزانة الحسنية برقم 6973.

مراتب المد

وقال في الاقتصاد: وهذا التفصيل الذي نكرته هو في المتصل والمنفصل سواء، وتحكمه المشافهة، وليس له مقدار (26/ب) يقدر به، وإنما هو على التقريب من غير تمطيط ولا إسراف يخرج به [عن] (1) مذاهب القراء ولغة العرب (2).

وقال [أبو]⁽³⁾ حمدون: قال سليم: سمعت حمزة يقول إنما أزيد على الغلام في المد لياتي بالمعنى، فلا تصغين أيها القارئ في كتابي هذا إلى قول الغلام في المد لياتي بالمعنى، فلا تصغين أيها القارئ المطيط المسرف في المد [غبي]⁽⁴⁾ [منتحل]⁽⁵⁾ للقراءة يأخذ على القارئ التمطيط المسرف في المد أويتعسف]⁽⁶⁾ في التشديد والتفكيك، ويفرط في إشباع الحركات، ويسند ذلك إلى الأئمة وعلماء الأمة ويسمّه التحقيق معاذ الله أن يكون ذلك مرويا عن السلف، ومضافا إلى الأئمة انتهى⁽⁷⁾.

قال في التحفة:

عن حده أربى وظل في حرج من مدد قالون على ذا أجمع

محافظ على مقداره فمن خسرج ومسد ورش فسي الأداء أمتع

^{(1) [}في أ [من].]

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(4) [}في ب [غبير].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ب [متحل].]

^{(6) [}في ج [يتخسف].]

[🗥] النشر في القراءات العشر 327/1، والإقناع 471/1.

في مذهب [العدل] البي نشيط وذا السذي ذكرت من تفضيل و [الفضل] البين قوم في قصر بسدا طبقاة تسلاتة النسافي

وقال القيسى:

مراتب أهل الذكر في المد خمسة فأطولها في المد ورش وحمزة فأطولها في المد ورش وحمزة وثلاثها الشام الألام مع نجل الكسائي على حمزة ووافق هذا نجل هارون فانتب ووافقه الحلواني وابن كثيرهم وقد قيل ورش قبل حمزة واعكس وقيل ابن ذكوان يمد كعاصم وكان الإمام الشاطبي آخذا لهم لحمزة مع عثمان كان مطول ولم يدرك ما بينهم من تفاوت

ودونـــه أحمد في التمطيـط ترويـه في [التوسيط](2) والتطويـل الابـن سليمــان بتــرتيب بـــدا والخمس في السبع ترى في الشائـع(4)

مسطرة دع كلما زاد زاعم ومن بعد هنين الإمامين عاصم ورابعها للدوري بالذكر عالم وخامسا للسوسي ما ظلل فاهم ويعقوب أيضا للثلاثة خاتم وقد مد للشامي كما مد عاصم ورابعها فيه اعتبار موالم بوجهين لم يمنعهما الدهر عالم لغيرهما التوسيط كان يالزم بذا احتج ذا الأسنى من الغل سالم (6)

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في جــ.]

^{(2) [}في ب [التوسط].]

^{(3) [}في ج [والفصل].]

⁽⁴⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 264 إلى 269 الورقة 14/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

^{(5) [}في ب هـ [الشام].]

⁽⁶⁾ لم أقف على هذه الأبيات في الأجوبة المحققة للقيسي ولعلها لمكي بن أبي طالب القيسي.

قال ابن الجزري: اتفق جمهور القراء على مد المتصل قدرا واحدا مشبعا من غير إفحاش، وذهب آخرون إلى تفاضل مراتبه، فطولى لحمزة ولورش من طريق الأزرق⁽¹⁾، وللأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين العراقيين أودونها] (2) لعاصم⁽³⁾، ودونها لابن عامر والكسائي ودونها لأبي عمرو ولبن كثير⁽⁴⁾ وقالون، والأصبهاني⁽⁵⁾ عن ورش، وهذه طريق صاحب التيسير وشيخه الطاهر بن غلبون ابن الفحام⁽⁶⁾ وابن مليمة⁽⁷⁾، وابن البانش وبه قرأت به على عامة شيوخي، وبعضهم لم يجعل فيه سوى مرتبتين، الطولى لمن ذكر، والوسطى لمن بقي، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد⁽⁸⁾ وصاحب العنسوان⁽⁹⁾ وشيخه الطرسوسي⁽¹⁰⁾ والشاطبي، وبه كان يقري وبه أخذ غالبا وبه آخذ⁽¹¹⁾.

وقال في المنفصل: كذلك على الذي عليه أكثر أهل الأداء من المـشارقة والمغاربة أي في الرتب المتقدمة.

⁽¹⁾ يعقوب بن محمد الأزرق أبو يعقوب تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في هـ [ودونهما].]

⁽³⁾ عاصم بن أبى النجود بهدلة تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ عبد الله بن كثير المكي تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ أبو بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ الحسن بن خلف بن عبد الله بن مليمة بتشديد اللام الأستاذ أبو على القيرواني صاحب "تلخيص العبارات" توفي سنة 514 هـ - غاية النهاية 24/1، رقم ت 170.

⁽⁸⁾ أحمد بن موسى ابن مجاهد تقدمت ترجمته.

⁽⁹⁾ صاحب العنوان هو أبو الطاهر إسماعيل بن خلف - النشر 333/1.

⁽¹⁰⁾ عبد الجبار بن أحمد أبو القاسم الطرطوسي المعروف بالطويل صاحب كتاب المجتبى الجامع أستاذ مصدر ثقة، نزل مصر وكان شيخها، توفي سنة 420 هـ - غاية النهاية 1530 رقم 1530.

⁽¹¹⁾ النشر في القراءات العشر 332/1-334.

ثم قال: وذهب الآخرون إلى أن وراء القصر مرتبتين، طولي لحمزة والأزرق والأخفش من طريق المشارقة عن ابن ذكوان، ووسطى لمن بقى كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه آخذ اختصار ا انتهي (1).

قلت: والذي جرى به العمل عند المتأخرين أن المراتب ثلاثة: كبرى لورش وحمزة، وصغرى لقالون والمكي والبصري، ووسطى لابن عامر وعاصم والكسائي، وبها شاع الأخذ [بالمغرب](2) قاطبة، دون تفرقة في اللفظ ولم يبق في زماننا هذا ولا الذي قبله من يفرق بينهما، فالناس يقلد بعضهم بعضا، فمن لم يفرق بينهما فليس بمصيب وإن حاز من العلم أو فر نصيب.

ونظمها القيجاطي فقال:

مراتب القراء في ما ينكر في عصرنا ولا كذا في ما مضى لسورشهم وحمسزة قسل كبسرى وسطي لشام والكساء عاصم

تسلائسة وحسالها يعتبر فاحفظ هداك الله سبلا يرتضي للمكي والبصري وعيسي صغري (27/أ) [هن](3) [تُللث](4) حفظت عن عالم هذا اختيار من إليه آلاسا يرجع في القراءة استحسانا(٥)

وهذه [الطريقة](6) ليست في كلام أحد من المتقدمين كما تقدمت نصوصهم.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(2) [}في ج [في المغرب].]

^{(3) [}في ج، د [هي].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج، هــ [ثلاثة].]

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

المنتوري: والإشباع الذي ذكر الناظم لنافع يكون ورش وقالون على قدر [طبقاتهما] (1) لأن حقيقة الإشباع [أن يزاد على الطبيعي مثله، والطبيعي يختلف باختلاف [طبقتهما] (2) [فكذلك] (3) الإشباع] (4) فاعلم ذلك (5).

قال الحافظ أبو عمرو الداتي في كتاب الاقتصاد وكتاب التلخيص أيضا فان فيل هل يكون مد مقداره دون ألف أو فوق ألفين، فذلك غير ممكن بالإجماع، وذلك أن القراء عبروا عن الهمزة الملينة بأن مقدارها مقدار ألف، ومنعوا من إدخال ألف بين الهمزتين في قوله: "أأمنتم به"⁽⁶⁾ في الأعراف، "وآلهتتا"⁽⁷⁾ في الزخرف في مذهب من [رأي]⁽⁸⁾ ذلك "في آنذرتهم"⁽⁹⁾ وبابه، فكان ذلك أدل دليل على أنه لا يكون مد مقداره دون ألف، أو فوق ألفين، يعني أنهم منعوا من الإدخال في ذلك، لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة [بينها]⁽¹⁰⁾ وبين الألف فهي قريبة من الألف، لذلك وبعدها ألف فلو أدخل قبلها ألف لكان اجتماع ثلاث ألفات، وذلك مستكره لأنه خارج عن لغة العرب فهو دليل على أن لا مد فوق ألفين (11).

^{(1) [}في ب، ج [طبقاتهما].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ب، ج [طبقاتهما].]

^{(3) [}في ج [فذلك].]

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ سورة الأعراف الآية (123).

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة الزخرف الآية (58).

^{(&}lt;sup>8)</sup> [في جميع النسخ [رءا].]

⁽⁹⁾ سورة البقرة الآية (6).

^{(10) [}في ب، ج، [بينهما].]

⁽¹¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

قال الأستاذ أبو عبد الله الصفار⁽¹⁾ في كتابه المسمى: "جواب الخل الأود في كيفية أداء المد" وإما ما [تغير]⁽²⁾ بالتسهيل وجملة ذلك ستة مواضع: "أأمنتم" في الأعراف وطه⁽³⁾ والشعراء⁽⁴⁾ "وآلهتتا" في الزخرف، "وجاء آل لوط"⁽⁵⁾، "وجساء آل فرعون"⁽⁶⁾ فقد أغفله أكثر الشيوخ ولم يبينوا فيه شيئا، إلا أن الحافظ نص على الزيادة نصا لا يحتمل تأويلا في الإيجاز كما في النقل والبدل سواء، ومثل فيه بقوله تعالى: "جاء ءال لوط" ولا فرق بينه وبين الخمس البواقي في ذلك.

وهذا في مبدأ النظر يناقض قوله في الاقتصاد والتلخيص أن لا مد فوق ألفين إجماعا، فلو زيد في تمكين الألف، وقبلها همزة مسهلة، وهي كذلك عند الجمهور في تقدير ألف، لكان المد فوق ألفين، فتأمله.

اللهم إلا على قول من قال: إن المسهل [في] (7) تقدير نصف ألف، كما حكاه الداني في الإيضاح وهي عندي أوجه التقديرين لأن الهمزة ألف منكمشة، فإذا أسهلت حل بعضها كما أنها إذا أبدلت فقد حلت كلها، فلا يتناقض من حيث أن ما [تلفق] (8) من المجموع لم يزد على ألفين، وينتقض من حيث أن كلامه في ذلك على التوسط، وهو وغيره من الأئمة يقولون أنه دون ألفين والسذي

⁽¹⁾ هو محمد بن عبد الله بن علي الأنصاري الأوسى القرطبي المعروف بابن الصفار ت 639هـ – التكملة لابن الأبار 354، الأعلام 232/6.

⁽²⁾ **[في ج** [يتغير].]

⁽³⁾ سورة طه الآية (71) ، وسورة الشعراء الآية (49).

⁽⁴⁾ سورة الزخرف الآية (58).

⁽⁵⁾ سورة الحجر الآية (61).

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة القمر الآية (41).

^{(&}lt;sup>7)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(8) [}ما بين [...] من أ ، وفي باقي النسخ [ما تعلق].]

يوجبه، مبدأ النظر ترك الزيادة مع التسهيل بخلاف البدل والنقل إذ بنفس التسهيل يحدث في المسهل ما [يتلفق]⁽¹⁾ منه ومن الألف بعده التوسيط إلا تراه دون ألفين في الأوجه من التقديرين على ما ذكر، فلا وجه لذكر الزيادة مع التسهيل وإرادة التوسيط لحصوله وتحصيل الحاصل محال، وقد نبه على هذا الاعتراض شيخنا أبو الحسن علي⁽²⁾ بن سليمان لكن لم يبسطه كبسطنا إياه اعتمادا على فهم الطالب.

والجواب: عن الحافظ أبي عمرو أن همزة بين عند سيبويه متحركة، وما أحدث من التسهيل فيها [ملغًى] (3) بدليل قيامها في الشعر قيام المتحركة، فأسقط الحافظ الحادث عن درجة الاعتبار لكون موجبه عارضا كالنقل والبدل سواء، وبهذا الجواب يندفع الاعتراض عن مشاركي ورش في التسهيل في المواضع المذكورة، إذ يلزم التوسيط بنفس التسهيل كما تقدم وهم لا يوسطون للهمز القبلي اتفاقا انتهى (4).

وقبله أبو الفضل السلوي وأبو وكيل في تحفته وسؤاله [المالقي]⁽⁵⁾ حيث قال: [فعن]⁽⁶⁾ مدة التافيق [أسئل]⁽⁷⁾ سيدي سؤال تعنت... الخ وكانت بينه وبينه

^{(1) [}ما بين [...] من أ، وفي باقى النسخ [ما يتلفق].]

⁽²⁾ على بن سليمان الأنصاري القرطبي كان فقيها أستاذا نحويا، توفي سنة 730هـ بمدينة فاس - جذوة الاقتباس 473/2، ودرة الحجال 245/3.

^{(3) [}في ج ، هـ [ملغا].]

⁽⁴⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 141/ب وشرح الدرر للمجاصي الورقة 44/أ.

⁽⁵⁾ [في هـ [إنما لقي].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في هـ [بعد].]

^{(7) [}ما بين [...] من أ، ووفى بقية النسخ [نسأل].]

[مجاورة] (1) ومخالطة رحم الله الجميع بمنه وسيأتي إن شاء الله في باب الهمزتين.

الخلاف: مبتدأ، وقع: فعل ماض في موضع الخبر، وبه يتعلق في المزيدي لأنه في معناه وكان القياس ألا يكون ظاهرا لأن الخبر إذا كان في المجرور لا يكون إلا مسترا، ويقدر بالاسم إما كائن أو مستقر، [والمؤلف]⁽²⁾ ها هنا أضمر وأظهر في الفعل، لكن إنما فعل ذلك لإطلاق القافية وهو مبتدأ، يكون: فعل مضارع واسمها مضمر فيها يعود على [وهو]⁽³⁾ العائد على [المزيدي]⁽⁴⁾.

ثم قال رحمه الله:

(68) فنافع يشبع مدد هنه للساكن الازم بعد هنه

(69) كمثل محياي مسكنا وما جاء كحاد والدواب مدغما

كل ما ذكر من أول الباب إلى هنا توطية ولما ذكر الخلاف في المزيدي بين مذهب نافع والضمير [في](5) مد هنه عائد على [حروف](6) المد واللين.

وقوله: اللازم احترز من العارض المنفصل، نحو: "عليها الماء"(7)، "قالوا أطيرنا"(8) "يوتي(27/ب) لحكمه(9)، فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين غالبا، وقد جاء إثباته في القليل.

⁽¹⁾ **[في أ [محاورة].]**

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في هـ [والواو].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

⁽⁵⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج [حرف].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة الحج الآية (5).

⁽⁸⁾ سورة النمل الآية (47)

^{(&}lt;sup>9)</sup> سورة البقرة الآية (269).

حكى يونس⁽¹⁾ عن العرب التقت حلقتا البطان وله ثاثا المال بإثبات الألف في الوصل وقراءة البزي "عنه تلهى"⁽²⁾ بالصلة والتشديد لأن جمع الساكنين لا يجوز إلا بثلاثة شروط: أن يكون الأول حرف علة، والثاني مدغم وفي كلمة واحدة.

⁽۱) يونس بن حبيب النحوي تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ سورة عبس الآية (10).

المد في المدغم

وإليه أشار ابن مالك بقوله:

لا يلتقي في الوصل ساكنان إلا إذا بان إدغام [الثان] واعتل أول وما يحويهما فظ بإفراد جميعا وسماه

قال [الجرابردي] (3)(4): ولا يغتفر التقاء الساكنين في كلمتين كقولهم التقت حلقتا البطان بإثبات الألف شاذ والقياس الحذف، [قال وهو] (5) وازدحمت حلقتا البطان بأقوام وجاست نفوسهم جزعا، إلا أنهم في هذا المثال لم يحذفوها إذانا بتقطيع الحادثة بتحقيق [الشر] (6)، والبطان: الحزام الذي جعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان، فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل إن الإنسان يمعن في الهرب [فيضطرب] (7) بطن [رحله] (8) ويستأخر لشدة الحركة حتى تلتقي حلقتاه، ولا يقدر لشدة الخوف أن ينزل فيشده وهذا المثل يضرب في شدة الأمر وتفاقم الهم، واحترز أيضا من سكون الوقف بقوله اللازم.

⁽¹⁾ **[في** ج، د [الثاني].]

⁽²⁾ شرح الكافية الشافية لابن مالك باب إلتقاء الساكنين ج 2002/4 تحقيق د. عبد المنعم – جامعة أم القرى مكة – دار المامون للتراث.

^{(3) [}في د [الحرابدي].]

⁽⁴⁾ الجرابردي أحمد بن الحسن الشيخ فخر الدين نزيل تبريز كان فاضلا دينا خيرا وقورا ت 446هـــ – بغية الوعاة ج 303/1.

^{(5) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في ج [فيضرب].]

^{(8) [}في هـ [رجله].]

قوله: بعد هنه.

قال الأستاذ الصغير حاكيا عن شيخه الوهري (1) أنه كان يقول: فإن قلت ما فائدة قوله بعد هنه، فإن قوله للساكن كاف عنه إذ معلوم أن الساكن لا يكون إلا بعد حروف المد واللين.

أجاب إنما ذكره ليبني عليه حكم حرف المد واللين مع الهمزة، لأنه قال: بعد هذا أو همزة فعطف حكمهن مع الهمز على حكمهن مع الساكن، والهمــز يكون متقدما ومتأخرا فلو قال مثلا: فنافع الخ، ولم يقل بعد هنه ثــم يقــول أو همزة لفهم منه سواء تقدم الهمز أو تأخر، وليس الأمر كذلك بل الحكم خــاص بالتأخر (2).

وقال ابن عبد الكريم: يظهر أنه حشو لأنه لا يوجد الساكن إلا بعدهن (3). وقال المجاصي: زيادة بيان (4).

الحلفاوي: لا نقول حشو ولا نقول زيادة بيان وإنما أتى به ليركب عليه ما بعده وهو قوله: أو همزة يريد بعدهن.

⁽¹⁾ أبو الحسن على الوهري صاحب أبي وكيل ميمون الفخار وراوية كتبه وقصائده في القراءات وعن طريقه روى ابن غازي في فهرسته بعض المؤلفات كمورد الظمآن – فهرست ابن غازي ص: 43.

⁽²⁾ لم أقف على كلام الأستاذ الصغير هذا في كتاب لـــه إلا منكورا في شروح الدرر كشرح المنتوري والمجاصي وابن القاضي.

⁽³⁾ شرح الدرر للمجاصى الورقة 44/أ خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

⁽⁴⁾ لم أقف على كلام المجاصي في شرحه لأرجوزة ابن بري عند شرحه لهذا البيت الورقة 44 من المخطوطة المحفوظة بخزانة ابن يوسف تحت رقم 105.

قوله: كمثل محياي مثل للساكن اللازم، وهو على ضربين مظهر كمحياي $^{(1)}$ ، ومدغم كالدوات $^{(2)}$ ، ومن غير [المدغم] $^{(3)}$ آننرتهم $^{(4)}$ وها أنتم $^{(5)}$ [وأر ايت] $^{(6)(7)}$ على رواية البدل وفواتح السور، ولكن يأتي ذكرها.

قال الدائي في إيجاز البيان: وزيادة التمكين في هذين الدربين إجماع من القراء يعني مثل الدواب ومحياي وما أشبههما(8).

تنبیه: ظاهر کلام الناظم أن المد للساكن على السواء، سواء كان مظهرا أو مدغما، وهو أيضا ظاهر كلام الشاطبي وهو ظاهر التيسير أيضا.

وقال في الدر النثير: ذكروا فيه وجهين أي في المدغم، فرجح الشيخ والإمام الزيادة وسوى الحافظ بينهما (9).

وقال الجعبري: ونقل أبو العز الواسطي في المدغم وجهين: أحدهما أنه أقصر من المظهر لضعف سببه بالإدغام، والثاني وهو مرجح (10).

الكافي: أنه أطول منه لتحصنه بالمدغم فيه، والحق أنهما سيّان، لأن سكونهما واحد وعليه الجمهور (11).

⁽¹⁾ سورة الأنعام الآية (162).

⁽²²⁾ سورة الأنفال الآية (22).

⁽³⁾ **[في** أ [الدوات].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة البقرة الآية (6).

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة آل عمران الآية (119).

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في أ ، ج [أريت].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة الفرقان الآية (43).

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

⁽⁹⁾ الدر النثير والعذب النمير "المد في المدغم" رقم المخطوط 592، مجموع 6 الخزانة الحسنية بالرباط.

⁽¹⁰⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

⁽¹¹⁾ انتهى من كتاب الكافي للإمام عبد الله بن محمد بن شريح الرعيني ذكره ابن الجزري في كتابه النشر 67/1.

قلت: [و إليه أشرنا بقو لنا](1):

وقصس مدغهم كمثهل لام والمرتضى قدرهما سيان إذ السكون واحد لا تسان (١)

سيه ضعف بالإدغام وقال في الكافي يمد أكثرا تحصينه بمدغم فيه جسرا

المجراد: وذهب قوم إلى أن المد في المدغم أقوى لاتصال الصوت فيه، بخلاف المظهر لانقطاع الصوت فيه، باحتباس اللسان في موضعه يسيرا، وبه قال ابن مجاهد وأبو حاتم سهل بن محمد وجماعة من المتصدرين (3).

قال الداني: ومنهم شيخنا الحسن بن سليمان (4) وغيره، وذهب قوم إلى التسوية بينهما.

قال الحافظ (5): وهو قول أكثر من أدركناه من المتصدرين والقولان صحيحان، وعلى الثاني أكثر المتأخرين (6).

وقال مكى: وكلا الوجهين حسن (7).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ وفي أ [و إلى هذا الإشارة بقولنا].]

⁽²⁾ هذا من نظم المصنف رحمه الله تعالى.

⁽³⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 46/ب.

⁽⁴⁾ الحسن بن سليمان بن الخير أبو على الأنطاكي أستاذ ماهر حافظ قال الداني: كان أحفظ أهل زمانه للقراءات والغرائب من الروايات والشاذ من الحروف، توفي سنة 399هـ -غاية النهاية 215/1 رقم 182.

⁽⁵⁾ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 141/ب.

⁽⁷⁾ الكشف عن وجوه القراءات 55/1.

قلت: ونحوه في اللئالئ، وهو خلاف ما عند الجعبري وغيره إلا إذا [قيل]⁽¹⁾ لعله نقله في غير الكافي ومثل هذا للشارح وابن عبد الكريم وزاد وفرق بعضهم بين المهموز والساكن فقال المد في الساكن أقوى منه في [المهموز]⁽²⁾.

المنتوري: وقال مكي في الكشف: المد [في] (3) [للمشدد] (4) أقوى، ومن القراء من يسوي بينه وبين غير المشدد في المد، وعلى التسوية جرى الناظم، فلم يفرق بين النوعين، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي (5) رضي الله عنه، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه آخذ (6).

ابن الجزري: واللازم ذهب بعضهم إلى التفاوت فيه، وهو طريق [ابن] ($^{(7)}$ الفحام ($^{(8)}$ وغيره والناس قاطبة على خلافه، وبه قرأت وبه آخذ ($^{(9)}$).

قال في الإقتاع(28/أ) وما كان مدغما أطول مما لم يكن مدغما عند أكثر أهل الأداء، وبعضهم يسوي بين المدغم وغيره، والمخفى كالمظهر في الحكم (10).

وقال في اللئالئ الفريدة: فإن التقى حرف المد واللين مشددا، فمن القراء من جعل المد فيه أمكن، ومن القراء من سوى بينهما (11).

^{(1) [}ما بين [...] من أ.]

^{(2) [}في ب [الهمز].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] من أ.]

⁽⁵⁾ على بن عمر القيجاطي، تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

⁽⁷⁾ [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁸⁾ محمد بن احمد ابن الفحام، تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>9)</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري 335/1-337.

⁽¹⁰⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1/.

⁽¹¹⁾ اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد ابن الحسن الفاسي "باب الحد والوقف" الورقة 40 نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

قال مكي: وجواز النقاء الساكنين إنما هو في الأصل المشدد وقيس عليه غير المشدد، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع $^{(1)}$.

> وإليه أشار في التحفة بقوله: هذا هو الأرجح والتساوي في رجز التنبيه والتجريد

قياسه مع ساكن مدغم وقيس مظهر عليه فاعلم لذاك كان المد مع ما أدغما أفضل من مظهره فلتطمسا وفضل مظهر أتسى عن راوى نص أبي عمرو الرضى السديد(2)

قال في المنبهة:

ويعضهم قد قال أن المد أقصر في المدغم فيما حُد

لأنه يعدل في التمثيل حركة فليس بالطويال والأول المعروف عند الناس وهنو الذي يصح في القياس(3)

وهاء مد هنه وبعد هنه للسكت مثلها في ماليه (4) وكتابيه (5) ووقف يعقوب: عليهن (6) وفيهن ومنهن وما أشبه ذلك بهاء السكت.

⁽¹⁾ الكشف 1/55.

⁽²⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 276-277-278 الورقة 15 أ مخطوطة خاصة.

⁽³⁾ منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق "أطروحة دكتوراه د. لحسن وكاك" 410/2-410 أرقام الأبيات: 699-700-701.

⁽⁴⁾ سورة الحاقة الآية (28).

⁽⁵⁾ سورة الحاقة الآية (19).

^{(&}lt;del>6) سورة البقرة الآية (228).

قال الشاعر:

ألا حسي القبور ومن فيهنه تحية موقن [بطولهنه] ١١

قوله: مسكنا أي على رواية من أخذ بالإسكان، فإن قيل لم مد حرف المد واللين للساكن في نحو: حآد⁽²⁾ ولم يمد له في نحو: "عليها المهاء"⁽³⁾، قيل الأصل في التقاء الساكنين، التحريك ثم الحذف [فمهما]⁽⁴⁾ قدر على أحدهما لم يُعدل عنه، وقدر هنا على الحذف فلا يعدل إلى غيره، [ولما]⁽⁵⁾ تعذر الحذف في حاد لما يؤدي [إليه]⁽⁶⁾ من تغيير بنية الكلمة عدل إلى المد، فالمد على خلاف الأصل، وإنما صير إليه التعذر الحذف.

قوله: كحاد والدواب.

قال الشارح: وينبغي أن يلفظ بحاد⁽⁷⁾ والدواب⁽⁸⁾ بالتشديد كما يلفظ بهما في التلاوة، ولا يجوز تغيير لفظ التلاوة، [إذا]⁽⁹⁾ جيء [بها]⁽¹⁰⁾ في تمثيل، وإن كان يؤدي هاهنا إلى اجتماع الساكنين في حشو الرجز، ونقله ابن عبد الكريم والمجراد⁽¹¹⁾.

^{(1) [}ما بين [...] من أوفى غير أ [بحلول هنه].]

⁽²⁾ سورة المجادلة الآية (22)

⁽³⁾ سورة الحج الآية (5).

^{(4) [}في ب، ج، هـــ[فمهمي].]

⁽⁵⁾ [في ج [وإنما].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة المجادلة الآية 22.

⁽⁸⁾ سورة الأنفال الآية (22).

⁽⁹⁾ [في د [إذ].]

^{(10) [}في أ، ج [به].]

⁽¹¹⁾ شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

وقال المطماطي⁽¹⁾: لا يجوز تشديدهما هنا لأن الساكنين لا يجتمعان في الشعر إلا في عروض واحدة منه وهو المتقارب⁽²⁾.

المنتوري: قال [أستاذنا الشيخ](3) أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، ووقع للناظم كحاد والدواب بتخفيف الدال والباء والمراد بهما كحاد والدواب بتشديدهما، وهو معنى قوله: مدغما، ولكنه خففهما [للصرورة](4) [لأنه](5) لا يصح الجمع بين ساكنين في حشو البيت(6).

المنتسوري: ولا يجوز هنا في كحاد والدواب التسديد لأن الساكنين لا يجتمعان في الشعر إلا في عروض واحدة منه، وهو [المتقارب]⁽⁷⁾ وليس في شعر من أشعار العرب، الجمع بين ساكنين إلا في بيتين فقط⁽⁸⁾.

وقال الجوهري (9): نوى فيهما الوقف على الجرزء وإلا فالجمع بين ساكنين لم يسمع به في حشو بيت (10).

⁽¹⁾ إبراهيم بن يخلف المطماطي تقدمت ترجمته برقم (1181) الصفحة (210).

⁽²⁾ وهو البحر الخامس عشر من أبحر صناعة شعر العرب وأجزاؤه ثمانية وله عروضتان الأولى صحيحة والثانية مجزوءة محذوفة - ميزان الذهب للسيد أحمد الهاشمي ص 91/90.

^{(3) [}في أ [شيخنا الأستاذ].]

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(5) [}في أ [إذ].]

⁽b) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

⁽⁷⁾ [في ج [التقارب].]

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ إسماعيل بن حماد الجوهري تقدمت ترجمته في الصفحة (54) من هذا الكتاب برقم (261).

⁽¹⁰⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

وقال الزجاج⁽¹⁾: جمع ساكنين في حشو الشعر معدوم⁽²⁾ وزعم بعصمه أن قوله: فرمنا قصاصا، [وكان الثقاص فرضا وحتما على المسلمين]⁽³⁾ موضوع.

للساكنين: متعلق بيشبع، وبعد هنه: متعلق باللازم أو بالساكن لأنه من باب التنازع، كمثل: خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك مثل، محياي: مضاف إليه محكي، [مسكنا: حال من محياي] (4) والعامل فيه مثل، مدغما: حال من فاعل جاء، ويحتمل أن يكون حالا من كحاد والدواب، وقال: مدغما بالإفراد كأنه قال: حالة كون ما ذكر مدغما.

المجاصي: ويجوز في حاد الخفض على الإعراب لأنه أخبر عنه، فخرج عن الفعل، ويجوز فيه النصب على الحكاية (5).

لا فرق عند وريزبين المد المتصل والمنفصل:

[ثم قال رحمه](6):

(70) أو همزة لبعدها والثِّقَالِ والخُلْفُ عن قالون في المنفصل (70) نحو بما أنزل وما [أخفى] (7)

⁽¹⁾ الزجاج إبراهيم بن السري عالم بالنحو واللغة علمه المبرد مؤدب ابن وزير المعتضد العباسي، توفي سنة 311هـ، من كتبه: "معاني القرآن" و "الاشتقاق" وغيرهما - معجم الأدباء 40/1، وفيات الأعيان 11/1، تاريخ بغداد 89/6 والأعلام 40/1.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

⁽a) إما بين [...] لا يوجد في ج، هـ..]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب].

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصي "في باب المد" مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ].

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في أ [وما لنفي].]

قوله: أو همزة معطوف على قوله: للساكن اللازم، فقوله: أو همـزة أي بعد هنه أيضا لأن الهمز القبلي ياتي ويعني أيضا المحققة لذكره المغيرة بعد.

وقوله: أو همزة أي مطلقا سواء كانت متصلة أو منفصلة، فورش لا فرق عنده بين المتصل والمنفصل، وظاهر [النظم](1) أن مد ورش للمتصل والمنفصل واحد.

قال (28/ب) الدائي في إيجاز البيان: المد في المتصل للزوم الهمزة فيه $[Lac_{(4)}]^{(2)}$ [المد] $[Lac_{(4)}]^{(3)}$ أقوى منه في المنفصل لعدمها معه عند الوقف عليه $[Lac_{(4)}]^{(4)}$ والمنتوري $[Lac_{(4)}]^{(5)}$ والمجر $[Lac_{(7)}]^{(7)}$ والمجر $[Lac_{(7)}]^{(7)}$ والمخر أقوله:

وورشهم مد الجميع مشبعا وقيل في متصل قد أمتعا⁽⁹⁾ قوله: لبعدها والثقل... أشار إلى العلة الموجبة لمد هذه الأحرف مع الهمزة.

^{(1) [}في ب [الناظم].]

^{(2) [}في ب، د [لحرف].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ.

⁽⁵⁾ عبد الصمد تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ محمد بن عبد الملك المنتوري تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ محمد بن محمد المجراد تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ ابن عبد الكريم على أبو الحسن، تقدمت ترجمته وشيء من شرحه على الدرر في الصفحة 7 من المذكرة رقم 1.

⁽⁹⁾ التحفة لأبى وكيل ميمون الفخار البيت رقم 320 الورقة 17 أ مخطوطة خاصة.

وجوب التمكين لبيار الممزة

قال الداني في إيجاز البيان: قال⁽¹⁾ القتبي وأبو إسحاق الزجاج⁽²⁾، وجماعة النبهاء إنما وجب التمكين لبيان الهمزة لا لبيان الممدود، إذ كانت الهمزة خفية مع ما على الناطق بها من المئونة لإخراجه إياها من صدره، باجتهاد وهي مشبهه بالتهوع والسعلة لشدتها وبعد مخرجها، فيتقوى بتمكين حروف المد قبلها على النطق بها.

وإليه أشار الناظم بقوله: لبعدها والثقل... أي لبعدها في المخرج ولثقلها في اللفظ.

وإليه أشار في التحفة بقوله:

فإنها حرف شديد قد صعد لا يحصل النطق به إلا بمد (٥)

فر وچوب مد المتصل

قتت: ولا خلاف بين القراء في وجوب مد المتصل، ونقل أبو شامة جواز قصر المتصل في القرآن، ونقل: [مكي] (4) جوازه في غير القرآن.

وسئل محمد شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي ثم الوهراتي⁽⁵⁾: هل يلزم القارئ في الصلاة أن يمد باب جاء، وباب الضالين فأجاب:

⁽¹⁾ المنتوري في شرح الدرر اللوامع له الورقة 1/142.

⁽²⁾ إبراهيم بن السري الزجاج تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 331، الورقة 18/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁵⁾ محمد بن شقرون المغراوي الوهراني تقدمت ترجمته.

قال ابن العربي⁽¹⁾: الأولى أن يمد [مثل]⁽²⁾ ذلك، فإن اقتصر فيه على الطبيعي كان من الأمر الخفيف الذي لا يقدح في الصلاة انتهى⁽³⁾.

وذكر لنا شيخنا ابن غازي (4) عن شيخه الصغير أنه كان يذكر لهم أن الشيخ أبا محمد مكيا جوز الطبيعي في باب جاء.

⁽¹⁾ محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري تقدمت ترجمته في الصفحة من هذا الكتاب.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽³⁾ لم أقف على كلام ابن العربي هذا في المظان التي رجعت إليها من مؤلفاته.

⁽⁴⁾ ابن غازي محمد بن أحمد تقدمت ترجمته.

ما ورج فرم جاء والضالين

[قال]⁽¹⁾ ولعله [أخف]⁽²⁾ منه في باب الضالين لما يلزم على عدم المد فيه من الجمع بين الساكنين وصلا، وذكر لي أيضا شيخنا ابن غازي أن رجلا كان يصيح على الصغير أيام كونه إماما بجامع الأندلس في مثل هذا من أمور المد ويقول: أستاذكم يا أهل فاس يمد ما يستحق القصر، ويقصر ما يستحق المد، فكان الأستاذ يعطيه الأذن الصماء انتهى.⁽³⁾

وكان هذا ينحو إلى قول ابن الحاجب القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة، وتخفيف الهمز ونحوه، وإن كان قد نوزع في ذلك، فقد وافقه عليه بعضهم وكفى بهم حجة انتهى. (4)

وسئل سيدي أحمد بن ملوكة $^{(5)}$ عن $[\dot{a}]^{(6)}$ قراءة ورش مع $[\ddot{a}]^{(7)}$ قالون $[\dot{a}]^{(8)}$.

فأجاب: بأنه كمن يخلط السمن بالعسل (9).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ، في هـ [أمر].]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 م 4.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ لم أقف على ترجمته فيما وقفت عليه من كتب التراجم.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في هـ [غلط].]

^{(7) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في جــ.]

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 1/142.

وأجاب سيدي شقرون بن أحمد بن أبي جمعة حين سئل عن ذلك بالتفصيل بين أن يخلط ذلك في كلمة واحدة كالآخرة بالتحقيق، وترقيق السراء فتبطل، أو في كلمتين فتصح والله أعلم (1).

المد المنفصل يقال له مد الفصل:

وسئل شيخ شيوخنا القصار $^{(2)}$ عن القراءة [بغزلون] $^{(3)}$ [والصلاة بـه] $^{(4)}$ فقال: ذلك جائز إلا في الأداء، فلا يجوز له انتهى $^{(5)}$.

قوله: والخلف عن قالون في المنفصل، [ذكر أن قالون] (6) اختلف عنه في المنفصل فله المد والقصر، ولم يرجح واحدا منهما، وهو تخصيص لعموم قوله، أو همزة.

فائدة: [قال]⁽⁷⁾ في الإتقان: المد المنفصل يقال لــه مد الفصل لأنه يفصل بين الكلمتين [ومد البسط لأنه يبسط بين كلمتين، ومد الاعتبار لاعتبار الكلمتين من كلمة]⁽⁸⁾ و[من]⁽⁹⁾ حرف بحرف أي من كلمة [لكلمة]⁽¹⁰⁾، والمد الجائز مــن

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ أحمد بن مالك أبو الحسن القصار ويقال العطار مقرئ حاذق روى القراءة عنه عرضا أبو بكر الشذائي، غاية النهاية 1/82، رقم ت 450.

^{(3) [}في جـ إيترلون].]

⁽A) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

⁽⁷⁾ [ما بين […] لا يوجد في د.]

^{(&}lt;sup>8)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁹⁾ [في جـ [مد].]

^{(10) [}في ب [الكلمة].]

أجل الخلاف في مده وقصره، فقد اختلفت العبارات في مده اختلاف الايمكن ضيطه انتهى (1).

قلت:

بسط والاعتبار والفصل نقل وجائز أسماء مد المنفصل

قال في الدر النثير: والحافظ وغيره من القراء قد يعبرون عمس يمد المنفصل بأنه يمد حرفا لحرف ومعناه أنه يمد حرف المد في آخسر الكلمة الأولى من أجل الهمزة، في أول الكلمة الثانية، والحرف هنا عبارة عن الكلمة، فكأنه قال: يمد كلمة لكلمة، فينسب إلى الكلمة وإن كان في حرف منها، وإنما أولت هذا التأويل، ولم أحمله على أنه يريد بالحرف حرف المد والهمزة لأنهم يقولون عمن لا يمد المنفصل أنه لا يمد حرفا لحرف مع أنه لا خلاف في مد المتصل انتهى (2).

المجراد: اصطلاح القراء في قولهم الاعتبار هـو مـد المتـصل دون المنفصل، وترك الاعتبار مدهما معا⁽³⁾.

قلت: [وإليه أشرنا](4):

والاعتبار المد في المتصلل وتركه مدهما معاجل

المنتسوري: قرأت لقالون على شيخنا أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه بالوجهين، وإلى المد كان يذهب ويختاره، وبه قرأت على غيره وبه آخذ، وعلى المد في ذلك لقالون اقتصر أبو الطيب بن غلبون في التذكار والمفردات،

⁽¹⁾ الإتقان في علوم القر آن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص 97.

⁽²⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد الباهلي المالقي باب المد والقصر مخطوطة الخزانة الحسنية تحت رقم 1592 مجموع 6.

^{(&}lt;sup>3)</sup> إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 48/أ.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

وابنه أبو الحسن في التذكرة، ومكي في المفردات، وابن سفيان⁽¹⁾ في الهادي، وابنه أبو الحسن في الهداية والتحصيل، وابن سابور⁽²⁾ في تلخيص الألفاظ، وابن شريح⁽³⁾ في التذكير، وابن مطرف⁽⁴⁾ في الإيضاح والبديع، و[ابن]⁽⁵⁾ [البياز]⁽⁶⁾⁽⁷⁾ في النبذ النامية، وابن الفحام في التجريد، وابن شفيع⁽⁸⁾⁽⁹⁾أ في الغنية، التنبيه والإرشاد، وشعيب⁽⁹⁾ في التقريب والإشعار، وابن الطفيل⁽¹⁰⁾ في الغنية، وابن هشام⁽¹¹⁾ في التلخيص [وابن عتيق⁽¹²⁾ في الموجز، وابن غزوان⁽¹³⁾ في الرجوزته]⁽¹⁴⁾، [وأبو الأصبغ⁽¹⁵⁾ بن عمر في المختصر]⁽¹⁶⁾.

(1) نكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 143/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ [ما بين [...] لا يوجد في جـ..]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في د [أسار].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> المنتوري – شرح الدرر الورقة 143/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه وشعيب هو شعيب بن عيسى اليابري الأشجعي، مقرئ أديب من أهل يابرة بالأندلس، سكن اشبيلية، له تآليف في القراءات - ترجمته في غاية النهاية 328/1، وبغية الوعاة 266، والأعلام 168/3.

⁽¹⁰⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 143ب الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

⁽¹¹⁾ ابن هشام تقدمت ترجمته.

⁽¹²⁾ ابن عتيق لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

^{(&}lt;sup>13)</sup> ابن غزوان تقدمت ترجمته.

^{(14) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽¹⁵⁾ عيسى بن سعيد بن سعدان أبو الأصبغ الكلبي الأندلسي القرطبي المقرئ توفي سنة 390 هـ معرفة القراء الكبار 317/1.

⁽¹⁶⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

الاعتبان المد فيرالمتصل

وابن سعید⁽¹⁾ في أرجوزته، وأبو محمد القرطبي⁽²⁾ في مختصره، وابنه أبو بكر ⁽³⁾ في أرجوزته، وابن عبد الملك⁽⁴⁾ في رجزه في رواية قالون.

وقال الحصري في قصيدته:

إذ الألصف المفتوح ما قبلها أتت أو الواو عن ضم أو الياء عن كسر ومن بعد احديهن همز فمدها ممكّنة دون الخروج عن [القدر]()

انتهی⁽⁶⁾.

ولفظ ابن غلبون في التذكرة وقرأ قالون في رواية أبي نشيط بمد حروف المد واللين إذا وقعن قبل الهمزة مدا واحدا مشبعا.

وقال الخراز: قال أبو جعفر: قال الأهوازي: المد مذهب ابسن مجاهسد ولين اشتاتة (7) وابن المنادي (8)، الجعبري رجح في الكافي المد وبه قطع مكي (9).

⁽¹⁾ ابن سعيد لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

^{(&}lt;sup>2)</sup> أبو محمد القرطبي تقدمت ترجمته .

⁽³⁾ ابنه أبو بكر لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

⁽⁴⁾ ابن عبد الملك لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ب [قدر].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> الأبيات أرقام 47 و 48، مخطوطة خاصة التذكرة ج 1 ص 148.

⁽⁷⁾ ابن اشتاتة محمد بن عبد الله أبو بكر الأصبهاني أستاذ كبير وإمام شهير ونحوي محقق ثقة توفي سنة 360هـ - غاية النهاية 184/2 رقم ت 3177.

⁽⁸⁾ ابن المنادي أحمد بن جعفر الختلي أبو الحسين البغدادي المعروف بابن المنادي، الإمام المشهور حافظ ثقة متقن محقق ضابط، توفي سنة 330هــ - غاية النهاية 44/1 رقم الترجمة 183.

⁽⁹⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

قال في الإقتاع: المد مذهب ابن مجاهد وابن شنبوذ وابن المندي، وقراءة البغداديين واختيارهم، فيظهر منه ترجيح المد وكذا ابن السصفار (1) وابن سليمان (2). (3)

المد المشبع عن قالور أشمن

وقال سيدي أحمد المصمودي⁽⁴⁾: يظهر من كلام الناظم المد لأنه قال: أو همزة ظاهرة سواء، كانت في كلمة أو كلمتين، وبعد ذلك نكر الخلاف⁽⁵⁾.

وقال ابن مسلم⁽⁶⁾ و [المختار]⁽⁷⁾ عنه المد في مذهب الداني نبه على هذا شيخنا أبو الحسن بن سليمان⁽⁸⁾ في بعض تواليفه، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم: عندي إذ نسب المد أو لا لنافع ثم استدرك الخلاف⁽⁹⁾.

وقال الإمام ابن غازي: أما شيوخنا الذين أخذنا عنهم القراءة في مدينة فاس، فاقرآني أبو العباس الأستاذ المحقق (46/ب) سيدي أحمد المصمودي بالمد، وكان يرجح المد أستاننا المعروف بالتجويد سيدي محمد الصغير (10)، فكان يأخذ في [المحراب](11) بالمد وقد بحثه في ذلك بحثا شديدا، فقال لي:

[.] 0 ابن الصفار أحمد بن يزيد تقدمت ترجمته برقم الصفحة 0

⁽²⁾ ابن سلیمان تقدمت ترجمته برقم 0 ص من هذا الکتاب $^{(2)}$

⁽³⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 463/1-464.

⁽⁴⁾ سيدي أحمد المصمودي ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 141/أ.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لابن عبد الملك المنتوري الورقة 141/أ.

⁽⁶⁾ ابن مسلم عمر بن إبراهيم تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في ب [والفخار].]

⁽⁸⁾ أبو الحسن ابن سليمان شيخ ابن مسلم.

⁽⁹⁾ لم أقف على كلام ابن مسلم هذا في كتاب له.

⁽¹⁰⁾ الأستاذ محمد الصغير تقدمت ترجمته.

^{(11) [}في جـ [المراد].]

قرأت على سيدي الوهري⁽¹⁾ بالمد، وقرأت على سيدي أحمد الفيلالي⁽²⁾ بالقصر أو بالعكس، وكان يميل إلى المد ثم قال: الحاصل أن المد المشبع عن قالون أشهر، وعليه أكثر الشيوخ، وقد وجدنا الأساتيذ والأشياخ في كل قطر من الأقطار في الحاضرة والبادية، حين يجلسون للإقراء، ويقرأون بالإرداف، فإنما يقدمون المد المشبع ثم ياتون بالقصر بعده هذا عندهم من غير خلاف, والتقديم له مزية [وشفوف]⁽³⁾ على غيره، وقد وقع بيدي سؤال فيما مضى أجاب عنه الشيخ الورع الصالح سيدي محمد [السنوسي]⁽⁴⁾⁽⁵⁾ حين سأله السائل، فقال: إذا أردف القارئ المد المنفصل عن قالون، ما الذي يقدم؟

إذا أردف القارئ المد المنفصل عن قالون ما الذي يقدم؟

فقال رحمه الله: المد وأظنه والله أعلم، قال: هو المشهور انتهى (6).

قال سيدي يعقوب الحلفاوي: وبالوجهين قرأت على سيدنا أبي عبد الله (⁷)، ثم سألته عن الترجيح، فأمرني بترجيح المد، ثم قال لي: وبترجيح الزيادة كان يأخذ شيخنا أبو عبد الله وشيخه أبو الحسن (⁸).

^{(&}lt;sup>1)</sup> أبو الحسن على الوهري تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

⁽³⁾ [ما بين [...] لا يوجد في هــ.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [السوسي].]

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 1/141/أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> انتهى كلام ابن غازي كما استعرضه ابن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 141/أ.

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع الأبي راشد يعوب الحلفاوي باب المد والقصر مخطوطة الخزانة الحسنية.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه. وأبو الحسن المذكور هو علي بن عمر جده، وأبو عبد الله هو القيجاطي انظر ذلك بتفصيل في غاية النهاية ج 2 ص 243-244.

قال في التحفة:

وابن سليمان ولا إنكار (1) والطول فيه رجح الصفار وقال الجادري(2):

أو همزة للثقيل واختسره في المنفصيل لنجل مينا هولاء في أمّ امرو اله وكذا الإمام ابن غازى إفي تفصيله حيث قال:

ويشبع المفصول عبد الصمد ويوسف والمروزي](4) في الأجود(5) وقال ناظم التعريف(6):

ويقصر المنفصل الملوائسي والقاضى عن عيسى والأصبهاني

المد فرحالة الإرداف:

وفي التقريب:

وان فصل أمدد بان جود زكهم وتسرجيح خسراز لقصسر لأنسه

يخلف ورجح مده حيث نزلا كثير الروات رده بعد من خلا بنقل الامام الخلف غير مرجح وللشاطبي قصر يبادر فاغف لا(١)

⁽¹⁾ التحفة في القراءات لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 329 الورقة 18/ب.

⁽²⁾ الجادري تقدمت ترجمته.

^{(3) «}النافع في أصل حرف نافع» الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽⁵⁾ تفصيل عقد درر ابن بري للعلامة ابن غازي البيت 27 مخطوطة الخزانة الصبيحية سلا 2299.

^{(&}lt;sup>6)</sup>لم أقف على ناظم هذا البيت، وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

⁽⁷⁾ البينين 85، 86 من منظومة خاصة في خزانة الشيخ السيد السحابي بسلا.

واقتصر ابن ءاجروم في البارع على المد.

قلت: وجرى العمل بفاس وأرض المغرب بتقديم المد في حالة الأرداف. وأولعوا بالقصر مع التجريد فناقضوا أصلهم تقليدا للأخذ [بلا مزيد]⁽¹⁾.

ترجيم القصرفي المنفصل:

وقال بعضهم: لا يفهم من عبارة المشاطبي ترجيح القصر لأمره بالمبادرة. وإنما ذلك لئلا ينسى لضعفه. ويحكى هذا عن القيسي وعبارة المنتوري. وأما قول الشاطبي في قصيدته: فان ينفصل فالقصر بادره الخ، فلا يفهم من هذا البيت ترجيح القصر في المنفصل لقالون، وإنما أشار فيه إلى أن القصر في المنفصل وجه مستحسن لمن أخذ به من القراء.

قال السخاوي⁽²⁾ في شرح الكبير: أشار بقوله: بادره إلى استحسانه للفرق بين ما يلزم فيه المد و لا [يزول]⁽³⁾ بحال، وبينما هو بصدد الزوال، لأنه إذا وقف على الكلمة الأولى، زال المد، وبعضهم رجح القصر⁽⁴⁾.

قال الخراز: والعمل على القصر وهو الذي يترجح عند النظر.

وقال (29/ب) في الكنز: الأشهر القصر للنص عليه وبه قطع أبو العلاء(6).

^{(1) [}في جـ [لا مزيد].]

⁽²⁾ علي بن محمد السخاوي تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ **[في** د [يزال].]

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/142.

⁽⁵⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب المد مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

لمبقات الزيادة في المتصل والمنفصل:

الجعبري: ومعنى القصر هنا الإتيان بالمد الأصلي الموجود $[-1]^{(1)}$ ملاقات الهمز عاريا عن المد الفرعي (-2).

وقال في التيسير: من يقصر حرف المد لا يزيده تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلا به⁽³⁾، [ولفظ ابن الباذش في الإقناع أيضا يقصرون حرف المد فلا يزيدونه تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل إلا به]⁽⁴⁾.⁽⁵⁾.

قال في الدر النثير: طبقات الزيادة في المد المتصل خمس، وفي المنفصل أربع⁽⁶⁾.

وقال في الكنز: وهذه الرتبة الأخيرة عارية عن الفرع، أي رتبة أصحاب القصر، وهي الخامسة الزائدة على المتصل، وأصحابها فيه في الرابعة (7).

⁽١) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 30.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

⁽⁵⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 474/1-475.

⁽⁶⁾ الدر النثير والعنب النمير للباهلي باب الممدود والمقصور مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 م 6.

⁽⁷⁾ كنز المعانى لبرهان الدين الجعبري باب المد مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

مد قالور في الرتبة دون مد ورش

الجعبري حاصله أن الصقلي قال: غاية زيادة النوعين على الأصلية، ألف أخرى، والذي عليه العراقيون [ألفان] (1) وكلام المطلقين كالناظم والتيسير ومكي يحتملهما، فعلى الأول رتب المتصل ألف وربع، والمنفصل ألف وغايتهما ألفان فزيادة كل رتبة ربع ألف، وعلى الثاني أول رتب، الأول ألف ونصف، والثاني ألف وغايتهما ثلاثة ألفات، فزيادة كل رتبة نصف ألف وهذا أعدل، وبه قرأت ولا تحصيل لمن قال: غايتهما خمسة للخروج عن الحد.

وهذا كله على التقريب لا على التحديد، ولا يضبطه إلا المشافهة والإدمان.

مراتب الإشباع في المد:

وهذا الخلاف في الوصل فإن وقف عاد الحرف إلى أصله وسقط المد الزائد على هذا من شرط الهمز انتهى (2).

تنبيه: كلام المحقق الجعبري في غاية التحقيق وهو مخالف لما تقدم من نقل أهل الطريق وكلام صاحب الغنية يحتمل الخلاف والتوفيق.

س: نص الأئمة على أن مد قالون في الرتبة دون مد ورش، كما هو مصرح به في التيسير وغيره من كتب أهل الأداء مع إطلاقهم الإشباع لهما. فهل هذه الدونية تصل إلى توسط ورش، فتسمى توسطا مع أنهم لم يطلقوا عليها توسطا بل الإشباع فقط، وهو أطول من توسط ورش، فيحتاج إلى واسطة، أو هو أقل من ذلك، فيسمى قصرا.

⁽١) [في جـ، د [ألفين].]

⁽²⁾ المصدر نفسه.

ج: إن أئمة هذا الفن قدروا الألف بحركتين، وقدروا أقل مراتب الإشباع بألف ونصف، فالألف هو مد الصيغة والفرعي الذي زيد عليه حتى حصل المعنى المعبر عنه بالإشباع نصف ألف، وقدروا الرتبة التي فوقها بألفين والتي فوقها بألفين ونصف، والكبرى بثلاثة، وأما التوسط الذي اختص به ورش فقدروه بثلثي حركة وثلثا الحركة هو قدر ثلث ألف حسبما تقدم من تقدير الألف بحركتين، فإذا زيد هذا المقدار على مد الصيغة حصل المعنى المعبر عنه بالتوسط، فإذا عرفت هذا تبين لك أن التوسط أقل من أدنى مراتب الإشباع لأن التوسط](1) قدر ألف وثلث، وأقل مراتب الإشباع ألف ونصف هذا [تحرير](2) المسألة والله أعلم.

المجراد: فإذا قلنا بالمد لقالون فهل [يسوى](3) بينه وبين المتصل فيه خلاف. فمذهب ابن القصاب(4) أن مده في المنفصل أقصر من المتصل، نسص عليه في تقريب المنافع.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽²⁾ أفي جـ [تحديد].]

^{(3) [}في أ، هـ [سيري].]

⁽⁴⁾ ابن القصاب أبو عبد الله تقدمت ترجمته برقم 1053 الصفحة 190.

مد يا آدم ويا أخت:

ومذهب الحافظ التسوية نص على ذلك في جامع البيان وهو اختيار المالقي (1) في شرح التيسير، ومقتضى ما ذكرناه من التفرقة لورش، [قبال المتصل والمنفصل يقوي ما ذهب إليه ابن القصاب انتهى (3).

ونصه في شرح التيسير كل من زاد في المنفصل فإنه يسوي بينه وبين المتصل (4).

قوله: نحو بما أنزل⁽⁵⁾ أي في سورة البقرة أو ما أخفي⁽⁶⁾ في سورة السجدة، ومثل بالألف ولم يمثل بالياء والواو [ومثالهما]⁽⁷⁾ في أمها، أمسره إلى، ويدخل في نلك ما كان متصلا في الخط منفصلا في الأصل نحو: هؤلاء⁽⁸⁾، يا ءآدم⁽⁹⁾، يا أخت⁽¹⁰⁾، يا أيها أيها أيها

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ وب، والمالقي هو أبو عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي توفي سنة 705هـ – غاية النهاية 477/1 رقم ت 1985.

^{(2) [}في ب [قيل]·]

^{(&}lt;sup>3)</sup> إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 48/أ.

⁽⁴⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير للباهلي باب المد والقصر.

⁽⁵⁾ سورة البقرة الآية 4.

^{(&}lt;sup>6)</sup> سورة السجدة الآية 17.

⁽⁷⁾ [في ب [مثلها].]

⁽⁸⁾ مثال ذلك الآية 85 من سورة البقرة، عند قوله تعالى: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون".

^{(&}lt;sup>9)</sup> مثال ذلك الآية 35 من سورة البقرة، عند قوله تعالى: "وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة".

⁽¹⁰⁾ مثال ذلك الآية 28 من سورة مريم.

⁽¹¹⁾ سورة الصافات الآية 102.

⁽¹²⁾ سورة يوسف الآية 4.

ويا أخت، فمده لقالون من غير خلاف، فجعله حكم المتصل لاتصاله في الخط، ويلزمه أن يجري هؤلاء كذلك.

وأجيب بأن يا ألزم لما بعدها لأنها نائبة مناب الفعل الناصب للمنادى، وها غير عاملة فافترقا.

ونقل المجراد مسألة ياء آدم ويا أخت مخالف لنقل غيره كأبي وكيل⁽¹⁾، فإنه خصص الحكم بالمنادى دون التنبيه ولذا أورد السؤال وأجاب عنه، وغيره كأبي وكيل أطلق الحكم فيهما.

قال ابن الباذش في الإقتاع، وقال ابن عبد الوهاب [في ما أخبرني عنه أبو الحسن بن كرز: أجمعوا على مدياء آدم، ويا أخت أشكاله [أجروه] (2) مجرى ما هو من كلمة للزومها ما بعدها. (3)

قال يعني ابن عبد الوهاب] (4) ويلزم مثل ذلك في هؤلاء، ثم فرق بين ياء وهاء بتعليل ذكره.

قال ابن الباذش: والذي عليه شيوخنا: أنه لا فرق بين ياء آدم وبين بما أنزل إليك (5)، وذكره الشارح و ابن عبد الكريم والمجراد والمنتوري وزاد.

⁽¹⁾ أبو وكيل هو ميمون الفخار صاحب التحفة واسمه: ميمون بن مساعد المصمودي مقرئ من أهل فاس وبها وفاته له تصانيف منها نظم الرسالة في فقه المالكية والدرة الجلية في نقط المصاحف توفى سنة 816هـ – الضوء اللامع للسخاوي 194/10 والأعلام 7/342.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في جـ [أجروها].]

⁽³⁾ الإقناع في القراءات 1/468.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

⁽⁵⁾ الإقناع في القراءات السبع 468/1-469.

قلت: وإلى ذلك ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، وصوبه وبذلك قرأت عليه وعلى غيره لمن مذهبه قصر المنفصل وبه آخذ وعليه جرى الناظم، فذكر المنفصل مطلقا.

وقال أبو وكيل في تحفته:

والخلف عن قالون في من فصلا كهو الخلف عن قالون في من فصلا كهو المتصل وقال بعض عنه مد المتصل فيما يرى في الذكر نلت الأمنا والمذهب المختار فيما نقالا

خطا ومعنا وبخط وصلا في أمها ما أنت كل لازم (30أ) في الخط مشبع كما عنه نقل متصلا في خطه والمعنى المنافضيان كل النوعين مما فصلاا)

ما ورج عن أصحاب القصر في المنفصل:

قوله: لعدم الهمزة حال الوقف أشار إلى العلة الموجبة للخلف وهي كون الهمزة عارضة لا توجد إلا في حال الوصل، وفي ذكر الناظم عدم الهمزة في الوقف إشعار أن المد في ذلك لمن يمد إنما يكون في حال الوصل إذ لا موجب للمد في الوقف لعدم الهمزة فيه، ونص على ذلك مكي في التبصرة (2) والكشف (3) والمهدوي في الشرح (4)، وابن شريح في الكافي (5) وابن مهلب (6) في التبيين (7) وابن الباذش في شرح الحصرية (8) وغير هم.

⁽¹⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 315 إلى 319 الورقة 17 أ، مخطوطة خاصة.

⁽²⁾ التبصرة في القراءات ص: 61-62.

⁽³⁾ الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 54/1.

⁽⁴⁾ كتاب الشرح هذا لم أقف عليه ولعله الهداية في وجوه القراءات السبع مخطوطة الخزانة الحسنية 1524.

⁽⁵⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 142/ب وكتاب الكافي ذكره ابن الجزري في النشر $^{(5)}$.

⁽⁶⁾ لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

⁽⁷⁾ لم أجده إلا مذكورا عند المنتوري في شرحه وابن القاضى في الفجر.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/ب.

قال في التحفة:

شم وجه القصر في الباب رعي الوقف فافهم وادر ذو المد محتج برعي الوصل كلاهما مستحسن في النقل (1)

فائسدة: قال في الإتقان وقد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل مد التعظيم في نحو لا إله إلا هو⁽²⁾، لا إله إلا أنت⁽³⁾، ويسمى مد المبالغة أي طلبا للمبالغة في نفى الإلهية سوى عن الله تعالى انتهى⁽⁴⁾.

وقال في الإقتاع: وذكر أبو الفضل الخزاعي (5) عن أبي ربيعة (6) عن قنبل مد لا إله إلى الله حيث وقع، قال ممدود مهموز.

في مد لا إله إلا الله:

ثم قال ابن البائش: وأنا أستحسن حكاية الخزاعي في مد لا إلـــه إلا الله وآخذ به للجميع ممن اعتبر انتهى (7).

⁽¹⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيان 322 و 323 الورقة 17أ.

⁽²⁾ سورة هود الآية 14.

⁽³⁾ سورة الأنبياء الآية 87.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص 197.

⁽⁵⁾ أبو الفضل الخزاعي محمد بن جعفر توفي سنة 408 هـ - الإقناع 84/1.

⁽⁶⁾ أبو ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب توفي سنة 294 هـ - الإقناع 84/1.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الإقناع في القراءات السبع 462/1.

وقال ابن الجزري في النشر: ومنه المد للتعظيم نحو لا إله إلا الله، ولا إلى الله ولا إلى الله ولا إلى الله ولا الله ولا هو، وقد مده لهذا المعنى جماعة عمن روى القصر في المنفصل كالطبري (1) وأبي معشر (2) والهذلي (3) وابن مهران (4) وغيرهم، وبه قرأت من طريقهم عن أصحاب القصر. وهو حسن وإياه اختار (5)، وقال في قصيدته:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد (6)

وقال في التحفة:

وبعضهم أشبعه تعظيمها في الوصل والوقف زن التكميلا(7)

أي ألف الجلالة نكره في باب اللامات هذا وإن يكن فيه موجب المد، [فقد اشتركا] (8) في التعظيم وهو أحروى، إذ لا موجب رأسا.

⁽¹⁾ الطبري ليراهيم بن أحمد بن إسحاق المالكي البغدادي نقة مشهور أستاذ توفي سنة 373 هـ – غاية النهاية 5/1 رقم ت 5.

⁽²⁾ أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري الشافعي شيخ أهل مكة إمام عارف محقق أستاذ كامل ثقة صالح توفي سنة 478 هـ - غاية النهاية 401/1 رقم ت 1708.

⁽³⁾ الهذلي فضل بن أحمد روى القراءة عن يعقوب الحضرمي، وروى عنه الزبير بن أحمد الزبيري – غاية النهاية 8/2، رقم الترجمة 2555.

⁽⁴⁾ ابن مهران أحمد بن الحسين الأستاذ أبو بكر الأصبهاني مؤلف كتاب الغاية في العشر وكتاب طبقات القراء وكتاب المدات وكتاب الاستعاذة توفي سنة 381 هـ - غاية النهاية 49/1-50 رقم ت 208.

^{(&}lt;sup>5)</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري 335/1-336.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ التحفة لأبي وكيل البيت:

^{(&}lt;sup>8)</sup> [في ب، د [فاشتركا].]

وبعضهم يشبع للتعظيم

فائدة ثمرة الجمع في القراءات:

تنبيه: على فوائد مهمة اعلم أن ثمرة الجمع بين القراءات إنما هي [الاختصار] (2) وعدم التكرار لغير موجب، وأما التكرار لموجب فلابد منه لاختلاف الروايات [لكن الذريب في الجمع يتأمل الآية التي يقرأ. فمن الاختصار الجمع بين الروات] (3) الكثيرة في المواقف الجائزة لأنه [يسقط] (4) بها كثير من التكرار، قاله في كتابه أبو الحسن ابن سليمان (5).

وقال في الإتقان: الذي كان عليه الـسلف أخـذ كـل ختمـه بروايـة لا يجمعون رواية إلى غيرها إلى أثناء المائة الخامسة، فظهر جمع القـراءات في الختمة الواحدة، واستقر عليه العمل ولا يكونون يسمحون إلا لمـن أفـرد القراءات، وأتقن طرقها، وقرأ لكل قارئ بختمه على حدة، بل إذا كان الـشيخ راويان قرأوا لكل راو بختمة ثم يجمعـون لــه وهكذا وتـساهل قـوم [فسمحوا](6) أن يقرأوا لكل قارئ بختمة من السبعة سوى نافع وحمزة، فـإنهم ياخذون ختمة لقالون ثم ختمة لورش، ثم ختمة لخلف ثم ختمة لخلاد، ولا يسمح

⁽¹⁾ هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.

^{(2) [}في ب [للختصار].]

^{(3) [}في جـ [يبسط].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁵⁾ أبو الحسن ابن سليمان القرطبي تقدم برقم 1517 صفحة 291.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] من أ.]

لأحد بالجمع إلا بعد ذلك، نعم إذا رأوا شخصا أفرد وجمع على شيخ معتبر وأجيز وتأهل وأراد أن يجمع القراءات في ختمة لا يكلفونه الإفراد لعلمهم بوصوله إلى حد المعرفة والإتقان، ثم لهم في الجمع مذهبان، أحدهما الجمع بالحرف بأن يشرع في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خُلف أعادها بمفردها حتى يستوفي ما فيها، ثم يقف عليها إن صحت للوقف وإلا وصلها بآخر وجه حتى ينتهى إلى الوقف، وإن كان الخلف يتعلق بكلمتين كالمد المنفصل وقف على الثانية واستوعب الخلاف، وانتقل إلى ما بعدها، وهذا مذهب البصريين، وهو أرفق في الاستفاء وأخف على الأخذ ولكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن التلاوة.

ما ورج في الجمع بين القراءات:

الثاني: الجمع بالوقف بأن يشرع بقراءة من قدمه حتى ينتهي إلى الوقف ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إلى ذلك الوقف ثم يعود، وهكذا حتى يفرغ وهو مذهب الشاميين وهو [أشد استحضارا]⁽¹⁾ وأشد استظهارا وأطول زمانا وأجود مكانا وكان بعضهم يجمع بالآية على هذا الرسم، وذكر أبو الحسن القيجاطي في قصيدته وشرحها لجميع القراءات شروطا سبعة حاصلها خمسة:

أحدها: حسن الوقف.

ثانيها: حسن الابتداء.

ثالثها: حسن الأداء.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

رابعها: عدم التركيب، فإذا قرأ القارئ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يتم له ما فيها، فإن فعل لم يدعه الشيخ بل يشير إليه بيده، فإن لم يتفطن مكث حتى يتذكره فإن عجز ذكره له.

الخامس: رعاية الترتيب في القراء، والابتداء بما بدأ به المؤلفون في كتبهم. فيبدأ نافع قبل ابن (30/ب) كثير، وبقالون قبل ورش. (1)

قال ابن الجزري: والصواب أن هذا ليس بشرط بل مستحب، بل الذين [أدركناهم] (2) من الأستاذين لا يعدون الماهر إلا من لا يلتزم تقديم شخص بعينه انتهى (3).

فالشاطبي في الحرز: قدم قالون وصاحب الدرر قدم ورشا.

ما ورج في تقديم قراية على قراية:

قلت: [وإليه أشرنا]⁽⁴⁾:

ولا يعـد مساهـرا فـي الذكــر كورشهم قبيــل قــالــون وصف وعكسه قــل جائــز في العمــل

ملتسزم التسرتيب فسافهسم وادر كسذاك في الأخسد لديهسم قد ألف دليله في السدر والحسرز جسل⁽⁵⁾

⁽¹⁾ الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 102.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في د [أدركناهم].]

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

⁽⁵⁾ هذه الأبيات الثلاثة من نظم المصنف رحمه الله.

ونص الفيجاطي في قصيدته:
على الجمع بالحرف اعتماد شيوخنا
لأن أبا عمرو ترقاه سلما
ولكن شروط سبعة قد وفوا بها
فمنها معال يرتقي بارتقائها

فمنها معال يرتقي بارتقائها فتقديس قدوس وتعظيم مرسل ووصل عذاب لا يليق برحمة واتمامه الخلف الذي قد [تلا](ا) يه

[ويبدأ]⁽²⁾ بالراوي الذي بــدأوا بـــه وهذا اتمـــام القــول فيما قصدتـــه

فلم أرى منهم من رءا عنه معدلا فصار له مرقبا إلى رتب العلا فحلوا من الإحسان والحسن منزلا ومنها معان يتقي ان تبدلا وتوقير أستاذ حلا رعيها علا وفصل مضاف لا يروق فيفصلا ويرجع للخلف الذي قبل أغفلا ولكن هذا ربما عد أسهلا فزيفه نقدا أو فأغمض تفضلان

وقال في الإتقان: وبعضهم [كان] (4) يراعي في الجمع التناسب فيبدأ بالقصر ثم بالرتبة التي فوقه، وهكذا إلى آخر مراتب المد، ويبدأ بالمشبع ثم بما دونه إلى القصر. وإنما يسلك [ذلك] (5) مع شيخ بارع عظيم الاستحضار. أما غيره فيسلك معه بترتيب واحد.

^{(1) [}في ب، ج [تلي].]

^{(2) [}في ج [ويبتدئ].]

⁽³⁾ الأبيات من 1 إلى 9 باب كيفية الجمع بالحرف وشروطه من منظومة الفيجاطي مخطوطة أوقاف آسفي.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(5) [}في أ [هذا].]

ما ورج عن السلف فعر القراءات:

قال: وعلى الجامع أن ينظر ما في الأحرف من الخلاف وصولا وفرشا. فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نظر، فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب، اعتمده وإن لم يحسن عطفه رجع إلى موضع ابتدائه حتى يستوعب الأوجه كلها من غير إهمال ولا تركيب ولا إعادة ما دخل.

فإن الأول: ممنوع.

والثانيي: مكروه.

والثالث: معيب. [انتهى. (1)

قلت: وإليه أشرنا]⁽²⁾:

وكرهوا التركيب باتلاف لدى الأداء حكمه بلا خلل (

ومنعوا الإهمال في الإرداف وعيبوا المعاد وهو ما دخال

ما يحتاج إليه القارئ في القراءة:

ثم قال: وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه فليس للقارئ أن يدع منها شيئا أو يخل به فإنه خلل في إكمال الرواية إلى الأوجه فإنه على التخيير فأي وجه أتى به أجزاه في تلك الرواية.

⁽¹⁾ جلال الدين السيوطي – الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 103.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽³⁾ هذان البيتان من نظم المصنف رحمه الله.

وأما قدر ما يؤخذ حال الأخذ فقد كان الصدر الأول لا يزيدون على عشرة آيات لكائن من كان.

وأما من بعدهم فرأوه بحسب قوة [الأخذ](1). (2)

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد **في** ب.]

⁽²⁾ الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 102.

فتوى للإمام السيولهم فيما إذا قرل المقرئ كلمة ملفقة من قرابتين:

قال ابن الجزري: والذي استقر عليه العمل الأخذ في الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين. وفي الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين، ولم يجد لله آخرون حدا وهو اختيار السخاوي، وقد لخصت هذا النوع ورتبت فيه متفرقات كلام أئمة القراءات وهو نوع مهم، يحتاج إليه القارئ كاحتياج المحدث إلى مثله من علم الحديث انتهى. (1)

وقال الإمام الأسيوطي في فتاويه سؤال إذا قرأ كلمة ملفقة من قراءتين كالرحيم⁽²⁾، ملك⁽³⁾ بالإدغام مع الألف وترى الناس سكارى وما هم بسكارى⁽⁴⁾ بترك الألف وعدم الإمالة، هل يجوز أم لا؟ وإذا قلتم يجوز فهل ذلك جاز سواء أخل بالمعنى أم لا؟ كقوله: لقضي إليهم أجلهم ببناء الفعل للمفعول مع نصب اللهم. وما معنى قولهم القراءة سنة تتبع؟

الجواب الذي اختاره ابن الجزري في النشر أنه إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى [منع] (5) التلفيق منع (49/ب) تحريم كمن يقرأ: فتلقى آدم من ربه كلمات (6) [يرفعها أو نصبها] (7) ونحو نلك مما لا يجوز في العربية واللغة

⁽¹⁾ الإتقان في علوم القرآن 1/103.

⁽²⁾ الآية 3 من سورة الفاتحة.

⁽³⁾ الآية 4 من سورة الفاتحة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 2 من سورة الحج.

⁽⁵⁾ [في أ، ج [مع].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 37 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في أ [برفعهما أو نصبهما].]

وإن (31/أ) لم يكن كذلك فرق بينه وبين مقام الرواية وغيرها فيحرم الأول لأنه كذب في الرواية وتخليط ويجوز في التلاوة. هذا خلاصة ما قاله ابن الجزري⁽¹⁾.

ما ورج عن ابن الصلام في الاستمرار على قراءة ولحدة:

وذكر ابن الصلاح⁽²⁾ والنووي⁽³⁾: أن الثاني ينبغي لــه أن يستمر علــى قراءة واحدة مادام الكلام مرتبطا، فإذا انقضى ارتباطه فلــه أن يقــرأ بقــراءة أخرى وهذا الإطلاق محمول على التفصيل الذي ذكره ابن الجزري.

وأما قولهم: القراءة سنة متبعة هذا أثر عن زيد بن ثابت أخرجه سعيد ابن منصور في سننه وغيره.

قال البيهقي في تفسير اتباع [الحروف: سنة ولا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير] (4) ذلك سائغا في اللغة انتهى (5).

⁽¹⁾ جلال الدين السيوطي- الحاوي في الفتاوي.

⁽²⁾ هو عثمان بن عبد الرحمن تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>3)</sup> يحيى بن شرف النووي تقدمت ترجمته.

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁵⁾ انتهى كلام البيهقي إلا أني لم أقف على الكتاب الذي ذكر فيه ذلك.

ما ورج من أقوال الأئمة في من يخلط القراءات:

وقال شيخ الإسلام ابن حجر في فتح الباري قبيل باب تأليف القرآن.

وذكر أبو شامة (1) في الوجيز (2): أن فتوى وردت من العجم لدمشق سألوا عن قارئ يقرأ عشرا من القرآن فيخلط القراءات؟

فأجاب ابن الحاجب⁽³⁾ وابن الصلاح وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط المذكورة، فمن يقرأ مثلا فتلقى آدم من ربه كلمات، فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولأبي عمرو بنصب كلمات، وكمن يقرأ نغفر لكم (4) بالنون خطيئتكم (5) بالرفع.

ما ورج فرمن يخلص القرارات:

قال أبو شامة: لاشك في منع مثل هذا وما عداه فجائز والله أعلم.

وقد شاع في زمننا من طائفة من القراء إنكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه، فظن كثير من الفقهاء أن لهم في ذلك معتمدا، فتابعوهم، وقالوا أهل

⁽¹⁾ عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار آلتي قو لاج- دار صادر بيروت.

⁽³⁾ عمر بن محمد بن منصور الاميني عالم بالحديث والبلدان دمشقي المولد والوفاة توفي سنة 630هـ، من كتبه معجم البقاع والبلدان التي سمع بها، ترجمته في شذرات الذهب 138/5

⁽⁴⁾ الآية 58 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية 58 من سورة البقرة.

كل فن أدرى بفنهم. وهذا ذهول ممن قاله. فإن علم الحلال والحرام إنما يتلقى من الفقهاء. والذي منع ذلك إنما هو محمول على ما إذا قرأ برواية خاصة، فإنه متى خلطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في إقراء روايته، فمن أقرأ رواية لم يحسن أن ينتقل عنها إلى رواية أخرى كما قاله الشيخ محي الدين، وذلك من الأولوية لا على الحتم. أما المنع على الإطلاق فلا. انتهى (1).

قوله: لبعدها متعلق بمحذوف تقديره اعنى لبعدها.

إعراب البيتين (70 و 71) من أوهمزة إلى حال الوقف؛

المجراد: متعلق بيشبع، وقيل بمحنوف تقديره يحيي به لبعدها والأول أحسن (2). الحلفاوي: متعلق بيشبع أو بفعل محنوف. والتقدير تمد الهمزة لبعدها أو بالمد لبعد الهمزة. فالأول للوارثيني والثاني للخراز وجميعهما لابن مسلم (3).

والثقل عطف على بعدها، والألف واللام بدل من الضمير والتقدير وثقلها ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأُوكِ ﴾ (4) أي ماويه، وهو جائز عند الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين، وعن قالون متعلق بالخلف. [وفي المنفصل خبره، وقيل متعلق بمحذوف لأنه خبر عن المبتدأ، في المنفصل يجوز أن يتعلق بالخلف](5).

⁽¹⁾ المرشد الوجيز لأبي شامة المقدسي ص 183، 184. تحقيق طيار آلتي قولاج دار صادر بيروت – وفتح الباري 38/9 ط دار الفكر.

⁽²⁾ إيضاح الأسرار الورقة 49/أ.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 7/أ وما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 41 من سورة النازعات.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

ما ورج من الخلاف الواقع في المد إذا جاء بعده همن

ويجوز أن يكون خبرا ثانيا للمبتدأ، فيتعلق بمحذوف نحو حال من المنفصل والعامل فيه الجار والمجرور والتقدير حالة كونه نحو.

المجراد: نحو نصب على المصدر (1)، وقالم ابن عبد الكريم (2) و ابن مسلم (3).

وقال الوراثيني: ظرف.

لعدم متعلق بالخلف، حال منصوب على إسقاط حرف الجر، أي في حال والعامل فيه لعدم. (4)

فائدة: يجوز في نحو من قولك نحو كذا [الرفع] (5) على أن يكون خبرا للمحذوف. والنصب بفعل مقدر، أي أعني، وجوز بعضهم في مثله النصب على إسقاط الخافض أي في نحو كذا وليس ذلك بما قيس في نحو هذا الموضع [صح] (6) من الدمامني.

ثم قال رحمه الله:

(73) والخُلْف في المد لما تغيرا ` ولسكون الوقف والمد أرا

⁽¹⁾ ليضاح الأسرار والبدائع الورقة 49/أ.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/أ وما بعدها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الوارثيني – جمع المعاني الذرية باب المد والقصر.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في د [للرفع].]

⁽⁶⁾ [في أ [قاله].]

أخبر [أن] (1) الخلاف وقع في المد إذا جاء بعده همز مغير أو سكون وقف، فبدأ بالأول وبيانه أن المد إنما وجب للهمز المحقق. فإذا غير هل يراعي أم لا؟ والتغيير إما بالتسهيل أو بالإسقاط إذا قلنا المحذوفة الأولى. وإما بالبدل كما في والى (2) على رواية البدل.

وقوله: لما تغير. قال أكثر الشراح: لما تغير من الهمز.

ما ورج من للخلاف الواقع في المعدوج والمقصور على المشمور؛

وقال بعضهم: وكذا ما تغير من السكون نحو الن⁽³⁾ بيونس. فإنه تغير بالنقل.

نكتة وعلى قول بعضهم الذي حمله على تغيير السكون يدخل ذلك وما أشبهه، لأن أصل اللام السكون فكسر لالتقاء الساكنين فيدخله خلاف.

الجواب: ان الكسر هنا لازم لا جائز، فليس إلا القصر قاله شيخنا الوالد رحمه الله.

قال الدائي في الإيضاح: وقد اختلف شيوخنا في قصر الألف وفي إشباع مدها إذا سقطت الهمزة بعدها أو سهلت، فجعلت بين بين.

فقال بعضهم: يشبع مدها لكون ما حدث في الهمزة من إسقاطها وتسهيلها عارضا، والعارض لا يعتد به إذ لا يلزم. فلذلك أشبع مد الألف قبلها في حال عدم وجودها ظاهرة مخففة، كما يشبع مع ظهورها محققة.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽²⁾ الآية 4 من سورة الطلاق.

⁽³⁾ الآية 91 من سورة يونس.

وقال آخرون: لا يشبع مد الألف لأن ذلك إنما كان يجب فيها مع ظهور الهمزة. ولما ذهبت من اللفظ ولم تظهر فيه محققة استغنى عن إشباع مدها(1).

وقال في التيسير: ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفقتين أو أسقطت، فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها. ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظا والأول أوجه (2).

قال في الشرح:

في قوله: ويجوز (31/ب) أن تقصر إلى آخره، يريد على رأي من يعتد بالعارض.

[وقوله: والأول [أوجه]⁽³⁾، يريد إبقاء التمكين وترك الاعتداد بالعارض]⁽⁴⁾.

وقال في التعريف: وفي الألف التي قبلها [أي الهمزة المسهلة] (5) المد والقصر أقيس [لكون التخفيف عارضا وذكر في رواية أبي نـشيط الـوجهين. وأن المد أقيس] (6). (7)

وقال (50/ب) في الإيضاح: والوجهان جيدان، والأول أقيس(8).

المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

⁽²⁾ لمي عمرو الداني - التيسير في القراءات السبع ص 33.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{🗬 [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^[...] لا يوجد في أ.]

^{🗬 [}ما بين [...] لا يوجد في جـ..]

⁴ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 213-215.

[🗬] المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

وقال في التمهيد: والقول الأول أقيس، وهو الذي اختار (1).

وقال في الاقتصاد: والوجهان جيدان، وقد قرأت بهما غير أن الأول أقيس يعنى المد⁽²⁾.

وقال في جامع البيان: نحوه.

وقال الشاطبي في قصيدته:

وأن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعدلات

قال في الكنز: قوله أعدلا أي أرجح. وهذه من مسائل المد، والأولى بها باب المد. وأشار بقوله: أعدلا إلى ترجيح المد أي أرجح من القصر وهو معنى قول التيسير أوجه (4).

وقال ابن شريح: المد أقيس والثاني أحسن (5).

تنبيك: قيدوا الهمزة هنا بحذفها تخفيفا احترازا من المنفصل في الوقف، نحو: يا أيها⁽⁶⁾، في القسكم⁽⁷⁾، فو الفسكم⁽⁸⁾، فالقصر لا غير إذ ليس بعد المد شيء يوصف بثبوت أو تغيير وجه القصر اعتبارا بالعارض، وهو زوال قوة الهمزة بالتغيير وسهولة لفظها، ووجه المد

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ أبي شامة الدمشقي – إبراز المعاني ص 143.

⁽⁴⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 79/ب مخطوط بن يوسف رقم 55.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 1/143أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 47 من سورة النساء.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية 21 من سورة الذاريات.

⁽⁸⁾ الآية 6 من سورة التحريم.

استصحابا بحال التحقيق، وإلغاء للعارض واختياري المد لأن إلغاء العارض أكثر من اعتباره انتهى من الكنز⁽¹⁾.

فبان بهذا أن ذكرها هنا كما فعل الناظم أولى وأنسب مما فعل الــشاطبي في نكرها في باب الهمزئين والخلاف المذكور في كلام الشيخ هــو الإشــباع والقصر.

المجراد: قال الأستاذ أبو عمرو بن يوسف (2) في شرحه لقصيدة الحصري رحمه الله تعالى: والمد عندي مع التسهيل أقوى وأقيس منه مع الحذف لأن التسهيل بين بين يبقى معه بعض الهمزة بخلاف الحذف، فإنه لم يبق منها معه بقية انتهى (3).

فالحاصل إذن في المد لتغيير الهمزة ثلاثـة أقـوال. القـصر مطلقا، والإشباع مطلقا، والفرق بين المغير بالتسهيل بين بين، فيمد مدا مشبعا وبـين المغير بغير [التسهيل]⁽⁴⁾. فيقصر فتأمله⁽⁵⁾ انتهى كلامه.

قلت: ومثله لابن الجزري في تقريب النشر ونصه، فصل إذا تغير سبب المد جاز المد والقصر مراعاة للأصل ونظرا لللفظ سواء كان السبب همزا أو سكونا. وسواء كان تغير الهمزة بين بين أو بإبدال أو بحذف. والأولى المد في ما بقي لتغييره وبقاء أثره نحو: هؤلاء إن كنتم (6)، في رواية قالون والبري.

⁽¹⁾ الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش 55.

⁽²⁾ أبو عمرو بن يوسف لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

⁽³⁾ انتهى من شرح القصيدة للحصري لدي مصورة من هذه القصيدة ولم أقف على شرحها لأبى عمرو بن يوسف.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽⁵⁾ ليضاح الأسرار والبدائع الورقة 49/ب.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 31 من سورة البقرة.

والقصر فيما ذهب أثره نحوها [ها أنتم] $^{(1)}$ في قراءة أبو عمرو والله أعلم انتهى $^{(2)}$.

وكذا في قراءة قالون نحو: جاء أجلهم، فانظره إذ لا فرق.

قلت: وقد عكس طاهر ابن غلبون (3) ونصه في المحذوفة.

قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن جيد غير أنى بالمد قرأت وبه آخذ.

[وقال في المسهلة: قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن جيد غير أني بغير مد قرأت وبه آخذ] (4). (5). وقد أشار إلى ترجيح المد مطلقا في التحفة كالناظم فقال:

فصل وإن همز بتخفيف طرا وسبب الخلف ذا التغيير هل همزته وإن ذاك طارى قال أبو شامة فيما قسطا

عليه فالوجهان والمد انصرا أو هنه أولا فمن مد اكتفا وعكسه للقصر في اعتبار من أوجب الجنسين رعيا وسطا⁽⁶⁾

^{(1) [}ما بين [...] من ج.]

^{(&}lt;sup>2)</sup> المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 1/143أ.

^{(&}lt;sup>3)</sup> ابن غلبون تقدمت ترجمته.

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

⁽⁶⁾ الفخار - التحفة الأبيات: 338 إلى 341 الورقة 18ب مخطوطة خاصة.

وقال الوهراني:

ويختار مد قبل همز مغير وقصر أتى كالى إن جاء مسهلا(1) وقال الصفار:

ومن سهل الأولى ففي المد خلفه ولكنه اختار له أن يطو $Y^{(2)}$ وقال ابن أجروم في البارع:

واقصر ومد قبل هميز مغيرا(3)

وقال العامري:

وان حرف مد قبل تغيير همزة فقصر لهم والمد مازال أفضلا (ف) وقال الإمام الجادري:

والخطيف للمغير وساكن الوقف حررو

⁽¹⁾ البيت 94 من التقريب مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السحابي بسلا.

⁽²⁾ لم أقف على هذا البيت في نظم أبي عبد الله الصفار فيما وقفت عليه في مخطوطة خاصة بخز انة امزوضة والتي مطلعها:

بدأت بحمد الله نظمي مصليا ** على أحمد وآل الصحب أو لا وآخرها: صلى إله العرش ما لاح كوكب ** على أحمد والصحب أطرا والعلا كاتب النسخة سعيد بن على المزوضى عام 1318 هـ.

⁽³⁾ البارع لا توجد منه إلا ورقات في خزانة تطوان رقم 148.

⁽⁴⁾ البيت 26 من منظومة العامري باب المد والقصر مخطوطة الشيخ السحابي بسلا.

⁽⁵⁾ نظم الجادري المسمى "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 222 نسخة مخطوطة خاصة.

ما ورج من الخلاف في الممدوج والمقصور على المشمون

قوله: ولسكون الوقف أخبر أن ما سكن في الوقف وهو في الأصل محرك. اختلفت فيه بالمد والقصر، وإليهما أشار في الحرز بقوله: وعند سكون الوقف وجهان أصلا، لأن الناظم تابع للشاطبي في جميع أحكامه. وقيل بالتوسط كما ياتي في نصه، لكن عبارتهما مبهمة.

هل للخلاف بين المد والقصر أو المد والتوسط ؟

قال في الكنر: نقل الداني في تجريده الثلاثة قال: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه بالإسكان و [الإشمام]⁽¹⁾ حرف مد، فمن أهل الأداء من يزيد في تمكينه وإشباعه ومنهم من لا يبالغ في إشباعه وعليه ابن مجاهد. ومنهم من يمكن مده ولا يشبعه زيادة على صيغته. وأطلق ابن شريح المد والقصر. ولم ينقل الحصري سوى [القصر]⁽²⁾ قال:

وان يتطرف عند وقفك ساكن فقف دون مد ذلك رأى بلا فخر (32/أ) فجمعك بين الساكنين يجوز ان وقفت وهذا من كلمهم الحر(3)

فائدة: [الجعبري] (4): اتفق الكل على مقدار المد اللازم بخلاف الهمز، لأن الغرض الفصل بين الساكنين، ويحصل بمقدار حركة، وقول السخاوي: والمد من قبل المسكن دون ما قد مد للهمزات باستيقان محمول عليه (5).

^{(1) [}في ج [الاشباع].]

^{(2) [}في أ [المد].]

⁽³⁾ الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش 55.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(&}lt;sup>5)</sup> الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب.

وقال الأهوازي في إيضاحه: قدر ألف(1).

وقال ابن أبى برزة $^{(2)}$: قدر العين $^{(3)}$.

وأجرى الداني في جامع البيان: فيه مراتب المد المتصل. فإن كان رواية صير إليه أو نظرا فموقوف عليه.

وقول ابن أبي دلة⁽⁴⁾: كمثل ولا الضالين[®] جاء عكسه، [والمد الوقف][®] مثله، والتوسيط كالحركة المختلسة، والقصر عدوه عن الفرع انتهى.

وقال القيجاطي: المد الطويل مقدار ألفين وياءين وواوين. (8)

قال الدائي في الاقتصاد: فمن أهل الأداء من يأخذ بالتمكين كما يمكن مع الهمزة، والحرف المشدد سواء، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن محمد ابن بشر رحمه الله وغيره، ومنهم من يمكن دون ذلك قليلا، وهو مذهب أكثر شيوخنا والأكابر من أصحاب ابن مجاهد، ومنهم من لا يمكن وهو مذهب شيخنا على أبي الحسن بن سليمان وغيره وهو (51/ب) القياس (9).

⁽¹⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

⁽²⁾ ابن أبي برزة لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم.

⁽³⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

⁽⁴⁾ ابن أبي دلة أحمد بن محمد بن أبي المكارم أبو العباس شيخ محقق أديب، لـ كتاب: المبهرة في قراءات العشرة أرجوزة وغيرها، توفي سنة 653 هـ - غاية النهاية 131/1 رقم 610.

⁽⁵⁾ الآية 7 من سورة الفاتحة.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ب [والوقف للمد].]

⁽⁷⁾ المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب مخطوط الخزانة الحسنية الرباط 1096م.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>9)</sup> المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب.

وقال في التمهيد: اختلف أصحابنا فمنهم من يمكن المد فيه تمكينا مشبعا كالتمكين مع الهمزات من أجل الساكنين وهو مذهب شيخنا علي بن بشر وغيره (1).

وقال في إيجاز البيان: وهو مذهب شيخنا على بن محمد وعامة [القدماء] من مشيخة المصريين، وبذلك قرأت على الخاقاني (3).

وقال في جامع البيان: وبذلك كنت أقف على الخاقاني (4).

وحكى في إرشاد المتمسكين: الأقوال الثلاثة ولم ينسبها لأحد، وبدأ بذكر المتوسط، ثم المشبع ثم القصر.

وقال: وبما قدمت لك قرأت وبه آخذ يعنى التوسط(5).

وقال في التمهيد: وبالتمكين من غير إسراف آخذ في جميع ذلك. وبه قرأت على أكثر شيوخي، وعليه أعول⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(2) [}في د [القراء].]

⁽³⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب.

⁽⁴⁾ موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان أبو مزاحم الخاقاني أول من صنف في التجويد كان عالما بالعربية شاعرا من أهل بغداد توفي سنة 325هـ - معرفة القراء الكبار على الصفات، والإعصار لشمس الذهبي 274/1 ت 190 وغاية النهاية 320/2 والأعلام للزركلي 324/7.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه الورقة 144/أ.

وقال في إيجاز البيان: الذي قرأت به على أبي الفتح وأبي الحسن وغير هما هو التمكين الزائد والمد المتوسط. وبذلك آخذ غير أني إلى الزيادة في التمكين أميل⁽¹⁾.

وذكر في التلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: المد المشبع خاصة. (2)

قال الفيجاطي: لا يجوز في فصل الوقف التوسط لأنه لا وجه ولا أصل الله في القراءة يرجح إليه (3).

قال في الإقتاع: فأما ما عرض فيه التقاء ساكنين في الوقف فلأهل الأداء فيه مذهبان، منهم من لا يمد وإليه ذهب ابن سفيان، ومنهم من يمد، ويقول: إذا قدرت على الفرار من التقاء الساكنين لم أجمع بينهما، وإلى هذا يميل أبي رضي الله عنه وهو اختيار أبي الحسن الأنطاكي⁽⁴⁾، وكلا القولين صواب⁽⁵⁾.

المنتوري: وبالقصر في ذلك وقفت على أكثر من قرأت عليه.

وسألت شيخنا الأستاذ أبا عبد الله القيجاطي عن مذهبه في ذلك فقال: الاختيار عندي أن يجري على حكم أحرف المد واللين إذا أتت بعدهن الهمزات في كلمة أخرى، فمن أخذ في ذلك بالمد أخذ هنا بالمد، ومن أخذ هناك بالقصر أخذ هنا بالقصر.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ أبو الحسن الأنطاكي: على بن محمد بن إسماعيل ابن بشر نزيل الأندلس وشيخها إمام حاذق مسند ثقة ضابط، توفي سنة 377هـ - غاية النهاية 564/1 رقم ت 2308.

⁽⁵⁾ ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 480/1-481.

وهذا الذي ذهب إليه شيخنا هو الوجه وبه آخذ(1).

قال ابن الجزري: والعارض فيه لكل من القراء كل الأوجه الثلاثة وهي المد والتوسط والقصر (2).

قوله: والمد أرى، أي أختار وهذا من الأحكام المطلقة فيدخل فيه ورش وقالون.

تنبيه: واعلم أنه لا يدخل الخلاف إذا كان الموقوف عليه همزة، أو حرفا مشددا، سواء وقف عليه بالسكون أو الإشمام أو الروم.

قال الدائي في إيجاز البيان: الاختلاف بينهم في زيادة التمكين والإشباع لحرف المد من أجلهما لأنهما موجبان، ذلك في حال التحقيق والوصل⁽³⁾.

وقال في جامع البيان: نحوه (4).

قال ابن الجزري: ونحو السماء ويشاء وجاء لا يجوز القصر فيه وفقاعن أحد ممن همز. (5)

المنتوري: وبه قرأت وبه آخذ.

وأما قول ابن البادش في الإقتاع: فإن كانت الهمزة طرفا ووقف عليها فعندي، أنه يكون المد أطول لأنه قد اجتمع فيه ما افترق في جاء والضالين⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 114/أ.

⁽²⁾ ابن الجزري - النشر في القراءات العشر 335/1.

⁽³⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 114/أ.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 462/1.

فقال القيجاطي: في هذا نظر وهو خطأ منه ولم أر ذلك لغيره(1).

قلت: وقد منع الداني في كتاب تقدير المد بالحروف أن يكون زيادة فوق الفين وياعين وواوين انتهى (2).

وذهب ابن مطروح⁽³⁾ إلى إجراء الخلاف في المهموز كغيره. الحلفاوي: ولا عمل على قول ابن مطروح إذ هو مطروح⁽⁴⁾.

وقال الأستاذ القيسي (5) شيخ الجماعة رحمه الله في الأجوبة المحققة:

وعن [تجال] مطروح يشاء ونحوه لدى الوقف يجري الحكم فيه كما يجري إذا لم يك الموقوف همزا كقوله لما يحاب التمثيال يكفي ولا أدري لما قاله وجها ويمكن أته رأى النص منقولا وغلب عن الغير (32/ب)(7)

⁽¹⁾ المنتوري - شرح الدرر الورقة 144/ب.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المصدر نفسه الورقة 144/ب.

^{(&}lt;sup>3)</sup> ابن مطروح لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

⁽⁴⁾ الحلفاوي – شرح الدرر اللوامع الورقة 8 نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064 الرباط.

⁽⁵⁾ محمد بن علي بن جعفر أبو عبد الله القيسي فقيه من أهل قلعة حماد بالعدوة، تعلم بقرطبة، وولي قضاء فاس سنة 536 هـ وكان ضعيفا فاعتزل واشتغل بالتدريس توفي بها، له كتب منها: "تسهيل المطلب لتحصيل المذهب والتبيين في شرح التاقين التكملة لابن الأبار 370 وسلوة الأنفاس 120/2، الأعلام ج 3/279.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج [ابن].]

⁽⁷⁾ القيسي الأجوبة المحققة – "الوقف على حروف المد واللين" مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة بضواحى مراكش.

قال الشارح: لا يدخل هذا الخلاف إذا وقعت قبل حرف المد واللين همزة نحو مئاب⁽¹⁾ وخاسئين⁽²⁾ ومتكئون⁽³⁾ على رواية الإشباع مع الهمز القبلي، بل لابد من التمكين، وأما على رواية قالون ومن وافقه، فيجري فيه الخلاف المنكور لأنه لا موجب للمد إلا السكون العارض، وعلى المشهور لورش وهو التوسط، فيجوز في الوقيف الإشباع مراعاة للسكون ومن لم يراعيه فيبقى على توسطه⁽⁴⁾.

ابن الجزري: ونحو مستهزعون (5)، وقفا لا تجري فيه الثلاثة للأزرق وقفا إلى على مذهب من قصره وصلا، فانظره وقس، والخلف أيضا في سكون الوقف مقيد بالسكون والإشمام. وأما مع الروم فلا، وتابع الخراز في هذا كله الشراح (6).

قال في الاقتصاد: والقياس عندي يوجب أن يكون التمكين أنقص في مذهب من وقف بالروم على أو اخر الكلم منه [من مذهبه]⁽⁷⁾ من وقف بالسكون والإشمام لكون الروم حركة، وإن ضعفت فاعلم ذلك انتهى⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الآية 29 من سورة الرعد.

⁽²⁾ الآية 65 من سورة البقرة.

⁽³⁾ الآية 56 من سوة يس.

⁽⁴⁾ لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد هذا إلا مذكورا في شرح الدرر اللوامع للمنتوري 144/ب، وفي هذا المصنف.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية 14 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>6)</sup> النشر 352/1–353.

^{(7) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁸⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

ونحوه في التمهيد(1).

قال في إيجاز البيان: واعلم أن الخلاف إذا [وقف] (2) على [الكلمة] (3) بالسكون المحض [أو] (4) بالإشمام. وأما الروم فزيادة التمكين مع ذلك عندي غير متمكنة من قبل أن روم الحركة حركة وإن ضعفت بذهاب معظمها. فكما لا يزاد في تمكن حرف [المد] (5) مع تحريك ما بعده سوى الهمزة. فكذلك لا ينبغي أن يزاد في تمكينه مع ذلك (6).

وقال في جامع البيان: فإن وقف على أو اخر الكلم بالروم امتنعت الزيادة والإشباع لأن روهم الحركة حركة وإن ضعفت وزال معظم صوتها. وخف النطق بها. (7)

قال القيجاطي: ذكر الداني أن الروم عنده في الوقف حركة يسسيرة قد ضعف الصوت بها. فحكمها حكم الحركة التامة وذلك ليس بشيء لأنه يوول قوله: أنه يوقف على متحرك، ولم يقل بذلك أحد. وإنما حكمها حكم السكون. والحركة المختلسة في الوصل في نحو: ينصركم (8) هي التي حكمها حكم الحركة التامة، فجعل الباب واحدا. وبنى عليه أنه لا يجوز الوقف بالمد.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ [في جـ [وقفت].]

^{(3) [}في أ [الحرف].]

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁵⁾ [في ب، د [اللين].]

⁽⁶⁾ المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 1/144أ.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>8)</sup> الآية 7 من سورة محمد.

وقوله: خطأ، لاشك فيه بل يجوز الوقف بالمد مع الروم كما يجوز مرا الإسكان والإشمام (1).

المنتوري: وبما ذكر شيخنا في هذا الفصل من المد في الوقف بالرو أخذ على في الختمة التي قرأتها عليه بالوقف بالروم، وبذلك آخذ انتهى (2).

قلت: وما ذكر الداني هو الذي اعتمد [عليه] (3) جميع الشراح ولم يخالف إلا الفيجاطي وحده، ولا يدخل شيء في كلام الناظم لأنه قال ولسكون الوقف [لأن مراده بسكون الوقف] (4) ما يحدث في الوقف شيئا. ولم يكن في الوصل بخلاف المشدد والمهموز والروم أيضا ليس بسكون بخلاف لقالون وللوقف فإنا لا يخرج. ومحياي على رواية الإسكان لا يدخله خلاف.

واستثنى الأستاذ الصغير كأبي وكيل باب الصلاة لأن الحرف الموقوف عليه الموجود في الوصل، ولم يستثنه أحد من الشراح.

وعند الإمام التنسي⁽⁵⁾ في [شرح]⁽⁶⁾ عمدة البيان نحو الصلاة ومزجيا الحكم فيه الوقف بالإشباع باتفاق⁽⁷⁾.

⁽۱) المنتوري – شرح الدرر الورقة 144/أ.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المصدر نفسه.

^{(3) [}ما بين [...] من جــ.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في جـ..]

⁽⁵⁾ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي التلمساني توفي سنة 899 هـ - درة الحجال 143/2، كشف الظنون 1109/2، وشجرة النور 267.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁷⁾ لم أقف على ما قاله الإمام التنسي في شرح عمدة البيان إلا مذكورا في الفجر وشرح الدرر للمنتوري في باب الممدود والمقصور وشرح الدرر المجاصي مخطوطة رقه 105 خزانة ابن يوسف بمراكش.

وزاد بعضهم لفظ الجلالة كما عند ابن مطروح، والأزروالي وغيرهم.

قال في الكشف: لا خلاف بين القراء أن الوقف على اسم الله تعالى، يتمكن المد في الألف التي بعد اللام المشددة كالوصل، ومن حذفها في الوقف فقد غلط. وقد يفعله بعض القراء عند تحسين أصواتهم، وهو وهم منهم⁽²⁾، ومن كتاب التبصرة.

قال مكي: وقد ذكر القراء [أن بعض قيس، يقصرون هذا الاسم ولا يمدونه. فيحذفون الألف، وأنشد في ذلك: "أقبل سيل جاء من عند الله".

قال مكي: وهذه لغة ردية، لا تدخل في القرآن، ولا يحستج بها فساعلم ذلك](3).(4)

قلت: مشيرا إلى الأوجه الثلاثة:

ونصهم لدى السكون العارض ثلاثة قل هو ولا تعارض الم

وقد تقدم عن أبي وكيل حجة [المد]⁽⁶⁾ لسكون الوقف أنه [تقرر]⁽⁷⁾ في التعريف: أنه لا يجمع في الوصل بين ساكنين، فإذا أدى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد في المد ليقدر متحركا، وهو معنى قول الخاقانى:

مددت لأن الساكنين تلاقيا فصار كتحريك كما قال نو الخبر®

⁽¹⁾ الأزروالي تقدمت ترجمته برقم 713 صفحة 140 من هذا الكتاب.

⁽²⁾ يعنى من القراء - الكشف عن وجوه القراءات لمكى 62/1-63.

^{(&}lt;sup>3)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في جــ.]

⁽⁴⁾ التبصرة في القراءات لمكي ص 67.

⁽⁵⁾ هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في جـ [تقدر].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁸⁾ البيت 43 منظومة الخاقاني تحقيق د.عبد الفتاح القاري ط 1402.

وقال ناظم التعريف:

وفي السكون العارض الكلام والوقف عن كل بشكل عارض

وقال الوهراني:

ومد وقصر والتوسط قد أتسى

وقال التازي:

والخلف في المد لما تسكنا فوسَط [المكي] (والدانسي معا وأولا مكسي فيهسن انتخسب ولم يع الإمسام ما جا أولا

قال أبو وكيل في التحفة:

فصل وفي الوقف لساكس ترى فمسن روى الإشباع عن إسنساد ومسن روى القصسر فسلا يعتسد يعتد لكسن نقصه بسه فسرق ومدك المشهسور في الاعسلام والسروم لا إذ لا سكون فيسه والهمسز إن اسكنت واقفا فسلا

وقفا ولو تُعُب الإشمام بالروم مثل الوصل لا معارض ال

لهم في سكون الوقف والمد فُضًالا الله

وقف فهاك حكمه مبيّنا وقف فهاك حكمه مبيّنا وقصر لنافع وأشبعا ومثله الداني ببعض ما كتب(33/أ) والمد بالإشباع عنه فضلا

قصر وتوسيط وإشباع جرى يبني على الأخذ بالاعتداد ولاخي التوسيط فرق يبدوا ما بين لازم وما به التحق وكلها تجري مع الإشمام هذا الذي عن متقن ترويك توسط لا قصر وقف مسجلا لسكنه لمن به يعتد

⁽¹⁾ لم أقف على ناظم هذين البيتين.. وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

⁽²⁾ البيت 95 من التقريب، مخطوطة خاصة في ملك الشيخ السيد السحابي بسلا.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁴⁾ نظم الخلاف السطر 17 الورقة 1.

وإن تكن بالسكن غير معتبر في كل حال مسكنا أم رائما كذاك إن أبدلت حرفا مسكنا كالهاء في الصلاة من تاء أتت سكنهما المذكور سكسن أصل والوقف أيضا في المشدد اقتصر ثم ذكر ما تقدم فيه الهمز:

وان يقع سكون الوقف بعدها فحكمه التفصيل ذو الاشباع ومن روى التوسيط في الوصل يقف لمن روى القصر فهذا يعمل وسبب الخلاف ذا السكون من سكونه في تقدم الهمزة:

مئاب لورش والنبيئين فضلوا فيجري كمرفوع ومنصوب الذي فمن قال بالإشباع للهمز أشبعوا ومن قال بالتوسيط وجهين حملوا ويتلوه بالتوسيط مسن قال مده

فالمد بالهمز عليه تقتصر أو ذا اتصال أو مشما دائما من آخر أشبعه لا غير أفطنا والياء في الي من همز بدت أذ لم ترا حرفيه حال وصل فيه على الاشباع فردا او اعتذر

قبيله همرز عليه قدما في الوصل وقفه له يراع به والإشباع والخلف عرف وقفا شلائحة كذا يفصل رعاه يمدد مفضلا وان وهن يجري لها معتاد قبل الوقفة()

فساكنين امدد لدى القصر خذ تدر مضى قبل أو مفتوح الأمسر كالأمسر كما الوصل خذ فرقا يلوح كما البدر فيشبع من رعا السكن بلا نكر إلى الهمز فاضبط كل حرف من النكر(2)

⁽¹⁾ أبي وكيل ميمون الفخار – التحفة الأبيات 291 إلى 310 الورقة 16/ب و 1/1 مخطوطة خاصة.

⁽²⁾ الأجوبة المحققة للقيسي الفصل العاشر في الوقف على باقي الحروف، مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة ضواحي مراكش. وقد كتبت بخط مغربي مقروء مطلعها:

أيا طالبا في الوقف حكما ممهدا ** على كل حرف حين يتلى من الذكر وآخر ببت فيها:

محمد المختار للمجد كعبة ** نبي أتانا بالرسالة والندر

ثم قال في الوقف على الصلاة ونحوه:

وإن حرف مد قبلها كالصلاة جا فبالهاء قف وإمدد لقالون والمصر

فقد قيل لما كان ذا الحرف عارضا واسكانه أيضا كذاك فخذ نشر جرى كسكون الوقف في الحكم كله ولا فرق ينجى هاك نقسلا بلا فخسر

فإذا كاتت الكلمة مرفوعة أو مضمومة وقبل الآخر حرف مد ولين، فيجوز في الوقف سبعة أوجه ثلاثة مع السكون وثلاثة مع الاشمام والقصر مع الروم نحو عليم (1)، يا جبال (2)، وإن كانت مخفوضة أو مكسورة، ففيها أربعة، ثلاثة مع السكون والقصر مع الروم نحو من حكيم (3)، وإن كانت مفتوحة أو منصوبة (33ب)، فثلاثة مع السكون خاصة إذ لا روم ولا إشمام نحو الصر اط(4)، الضالين(5).

وإليها أشار القيسى في الأجوبة المحققة:

ففي كل مرفوع عن الكل سبعة كذاك في المضموم ذا الحكم قد [يجر] وأربعة في كل مجرور انتبه ومكسور الأحكام في كلها [تجر] وإن كان مفتوحا ففيه ثلاثة كذلك في المنصوب في السسر والجهس الإشباع والتوسيط والقصر فيهما

⁽¹⁾ الآية 110 من سورة التوبة.

⁽²⁾ الآية 10 من سورة سبأ.

⁽³⁾ الآية 42 من سورة فصلت.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 5 من سورة الفاتحة.

⁽⁵⁾ الآية 7 من سورة الفاتحة.

⁽⁶⁾ [في ب، جـ [يجري].]

⁽⁷⁾ [في أ، د [تجري].]

وتلك مع الإسكان إن كنت لهم تدر ولامد مع روم كما الوصل عندهم وقد ذكر التوسيط فيه ولم يقر به عالم يدرا وقد جاء مغريا به [صاحب] الاعلان ما ضل من يذر وما قال ذو الاعلان نص لغيره لمسك وفسى الكافسى لقسد فسزت بالظفسر ولكن ذا الموقوف ليس بهمزة عليه ومسر الحكم في الهمسز في الصدر وذا كلسه مسن بعد واو مسكسن أو الألف الغسرا وقيت من الكبسر أو اليا ويات الضم في الهاء وغيرها ويسوجد ذا المكنسى والغيسر بالكسسر هداه الكتاب من حكيم تماريا جبال وسوف الآن عفيت في الحشر أتسى حسرف مسد ثابتا أو يعكسه لدى المصحف المحفوظ من كل ذا شير (2)

⁽¹⁾ في جـ [لصاحب].]

القيسي - الأجوبة المحققة الفصل العاشر على باقي الحروف مخطوطة خاصة بخزانة لمزوضة بمراكش.

إعراب البيت 73 والخلف في المع لما تغيران

والخلف: مبتدأ، في المد: في موضع الخبر، ولما تغيرا: مصدرية، وتغيرا: فعل ماض والألف للإطلاق والمجرور متعلق بالخبر، كأنه قال: والخلف تابت أو مستقر لأجل التغيير.

المجراد: ما: موصولة وصلتها تغير [وعائدها] (1) مصمر ولسكون: معطوف على لما تغيرا أي لأجل التغيير ولأجل السكون، والمد مفعول مقدم، وأرى: فعل مضارع والفاعل ضمير المتكلم (2).

المجراد: وأرى هنا قبلي [يتعدى](3) إلى مفعولين والثاني محذوف تقديره أرى أحسن. وكذا عند ابن عبد الكريم.(4)

ثم قال رحمه الله:

(74) وبعدها ثبتت أو تغيرت فاقصر وعن ورش توسط ثبت (1/54)

كلامه هذا في الهمز القبلي أي إذا وقعت حروف المد واللين بعد الهمزة سواء كانت محققة أو تغيرت بنقل أو بدل أو تسهيل، فالضمير في قوله وبعدها عائد على الهمزة في قوله: أو همزة لبعدها.

قال في جامع البيان: لأنها في حال الإلغاء والبدل في نية التحقيق، فجرت لذلك مجرى المحققة (5).

^{(1) [}في ب [عائد].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 50/ب.

^{(3) [}في جـ [فتعدى]، وفي د [فيتعدى].]

⁽⁴⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 50/ب.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

وقال في إيجاز البيان: لأن إلغاء حركتها وتسهيلها عارض. والعارض لا يعتد به، إذ هو غير لازم(1).

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه (2).

⁽¹⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

ما ورج من الخلاف في الممدوح والمقصور على المشمون

قوله: فاقصر حكم مطلق بالنسبة لقالون، وأما ورش فأخذ له بعض أهل الأداء بالقصر في ذلك كسائر القراء.

قال مكي في التنبيه: وقد نقل ترك المد عن ورش من طريق ابن مجاهد، فيكون مثل قالون وليس ذلك بالمشهور، كالمد ولا عليه نص من كتاب أحد المتقدمين ولا في كتاب ابن مجاهد الذي عليه أصل هذا النقل ولسنا نمنع القراءة به، وإنما نفضل عليه المد لما ذكرنا(1).

المنتوري: وقد أخذ بالقصر في ذلك لـورش المقـر ءان أبـو الحـسن الأنطاكي، وأبو الحسن بن غلبون، ذكر ذلك الداني في جامع البيان والتمهيـد وإرشاد المتمسكين ونص عليه أبو الحسن بن غلبون في التذكرة.(2)

وقال ابن البانش في الإقتاع: «وكان أبو الحسن الأنطاكي ينكر زيادة المد في الباب كله، وعلى ذلك كان شيخه إبراهيم بن عبد الرزاق وجماعة من نظرائه، قال: وإلى إنكار ذلك ذهبت جماعة من المتأخرين منهم طاهر بن غلبون(3)».

وقد قال الشاطبي في قصيدته:

وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا(4)

قلت: وقفت على نص طاهر في تذكرته، ولفظه لم يكن نافع رحمه الله يرى إشباع المد في حروف المد واللين والواقعة بعد الهمزة كقوله: عادم (١٠)،

⁽¹⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ الإقناع ج 1 ص 475، تحقيق د.عبد المجيد قطامش ط 1/ 1403هــ دار الفكر دمشق، جامعة أم القرى مكة – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

⁽⁴⁾ إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص 119.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية 31 من سورة البقرة.

وآخر(1)، عامن الرسول(2)، وعاوينهما(3)، وعاتوا الزكاة(4)، وأوتينا العلم (5)، وإيتاء الزكاة(6)، وإسرائيل(7)، والسيئات(8)، والموعودة(9)، وما أشبه هذا كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش لأن إشباع المد في هذا كله مضغ ولوك وانتهار وتشديد وليس بأفصح اللغات وأمضاها. وقد نفى نافع أن تكون قراءته كذلك فدل هذا منه على أن قراءته في هذه الحروف الواقعة بعد الهمزة إنما كانت بمدهن قليلا بمقدار ما يتبين ما فيهن من المد واللين لا غير كسائر القراء، لأن ذلك هو أفصح اللغات فيهن وأمضاها (34/أ) وبه يحصل التسهيل وينتفي الانتهار والتشديد، هذا مع ما يؤدي إشباع المد ها هنا في كثير منه إلى إحالة المعنى بخروج اللفظ بذلك من الخبر إلى الاستخبار الا ترى أن قوله تعالى: "عامن الرسول" وقوله: "وعامنهم من خوف"(10)، هما خبران ولو أشبع المد فيهما لصار استخبارا فاستحال المعنى إذ الفرق بين الخبر والاستخبار فيما كان مثل هذا قد يقع بإشباع المد كقوله: [قال فرعون آمنتم به (11)، والن، وقد

⁽¹⁾ الآية 102 من سورة التوبة.

⁽²⁾ الآية 285 من سورة البقرة.

⁽³⁾ الآية 50 من سورة المؤمنون.

⁽⁴⁾ الآية 277 من سورة البقرة.

⁽⁵⁾ الآية 42 من سورة النمل.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 73 من سورة الأنبياء.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية 134 من سورة الأعراف.

⁽⁸⁾ الآية 98 من سورة النساء.

^{(&}lt;sup>9)</sup> الآية 8 من سورة التكوير.

⁽¹⁰⁾ الآية 4 من سورة قريش.

⁽¹¹⁾ الآية 123 من سورة الأعراف.

عصيت (1)](2) بإشباع المد حيث [كان](3) استخبار ا وقوله: الن جئت (4)، وأسو أن أهل الكتاب عامنوا(5)، بغير مد مشبع حيث كانا خبرا. فهذا يؤيد ما قدمنا ويدل على صحته وبالله التوفيق. انتهى كلامه (6).

قال في الإقتاع: ومنهم من ترك زيادة الهمزة في ذلك البته، إما منكرا لظاهر الرواية ومتاولا لها وإما مختارًا كما الرواية عنده خلافه.

فحكى أبو الحسن بن كرز (7) عن أبي القاسم بن عبد الوهاب (8) عن الأهوازي (9) عن أبي بكر الشذائي (10) أنه كان يكره المد في عامن، وعادم ونحوه من المفتوح ليلا يلتبس الاستفهام بالخبر. ولا يكره ذلك في إيمان(11)، كتابًا وأوتوا((12)، ثم قال: وقد وضع أبو محمد مكي كتاب يؤيد فيه قول المصريين، وكذلك أبو عبد الله بن سفيان وضع كتابا على الأنطاكي خاصة (13).

⁽¹⁾ الآية 91 من سورة يونس.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(3) [}في ب، د [كانا].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 71 من سورة البقرة.

⁽⁵⁾ الآية 65 من سورة المائدة.

⁽⁶⁾ المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

⁽⁷⁾ على بن أحمد أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، مقرئ فاضل، ثقة، أخذ القراءات عن عبد الوهاب القرطبي صاحب الأهوازي عن غيره، توفي سنة 511هـ - الإقناع 75/1.

^{(&}lt;sup>8)</sup> تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>9)</sup> الحسن بن علي الأهوازي تقدمت ترجمته.

⁽¹⁰⁾ أحمد بن نصر البصري، إمام مشهور قرأ على ابن الأخرم وابن شنبوذ وقرأ عليه الفضل الخزاعي وغيره، توفي بالبصرة سنة 377 هـ - غاية النهاية 144/1، 145 رقم ت 673.

⁽¹¹⁾ الآية 21 من سورة الطور.

⁽¹²⁾ الآية 101 من سورة البقرة.

⁽¹³⁾ ابن البانش - الإقناع 474/1-475.

وقال في الاقتصاد: وإلى ترك الزيادة ذهب الأكابر من العلماء والحذاق من المقرعين كابن مجاهد وابن عبد الرزاق⁽¹⁾ وابن شنبوذ⁽²⁾، وأبي طاهر⁽³⁾، وأبي بكر بن أشتة⁽⁴⁾ وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن⁽⁵⁾ الذي لا يجيز غيره و لا يرى سواه⁽⁶⁾.

ورد على من قال: بالإشباع في الاقتصاد غاية الرد ولم أنقله لطوله (⁷). القصر نقل ابن مجاهد، وعليه العراقيون (⁸).

ابن الجزري: وبالقصر قرأت من طريق التنكرة والشاطبي والإعلان (9).

⁽¹⁾ ابن عبد الرزاق ابراهيم شيخ أبي الحسن الأنطاكي، شيخ أستاذ مشهور ثقة كبير قرأ على السحاق الخزاعي، وعليه ابنه أبو الحسن وعبد المنعم بن غلبون، توفي سنة 339هـ – غاية النهاية 16/1 رقم ت 64.

⁽²⁾ ابن شنبوذ محمد بن أحمد بن أيوب البغدادي شيخ الإقراء بالعراق أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح، توفي سنة 328هـ – غاية النهاية 52/2، 56 رقم ت 2707.

⁽³⁾ أبو طاهر محمد بن أحمد الأصبهاني الكاتب، روى القراءة عن أبي بكر المقرئ وغيره وروى عنه أبو علي الحسن بن أحمد الحداد وغيره، توفي سنة 445هـ – غاية النهاية 81/2، 82 رقم ت 2782.

⁽⁴⁾ ابن اشتة محمد بن عبد الله تقدمت ترجمته برقم 291 الصفحة 59 من هذا الكتاب.

⁽⁵⁾ أبو الحسن شيخ الداني هو طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون الحلبي تقدمت ترجمته برقم 764 الصفحة 149 من هذا الكتاب.

⁽⁶⁾ المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

⁽⁷⁾ هذا من كلام المصنف رحمه الله.

⁽⁸⁾ الجعبري - كنز المعاني في شرح حرز الأماني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 55.

⁽⁹⁾ المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

قوله: وعن ورش توسط ثبت، لم يذكر في التيسير سواه وعليه اقتصر ونصُّهُ فإن أهل الأداء من مشيخة المصربين الأخنين برواية أبي يعقوب⁽¹⁾ عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق. ورش يزيدون في مدار وسطا عن ورش كالأهوازي ومكي (2).

وقال في الاقتصاد: و[اليها]⁽³⁾ ذهب غير واحد من شيوخ المصريين منهم ابن هلال وابن سيف وابن أمامة، وأبو جعفر الخياط وغيرهم وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح [جميعا]⁽⁴⁾ ورويا لي ذلك عن قراعتهما متصلا⁽⁵⁾.

ابن الجزري: وبالتوسط قرأنا من طريق التيسير وتلخيص ابن بلّيم [6] و [الوجيز] [7].

قال في الإقتاع: كان المصريون يأخذون لورش بزيادة المد في هذا الأصل، هكذا نصوص المتقدمين منهم.

قال: وكذلك قال ابن شنبوذ وغيره من الأثمة عنهم ثم قال وقد تنازع القراء في هذا الأصل فمنهم من زاد في التمكين على نحو ما يزيد مع تأخر

⁽¹⁾ أبو يعقوب يعقوب بن محمد الأزرق، تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

^{(3) [}في ج [اليه].]

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

⁽⁶⁾ ابن بليمة الحسن بن خلف القيرواني، أستاذ مشهور عني بالقراءات وغيرها ومؤلف كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، توفي سنة 514هـ – غاية النهاية 211/1.

⁽⁷⁾ [في ج [الموجز].]

الهمز والذي [اختاره] (1) الزيادة في مد ذلك وإشباعه من دون إفراط و (2) عن حد كلام العرب⁽²⁾.

وقول الناظم: وعن ورش توسط... الخ.

قال القيجاطي: هذا خطأ وإنما ثبت عن ورش المد المشبع، قال: وإنما أخذ ذلك الناظم والله أعلم من كلام الحافظ أبي عمرو، قال: ولا يفهم من كلامه إلا القصر، فمن تأمل كلامه ظهر له ذلك.

قال: وقد قال قبله الشاطبي في قصيدته:

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولا ووسطه قوم كآمن هولاء آلهة أتسى للإيمان مثلا $^{(8)}$ ولا أعلم من هؤلاء القوم $^{(4)}$

المنتوري: لعلهم النين صنفوا في القراءات بعد الداني على [طريقته] (5) وفهموا من كلامه التوسط كما فهمه الناظم، وقد وقفت على نلك في كتب بعضهم (6).

قال في التعريف: تفرد ورش بزيادة التمكين قليلا لحروف المد واللين، إذا [تقدمتهن] (7) الهمزات إلى آخر كلامه (8).

^{(1) [}في ب [اختارت] وفي ج [اختيار].]

⁽²⁾ ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 471/1.

⁽a) أبو شامة - إبراز المعانى ص 115-116.

⁽⁴⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ب [قراءته].]

⁽⁶⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

⁽⁷⁾ [في ج [قدمتهن].]

⁽⁸⁾ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 246.

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: فأصحاب أبي يعقوب يزيدون في تمكينهن يسير ا⁽¹⁾.

وقال في التلخيص وإيجاز البيان: يمكنون حروف المد في ذلك تمكينا وسطا من غير -إسراف(2).

وقال في جامع البيان: تمكينا وسطا بزيادة يسيرة وهي كالزيادة التي يزيدها من هذا الطريق من تمطيطهن مع تأخر الهمزات في المتصل والمنفصل⁽³⁾.

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: وإنما هي زيادة يسيرة على [مــذهب]⁽⁴⁾ غيره من القراء كمذهبه في الزيادة لحرف المد إذا أنت الهمزة بعده، والإجماع على أن الزيادة لحرف المد مع نقدم الهمزة كشطر الزيادة في التقدير مع تأخرها⁽³⁾.

المنتوري: لا يوجد الإجماع على ما نكر بل أكثر المصنفين للحروف حملوا الرواية على ظاهرها ونصوا في كتبهم على المد في عامن وبابه لورش، وإلى هذا ذهب الإمام أبو الحسن بن أيوب بن شنبوذ والخزاعي⁽⁶⁾ والأنفوي⁽⁷⁾ وابن غلبون الحلبي ومكي وابن سفيان⁽⁸⁾ والمهدوي والأهوازي والقرطبي وابس شيريح

⁽¹⁾ المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

⁽²⁾ المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 1/145.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 1/145أ.

⁽⁶⁾ الخزاعي إسحاق بن أحمد المكي إمام في قراءة المكيين، قرأ على البزي وروى القراءة عنه عرضا ابن شنبوذ وغيره، توفي سنة 308هــ – الإقناع 89/1.

⁽⁷⁾ الأذفوي محمد بن علي تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ ابن سفیان محمد تقدمت ترجمته.

وابن البياز (1) وابن يعلى (2) وابن الفحام والشيخ أبو الطاهر (34/ب) العمر اني (3) وابن محمد الأشجعي (4) وأبو بكر الإشبيلي (5) وابن مهلب الثقفي (6) وابن الباذش وابن محمد الأشجعي (7) أو الخلاني $(8)^{(8)}$ وأثير الدين أبو حيان (10).

(3) أبو الطاهر العمراني تقدمت ترجمته.

- (4) ابن محمد الأشجعي ولعله أبو محمد الأشجعي وليس بابن محمد كما في النص فهو شعيب بن عيسى بن علي بن جابر الأستاذ أبو محمد الأشجعي اليابري نزيل اشبيلية ومقرئها، كان بصيرا بعلل القراءات عالى السند ت 530هـ غاية النهاية 1328 معرفة القراء الكبار ج 479/1 ت 422.
- (5) أبو بكر الإشبيلي هو محمد بن محمد بن عبد الله بن معاذ الأستاذ أبو بكر اللخمي الإشبيلي أخذ القراءات عن شريح، كان إماما في صناعة الإقراء، نزل فاس فأقرأ بها إلى أن مات سنة 553 هـ معرفة القراء الكبار للذهبي ج 2 ص 529 ت 473.
 - (6) ابن مهلب الثقفي تقدمت ترجمته برقم 1128 ص 204.
- (⁷⁾ لبن عتيق القرطبي على الأنصاري القرطبي لمام فاضل، أخذ القراءات عن لبن الفرس ولبن زرقون وعنه أبو عبد الله التجيبي، توفي سنة 598هــ غاية النهاية 555/1، رقم ت 2271.
 - (8) [في ب [الخلواني].]
- (9) الخلاني: اختلفت النسخ في ضبطه ولعله الخولاني حمدان بن عون أبو جعفر المقرئ أحد الحذاق قال الداني حول سنة 340هـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار للذهبي 299/1، ت 211.
- (10) أثير الدين أبو حيان الأندلسي الإمام الحافظ الأستاذ شيخ العربية والآداب والقراءات مع النقة والعدالة، وصاحب البحر المحيط وله قصيده في القراءات سماها عقد اللآلئ، توفي سنة 745هـ غاية النهاية 285/2.

⁽¹⁾ ابن البياز أبو الحسين يحيى بن إبراهيم اللواتي المرسي صاحب كتاب النبذ النامية شيخ الأندنس إمام كبير قرأ على الداني وغيره وقرأ عليه ابن الباذش وغيره، توفي سنة 496هـ – غاية النهاية 364/2.

⁽²⁾ ابن يعلى لعله أبو يعلى واسمه معلى بن منصور الحافظ الفقيه الثقة المشهور حدث عن مالك بن أنس والليث، وروى القراءة عنه توفى سنة 211هـ – غاية النهاية 304/2 ت 3631.

وقال الحصري:

وان تتقدم همزة نحو ءامنوا وأوحي فامدد ليس مدك [يالنكر] الده

قال الدائي في جامع البيان: أن جميع أصحاب ورش من أبي يعقوب وأبي الأزهر (3) وداوود (4) وغيرهم أطلقوا المد وعبروا عنه عن نافع في كتبهم التي سمعوها وأصولهم التي دونوها (5).

وقال ابن يعلى في الجامع: قال داوود بن أبي طيبة قال لي ورش: الآخرة بالمد⁽⁶⁾.

وذكر الداني في التمهيد وإرشاد المتمسكين: أن ابن [خاقان] (8)(8) حكى له أن المصريين اختلفوا في هذا المد اختلافا آل أن يكفر بعضهم بعضا. فمن قائل به ومن منكر له (9).

^{(1) [}في ب [بالذكر].]

⁽²⁾ وفي منظومة للحصري، وإن تتقدم، البيت 49 من فصل ذكر المد والقصر ص 616 مخطوطة خاصة.

⁽³⁾ أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن، تقدمت ترجمته برقم 425 ص 86.

⁽⁴⁾ داوود بن أبي طيبة هارون بن يزيد المصري النحوي ماهر محقق، قرأ على ورش وهو من حلة أصحابه، وروى القراءة عنه مواس ابن سهل وغيره توفي سنة 223هــ – غاية النهاية لابن الجزري 279/1 رقم ت 1255.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المنتوري – شرح الدرر اللوامع 1/145.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

^{(7) [}في أ [ذاقان].]

 $^{^{(8)}}$ المصدر نفسه الورقة 145/ب.

^{(&}lt;sup>9)</sup> المصدر نفسه.

رح المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع، كالمد مع الهمزات إذا تأخرت وبذلك قرأت عليه وبه آخذ.

وقلت له: تاخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع، و $[ae]^{(1)}$ قد أنكره ورد على من أخذ به.

فقال لي: روى لنا الدانى عن ورش المد وظاهره الإشباع، وتارة بالزيادة.

وقال في بعض كتبه: يسيرة. برواريُ

وقال في آهر: متوسطة. فنحن نأخذ برواته لا بتاويله لأن تاويله أخراج [للرواية] (2) عن ظاهرها ومخالف لما حملها عليه غيره من المصنفين وابن [عبد الملك] (3) في رجزه أي سبق الفيجاطي [بندلك] (4) في أمر بالإشباع لورش في ءامن وبابه.

وأما قول ابن البائش فمنهم من أخذ لورش بالمد الطويل، [الطويل]⁽⁵⁾ المفرط وعلى ذلك المغاربة وقد قرأ على غير واحد منهم فرأيتهم يفضلونه في المد على ما تأخرت فيه الهمزات نحو جاء فلا يوخذ بها لأن الداني قد منع في كتاب تقدير المد بالحروف أن تكون الزيادة فوق ألفين واوين وياءين وقد تقدم (6).

المواولو

⁽¹⁾ **[في أ [ذاقان].]**

⁽²⁾ **[في** د [الرواية].]

⁽³⁾ **[في** د [عبد الكريم].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁵⁾ [ما بين [...] من ب، د.]

البن الباذش – 474/1.

الجعبري: المد نص عليه مكي والصقلي⁽¹⁾ والمهدوي والحصري والختياري القصر⁽²⁾.

ابن الجزري: قرأنا بالمد من طريق العنوان والتبصرة والكافي والهداية والتجريد والهادى وغيرها⁽³⁾.

وابن عبد الكريم: يوخذ من قوله في الحرز ووسطه قوم أن الراجح التوسط لأن قوما جمع كثرة بخلاف البعض لأنك تقول: قال بعض القوم، ولا يجوز أن تقول: [قام] (4) قوم البعض.

قال الشيخ (5): ولكن هذا يبحث عليه وينظر إن كان سمع هذا الكلام من العرب وأنهم يقولون ذلك فالأمر مسلم فيه وإلا فلا(6).

المرادي: والبعض يصدق على ما دون الكل نصفا كان أو أكثر خلافا لمن خصه بما دون النصف وإليه الكسائى وهشام (7).

⁽¹⁾ الصقلي عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف ابن الفحام المقرئ، له كتاب التجريد في القراءات السبع كان من كبار القراء في الأندلس، توفي سنة 476 – معرفة القراء 351/1

⁽²⁾ الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

⁽³⁾ المنتوري – الورقة 145/ب.

⁽⁴⁾ [في ب [قال].]

⁽⁵⁾ الشيخ هو مكي بن أبي طالب القيسي.

⁽⁶⁾ أبو شامة الدمشقى – إبراز المعاني ص 116.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

قال في الكنز: ظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث نكره أو لا [ثم] (1) نص عليه آخرا، ويليه التوسط والمد [لتتكيره، والمد] (2) أقلهما لأن قد مع المضارع تفيد التقليل وهو أشهر عند المصريين وبه قطع ابن شريح (3).

تنبيه: لابد في كلام الناظم من قيد الانفصال أو الجواز ليخرج نحو نرى لأن الفه بعد همزة منقولة ولا خلاف في قصره لوجوبه ومن [شرط]⁽⁴⁾ هــذا الأصــل أن تكون الهمزة من كلمة حرف المد ليخرج أو الياء أولئك⁽⁵⁾، جاء أمرنا⁽⁶⁾، هــؤلاء إن كنتم⁽⁷⁾، على رواية البدل. لأن حرف مد بعد همزة لكنه منفصل.

[قلت: [وإلى هذين الشرطين أشرنا بهذا البيت:](8)](9) بشرط الاتصال في الهمز وفي النقل بالانفصال حقق واعرف(١١٠)

تنبيه: قال برهان الدين الجعبري: والمد هنا في باب تقدم الهمز دون المد المتقدم لتوحد العلة هنا وهي تقوية حرف المد [خوف ضعفه عند القوي وتعددها ثم وهي التمكين من الهمزة وتقوية حرف المد] (11). (12)

^{(1) [}ما بين [...] من أ، أما باقى النسخ [و].]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽³⁾ الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 55.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [شرطه].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية 41 من سورة العنكبوت.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 90 من سورة الأنعام.

⁽⁷⁾ الآية 40 من سورة هود.

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

⁽⁹⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽¹⁰⁾ هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.

^{(11) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽¹²⁾ الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 55.

قلت: فانظره مع كلام الداني والشراح أنه قدر المتصل.

ثم قال أيضا: ولم يجز في تقدم السبب وجها مسهل متأخره لقوة السبب بالتقدم وليس له منفصل أصل⁽¹⁾.

فائدة: إذا كان حرف المد واللين بين سببين: ضعيف وقوي، فالحكم للمتأخر أي الأقوى نحو: عاتذرتهم (2)، رئاء (3)، عامين (4)، جاءو أباهم (5)، رءا أيديهم (6)، وإن كان سبب واحد بين حرفي مد نحو: جاءاتا (7)، في عاداتنا (8)، جاءو على قميصه (9). فيعطى كل حقه، الأول مشبعا، والثاني متوسطا على المشهور، قاله الشارح والمنتوري والمجراد وغيرهم من الشراح.

قال في الكنز: وهذه الأوجه الثلاثة [التي في الهمز المتقدم عند] (10) عدم الاندر اج في أعم. وإلا فيسقط [اللاحق إثر السابق] (11)

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الآية 6 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الآية 264 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 6 من سورة المائدة.

⁽⁵⁾ الآية 96 من سورة يوسف.

⁽⁶⁾ الآية 70 من سورة هود.

⁽⁷⁾ الآية 19 من سورة المائدة.

^{(&}lt;sup>8)</sup> الآية 5 من سورة فصلت.

⁽⁹⁾ الآية 18 من سورة يوسف.

^{(10) [}في ج [التي في تقدم الهمز وعند.]

^{(11) [}في ب [اثر اللاحق ثم السابق.]

⁽¹²⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني الورقة 79/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

وقال في الإتقان:

قاعدة: متى اجتمع سببان قوي وضعيف عمل بالقوي وألغي الضعيف إجماعا، ويتخرج عليها فروع منها نحو: جاءو آباهم، ورءا أيديهم، إذا قرئ لورش، ولا يجوز فيه القصر ولا التوسط بل الإشباع عملا بأقوى السببين، وهو المد لأجل الهمز بعده. فإن وقف على جاءو ورءا جازت الأوجه الثلاثة لسبب تقدم الهمز على حرف المد، وذهاب سببية الهمز بعده (1).

ابن الجزري: ومتى اجتمع سببان قوي وضعيف عمل بالقوى وألغي الضعيف إجماعا. ولا يجوز فيه التوسط ولا القصر لورش من طريق الأزرق⁽²⁾.

قلت (35/أ):

واعتبر القرراء بالإجماع نحسو رءاء ورءا أيديهم في الوصل والمد بما [قررا]()

السبب الأقوى بــــلا نـــزاع جـاءو آبـاهـم دون خلف بينهم بمد أو قصـر وتوسيط جــرا

قال القيسى:

وان كان بيان الهمزتيان فماده لبعدية كالأنبياء بالانكر لبعدية كالأنبياء بالانكر ولم أعمال القبلي لابن شريحهم لأوقع إلباسا لمان كان ذا فكر وترجيح مرجوح لاتيان فرعهم على الأصل هاك الحكم من دون ما حجر

⁽¹⁾ الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 97–98.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المنتوري – شرح الدرر الورقة 145/ب.

^{(3) [}في ب [تقرا] وفي ج [تقدرا].]

⁽⁴⁾ هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

وتــوسيـط مكـــى ودان فلــم ينب عن الثانسي والثانسي ينوب مد [العمسر](1)(2)

وأشار في التحفة إلى باب تقدم الهمز بقوله:

فصل وإن قدمت [همزا اصلا] (

على حروف المد فالخلف جلا قصر لكلهم وورشنا قسط في الباب بالاشباع والمد الوسط كنحو ايمان وءامن اذكرا حقق هذا الهمز او تغيرا اله

وقال في التقريب:

اذا ثبتت أو غيرت قد تنقلا آمنتهم مع جاء ءال تحصلا نجل شريح ردها من تقبيلا(٥)

وتوسيط الأزرق مدها بعد همزة كآمين والإيمان موعودة وقيل وقولة مكى بإشباعه كذاك

مسئلة: ورد سؤال من [قسنتطينة](6) من عند الإمام العلامة الأستاذ المجود أي العباس أحمد بن محمد الميسري [المصري](7)(8) إلى فاس المحروسة.

ونصه في قراءة ورش من طريق الأزرق، وحرف المد الواقع بعد الهمز، هل الطول والتوسط والقصر طرق [أو اوجه] (⁹⁾؟ وما الفرق بين الطرق والأوجه.

^{(1) [}في أ [الدهر].]

⁽²⁾ القيسى - الأجوبة المحققة مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة بضواحي مراكش.

^{(3) [}في د [همز لصلا].]

⁽⁴⁾ تحفة أبى وكيل الفخار - الأبيات رقم 341-342-343، نسخة من مخطوطة خاصة.

⁽⁵⁾ الشيخ السيد السحابي - التقريب - الأبيات 88، 89، 90، مخطوطة خاصة .

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في أ، ج [قسطنطينة].]

⁽⁷⁾ [في ج [المغربي].]

⁽⁸⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

^{(9) [}في ج [أي أوجه].]

والجواب عن ذلك لا يحتاج لوضوحه، وإذا قلتم بأنها طرق فمن أي طريق؟ انتهى.

فأجابه الفقيه الأجل سيدي أحمد المنجور (1) ونص الجواب:

وجوابه: أنها أوجه لورش وروايات عنه، فالقصر رواية للعراقيين عنن ورش من طريق أبي الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمان بن القاسم العتقي⁽²⁾ وقد استقر بالعراق وأقرأ بها رواية ورش عن نافع وأشاعها هنالك ومن طريق الأصبهاني وقد روى أيضا من طريق أبي يعقوب.

قال الحافظ أبو عمرو في الاقتصاد: وإلى هذه يعني رواية القصر ذهب الأكابر من العلماء والحذاق من المقرءين كابن مجاهد وابن عبد الرزاق وابن شنبوذ وأبي طاهر وأبي بكر بن اشتة وغيرهم وهو مذهب شيخنا أبي الحسن الذي لا يجيز غيره. ولا يرى سواه، يريد علي بن بشر، لأنه قال في الجامع: وإلى ذلك يعني القصر كان يذهب شيخنا أبو الحسن علي بن محمد ابن بشر رحمه الله، وسائر أهل الأداء من البغداديين والشاميين. قال: وبه قرأت على أبي الحسن طاهر بن غلبون في روايته بالإسناد المتقدم (3).

قال الأستاذ الصفار (4) في الزهر الياتع: يريد باسناده إلى أبي يعقوب، إذ لم يذكر في الجامع قراءته على ابن غلبون إلا من طريق أبي يعقوب خاصة.

⁽¹⁾ سيدي أحمد المنجور خاتمة علماء المغرب المتبحر في كثير من العلوم ألف "مراقي المجد في آيات المسجد"، وله فهرسة حافلة، ولد سنة 995 - النوازل 93/1، ونشر المثاني 55/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 145/ ب.

⁽⁴⁾ الأستاذ الصفار أحمد بن يزيد أبو الحسن الحلواني إمام عارف كبير صدوق متقن خصوصا في قالون وهشام توفي سنة 250 – غاية النهاية 149/1 برقم 697.

صح منه (1)، والتوسط هو الرواية المشهورة عند عامة المصريين من روايـة أبي يعقوب، ورواية أبي يعقوب هي التي عليها العمل، وإلــى شــهرة روايـة التوسط أشار صاحب الدرر اللوامع بقوله:

وعن ورش توسط نبت

قال الحافظ: إنه قرأ به على ابن خاقان وأبي الفتح من رواية أبي يعقوب.

قال: وحكيا لي ذلك عن قراءتهما وعلى ذلك عامة المصريين. ومن دونهم من أهل المغرب.

ثم قال بعد كلام: وهو الذي يوجبه القياس ويحققه النظر وتدل عليه الآثار وتشهد بصحته وهو [الذي](2) أتولاه وآخذ به. انتهى(3).

والإشباع أيضا مذكور عن ورش، ولم يذكره صاحب الدرر اللوامع لأنه عند الحافظ أبي عمرو ليس بالقوي بل أنكره، ورد على من قال به لأدائه إلى التباس الخبر بالاستفهام.

قال ابن الباذش: وكان أبو الحسن الأنطاكي ينكر زيادة المد في الباب كله. وعلى ذلك كان شيخه إبراهيم بن عبد الرزاق وجماعة من نظرائه، وإلى

⁽¹⁾ عبد الله الصفار – الزهر اليانع، توجد منه ورقات في خزانة المدرسة النحلية بمزوضة، ولم أقف على هذا النص فيها، كما توجد نسخة منه في خزانة القرويين تحت رقم 1039 فاس.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽³⁾ المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 145/ب و 146/أ.

إنكار ذلك ذهب جماعة من المتأخرين منهم طاهر بن غلبون، واعتمد في علة إنكار ذلك على التباس الخبر بالاستفهام انتهى⁽¹⁾.

وقد ذهب إلى الأخذ به مكي وابن شريح والمهدوي والصقلي والحصري في قوله: وأنت تتقدم همز الخ قاله الجعبري وعنى بالصقلي صاحب التجريد أبا القاسم عبد (35/ب) الرحمان بن أبي بكر بن أبي سعيد المعروف بابن الفحام، ونص عليه أيضا صاحب العنوان: أبو الطاهر إسماعيل بن خلف (2)، وزاد أبو شامة بعد ذكر هؤلاء فقال: وغيرهم من المغاربة والمصريين في مصنفاتهم انتهى (3).

وكان الشذائي⁽⁴⁾ يكره الأخذ به في المفتوح كآمن إذ فيه الالتباس، ولا يكره ذلك نحو "ايمان" "واوتوا" لعدم الالتباس.

قال المحقق الجعبري: والقصر والمد من [زيادات] (5) القصيد، وكذا الأبي شامة قبله. (6)

قال: ولم يذكر صاحب التيسير غيره، أي غير التوسط وذكره أيضا أبو على الأهوازي وغيره.

⁽¹⁾ ابن الباذش - الإقناع في القراءات السبع 475/1.

⁽²⁾ أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد النحوي الأندلسي صاحب كتاب العنوان والاكتفاء إمام عالم، توفي سنة 455 هـ - غاية النهاية 164/1 رقم الترجمة 763.

⁽³⁾ أبو شامة - إبراز المعانى من حرز الأماني ص 113.

⁽⁴⁾ الشذائي أحمد بن نصر بن منصور المقرئ المتوفى سنة 370هـ أو 373 أو 376 - معرفة القراء 258/1، والنشر 135/1.

^{(5) [}في أ، ج [زيادة].]

⁽⁶⁾ برهان الدين الجعبري - كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال الجعبري: وظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث ذكره أولا، تسم نص عليه آخرا(1).

قلت: ذكره أو لا في قوله وما بعد همز ثالث أو مغير، فقصر وآخرا في قوله، وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب. قال: وقو لا. وعبسر في الأول بالنكر وفي الثاني بالنص لدخول ورش تحت عموم قوله: فقصر أي لجميع القراء، وليس العام نص في إفراده، وإنما هو ظاهر فيها بخلاف قوله: وابن غلبون طاهر البيت، فإنه خاص بورش فكانت دلالته على القصر لورش بالنصوصية كما [تقرر](2) ذلك في فن أصول الفقه.

ثم قال الجعبري: ويليه التوسط لتنكيره(3).

قلت: يعني حيث عبر عنه بالفصل في قوله: ووسطه قوم والفعل في قوة النكرة حسبما [تقرر] (4) في النحو، والتنكير قد يكون للتقليل.

ثم قال: والمد أقلها لأن قد مع المضارع تفيد التقليل.

قلت: جعله أقل مما قبله، لأن قد مع المضارع أدل على التقليل من التنكير، قال: وهو أشهر عند المصربين.

قلت: وقد مر من كلام الحافظ وغيره أن الأشهر عند المصريين انما هو التوسط.

⁽¹⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني - الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

^{(2) [}في ج [تقدر].]

⁽³⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني - الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [تقدر].]

قال أبو الفضل ابن المجراد⁽¹⁾: والتوسط هو المشهور لأنه هـو الـذي رواه أبو يعقوب والعمل على رواية أبى يعقوب⁽²⁾.

قلت: يعني بقوله: رواه أبو يعقوب، أي في رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب، وإلا فقد روى عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون القصر حسبما قدمنا من كلام الحافظ وتفسير الأستاذ الصفار (3)، على أن الفاسي (4) زعم أن ابن غلبون إنما اعتمد في إنكار المد على رواية البغداديين.

قال: فأما المصريون فإنهم رووا التمكين عن ورش انتهى (5).

وما قدمنا عن مكي أنه أخد بالإشباع فمعناه أنه يجيزه وأنه رواية صحيحة عنده ومختاره القصر.

قال: ترك المد هو الاختيار لإجماع القراء على ذلك إلا نافعا، ولإجماع [الرواية] عن نافع على ذلك إلا المصريين هذا معنى كلامه.

⁽¹⁾ أبو الفضل ابن المجر اد تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 51/ب.

⁽³⁾ تقدمت ترجمته برقم (504) ص: (99) من هذا الكتاب.

⁽⁴⁾ جمال الدين محمد بن حسن المغربي الفاسي المقرئ نزيل حلب له شرح للشاطبية، توفي سنة 656 هـ - معرفة القراء 53372.

⁽⁵⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 51/ب.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج [الروات].]

ما ورج من الخلاف في الممدوح والمقصور على المشمور

وتحصل من هذا كله: أن القصر والتوسط والإشباع أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب وليس من طريق غير ها إلا القصر.

ويريد هذا أيضا أعني أنها أوجه لورش من طريق الأزرق.

[قال]⁽¹⁾ ابن الجزري في تقريب النشر: وأما إذا كان الهمز قبل حرف المد وذلك نحو عادم، وأتى، ورعا⁽²⁾ وأولى⁽³⁾ وأوتي⁽⁴⁾ ويؤوذه وأي وليمان وإي وربي وربي وربي والتي المد والقصر والتوسط، وربي وربي والتي المد والقصر والتوسط، فبالمد قرأنا من طريق العنوان والتبصرة والكافي والهداية والهادي والتجريد وغيرها. وبالتوسط قرأنا من طريق التنكرة والشاطبي والإعلان انتهي (9).

^{(1) [}ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ ففيها [فقول].]

⁽²⁾ الآية (22) من سورة الأحزاب.

⁽³⁾ الآية (11) من سورة المزمل.

⁽⁴⁾ الآية (136) من سورة البقرة.

⁽⁵⁾ الآية (255) من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (53) من سورة يونس.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية (13) من سورة آل عمران.

⁽⁸⁾ الحسن بن خلف ابن بليمة تقدمت ترجمته في الصفحة 351 من هذا الكتاب.

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري 7/146 مخطوط الزانة الحسنية رقم (1096) مجموع.

ولا يصح أن يقال إنها طرق في قراءة ورش، بمعنى أن بعضهم يقول: ليس لورش إلا القصر ولا يصح عنه غيره. وآخر يقول: ليس له إلا التوسط ولا يصح عنه غيره.

وكذا يقول في آخر الإشباع: نعم بالنسبة إلى أبي الحسن بسن غلبون المشار إليه في قوله: وابن غلبون طاهر إلى قوله وقولا. يصح أن يقال في مد حرف المد المتأخر عن الهمز لورش طريقان، طريق ابسن غلبون أن ليس لورش إلا القصر لأنه كان يمنع المد وينكر ويجعل القول به وهما وغلطا. ويقول: ورشا بالقصر أي يجعله قولا لسه، ويمنع أن يكون المد قراءة لسه. ويقول إنما ذلك على إرادة التحقيق وإعطاء اللفظ حقه فتوهم ذلك إشباعا.

وقال الجعبري: على قوله وقولا وجعل ورشا قائلا به وهما أو غلط من نسب غيره إلى ورش على حد قراءة يعقوب ﴿أَن لَن تَقُولَ ٱلْإِنسُ ﴾ (١)، وحمل المد فيه على طريقة الترتيل والتجويد.

وهذا التأويل بعيد لضبط رواية المد صح من الكنز وطريق الأكثر إنها كلها أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب، وإنكار الحافظ للإشباع هو من جهة التوجيه لا من جهة الرواية، والله تعالى أعلم وبه التوفيق ولا ربغيره انتهى (2).

قلت: فكلامه والحمد والله موافق للنصوص التي شرحنا بها كلام الناظم حرفا بحرف.

قول: وبعدها الهاء عائدة على الهمزة المتقدمة قبل والعامل في الظرف فاقصر.

⁽¹⁾ الآية (5) من سورة الجن.

⁽²⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/أ مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

المجراد: العامل محذوف تقديره وما جاء بعدها من حروف المد واللين (1)، و[قاله](2) ابن مسلم وابن عبد الكريم(3).

وقال الوارثيني: متعلق باقصر، ثبتت: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على الهمزة المتقدمة، أو تغيرت فعل ماض معطوف على ثبتت وأو للتنوع، والفاعل نضنر بعود على الهمزة المتقدمة، والفعل معطوف على قبله، فاقصر: الفاء جواب أما وإن كان لم يذكرها لأن حذفها جائز اذا وقعت بعدها جملة طلبية، والتقدير أما أحرف المد الثلاثة إذا وقعت بعد الهمزة ثابتة أو متغيرة (36/أ) فاقصر.

اقصر: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، وعن ورش في موضع خبر المبتدأ بعده، توسط: مبتدأ، ثبت: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على التوسط والجملة في موضع الصفة لتوسط.

ثم قال رحمه الله:

(74) مَا لَمْ تَكُ اللَهُمْزَةُ ذَاتَ ثِقَالِ بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنِ مُتَّصِلِ (74) فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ كَالْقُرْآنَ وَنَحْو مَسْئُولاً فَقَسْ وَالظَّمْآنَ (75)

لما تكلم على أصل تقدم الهمز أخرج منه سبعة ألفاظ على مــنهب مــن وسط باب عامن لأنه المذكور في قوله: وعن ورش توسط ثبت، وهي القــرآن ونحوه، وياء اسرائيل وألف التنوين وايت، وبابه ويواخذ وعادا الأولى وعالما معا، وعند الشارح ثمانية لعده عالن في الموضعين وكذا عند الشراح [ماعدا](4) المنتوري فتمد مد الصيغة فقط من غير زيادة.

⁽¹⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 52/أ .

^{(2) [}في ج [قال].]

⁽³⁾ ابن عبد الكريم: تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب [ما عدى].]

قوله: ما لم تك الهمزة الخ، نعت على جهة التأكيد لأن الهمزة كله ثقيل، فالصحيح أنه احترز من المعتل نحو سوءات⁽¹⁾، جاءنا⁽²⁾، النبيئين⁽³⁾، سواء كان مدا أو لينا نص عليه مكي وظاهر الحصري عدم استثناءه حيث قال: وليس بحرف المد والساكن احترز [به]⁽⁴⁾ من نحو مئاب⁽⁵⁾، متكئين⁽⁶⁾ مستهزءون⁽⁷⁾، ومتصل احترز [به]⁽⁸⁾ من نحو من عامن، قل أوحي⁽⁹⁾ والقيد الأخير ليس هو في كلام الشاطبي.

الجعبري: وقد استدركه بمثاله أو ليس ساكنا عنده انتهى (10).

وعلى الأخير اقتصر المنتوري فقال: وذكر الاتـصال لا يُحتـاج إليـه ولا أعلم أحد ذكره غيره. لأن الساكن الصحيح المنفصل قبل الهمزة لا يوجـد في قراء ورش بسبب نقله حركة الهمز إليه ووقع منه في القرآن خمسة ألفاظ، اثنان مع الألف، وثلاثة مع الواو، القرآن، الظمآن، مذعوما(11)، مـسؤولا(12)،

⁽¹⁾ الآية (26) من سورة الأعراف.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الآية (19) من سورة المائدة.

⁽³⁾ الآية (61) من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁵⁾ الآية (29) من سورة الرعد.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (31) من سورة الكهف.

⁽⁷⁾ الآية (14) من سورة البقرة.

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>9)</sup> الآية (1) من سورة الجن.

⁽¹⁰⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش.

⁽¹¹⁾ الآية (18) من سورة الأعراف.

⁽¹²⁾ الآية (34) من سورة الإسراء.

مسئولون (1)، ولا خلاف في قصرها بين الأئمة، وقد نص على ذلك الداني في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد [والتعريف] (2) وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز.

وقال في التيسير وإيجاز البيان: وأجمعوا على ترك زيادة التمكين إذا سكن ما قبل الهمزة، وكان ذلك الساكن غير حرف مد ولين (3).

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك على جميع من قرأت عليه وبه آخذ (4).

قال الحلفاوي: ذكر الناظم الخلاف في الأربعة الأخيرة وأن القصر في الأولى وكذا ذكر غيره، وقد سمعت بعض المحققين يقول: الخلاف موجود في الجميع إلا في الواو الساكنة [قبلها] (5) همزة كائنة بعد صحيح ساكن متصل انتهي (6).

قلت: بل صرح به الجعبري عند قول الشاطبي: وبعضهم يواخذكم الخ، فقال: يفهم من قوله: وبعضهم أن المتقدم مستثنى للكل وليس كذلك لأن الصقلي لم يستثن شيئا انتهى⁽⁷⁾.

وقول الحلفاوي أيضا: في الواو الخ ظاهر.

⁽¹⁾ الآية (24) من سورة الصافات.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج [والتقريب].]

⁽³⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 146/ب والتيسير ص: 30-31.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ [في أ [بعدها].]

⁽⁶⁾ شرح الدرر للوامع للحلفاوي الورقة 1/15 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064 الرباط.

⁽⁷⁾ إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص: 117.

الجعبري: الإطلاق [من غير تخصيص] (1) والله أعلم (2).

قال في الدر النثير: اتفق الإمام (3) والشيخ (4) والحافظ (5) في هذا [القسم] (6) وأما إذا كان الساكن قبل الهمزة حرف لين والذي في القرآن منه المسؤودة (7) وسوءاتكم (8)، وسوءتهما (9)، لا غير نص الحافظ في إيجاز البيان أن التمكين فيه مطرد، وسوى بينه ما إذا كان قبل الهمزة حرف مد، وكذا مدهب الشيخ في أما الإمام فكلامه مثل كلام الحافظ في التيسير، وذلك أنه قال: إن كان الساكن قبل الهمزة غير حرف مد ولين فليس أحد من القراء يمده.

وهذا يقتضي التسوية بين حرف اللين والحرف الصحيح ثم لم يذكر في التمثيل إلا القرآن، والظمآن ومسئولا ومذعوما كما فعل الحافظ، لكن [لا](10) يلزم أن يكون التمثيل محيطا بجميع ما في الباب فيقتضي ذلك أن الواو الثانية في الموعودة والألف في سوءات لا يزاد في مدهما على ما يستحقان بأنفسهما إلا أن الحافظ نص في إيجاز البيان على التمكين الزائد في الموعودة وسوءات

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ كنز المعاني من حرز الأماني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمر اكش 55.

⁽³⁾ الإمام هو ابن شريح تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ الشيخ هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت نرجمته برقم 348 ص: 68.

⁽⁵⁾ الحافظ هو أبو عمرو الداني تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ إلى د [الاسم].]

⁷⁷ الآية (8) من سورة التكوير.

الآية (26) من سورة الأعراف.

الآية (26) من سورة الأعراف.

^{(&}lt;sup>19)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

وكذلك نص الإمام على الزيادة في ألف سوءات، فبقى الموعودة غير مستثنى، والظاهر أنه بغير الزيادة عند مثل مذعوما ومسئولا انتهى (1).

وقال في الاقتصاد: لا خلاف بين أهل الأداء في ترك تمكين نحو والقرآن ومسئولا.

وقد اختلف أهل الأداء في تمكين ذلك، إذا كان الساكن ياء أو واوا أو ألفا نحو الموعودة وسوعاتهما والنبيئين وشبهه (2).

قال في الإقتاع: واستثنوا من ذلك إذا كان ما قبل الهمزة حرف اساكنا صحيحا نحو القرآن والظمآن ومسئولا ومذعوما وما شبهه، فإن كان الساكن معتلا، فذكر عثمان بن سعيد أن أهل الأداء اختلفوا، فمنهم من مد ومنهم من قصر، وذلك نحو النبيئين وسوءاتهما والموعودة أعنى واو مفعول نحو ذلك.

قال: وكان [شيخنا] (3) أبو القاسم (4) وأبو الفتح (5) لا يرا التمكين (6).

قال في النشر: واتفق أصحاب المد والتوسط عن الأزرق على استثناء ما كان قبل الهمزة فيه ساكن صحيح في كلمة واحدة نحو القرآن ومسئولا ولم يستثنوا ما كان حرف مد أو حرف لين نحو جاءنا والنبيئين وسوءاتهما⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب المد والقصر رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 146/ب.

^{(3) [}ولعلها [شيخانا] لأن النساخين غالبا ما يكتبون الألف محذوفة.]

⁽⁴⁾ أبو القاسم هو خلف بن إبراهيم خاقان وتقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ أبو الفتح هو فارس ابن أحمد، تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ الإقناع لابن الباذش 472/1.

^{(&}lt;sup>7)</sup> النشر في القراءات العشر 334/1-335.

وقال في التعريف: ما لم يقع قبل الهمز ساكن غير حرف مد ولين (1). وقال مكي في الكشف ما العلة (36/ب) في ترك المد؟

فالجواب: أنه جمع بين اللغتين (2).

وقيل أيضا: لما كان يحسن النقل ومعه لا يكون مدا البتة، فنواه وحكم به وإن لم يستعمله.

وهذا الأخير قاله المهدوي في الشرح وابن مطرف في الإيضاح وابن أجروم في روض المنافع.

وقال القيجاطي: هو الصحيح من التعليلين ويلزم على هذا أن لا يمد مع صريحه من عامن بالأحروية(٥).

وأجاب في الكشف بالانفصال والاتصال وأما الآخرة والأولى ونحو فإنه في تقدير المنفصل لأنك تحذفها ويستقيم الكلام بخلاف الراء من القرآن مــثلا لاسيما والأصل التنكير.

قال في التحفة:

ما لم تك الهمزة في [الأماكن] الماكن] الماكن في إلا أماكن] الماكن في المنافقة في الأماكن ألا أله المنافقة في المنا

بعد صحيح ذي اتصال ساكن سقوط همزة بنقسل قسدرا ما لم تقف مشمسا أو بالإسكان بالطول والتوسيط شم القصر في نحو من آمن فيز بالنقل

⁽¹⁾ للتعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني ص: 247/246.

لكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب 48/1.

شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 146/ب.

⁽الإمكان].] **قي** د [الإمكان].]

فيان للهمزة في المنفصل إذا قد يصوغ الهمز قبل القف في من آمن امنع راء قرآن تفي فحذفها أو غل في المتصل

حالا بها [تظهرا](ا) فلتنجل من حـ ذفها فـي ذلك المنفصـل (٥)

القول فبر الممدوح والمقصور والمتومط على المشمور

قال الشارح(3): وهذا القصر إنما هو في حال الوصل وفي الوقف بالروم.

وأما إن وقفت بالسكون أو بالإشمام فالزيادة سائغة بالإشباع والتوسط، ونقله ابن عبد الكريم والمجر اد⁽⁴⁾.

قال القيسى قى الأجوبة المحققة:

ومن مد اسرائیل کان کهذه

كذا الحكم في القرآن يجرى كما يجرى أبو الأزهر (6 الراوي عن العل ورشهم [بمد] (6) القرآن قال هذا أبو عمرو وقولة من مد القرآن غريبة ولم نرو هذا عن شيوخ ولم نقر (١)

ما: ظرفه مصدرية والعامل فيها ثبت في البيت قبله، والتقدير مد عدم كون الهمزة بعد صحيح الخ، تك: علامة جزمه السكون في النون المحذوفة للتخفيف.

^{(1) [}في ج [تظاهرا].]

⁽²⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 344 إلى 351 الورقة 19/أ من مخطوط خاصة.

⁽³⁾ الشارح تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ محمد بن مجمد المجراد تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ أبو الأزهر عبد الرحمن تقدمت ترجمته برقم (425) صفحة (26).

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ب، د [يمد].]

⁽⁷⁾ الأجوبة المحققة: الأبيات 26، 27، 28 من الفصل العاشر، الوقف على باقي الحروف، نسخة خاصة بخزانة امزوضة ضواحى مراكش.

وقال المبرد(1): علامة الجزم حذف النون لشبهها بنون العلامة.

وقال أبو علي الفارسي⁽²⁾: حملا على حروف العلة، انظر ابن عبد الكريم فإن أتى بعدها ساكن لم تحذف عند سيبويه إلا ضرورة.

قال الشاعر:

أنشده الجوهري(3) في الصحاح:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنك عقد [الرتائم](١٥/١٠)

قال الجمهور (6): حذفها شاذ وأجازه يونس (7) من غير ضرورة فحذفها الناظم، إما ضرورة وإما على من أجازه.

وفي الكافية:

ويك في يكن [أجزما لم تصل] « بساكن والحذف نزرا قد نقل «

⁽¹⁾ المبرد محمد بن يزيد أبو العباس إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار، ولد بالبصرة وتوفي ببغداد من كتبه: "الكامل" و "المقتضب" وغيرهما، توفي سنة 286هـ – ترجمته في وفيات الأعيان 484/1، تهذيب التهذيب 350/9، تذكرة الحفاظ 189/2، و الأعلام 144/7.

⁽²⁾ أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد إمام النحوي المشهور. روى القراءة عن أبي بكر بن مجاهد من كتبه التذكرة والحجة في شرح سبعة ابن مجاهد توفي سنة 377 هـ - غاية النهاية 206/1 - 206/1 رقم الترجمة 206/1

⁽³⁾ إسماعيل ابن حماد الجو هري تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [الترائم].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> الصحاح للجو هري ج 2190/6 فصل الكاف ط 2 بيروت.

⁽⁶⁾ الجمهور أغلب النحاة ومنهم يونس بن حبيب والبرد محمد بن يزيد وأبو علي الفارسي.

⁽⁷⁾ يونس ابن حبيب تقدمت ترجمته.

^{(8) [}في هـ [اجزم المتصل].]

⁽⁹⁾ شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ج 1 ص 420 تحقيق د.عبد المنعم- ط دار المأمون للتراث.

فإذا لم يلقها ساكن جاز حذفها و إثباتها وكالمهما فصحيح ورد في القرآن. قال في الخلاصة: ومن مضارع لكان منجزم [تحذف نون] (1) الخ(2). وأنشد في الصحاح:

كاتى لم أكن فيهم وسيطا ولم تكن نسبتي في ءال عمرو (ا

والهمزة: اسم نك، ذات نعت للهمزة، فإنه: الفاء جواب شرط محنوف تقديره فإن كان كذلك، فإنه يقصره، وضميره عائد على حرف العلة قاله المنتوري.

^{(1) [}ما بين [...] من ج.]

⁽²⁾ لم أقف عليه إلا في شرح الدرر للمنتوري الورقة 146 ب.

⁽a) المصدر نفسه.

القول في الممدود وياء اسرائيل

وقال المجاصي والمرسي وابن عبد الكريم: عائد على الساكن، ونحو: معطوف على القرآن، قاله المنتوري والمجاصي(1).

الحلفاوي: والتحقيق عطف على الجار لا على المجرور (2).

ثم قال رحمه الله:

(76) وياء اسرائيل ذات قصر هذا الصحيح عند أهل مصر

أخبر أن ياء اسرائيل حيث وقع صاحبة قصر أي لا يزاد فيها كما يــزاد غير ها نحو إيمان، وعبر بالقصر عن الزيادة، واحترز بالياء عن الألف وهــو تأكيد وإلا فهو معلوم من الأصل فتكون الياء في اسرائيل كالياء في إسماعيل.

وهذا هو الموضع الثاني.

وقال في الحرز: سوى ياء اسرائيل(3).

وقد نص الدائى على قصر ياء اسرائيل.

قال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: ولم يمكن الياء زيددة في اسرائيل حيث وقع⁽⁴⁾.

قال في التيسير: واستنتوا اسرائيل حيث وقع فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه (5).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 146/ب.

شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 15/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

ليراز المعاني من حرز الأماني لأبي الدمشقي ص 117.

[🖰] شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

[🗗] لتيميير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ص: 39-40.

القول في الممدوح: وياء اسرائيل

قال في الدر النثير: واعلم أن استثناء اسرائيل مما اختص به الحافظ دون الشيخ والإمام (1).

وقال في الموجز: مثل التيسير $(73/1)^{(2)}$.

قال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت(3).

قال وفي قوله: هذا الصحيح إشعار بالخلاف وهذا باعتبار الأئمة.

وقول الدائي: استثنى المصريون لا يوهم أن غير المصريين لم يستثنه لأن المد مع تقدم الهمز إنما ثبت [عن] (4) أصحاب أبي يعقوب، وهو المصريون فالاستثناء عنهم انتهى (5).

وتابعه الشراح بأسرهم.

ويظهر من كلام ابن الجزري في تقريب النشر: وجود الخلاف مطلقا⁽⁶⁾.

ونصه واختلفوا في استثناء كلمة اسرائيل حيث وقعت فاستثناها صاحب التيسير ومن تبعه كالشاطبي وغيره، ولم يستثنه غيره بل نص على مده صاحب العنوان⁽⁷⁾ والهادي⁽⁸⁾ والهداية⁽⁹⁾ والكافي⁽¹⁰⁾ وغيرهم انتهى⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير في باب المد والقصر رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أج [من].]

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

⁽⁶⁾ تقريب النشر الورقة 9 وما بعدها مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.

⁽⁷⁾ نكره أيضا المنتوري في شرحه الدرر الورقة 147/أ.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

قال في الإقتاع: وذكر الأهوازي عن ورش في اسرائيل المد⁽¹⁾. [قال]⁽²⁾ وهو مذهب أبي محمد مكى لأنه لم يستثنه.

[المنتوري: لم يستثنه] (3) في التبصرة والموجز ونص عليه بالمد في التنبيه.

وقد وقفت على المد للأهوازي في المفردات، وقد نص عليه جماعة من المصنفين بالمد⁽⁴⁾.

وقال في جامع البيان: وروى المصريون عن ورش عن نافع اسرائيل بمد أوله وقصر آخره، قالوا: وكان يمده استحسانا (5).

قلت: وقولهم الخلاف باعتبار الأئمة لا يحتاج إليه لأنه شرط سلوك مذهب الداني.

فقولك: هذا الصحيح أي باعتبار الرواية ومقابله الاستحسان، يؤيده ما في جامع البيان⁽⁶⁾.

المنتوري: وبالقصر قرأت ياء اسرائيل على جميع من قرأت عليه $^{(7)}$. وذكر في الاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص: القصر $^{(8)}$.

⁽¹⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 472/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽a) إما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁴⁾ ذلك في شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

تنبيه: ذكر أبو عبد الله الخراز⁽¹⁾ ومن تبعه كابن عبد الكريم والمجاصي وأبي وكيل⁽²⁾ والمنتوري وغيرهم، أن حكم ياء اسرائيل في الوقف كحكم ما سكن عند إرادة الوقف بالإسكان [أو]⁽³⁾ بالإشمام، فتجوز فيها الثلاثة الأوجه المذكورة في الوقف.

وخالف في هذه المسألة أبو عبد الله بن أجروم قائلا لا يجوز فيه إلا الطبيعي كما في الوصل لأنه إنما ترك مد الياء في الوصل [خوفا]⁽⁴⁾ من أن يجمع في كلمة واحدة بين مدتين مع كونه أعجميا، وهذا بعينه موجود في الوقف.

قال: وقد سألت عن ذلك شيخنا أبا القاسم بن الطيب الضرير (5)، فقال: ما هذا نصه، وأما مد القرآن في الوقف وما أشبهه مما يترك ورش مده في الوصل، فإنه يجري فيه ما يجري في غيره من حروف المد في الوقف، لأن اختلافهم في مده مبني على الاعتداد بما يسكنه الوقف، هل يجري السكون العارض مجرى الأصل أم لا؟ انتهى (6) [كلامه.

⁽¹⁾ أبو عبد الله محمد بن الخراز تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ أبو وكيل ميمون الفخار صاحب التحفة هو ميمون بن مساعد المصمودي، مقرئ من أهل فاس وبها وفاته سنة 816 هـ من كتبه "نظم الرباط" في الفقه والتحفة في القراءات - ترجمته في الضوء اللامع 194/10، والأعلام 342/7.

⁽³⁾ **[في ج، د [و].]**

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب، د [خوف].]

⁽⁵⁾ أبو القاسم بن الطيب الضرير هبة الله بن سلامة البغدادي المفسر صاحب الناسخ والمنسوخ المشهور، إمام حافظ توفي سنة 410 هـ - غاية النهاية 351/2 رقم الترجمة 3771.

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الله الملك المنتوري الورقة 1/147.

قال: فانظر كيف ساوى بين القرآن والظمآن واسرائيل والقياس يوجب ما تقدم من التفصيل والله اعلم انتهى](1) كلام ابن أجروم(2).

واستظهره أبو الفضل السلوي مقلدا له فقط والله أعلم.

قال الداتي في إيجاز البيان: فكأن ورشا اكتفى في بيان همزة هذه الكلمة لكثرة دورها وتكررها بزيادة التمكين للألف قبلها عن زيادة التمكين للياء بعدها⁽³⁾.

وقال في جامع البيان: نحوه (4).

وقال في إيجاز البيان: إذ في أحد التمكينين من مراد البيان والإشباع ما فيها معا. فاكتفى بالأول عن الثاني (5).

فإن قيل: لم خص بالقصر؟

قيل: جمعا بين اللغتين.

فإن قيل: لم خصص هذا الموضع؟

قيل: من وجهين، إما لثقلة، وإما لاجتماع مدتين.

فإن قيل: التعليل باجتماع مدتين ينتقض بالنبيئين ونحوه.

قيل: هذا خفيف عربي وذلك ثقيل عجمي.

فإن قيل: لم خص بقصر الثاني دون الأول.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ البارع لابن أجروم.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 1/147.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147أ.

قيل: لأن الثقل وقع بالثانية أو لكونها في الفرع لأن الأصل مد الألف أو الياء مقدم سببها والألف مؤخر وهو أقوى.

قلت: وحجة القصر أيضا رعاية لمن قرأه بحذف الياء رأسا رواها النحاس⁽¹⁾ عن أبي يعقوب ورواها ابن شنبوذ وحكاها الكسائي⁽²⁾.

وأشار إلى هذا في الإقناع(3).

قال الجاديري: لكن ياء اسرائيل [يقصر] (4) للتعاليل (5).

قال في التحفة:

وياء اسرائيل أيضا يقصر لكن في وصل وفي روم ومع لكن في وصل وفي روم ومع قصر واشباع توسط على ومن يقل مستفهما شيخا عرف فقل مجيبا ياء مد فرع لفرع أو قل سبب اليا قدما إذ أجمعوا عليه فهو الأقوى أو أن حرف الياء ثانيا وقع ياء النبئين على المشهور اذ لفظ اسرائيل في التعريب وكثرة الحروف والأوصاف

لثقله وجمع مد يكثر وقف واشمام ثلاثه تقع ما مر من حكم وتعليل جلا ما مر من حكم وتعليل جلا لم خصص الياء قاصر دون الألف؟ وألف أصل فساغ القطع وسبب الهاوي مؤخر نما يبقى وفي الأخير خلف يروى والثقل بالثاني كما الهمز يقع ليست كاسرائيل في التفسير (37/ب) القحمة والتركيب

⁽¹⁾ النحاس إسماعيل بن عبد الله تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>2)</sup> علي بن حمزة الكسائي المقرئ تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 472/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب [تقصر].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽⁶⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات رقم 352 إلى 362 الورقة 19/أ من مخطوطة خاصة.

وياء: مبتدأ، اسرائيل: مضاف إليه لا ينصرف [للعلمية] (1) والعجمة، ذات: خبر، هذا: مبتدأ، الصحيح: خبر، وعند: متعلق بالصحيح، ومصر: لا ينصرف للتأنيث والتعريف لأنه اسم بلد، وصرفه المصنف للضرورة، وصرف ما لا ينصرف للضرورة جائز لا مولد من غير خلاف.

ثم قال رحمه الله:

(77) وألف التنوين أعنى المبدلة منه لدى الوقوف لا تمد له

هذا الموضع الثالث أخبر أن الألف المبدلة من التنوين لا تمد لورش، وتسميتها به مجاز وتسامح لإضافتها إليه، والإضافة تقع بأدنى سبب نحو ماء(2) وخطأ(3) ملجأ(4).

^{(1) [}في ب [العلمتين].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> الآية (22) من سورة البقرة.

⁽³⁾ الآية (92) من سورة النساء.

⁽⁴⁾ الآية (57) من سورة التوبة.

القول في الممدوح: ألف التنوين المبدلة

[قال الدائي في الاقتصاد: فأما الوقف على قوله: ماء وغشاء وجفاء، وشبه ذلك فبغير بمكين لأن تلك الألف عارضة إذ هي عوض من التنوين فلا تثبت إلا في حال الوقف لا غير](1)(2).

المنتوري: ولا خلاف إنه لا يزاد فيه على حرف المد، وقد نص علسى ذلك الداني في الاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وفي جامع البيان⁽³⁾.

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك في الوقف على جميع من قرأت عليه وبه آخذ⁽⁴⁾.

وقال في الإقتاع: واستثنى جميعهم الألف المبدلة من التنويه لأن الألف عارض في الوقف [وقياس]⁽⁵⁾ مد أو تمن في الابتداء أن يمد جفاء في الوقف⁽⁶⁾.

قال في الدرر النثير: ومن ذك الألف المبدلة من التنوين في الوقف⁽⁷⁾. ذكر الحافظ في جامع البيان وغيره: ترك الزيادة ووافقه الشيخ والإمام.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 147أ، 147/ب.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(5) [}في هـ [وقيوس].]

⁽⁶⁾ الإقناع في القراءات السبع الباذش 473/1.

⁽⁷⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب النيسير باب المد والقصر: باب ألف الاتثين المبدلة.

وقال في تقريب النشر: وكذلك استثنوا ما كانت الألف فيه مبدلة من التنوين وقفا نحو: دعاء وماء وهزؤا وملجأ(1).

تنبيه: لم يذكر هذه المسألة في حرز الأماني ولا في التيسير، وقد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر.

قال في الكنر: استدراك يستثنى أيضا، الألف المبدلة من التنوين لعروضه وقفا ذكره ابن شريح⁽²⁾.

قال في التحفة:

وألف التنوين إن وقفتا فيها كماء هزؤا قصرتا لورشهم أيضا لكونها بدت عارضة من نونه قد أبدات⁽³⁾ ثم قال:

وشد مده كمد الأصل لورشهم [المدرى] بهذا الفضل وقال الجدديرى:

وقف بقصر خطاً وبابه كما جاه

⁽i) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

⁽²⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

⁽³⁾ البيتان رقم 363 و 364 من النحفة لأبي وكيل الفخار الورقة 20/ب من نسخة مخطوط خاصة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب، د [المدرا].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> البيت رقم 367 من التحفة لأبي وكيل.

⁽⁶⁾ نظم الجادري (النافع في حرف نافع) الورقة 222 من نسخة مخطوطة.

فائسدة: يتكرر كثيرا في كتب أهل الأداء، الحافظ والإمام والشيخ، فالحافظ الداني، والإمام ابن شريح والشيخ أبو محمد مكي.

[قلت](1):

وابن شريح بالإمام يعسرف والمكي بالشيخ لديهم يوصف وقال القيسى:

اذا قلت: قال الشيخ مكي مرادنا ولابن شريح الامام تأمل

تنبيه: فإن كانت الألف أصلية وذهبت في الوصل لساكن، لقيها نحو رأى القمر (2)، ورأى الشمس (3) وتراءا الجمعان (4) وتبوءو الدار (5) فلابد من إجرائها على ما تقدم، قاله الشارح وتابعوه.

قال في إيجاز البيان: فإن كانت الألف أصلية وذهبت في الوصل لساكن لقيها نحو رأى القمر، ورأى الشمس، وفلما تراءا الجمعان.

وشبهه ووقف على الكلمة مفردة لم يكن بد من زيادة التمكين الأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها في الوصل عارض⁽⁶⁾.

وقال في الاقتصاد: وأما الوقف على قوله تراءا الجمعان ورأى القمر وشبهه، فالقياس يوجب التمكين، لأن تلك الألف أصلية، وعدمها في الوصل عارض ونحوه في التمهيد وإرشاد المتمسكين⁽⁷⁾.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ الآية (77) من سورة الأنعام.

⁽³⁾ الآية (78) من سورة الأنعام.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية (61) من سورة الشعراء.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية (9) من سورة الحشر.

^{(&}lt;sup>6)</sup> شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 147/ب.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المصدر نفسه.

قال في الإقتاع: فأما تراءا الجمعان ورأى القمسر وتبوعو السدار، وبايه ممدود في الوقف لأن سقوط حرف المد في الوصل هو العارض $^{(1)}$.

قال في الكنز: قال مكي: ولا يجرى ألف التنوين مجرى رأى القمر وتراءا الجمعان وتبوعوا الدار لأن $[1000]^{(2)}$ النبوت وحذفها عارض $^{(3)}$.

وقال في الدر النثير: فأما الوقف على رأى القمر من قوله: رأى القمر ونحوه وتراءا الجمعان، فبالزيادة في المد ذكره الحافظ في إيجاز البيان في التمهيد وغيرهما والشيخ في كتاب الكشف(4).

وقال في التحفة:

والألف المحذوف وصلا استقر فمسد أصلسي وقصسر الفسسرع

لأصله في الوقف في رأى القمر وجه يسوغ عندنا في [الشرع] (١٥)

وقال القيسي في فصل الوقف على حروف المد واللين (38/أ):

ويلقصر قلون روى عن أولى الحجر

وأما حروف المد فالحكم واضح كيميني وفي قالا ويرجوا فبالقصر على نحوه أمتا مع غثاء فقف لهم بمد طبيعي فقد فرت بالأجر لورش نئا جاء ودعائي كئامنوا

⁽¹⁾ الإقناع لابن الباذش 474/1.

^{(2) [}في أ [أصله].]

⁽³⁾ كنز المعانى لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

⁽⁴⁾ الدر النثير والعنب النمير باب المد والقصر ألف التنوين مخطوطة رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

⁽⁵⁾ [في أ [الشعر].]

⁽⁶⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان 365 و 366 الورقة 20/ب نسخة من مخطوطة خاصة.

[🗥] الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي فصل في الوقف على حروف المد واللين، مخطوطة خاصمة بخزانة المدرسة النحلية بمزوضة ودائرة شيشاوة و إقليم مراكش.

أي فإذا وقفت على نحو جاءو ودعائي إلا فرارا، أبائي إبراهيم فبالتوسط على المشهور، فتفطن لهذه النكتة.

و ألف: مبتدأ.

وقال المرسى: معطوف على ياء اسرائيل(1).

الحلفاوي: وفيه نظر (2) أعني فعل مضارع والفاعل ضمير المتكلم وهو الناظم، المبدلة: مفعول بأعني، منه: متعلق بالمبدلة، والصمير عائد على التنوين، ظرف مكان، والعامل فيه المبدلة، ويحتمل أن تكون بمعنى في كقوله تعالى: لدى الحناجر (3) وعليه شرح الخراز، ويحتمل لأن تكون بمعنى عند كقوله تعالى: لدا الباب (4).

وعليه شرح المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني وأجانا.

لا تمد: لا: نفي، تمد: فعل مضارع مبني للمفعول والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الألف قاله: المنتوري المجاصي وابن عبد الكريم وصاحب الطرر.

المجراد: لا: نهي، وتمد: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بالنهي (5).

⁽¹⁾ لم أقف على كلامه هذا في كتاب لــه إلا مذكورا عند المنتوري في شرح الدرر الورقة 147 ب وعند الحلفاوي والمجاصي في باب المد والقصر من الألف المبدلة في شرحيهما للدرر، والقصر من الألف المبدلة في شرحيهما للدرر،

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 17/أ.

⁽³⁾ الآية (18) من سورة غافر.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية (25) من سورة يوسف.

^{(&}lt;sup>5)</sup> إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 54/ب و 55/أ.

وذكر أجاتا: الأول وزاد وجها آخر وهو أن قال: لا: ناهية، وتمد: فعل مضارع مجزوم، فيجب تسكين آخره، فيجتمع ساكنان، فيحرك الثاني إما بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وإما بالفتح تخفيفا، وأما بالضم اتباعا.

ثم قال: ويروى لا تمد⁽¹⁾.

[في نحو رد الفتح والكسر ورد كذاك الاتباع أتاك مستند](2)

له: متعلق بلا تمد، والهاء عائدة على ورش قبل هـذا قالـه:المنتـوري والمرسي والمجاصي وابن مسلم وابن عبد الكريم والـوارثيني والجملـة فـي موضع خبر المبتدأ والتقدير غير ممدودة لـه، والجملة المعترضة بين المبتـدأ والخبر بيان لألف التنوين.

⁽¹⁾ لم أقف على ما قاله أجانا في كتاب له إلا ما وفقت عليه في شروح الدرر كما في شرح المنتوري في باب القول في الممدود والمقصور من الورقة 47/ب وما بعدها، وشرح المجاصي في نفس الباب المودع في خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105 وإيضاح الأسرار والبدائع في نفس الباب من الورقة 55 أ فما بعدها.

^{(2) [}ما بين [...] وجد على هامش ب، ج.]

القول في الممدوع والمقصون ما كانت الممزة فيه مجتلبة الابتداء

ثم قال رحمه الله:

(78) وما أتى من بعد همز الوصل كايت لانعدامه في الوصل

هذا الموضع الرابع أخبر أن ما كانت الهمزة فيه مجتلبة للابتداء نحو أوتمن (1)، إيذن لي (2)، إيتنا (3) غير ممدودة لورش، وهو معطوف على البيت قبله، كأنه قال: وما أتى من بعد همز الوصل لا تمد [له] (4) وعند المجراد في حيز النهي كما مر في إعرابه.

وهذا في الابتداء لوجودها فيه، وأما في الوصل فلا وجود لها البتة، وحققها الناظم كما فعل الشاطبي إشعارا ذلك.

قال الدائي في إيجاز البيان: فأما الابتداء بألفات الوصل اللواتي بعدهن حرف مد [المبدل]⁽⁵⁾ من همزة ساكنة نحو قوله: اؤتمن، ايت بقرآن⁽⁶⁾، ايتوا صفا⁽⁷⁾، وشبهه فإن التمكين الزائد في ذلك ممتنع لكون ألف الوصل عارضة إذ لا توجد إلا في حال الابتداء لا غير⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الآية (283) من سورة البقرة.

⁽²⁾ الآية (49) من سورة التوبة.

⁽³⁾ الآية (71) من سورة الأنعام.

⁽⁴⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج، هـ [مبدل].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (15) من سورة يونس.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية (64) من سورة طه.

⁽⁸⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ص 38-40.

قال في التيسير: وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة الخ. وكذلك إذا كانت الهمزة مجتلبة للابتداء نحو أؤتمن، ايت بقرآن، وايسذن لي وشبهه(1).

قال في الدر النثير: اعلم أن الذي ورد من هذا في القرآن ثلاثة ألفاظ وهي أؤتمن في البقرة وإيدن لي في التوبة وايت [حيث]⁽²⁾ ورد نحو ايت بقرآن، ايتوا صفا، ايتونى بكتب⁽³⁾.

مذهب الحافظ: في هذا كله ترك الزيادة (4).

وذكر الشيخ والإمام: الوجهين.

وقال الشيخ: وكلا الوجهين حسن، وترك المد أقيس (5).

وقال في الكنز: هو كل حرف مد وقع بعد همزة الوصل في الابتداء، ولم يستثنه الحصري وكذا مكي، وذكر في الكافي وجهين (6).

قال في الاقتصاد؛ فأما الابتداء بقوله أؤتمن، وايت بقرآن، وشبهه مما في أوله همزة وصل وبعدها همزة الأصل مبدلة حرف مد بغير تمكين، لأن همزة الوصل عارضة إذ لا تثبت إلا في حال الابتداء بالساكن لا غير فاعلم ذلك(7).

[🗖] لمصدر نفسه.

[🖪] تي ب، ج [حيثما].]

الآبة من سورة الأحقاف.

[🕶] التوسير ص 39.

[🕶] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 147/ب.

تعز المعاني في شرح الأماني الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف محركش رقم 55.

شرح للدرر للمنتوري الورقة 147/ب.

وقال في جامع البيان والتمهيد: نحوه $^{(1)}$.

وقال في التلخيص: ولا أعلم خلافا بين أصحابنا في ترك إشباع المد لذلك(2).

قال في الإقناع: واستثنى بعضهم ما الهمزة فيه مجتلبة للابتداء نحو اوتمن، ايت بقرآن، ايذن لي وشبهه فلم يمد⁽³⁾.

وذكر أبو محمد مكي أن منهم من يمد ويعامل اللفظ، قال: وترك المد أقيس، ولم يذكر أبو عمرو سوى ترك المد⁽⁴⁾.

وقال ابن الجزري: وكذلك اختلفوا في استثناء ما وقع حرف المد فيه بعد همزة الوصل، و[ذلك]⁽⁵⁾ حالة الابتداء نحو أؤتمن، إيتوني، [فنص]⁽⁶⁾ على استثناءه صاحب التيسير ومن تبعه.

ونص على الخلاف فيه صاحب الكافي $^{(7)}$ والهادي $^{(8)}$ والتبصرة $^{(9)}$ ولم يتعرض له في الهداية $^{(10)}$ ولا العنوان $^{(11)}$ ولا التجريد $^{(12)}$.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المصدر نفسه.

⁽³⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 473/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 147/ب.

^{(5) [}في أ [كذلك].]

⁽⁶⁾ [في د [نص].]

⁽⁷⁾ لابن شريح أبي الحسن الذي تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ لابن سفيان تقدمت ترجمته.

⁽⁹⁾ مكي بن أبي طالب تقدمت ترجمته برقم (348) ص: (68).

⁽¹⁰⁾ المهدوي الذي تقدمت ترجمته.

⁽¹¹⁾ أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد الأندلسي النحوي المقرئ الأنصاري مؤلف كتاب العنوان والاكتفاء ت 455هـ - غاية النهاية 164/1 ت 764.

⁽¹²⁾ لابن الفحام الذي تقدمت ترجمته برقم 1371 ص: 248.

المنتوري: وبالقصر قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ⁽¹⁾. وقد نكر مكي وابن شريح وغيرهما: الخلاف عن ورش في الابتداء بنلك.

ونقله في اللئالي وكذا المجراد وجميع الشراح وليس سقوطها كسقوط الهمز بالنقل في نحو من عامن ونحوه، لأن هذه في نية التحقيق والنقل عارض وهمزة الوصل سقوطها في الوصل لازم على [القياس](2).

واعلم أنه ليس في قول الناظم همز الوصل (38/ب) وفي الوصل ايطاء وإنما هو تجنيس مماثل [فالأول](3) بمعنى همزة الوصل، والثاني بمعنى الاتصال.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

^{(3) [}في د [فالأولى].]

القول في الممدوع والمقصون وفي يولخذ الخلاف

قال في التحفة:

نذاك أقصر بعد همز الوصل في الابتداء نفقده في الوصل⁽¹⁾ وقال الجاديري:

وبعد همـــز الوصـــل لعدمــه فـــي الأصــل (٥)

وما: مبتدأ، وهي موصولة بمعنى الذي، والفعل بعدها صلتها، وهي مرفوعة بالعطف على قوله: وألف التنوين والتقدير، وألف التنوين لا تمد له، وما أتى من بعد همز الوصل لا تمد له أيضا، لانعدامه: متعلق بالخبر المحذوف، وهو لا تمد له، والهاء عائدة على همز الوصل، في الوصل: متعلق بانعدامه.

ثم قال رحمه الله:

(79) وفي يواخذ الخلاف وقعا وعادا الأولسى وآلسن معا

ذكر الخلاف في هذه المواضع الثلاثة وهي تمام السبعة المتقدمة، فبدأ بيواخذ، أي من أخذ [بالمد] (3) عن الأزرق في باب تقدم الهمز له الخلاف في يواخذ حيث وقع وبأي لفظ ورد.

قال الشارح: وأما يواخذ فذكر فيه أبو عمرو في إيجاز البيان القصر وذكر: أنه إجماع من أهل الأداء، واليه ذهب شريح ومكي رحمهما الله، على أن ظاهر قول أبي عمرو في التيسير والاقتصاد المد إذ لم يستثنه فيهما.

⁽¹⁾ التحفة في القراءات لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 368 الورقة 20/ب.

⁽²⁾ نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة النسخة المخطوطة.

⁽³⁾ **[في ج** [بالهمز].]

وباعتبار مجموع النصين ذكر الناظم عفى الله عنه هذا الخلف، واعتمادا على قوله الشاطبي وبعضهم يواخذكم انتهى (1).

قال في الكنز: أي وبعض نقل كمكي والمهدوي والداني في الإيجاز واستثنى يواخذكم حيث وقع (2).

قال في الدر النثير:

قال الحافظ في المفردات: ما نصه وكلهم لم يزد في تمكين في قولـــه تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ (3)، و لَا تُؤَاخِذُنَآ (4) ﴿ وَبَابِهِ.

وقال ابن الجزري في التقريب النشر: واتفقوا على استثناء يواخذ حيث وقع (5).

وما ذكر في الشاطبية من الخلاف فيه فوهم (6).

المنتوري: لا خلاف في قصره، نص على ذلك الداني في جامع البيان والتلخيص، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ كلام الشارح لم أقف عليه ومعناه في إبراز المعاني لأبي شامة ص 118 حيث قال وقال أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله: يواخذكم، ولا تواخذنا ولا يواخذكم الله (الأنعام - البقرة) حيث وقع ...الخ

⁽²⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

⁽³⁾ الآية (225) ومن سورة البقرة.

⁽⁴⁾ الآية (286) من سورة البقرة.

⁽⁵⁾ تقريب النشر لابن الجزري الورقة 15 مخطوطة خاصة في خزانة الأخ العلمي حسن بسلا.

⁽⁶⁾ إيراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 117.

^{(&}lt;sup>7)</sup> شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

وقال في إيجاز البيان: وأجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين في قولمه: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ، ولا تُؤَاخِذُ نَآ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ﴾ (١) حيث وقع(٤).

وإنما ذكر الناظم في يؤاخذ الخلاف والله أعلم، اعتمادا منه على قول الشاطبي في قصيدته (3)، فذكر قصر هذا الموضع عن بعضهم، فدل ذلك على أن فيه خلافا كالمواضع الأخر، وليس فيه خلاف، بل قصره اجماعا كما تقدم، ولعل الشاطبي رحمه الله لما [رأى] (4) الداني لم يذكره في التيسير وذكره في غيره ظن أن فيه الخلاف لذكره والله أعلم، وقد نكر مكي في التبصرة (5) والكشف (6) وابن سفيان (7) في الهادي (8) والمهداوي في الهداية (9) وشرحها (10).

⁽¹⁾ الآية 61 من سورة النحل.

⁽²⁾ المصدر نفسه- شرح الدرر للمنتوري الورقة 1/148.

⁽³⁾ قال الشاطبي في حرز الأماني:

^{(4) [}في ج [رءا].]

⁽⁵⁾ التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 61.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب 52/1 - 53.

⁽⁷⁾ ابن سفیان تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>8)</sup> ذكره المنتوري في شرحه على الدرر، الورقة 148 / ب.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

والتحصيل $^{(1)}$ ، وابن عبد الوهاب في المفيد $^{(2)}$ ، وكفاية الطالب $^{(3)}$ ، وابن شريح في الكافي $^{(4)}$ ، والتنكير $^{(5)}$ والمفردات $^{(6)}$ ، وابن مطرف في الإيضاح $^{(7)}$ ، وابن شفيع $^{(8)}$ في التبين $^{(9)}$ و الإرشاد $^{(10)}$ و الحصري في قصيبته $^{(11)}$ وابن مهلب في التبيين $^{(12)}$.

و ابن البانش في الإقناع⁽¹³⁾و [النجعة] وابن الطفيل الطفيل المؤنث في الإقناع⁽¹⁸⁾ و النجعة الغنية⁽¹⁷⁾ و ابن هشام في التلخيص⁽¹⁸⁾، و ابن [عتيق] (20)(19) في الموجز (21)، و ابن محمد

(1) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ بن شفيع تقدمت ترجمته برقم 1126 صفحة 240 من هذا الكتاب.

⁽⁹⁾ ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ البيت رقم 54 من المنظومة الحصرية الورقة 616 من نسخة مخطوطة.

⁽¹²⁾ ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽¹³⁾ المصدر نفسه.

^{(14) [}في ج، د [التجعة].]

⁽¹⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁶⁾ ابن الطفيل تقدمت ترجمته.

⁽¹⁷⁾ نكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽¹⁸⁾ نكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽¹⁹⁾ [في ج [عتق].]

^{(&}lt;sup>(20)</sup> ابن عتيق تقدمت ترجمته برقم 971 ص: 179.

⁽²¹⁾ المصدر نفسه.

القرطبي⁽¹⁾ في مختصر $^{(2)}$, وابنه أبو بكر $^{(3)}$ في أرجوز $^{(4)}$, وابن القصاب أفي تقريب المنافع $^{(6)}$, والجعبري في قصيدته $^{(7)}$, وابن أبسي خالد $^{(8)}$ فسي جامع المنافع $^{(9)}$, وابن عبد الملك $^{(10)}$ في الاعتماد $^{(11)}$, وأبو أسود $^{(12)}$ في مختصره $^{(13)}$, وابن الحاج $^{(14)}$ في درر المنافع $^{(15)}$ عن ورش في يؤاخذ و ما جاء منه القصر خاصة.

القيجاطي: لا خلاف في قصر يؤاخذ (16).

وما ذكره الشاطبي وابن بري من الخلاف فيه [عن ورش](17) فخطأ.

⁽¹⁾ ابن محمد القرطبي تقدمت ترجمته برقم 110 ص: 203

⁽²⁾ ذكره المنتوري في شرحه الدرر الورقة 148/ب.

⁽³⁾ أبو بكر لابن محمد القرطبي تقدمت ترجمته برقم 1138 ص: 205.

⁽⁴⁾ ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽⁵⁾ ابن القصاب تقدمت ترجمته برقم 1053 ص: 190.

⁽⁶⁾ ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المصدر نفسه .

⁽⁸⁾ ابن أبي خالد لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعته إليها.

^{(&}lt;sup>9)</sup> نكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽¹⁰⁾ ابن عبد الملك لم أقف على ترجمته.

⁽¹¹⁾ ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽¹²⁾ أبو أسود لم اقف على ترجمته.

⁽¹³⁾ ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

⁽¹⁴⁾ ابن الحاج المعروف بالبلفيقي أبي البركات تقدمت ترجمته.

⁽¹⁵⁾ ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

ذكر ذلك تلميذه المنتوري في شرحه على الدرر – الورقة 148/أ.

^{(17) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

قصر يواخذ بالإجماع وصف وعلا الاولى وءالن [اختلف](الإد)

الحلقاوي: ذكر الحافظ أن القصر في يواخذ إجماع من أهل الأداء. وظاهر الاقتصاد ومختصره المد لم يستثنيه فيهما وأعني بمختصر الاقتصاد التيسير انتهى(3).

قال في الإقتاع: فأما يو اختكم فقد ذكر القراء أنه خالف أصله فيه فلم يمد (4).

قال مكي: وليس هو مخالفة للأصل، لأن ما منعته علة أن يجري على أصله فليس بمخالف للأصل، وذكر في يواخنكم أنه على قراءة من خفف الفاء (5).

[وقال في اللئالي: ومن يستثنه فله أن يجيب بأن الواو على تلك اللغة مبدلة من الهمزة أيضا] (6) من أخذ، ولا يعرف أهل اللغة ءاخذ انتهى (7).

قال المهدوي في الشرح: وعلته في مخالفته أصله، أن الياء لزمت الكلمة حتى صارت من جملتها. فصار التسهيل لازما لعدم انفصال الياء مما بعدها، إذ لا يمكن الوقف عليها. فلما لزم البدل وجب ترك المد ونحوه لابن عبد الوهاب في المفيد، زاد ابن أجروم وصار هذا كالنقل المتوهم في القرآن أعنى لزوم التغيير.

^{(1) [}في ب [وصف].]

⁽²⁾ هذا البيت من نظم المنصف رحمه الله.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 17/أ، من نسخة الخزانة الحسنية رقم (6064).

⁽⁴⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البادش 473/1.

⁽⁵⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] من ج.]

^{(&}lt;sup>7)</sup> اللئالي الفريدة في شرح القصيدة للفاسي باب الممدود الورقة 41 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

وحجة من مد أجراه مجرى سائر الفصل بين النقل في القرآن والبدل في يواخذ إنها أبدلت، وبقى بدلها فهو يقوم مقامها، والنقل لم تبق هي و لا بدلها(١).

قال في التحفة:

وفي يواخذ الخلاف يذكر الهمز في الأولسي وءالسن مضسى فبتى الخلف على اعتدادنا ذو القصر معتد بنقل ويدل

كمثل هـــذه علــي مـا فســروا بالنقل في الأخرى بواو عوضا (39/أ) ببدل والنقسل في استادنا وبدل يلزم حرف الياء اتصل مثل ليزوم النقل لاتصال را في لفظ قيرآن لنذاك قصرا أو أن لا أصل له في الهمز فهو من واخذ دم في عسز ومن روى المد فلا يعتد في كلها ووصل يا لم يبدو اذ هـو حـرف زائـد قـد يفصـل وليس الـرا فـي القـرآن تفصـل(2)

قوله: وعادا الأولى ذكر الخلاف فيه [تبعا](3) للشاطبي على عادته.

قال الداني في التلخيص: عند ذكر المستثنى من هذا الفصل وزاد بعضهم عادا الأولى في النجم، فلم يزيدوا في تمكين الواو (4).

وقال في إيجاز البيان: نحوه (5).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ - الهداية في وجوه القراءات السبعة لأحمد بن عمار المهدوي باب المدود الورقة 15 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

⁽²⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار: الأبيات 370، 371، 372، 373، 374.

^{(3) [}في ب [تابعا].]

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنثوري الورقة 148/أ.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه،

القول فبر الممدوح والمقصون عادا الأولي

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين، وأما عادا الأولى فإنى آخذ له بزيادة التمكين وتركه.

قلت: ولم يستثنه في الاقتصاد ولا في التيسير (1).

وقال ابن الجزري: واختلفوا في استثناء عادا الأولى في السنجم، فسنص على استثناءه في التبصرة⁽²⁾ والهادي⁽³⁾ والكافي⁽⁴⁾ والهداية⁽⁵⁾ وجامع البيان⁽⁶⁾، ولم يستثنها في التبسير ولا في التجريد، وأجري الخلف في الساطبية والمفردات والإيجاز⁽⁷⁾.

قال في الإقتاع: فأما عادا في النجم، فقد ذكر القراء أنه خالف أصله فلم يمد (8).

قال مكي: وليس هو مخالفة للأصل لأن ما منعته علة أن يجري على أصله، فليس بمخالفة للأصل⁽⁹⁾.

قال في الدر النثير: قال الحافظ في المفردات: وزاد بعضهم عادا الأولى في والنجم، فلم يزيدوا في تمكين الواو، ووافق الإمام على ترك الزيادة وكذلك الشيخ⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ التبصرة لمكي ص 87، 88.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1/ 473.

^{(&}lt;sup>9)</sup> الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي 52/1.

⁽¹⁰⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة $(148)^{1}$.

قال الجعبري: واستثناه مكي والمهدوي والداني في الإيجاز (1).

قال القيجاطي: واعلم أن عادا الأولى في الوصل مقصورة لورش، و لا يجوز مدها لأنه لما حرك لام التعريف بحركة الهمز واعتد بها حين أدغم فيهما التوين صارت الحركة كاللازمة، فيسقط المد، إذا لا يمكن أن تتو الهمزة، إذ الحركة كاللازمة وإنما تتو الهمزة إذا كانت حركتها [الملقاة](2) على ما قبلها عارضة(3).

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك في الوصل عليه وعلى غيره وبه آخذ (4).

وعلى القصر لورش في ذلك اقتصر مكي في التنبيه (5)، والتبصرة (6)، والكـشف (7)، وابـن سـفيان فـي الهـادي (8)، والمهـدوي فـي الهدايـة (9) وابن عبد الوهاب في المفيد (01) وابن شريح في الكافي (11) والتذكير (12) والمفردات (13)،

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(2) [}في أ، ج [الملقات] بالتاء المبسوطة.]

⁽³⁾ نقل ذلك عنه تلميذه المنتوري في شرحه على الدرر انظر الورقة 1/148أ.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ، 148/ب.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ التبصرة لمكي بن أبي طالب القيسي ص 87 – 88.

⁽⁷⁾ الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 1 / 51 - 52.

⁽⁸⁾ ذكره محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/ب.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹²⁾ المصدر نفسه.

⁽¹³⁾ المصدر نفسه.

وابن البياز (1) في النبذ [النائية] (2)(3)، والحصري في قصيدته (4)، وابن مهلب في التبيين (5)، وابن البانش في الإقناع (6)، وابن عتيق في الموجز (7)، وابن عبد الملك (8) في الاعتماد (9) والاقتصاد (10).

قلت (11): وإليه أشرنا:

وقل عادا الأولى بقصر لورشهم وحجة ادغمام تنويسن جسرى بذا صرح المكي بكشف وتبصرة وكافي شريح ثم تنكسرة له وهاد هدايسة مفيد وموجز وفي نبد والاعتماد بقصرها

بذا أخذ [الأعلام](11) قد قالله ملا بلام ورعي عارض عندهم علا كذلك في التنبيله أيضا لله خلا كذلك المفردات القصر فيها تأصلا وفي الاقتصاد قل والإقتاع أعملا وللحصري الأسنا بتبيينها جلادا

حجة من قصره أنه اعتد بحركة اللام، وجعلها كاللازمة نحو قول تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا (14)، و مَآء لَّكُم (15) ، فلم يمدوا

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(2) [}في أ [القاصية]، و ج [النامية].]

⁽³⁾ نكره محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/ب.

⁽⁴⁾ البيت رقم 55 من المنظومة الحصري.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

^{(11) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(12) [}في ب [الإمام].]

⁽¹³⁾ هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

⁽¹⁴⁾ الآية (30) من سورة إبراهيم.

⁽¹⁵⁾ الآية (10) من سورة النحل.

واوها لذلك، ويقوي اعتدادهم بحركة اللام إدغامهم [فيه] (1) التتوين، والإدغام لا يكون إلا في المتحرك.

وحجة من مده اعتبار الأصل وعدم الاعتداد بالعارض إذ الأصل فيه الأولى بإسكان اللام وهمزة بعدها، فراعى كونه مهموزا في الأصل، ولم يعتبر النقل فيه ولاشك أن مده ضعيف، رواية وتعليلا، أما الرواية فجماعة من العلماء لم يذكروا إلا القصر لا غير كما تقدم نقله، وأما التعليل فضعيف أيضا، لأن إدغامه التنوين في اللام دليل الاعتداد بالعارض، فمده يؤدي إلى الاعتداد وعدم الاعتداد في فور واحد، وهذا فيه ما فيه.

قال ابن أجروم: يجب أن لا يختلف في ترك المد في عادا الأولى في الوصل لصحة الاعتداد بالعارض انتهى (2).

يعني [حين] (3) أدغم فيه التنوين.

ونحوه في الكشف(4).

تنبيه: خرج بقيد عادا نحو الآخرة (39/ب) والأولى.

الجعبري: تفصيل إطلاقهم استثناءها يعم الوصل والابتداء وتعليهم يقتضي أن يكون الحكم في الوصل وفي الابتداء بحذف الهمزة، أما في الابتداء بها فلا، إمكان تقدير ها⁽⁵⁾.

^{(1) [}ما بين [...] من أ، د أما باقي النسخ ففيها [فيها].]

⁽²⁾ ذكر محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه للدرر الورقة 148/ب.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 52/1.

⁽⁵⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

المنتوري: وأما الابتداء بالأولى فبإثبات الهمزة وحذفها على ما يذكر بعد [فمع] (1) الإثبات أن تجري مجرى سائر الفصل لوجود الهمزة في التقدير قبل الواو، إذ اللام فيه في نية السكون بدليل ابتداءه بهمزة الوصل، ومع حذفها يجب أن تقصر لصحة الاعتداد بالحركة، وإن كانت عارضة، فالهمزة في نية العدم واللام ليست في ذية السكون بدليل عدم ابتدائه بهمزة الوصل، [فهذان وجهان ذكر هما المهدوي وغيره] (2). (3).

قال ابن عبد الوهاب في المفيد: ومن ابتدأ بلام مضمومة فلا خلاف أنه لا يمد من أجل أن الحركة قد صارت لازمة، فلا تتوهم الهمزة لذلك⁽⁴⁾.

قال ابن أجروم: وكذلك يجب أن يقال في الآخرة (5)، والارفة (6)، والارفة (6)، والارفة (6)، والايمان، وشبهه، فمن أتى بألف الوصل في الابتداء جرى عنده كالذي حققت همزته، فيمد ومن لم يأت بألف الوصل لم يمد أصلا لعدم توهم السبب انتهى (7).

ولم أر أحد من القراء نبه على هذا، ولكنه تغطية تعليلاتهم إلا أن يقال: هذا [تعليل بعد] (8) ثبوت الرواية، فلا يلزم ما قلناه.

^{(1) [}في ج [جميع].]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ و 148/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ.

⁽⁵⁾ الآية 77 من سورة آل عمران.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 57 من سورة النجم.

ذكر ابن عبد الملك المنتوري في شرحه للدرر الورقة 1/148.

^{(8) [}في أ [بغير].]

وقبله جماعة منهم الخراز وابن عبد الكريم والسلوي والقيجاطي والمنتوري انتهى كلام شيخ شيخ شيوخنا سيدي قاسم الدكالي (1).

تثبيه: قال أبو شامة: يجب أن ينظر في مواضع النقل في القرآن، فما رأينا فيه أمارة الاعتداد بالعارض حذفنا همزة الوصل في الابتداء به، وما رأينا فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض [بقينا]⁽²⁾ همزة الوصل فيه ومالا أمارة فيه على واحد منهما، ففيه الوجهان المذكوران واستشكل إجراء الوجهين في كل المواضع.

وقال: هذا تحقيق البحث في ذلك إن شاء الله.

فنقول: في [مسألة] (3) عادا الأولى ظهرت أمارة الاعتداد بالعارض في قراءة نافع، وذلك أنه أدغم في الوصل التنوين في اللام فهذه أمارة الاعتداد بحركة اللام.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/148.

^{(2) [}في ج [ابقينا].]

^{(3) [}في جميع النسخ [مسئلة].]

القول فبر الممدوح والمقصون ما ورح فب الن

فإذا ابتدأ القارئ لــه بالنقل لم يحتج إلى همزة الوصل [لأنا]⁽¹⁾ قد علمنا أن الحركة معتد بها عنده وصلا، فانبنى الابتداء عليه انتهى⁽²⁾.

قوله: وعالن معا أي الخلاف مد الألف الثانية، ولم يقيدهما بيونس لإتيانه به ممدودا على الاستفهام، [والشاطبي [قيده]⁽³⁾ بالاستفهام]⁽⁴⁾ في قوله: مستفهما تلا وخرج [بقيد]⁽⁵⁾ الاستفهام نحو ءالن، جئت⁽⁶⁾، ءالن حصحص⁽⁷⁾، فذكره في الحرز⁽⁸⁾ بالخلاف وفي التلخيص⁽⁹⁾ وفي إيجاز البيان⁽¹⁰⁾، وكذا في كتاب رواية ورش من طريق المصربين⁽¹¹⁾.

وذكر في جامع البيان: القصر خاصة (12).

قلت: لم يستثنه أيضا في الاقتصاد ومختصره التيسير (13).

^{(1) [}في ج [لأن].]

⁽²⁾ إبراز المعانى من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص 119.

^{(3) [}في ب [قيد].]

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁵⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (71) من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية (51) من سورة يوسف.

⁽⁸⁾ يعني الشاطبي في حرز الأماني عند قوله: يواخذكم الآن مستفهما تلا انظر إبراز المعاني ص: 117.

⁽⁹⁾ المنتوري في شرح على الدرر الورقة 148/ب.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹²⁾ المصدر نفسه.

⁽¹³⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمروا الداني ص 36.

وقال في الكنز: استثناه مكي والمهدوي والداني في الإيجاز (1). وقال في الإقناع: ذكر القراء أنه خالف أصله فيه فلم يمد⁽²⁾. وقال في الدر النثير.

قال الحافظ في المفردات: وزاد بعضهم الآن في الموضعين من يونس فلم يزيدوا في تمكين [مد]⁽³⁾ الألف ووافقه الإمام، ولم أر للشيخ فيه شيئا انتهى⁽⁴⁾.

قلت: [فانظره](5) مع نقل الكنز.

ابن الجزري: واختلفوا في استثناء عالن في موضعي يونس فنص على استثناء موضعي يونس صاحب الهادي والهداية والكافي وجامع البيان، ولم يستثنها في التبصرة والتجويد ولا في التيسير، ونص في مفرداته وإيجازه على الخلاف فيهما⁽⁶⁾.

[قلت]⁽⁷⁾:

وقد صرح الكافي وهاد الهداية كجمع البيان قصر ءالن فلتدر

⁽¹⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

⁽²⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 473/1.

^{(3) [}ما بين [...] من ج.]

⁽⁴⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب النيسير باب المد والقصر: ما ورد في ألف مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6 الرباط.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ب [انظره].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> النشر في القراءات العشر البن الجزري 354/1-355.

^{(7) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[ثم قال](1): وياتي في ءالن بيونس بحسب الاعتداد بالعارض وعدمه، و على الاستثناء، و عدمه سنة أوجه ذكر تهما في بيتين:

للأزرق في عالمن ستة أوجه على وجه ابدال [لذا] وصله بجرى فمد وثلث ثاتيا ثم وسطن به وبقصر ثم بالقصر مع قصر التهي وقال في القصيدة الحسنية المتضمنة لقراءة نافع السنية وأما تواخذون وءالن مكررا بيونس في [التقدير] منها وفي القهر والأولى لذى والنجم فاقر لنافع بها دون تمكين سقيت حيا القطر

فائدة: لم يستثني الصقلي شيئا من باب تقدم الهمز، وهو أبو القاسم عبد الرحمان بن أبي بكر بن أبي سعيد المعروف بابن الفحام (5) وأبو الحسن طاهر [بن عبد المنعم]⁽⁶⁾ بن غلبون⁽⁷⁾.

قال: بقصر جميع الباب كما تقدم، والمستثنى والن، ايت من ما قبله همز محقق، ويواخذكم من المبدل وعالن وعادا الأولى من المنقول.

فحجة من مد عالن مراعاة للأصل وعدم الاعتداد بالعارض، أي ألف الأولى يجب أن تكون مشبعة لا غير لعدم الاعتداد [بالعارض(40/أ) ومن اعتد يجري في الأول ثلاثة كما في باب تقدم الهمز، فإذا أخنت في الثاني [بعدم] (8)

⁽¹⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(2) [}في ج [علي].]

^{(3) [}في ب [التقرير].]

⁽⁴⁾ من نظم المؤلف.

⁽⁵⁾ ابن الفحام محمد بن أحمد تقدمت ترجمته.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>7)</sup> طاهر بن غلبون تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ [في ج [بعد].]

الاستثناء] (1) فتجوز فيه الثلاثة جريا على القاعدة. وإن أخذ بالاستثناء فليس إلا وجه واحد وهو القصر، وحجته لــه لما التقى فيه مدتان كرههما مع كونه اسما مبنيا.

الجعبري: والأولى أولى إبالتبوت لسبقها، والثقل حصل بالثانية (2).

وقال السخاوي: أبقيت الأولى]⁽³⁾ لتحقق سببها وهذا [يوذن]⁽⁴⁾ بأن الأولى مدت للهمزة السابقة، لا للساكن المقدر، فيجري لورش فيه الأوجــه الثلاثــة، وعلى اعتبار السكون لا يجري إلا المد⁽⁵⁾.

المنتوري: فإذا أخذ له بالبدل [فتجمع]⁽⁶⁾ مدتان، مدة قبل الهام ومدة بعدها، فتمد الأولى مقدار ألفين، وتمد الثانية مقدار ألف، وبذلك قرأت على من لقيته⁽⁷⁾.

قال ابن عبد الوهاب في المفيد: ولم تمد الألف التي بعد اللام في عالسن استثقالا لمدتين، فمد الأولى أولى، وإنما كانت أولى لأن الهمزة محققة معها وهي الموجبة للمد، والثانية إنما معها حركة الهمزة، وليست الهمزة فلذلك قويت الأولى فاعمله(8).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أ [يوزن]·]

^{(&}lt;sup>5)</sup> جمال القراء للسخاوي ج 523/2 تحقيق د.علي حسين البواب/الناشر مكتبة الخانجي-القاهرة/ 12،1408-1987.

⁽⁶⁾ [في ج [فتجتمع].]

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/ب.

⁽⁸⁾ أشار إلى هذا الكلام المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/أ، 148/ب.

المنتوري: وإذا أخذ له بالتسهيل بين بين، فيمد الألف التي بعد السلام مقدار ألفين، كما [تمد] (1) ذلك في عالن التي لم [تدخل] (2) عليه همزة الاستفهام ولا وجه لقصرها وهذا اختيار شيخنا الأستاذ القيجاطي، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ (3).

وقال بعض المتأخرين: وانظر إذا قريت همزة الوصل بالتسهيل بين بين، هل تمد الألف الثانية أم لا؟ وإذا قلنا بالمد هل يكون متوسطا أو مشبعا على الخلاف المعروف لم أر أحدا تكلم على هذا إلا أن بعضهم ذكر أنه يقرأ بالإشباع من غير خلاف.

ومذهب الدائي إنما هو التوسط فمن أين جاء هذا الإشباع؟ وقد علمنا أنه أنكره غاية الإنكار إلا أن يكون وجد النص فيه على رواية التسهيل في كتب المكيين] (4)، والشريحيين أو يكون ممن قلدهم في الإشباع في باب عامن وقاس هذا على سائر الباب، وفهم أن الخلاف إنما يكون حيث تجتمع المدتان ولم تجتمعا في رواية التسهيل، ولم [يبين] (5) الخلاف على الاعتداد، وعدم الاعتداد، والله تعالى اعلم انتهى (6).

قلت: فكأنه يرد ما تقدم للمنتوري.

المجراد: مد الألف الأول في عالى هل يكون مشعبا أو متوسطا؟ فمن علل بكراهة الجمع بين مدتين يجب أن تمد مدا مشبعا من أجل سكون اللم

^{(1) [}في أ [كما نمد].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في أ [تاخذ].]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 148/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [التمكين].]

⁽⁵⁾ [في ب [يبق].]

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 148/ب.

لكون الحركة فيه عارضة واللام في نية السكون، فيكون من باب ما توالت عليه سببان كآنذرتهم وشبهه.

وعلى الاعتداد الحركة يجب أن يكون المد فيها جاريا على حكم مد حروف المد للهمز القبلي. فيكون مده متوسطا هو المشهور إذ لا سبب للمد إلا الهمز القبلي، وأما سكون اللام فهو في نية العدم لاعتداده بحركة اللام وجعلها كاللازمة.

وقد ذكر هذه المسألة الخراز في الشرح، وقال: اللهم إلا أن تكون العلــة مركبة فيكون سقوط المد بمجموعهما أعني الاعتداد بالحركة، واجتماع المدتين فيتعين التوسط والله أعلم.

ويجب أيضا على من علل باجتماع مدتين إذا وقف على والمن في الموضعين أن يوقف عليه بالقصر، ولا تجري فيه الأوجه الثلاثة التي تجري في سكون الوقف لوجود العلة التي قصر لها في الوصل [وقفا](1).

وعلى الاعتداد بحركة النقل يجري فيه في الوقف ما يجري في ما سكن [للوقف](2) من الخلاف.

فتأمله ولم أر أحدا نبه على هذا وهو صحيح إن شاء الله تعالى ويعضده ما قاله ابن أجروم في يا إسرائيل وقفا انتهى(3).

قال بعض المتأخرين: وهذه المسألة الأخيرة ضعيفة لكونها مبنية على ضعيف، وقد تقدم وجه الضعف في ياء اسرائيل.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(2) [}في ب، ج [في الوقف].]

⁽³⁾ المص بشيء من التفصيل في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 57/أ، 57/ب.

وحاصل ما في عالن من الوجوه لورش ولقالون ما نظمه أبو وكيل(1) في قوله:

> فصل وءالن لمن يعتد والثانسي مقصور اذا ما وصلا هذا لورش وابن مينا مثله وورش لے بےر الاعتداد قصرا وتوسيطا على الإشباع همزا وفصل ان وقفت مسكنا فاحكم لقالون بقصر الثاتي

فى الالف الأولى تلاثة تبدو و [السكن] ﴿ للوقف تُلاَسة جلا في الثاني والأولى بقصر أصله مد في الأولى مشبعا وزاد في الثاني وصلا أن تقف تراع وان تجسز رومسا كسوصسل بينسا والطول في الأول خذ بيان وصلا وإن وقفت بالاسكان تلاثة تعمل في اللسان(٥)

وفي يواخذ: متعلق بوقع، الخلاف: مبتدأ، وقع: فعل ماض والألف للإطلاق، والقافية والفاعل مضمر يعود على الخلاف (40/ب)، والجملة في موضع الخبر، وعادا الأولى: معطوف على يواخذ وهو محكى، وعالن معطوف، معا: حال من عالن والعامل فيه وقعا، وعلى الحال اقتصر أجانا والمطماطي (⁴⁾، وأزاد ابن عبد الكريم أو توكيد.

^{(&}lt;sup>1)</sup> أبو وكيل ميمون الفخار تقدمت ترجمته.

^{(2) [}في أ [الساكن].]

⁽³⁾ التحفة لأبي وكيل الأبيات: 378 إلى 385 الورقة 20/ب و 21/أ من مخطوطة خاصة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المطماطى تقدمت ترجمته.

القول فير الممدوح والمقصور عا ورج فير الولو والياء الساكنتين

ثم قال رحمه الله:

(80) والواو والياء متى سكنتا ما بين فتحة وهمز مُدَّتا

(81) لمه توسطا وفي سوءات خُلْفٌ لما في العين من فعدات

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي والواو والياء، وكذا وقفت عليه بخط الناظم وفي رواية المكناسي، والياء والواو بتقديم الياء على الواو.

وهي: أولى لأن [المصنفين] (1) للحرف جرت عادتهم بذكر الياء قبل الواو، وكذلك في التمثيل انتهى (2).

تكلم الناظم من أول الباب إلى هنا على حكم حروف المد واللين.

ومن هنا إلى آخر البياب على [حرفي] (3) اللين فإن الياء والواو الساكنتين بين فتحة وهمزة ممدودتان لورش مدا وسطا، وذلك نحو: شيء مطلقا، كذا سوءة (4)، سوء (5)، وكهيئة (6)، واستيئس (7)، وليس في القرآن غير هذه الألفاظ، [وسوء كهيئة] (8) بشرط اتصالها في كلمة واحدة كما قيده الشاطبي واعترض بعضهم على الناظم.

^{(1) [}في د [الموضعين].]

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/ب.

^{(3) [}في أ [حروف].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية (31) من سورة المائدة.

⁽⁵⁾ الآية (167) من سورة الأعراف.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (110) من سورة المائدة.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية (110) من سورة يوسف.

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وأجيب: بأن قوله: سوءات وموئلا(1) وموءودة يبين المقصود وأيضا مع الانفصال لابد من النقل فيخرجان.

وهذا نوع من المد المتصل لكنه تمم الكلام في المد باعتبار سببه بحسب الأصالة، ثم تكلم فيما ألحق به.

قوله: له توسطا أي لورش من طريق الأزرق خاصة، واقتصر عليه لشهرته، ولم يذكر في الاقتصاد [والتيسير غيره، ونصه في الاقتصاد]⁽²⁾: وقرأ ورش وحده على كل شيء قدير⁽³⁾ وشيئا والسوء وكهيئة، ولا تيئسوا⁽⁴⁾ وأنه لا ييئس⁽⁵⁾ وما أشبه ذلك إذا انفتح ما قبل الياء والواو، وأتت الهمزة بعدهما في كلمة واحدة بمد الياء والواو مدا وسطا.

وقال في التيسير: ورش يمكن الياء من شيء وشيئا وكهيئة وشبهه وكذلك الواو من السوء وسوءة وشبهه إذا انفتح ما قبلها، وكانا مع الهمزة في كلمة (6).

تنبيه: ذكر هذا الأصل في الاقتصاد ومختصره في البقرة، فبان بهذا أن المد عند الشاطبي من الزيادات.

قلت: واختار طاهر بن غلبون التمكين في الياء دون الواو.

⁽¹⁾ الآية (58) من سورة الكهف.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽³⁾ الآية (1) من سورة الملك.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية (87) من سورة يوسف.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية (87) من سورة يوسف.

⁽⁶⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 35، 36.

ونصه وقرأ ورش على كل شيء بتمكين الياء التي قبل الهمزة من قوله: شيء، فيكون مدا وسطا بقوته على النطق بالهمزة في هذا الاسم وحده حيث وقع لكثرته، وقرأ الباقون بغير تمكين حيث وقع انتهى(1).

قلت: الظاهر من كلامه الاقتصار على لفظ شيء فقط [فتامله](2).

قال ابن الجزري: وقد اختلف في إلحاق حرفي اللين وهما الياء والسواو المفتوح ما قبلهما بحروف المد وذلك فيما إذا وقع بعدهما همز متصل أو ساكن، فروى الجمهور عن ورش من طريق الأزرق: زيادة المد في نحو شيء، كيف وقع وكهيئة وسوءة والسوء، واختلفوا في قدر الزيادة فذهب المهدوي وغيره إلى أنه الإشباع وهو اختيار الحصري، وأحد وجهي الكافي والشاطبية.

وذهب إلى التوسط صاحب التيسير والتبصرة والوجه الثاني في الكافي والتبصرة (3).

وقال في الإقتاع: الأصل الثاني الياء والواو، إذا انفتح ما قبلهما، وأتى بعدهما همزة في كلمة واحدة، ويسميهما القراء حرفي المد نحو شميع وشميئا وكهيئة واستيئسوا وسوءة أخي⁽⁴⁾، وسوءتكم⁽⁵⁾ وسوءتكما⁽⁶⁾ وشميه، فكانوا ياخذون لورش بزيادة التمكين المد في ذلك، فمنهم من يفرط ومنهم من يتوسط.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري. الورقة 149أ.

^{(2) [}ما بين [...] من أ، ج.]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

⁽⁴⁾ الآية (31) من سورة المائدة.

⁽⁵⁾ الآية (26) من سورة الأعراف.

⁽⁶⁾ الآية (20) من سورة الأعراف.

ثم قال: وكان أبو عد فيما حكى عنه أبو الفضل الخزاعي يمد ما جاء من لفظ شيء وشيء فقط غير مفرط فيه، ويقصر ما سوى ذلك وهي رواية طاهر ابن غلبون، وإنها رواية ابن سيف⁽¹⁾ عن أبي يعقوب، والأولى رواية النحاس⁽²⁾ عنه، على أن الأهوازي ذكر عن الخرقي⁽³⁾ عن ابن سيف المد في الياء والواو كما بدأنا به⁽⁴⁾.

قال الشارح: واقتصر على التوسط اشهرته وكثرة العمل عليه وبه.

قال في كتاب التلخيص: وهو ظاهر قوله في التيسير والمفردة وبه قال محمد مكي وهو الذي يترجح عند النظر، ونقله المجراد أيضا⁽⁵⁾.

وقال في التعريف: قرأ ورش في رواية أبي يعقوب بتمكين الياء والواو يسيرا إذا انفتح ما قبلهما وكانا مع الهمزة في كلمة واحدة نحو قوله: على كل شيء قدير، ومن ألحق شيئا وكهيئة الطير والسوء وسوءة أخى وشبهه.

وقرأ الباقون وورش في رواية عبد الصمد والأصبهاني بغير تمكين في جميع القرآن⁽⁶⁾.

المنتوري فاعلم أن المد في هذا الباب هو من رواية (41/أ) أبي يعقوب الأزرق عن ورش خاصة. نص على ذلك الداني في جامع البيان والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وعلى ذلك اقتصر في الاقتصاد والتيسير (7).

⁽¹⁾ ابن سيف عبد الله تقدمت ترجمته برقم (406) ص (84).

⁽²⁾ النحاس إسماعيل بن عبد الله تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ الخرقي محمد ترجمته برقم (960) ص (177) من هذا الكتاب.

⁽⁴⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 477/1.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

قال في إيجاز البيان: وبه يعني بالمد في الياء والواو المفتوح ما قبلهما، كان يأخذ أبو غانم⁽¹⁾ ومحمد بن على يعنى الأذفوي⁽²⁾ وغير هما.

قال: وعلى ذلك أصحاب النحاس وابن هلال(3) وغيرهم(4).

وقال في جامع البيان: وبذلك كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان وغيره من أصحاب النحاس وابن هلال وابن [سيف]⁽⁵⁾ وعليه عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين⁽⁶⁾.

وقال في التلخيص: والنص في هذا الباب كله معدوم، وإنما يتلقى من أهل الأداء سماعا، ويوخذ عنهم مشافهة (7).

وقال في التمهيد: ولم أجد للمد في ذلك ولا لغير المد أثر في كتاب أحد الناقلين عن ورش، ولا عن غيره وإنما نقل إلينا لفظا⁽⁸⁾.

وقال في كتاب: اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما، إن النص عن ورش في الوجهين جميعا معدوم، وإنما ورد عنه لفظا وأداء (9).

⁽¹⁾ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان المصري، مقرئ جليل نحوي ضابط، أخذ القراءة عرضا عن أحمد بن هلال وألف كتابا في اختلاف السبعة توفي في ربيع الأول سنة 333هـ – غاية النهاية 201/2 رقم ت 3618.

⁽²⁾ الأذفوي هو محمد بن على المصري تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ ابن هلال أحمد بن عبد الله أبو جعفر الأزدي المصري أستاذ كبير محقق ضابط توفي سنة 310هـ في ذي القعدة - ترجمته في غاية النهاية 74/1 رقم الترجمة 333.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 149/أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ب [يوسف].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 149/أ.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>9)</sup> المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: ولم أجد [لهذا]⁽¹⁾ الباب أثر في كتاب أحد الناقلين عن ورش، بل أضربوا عن ذكره في كتبهم أصلا، إلا ما كان من أحمد ابن هلال وأصحابه [ممن]⁽²⁾ دونهم، فإنهم دونوه في كتبهم⁽³⁾.

الجعبري: وممن نص على الوجهين لورش، المهدوي وابن شريح، ورجح الحصري المذ لورش فيهما في قوله:

وفي مد عين ثم شئ وسوءة خلاف جرى بين المشايخ في مصري فقال أناس: مد متوسط وقال أناس: مفرط وبه أقري (4)

المنتوري: وذكر الداني في التمهيد وجها ثانيا، وهو تمكينهما بزيادة طويلة كالزيادة في الياء والواو اللتين حركتهما منها.

وحكى ذلك عن أبي القاسم خلف ابن خاقان ثم قال: وهو مذهب القدماء من شيوخ المصربين (5).

المجراد: قال الصفار في جواب الخلِّ الأَودَ وكيفية مد الياء من شيئ ونحوه أن ترفع وسط اللسان إلى ما يقابله من الحنك كارتفاعه، إذا لفظت بالياء من بيت وغيث ونحوهما، وتمكث ثمة بمقدار ما يحصل التوسيط، وتزيد في المكث إن كنت مشبعا وكيفية مد الواو من السوع ونحوه أن تضم شفتيك كانضمامهما إذا نطقت بالواو من عتوا وشروا ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط ويزاد في المكث إن زيد في المد على ما تقدم انتهى (6).

^{(1) [}في ج إفي هذا].]

^{(2) [}في ب د [فمن].]

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/149.

^{(&}lt;sup>6)</sup> إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 58/أ.

فإن قيل: يلزم من مد الياء والواو في شيء وسوء أن يمدهما مع القبلي نحو أين وأولى.

أجيب إنهما لم يتمكنا في باب المد فلم يمدهما إلا مع قوة السبب وهو الاتصال والتأخير.

قوله: وفي سوءات خلف الخ، أخبر أن ورشا له الخلاف في واو ما ووري عنهما من سوءتهما، بدت لهما سوءتهما، ليريهما سوءتهما، يواري سوءتكم بالأعراف، فبدت لهما سوءتهما بطه.

[ولذا لفظ بها بلا ضمير ليشمل المضاف إلى المثنى والمجموع.

فمن النقلة من أجراه على الأصل، ومنهم من استثناه، وقد وهم من فسر الخلاف بالمد والقصر](1).

قلت: و[قد] (2) يجاب بأنه عبر بالمد عن التوسيط كما هو موجود في كلامهم، كما يعبر عن التوسط بالقصر أو باعتبار الخارج، فإن غير الناظم صرح به الشاطبي.

القول في الممدوح والمقصون ما ورح في ولو موات

فمذهب الحافظ إجراءها مجرى [نظائرها]⁽³⁾ بالإشباع، كما يظهر في إيجاز البيان، وهو الذي قرأ به علي ابن خاقان⁽⁴⁾ وفارس بن أحمد⁽⁵⁾ أو التوسط وهو التلخيص والمفردة.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽a) [في هـ [نظر ائها].]

⁽⁴⁾ خلف بن إبر اهيم الخاقاني تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ فارس بن أحمد، تقدمت ترجمته.

ومذهب مكي وابن شريح والمهدوي استثناؤه على رواية أبي يعقوب قاله الشارح وتابعوه.

والشاطبي حكى الخلاف وتبعه الناظم (1).

وذكر الداتي في كتاب اختلاف أهل الأداء: عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما⁽²⁾.

وفي جامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص: المد في واو سوءات وهـو ظاهر قوله في الاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف والموجز (3).

وذكر في إرشاد المتمسكين والتهذيب: القصر (4).

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: وأما قوله سوعتهما في الأعراف وطه، فاختلف عنه في تمكينهما وتركه، وبالتمكين قرأت وبه آخذ (5).

المنتوري: وبالوجهين قرأت على بعض من لقيته وقرأته على شيخنا الأستاذ القيجاطي بالمد وبه آخذ (6).

قال في الإقتاع: استثنى أبو محمد مكي وغيره سوعتكم سوعتهما، قال يمد ما بعد الهمزة، ولا يمد ما قبلها⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ إبراز المعاني في شرح حرز الأماني ص: 120.

⁽²⁾ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني ص: 246 - 247.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري نسخة الخزانة الحسنية الورقة 1/149.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه 149/ب.

⁽⁷⁾ الإقناع لابن الباذش 476/1 - 477 وفيه "زاد" بدل "استثنى".

قال ابن الجزري: واختلفوا في سوءات وسوءتهما وسوءتكم (44/ب) فنص على استثنائها في الهادي والهداية والهادي والكافي والتبصرة (1) والجمهور لم يستثنها في التيسير، ونص على الخلاف فيها في الساطبية إلى آخر كلامه (2).

قال في الكنز: أي لورش مذهبان نقلهما الصقلي، وقد في التيسير بتمكين سوءات [فالقصر] (3) من الزيادات وقطع الحصري بالقصر في قوله: وخالف في واو سوءات وفاقا لمكي (4).

قوله: لما في العين من فعلات أي لأن أصل العين التحريك، وسكنت للاعتلال.

وبياته أن سوءات جمع سوءة على وزن فعلة وقياس فعلة إذا كان اسما صحيحا ثلاثيا مؤنثا أن يجمع على فعَلات بفتح العين فتقول في صفحة صفحات وفي حفنة حفنات بفتح الحاء والفاء وإذا كان معتلا واوا أو ياء، فإنها تبقى على سكونها لثقل الحركة على حروف العلة فتقول في جورة جورات، وفي بيضة بيضات، فجوزات من الواوي وبيضات من الياءي قبل حرف العلة فتحة فلا يغير لاعتلال العين، قال تعالى: ﴿ رَوْضَات ٱلْجَنَّاتِ ﴾ (5)، ﴿ ثَلَتُ عَوْرَاتِ ﴾ عَوْرَاتٍ ﴾ عندهم.

⁽¹⁾ التبصرة لمكي بن أبي طالب ص: 63.

⁽²⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري 347/1.

^{(3) [}في أد [بالقصر].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> التبصرة ص: 63.

⁽⁵⁾ الآية (22) من سورة الشورى.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (58) من سورة النور.

الصفاق سي: وقرأ الأعمش بفتح واو عورات، وهي لغة هذيل بن مدرك وبني تميم انتهي (1).

وعلى ذلك قول شاعر هم يمدح جمله أنشده ابن جني في الخصائص:

أخسو بيضات رائح متساوب رفيق بمسح المنكبين سبوح(2)

بفتح الياء من بيضات، يقول جملي في سرعة سيره كالظليم (3) الذي لمه بيضات يسير ليلا ونهارا، والرائح من الرواح وهو الذهاب، والمتاوب من تاوب إذا جاء أول الليل، والرفيع بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير، والسبوح حسن الجري، فكان يجب [على] (4) الأصل أن تجمع سوءة على فعلات بفتح العين لولا استثقال الحركة على الواو ولو جمعت كذلك لتحركت الواو، فلا يكون فيها مدخل للمد.

ولما يلزم أيضا من قلب الواو والياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فيقال لارات وباضات، فمن نظر إلى الأصل لم يمد ومن رعى اللفظ مد كسائر الفصل.

وقال مكي في الكشف: إنه لما اجتمع له مد حرف لين لهمزة بعده، ومد حرف مد ولين للهمزة قبله آثر مد حرف المد واللين لتمكنه على حرف اللين فمد الثاني واستغنى بمده على مد الأول لقوة الثاني وضعف الأول لانفتاح ما قبله (5).

⁽¹⁾ لم أقف على كلام الصفاقسي هذا في كتاب له إلا مذكور ا في هذا الكتاب.

⁽²⁾ الخصائص لابن جني ح 3 ص 184 تحقيق علي النجار - بيروت - لبنان وفيه (أبو بيضات) وليس أخو بيضات كما في النص.

⁽³⁾ الظليم الذكر من النعام، والجمع أظلمة وظلمات وظلمان قيل سمي به لأنه ذكر الأرض فيدحي في غير موضع تدحية - لسان العرب مادة ظلم، المجلد 12 ص: 389.

⁽⁴⁾ [في ب، د [بحق].]

⁽⁵⁾ الكشف عن وجوه القراء وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 108/1-109.

وقال المهدوي في الشرح $^{(1)}$ وابن مهلب في التبيين $^{(2)}$ وابن الباذش وابن الطفيل في شرحهما للحصرية(3): نحوه.

قال في نظم الخلاف(4):

وقد بدا الخلف عن الروات لنا بحرف اللين من سوءات عن ورش الدائسي مده ارتضى اعنى توسطا وبالقصر قضي له الامام الفاضل النحوي والمهدوي وكذا المكي (5)

تنبيه: اعلم أن مذهب الحصري في ألف سواعت القصر ليس إلا، كالقرآن، لأنه من بابه عنده كما تقدم لنا، وقد ألغز في هذه المسألة، واسمه أبو الحسن على بن عبد الغنى الحصري وضبطه ابن خلكان بضم الحاء وسكون الصاد المهملة وبعدها راء مهملة نسبة إلى الحصر أو بيعها.

وضبطه الأستاذ أبو الحسن بن بري بضم الصاد وكان بين مولد الشاطبي وموت الحصري [50] (6) سنة وتوفي سنة 488 بطنجة.

> [أسائلكم] () يا مقرئ الغرب كله وما [لسوال] (8) الحبر عن [علمه] (9) بد بحرفين مدواذا ومسا المد أصله

⁽¹⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 476/1-477.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/149.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ نظم الخلاف السطر 1 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽⁵⁾ يعنى مكى بن أبى طالب القيسى. انظر كتابه الكشف 108/1-109.

^{(6) [}في ج [40].]

⁽⁷⁾ [في د [سألتكم].]

^{(8) [}في د [من سؤال].]

^{(9) [}في أ [عمله].]

وذا لهم يمدوه ومسن أصله المسد وقد [أتيا في لفظة](١) مستبينة على [يعضكم] (2) تخفي وعن [مثلكم] (3) تبده [الشيخ الصواب أن لو قال على غيركم تخفسي] ٥

هذا السؤال مبنى على أصل ورش في باب عامنوا وهو المد ما لم تكن الهمزة قبلها ساكن غير حرف مد أو لين فليس إلا القصر وأصل ورش في حرف اللين المتصل بالهمزة إلا سوءات على مذهب من استثناه، فاللغز مبني على قصر الواو ومد الألف، فالإشارة بقوله مدوا ذا إلى الألف الواقعة بعد الهمزة، والذي لم يمدوه ومن أصل ورش المد فيه هو الواو.

ولقد أحسن الإمام أبو القاسم الشاطبي في جوابه له:

عجبت لأهل القيروان وما حدوا لورش ومد اللين للهمز أصله وفي[همز] (٥) سواءت يمد وقبله

لدى سوءات وفي واوها (42/أ) مدوا سوى مشرع الثنيا اذا عذب السورد وما بعد همز حرف مد يمده سوى ما سكون قبله ما له مد سكون بلا مد فمن أين ذا المد؟

[إلى هنا تقرير السؤال وجوابه]⁽⁷⁾

يقول عين الجمع فرع سكونهما ويسوجد مد الهمسز هدذا بعينه

فذو القصر بالتحريك الأصل يعتد لأن الذي بعد المحرك ممتد

^{(1) [}في أ [جمعا في كلمة].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في أ [مثلكم].]

^{(3) [}في ب، ج [بعضكم].]

⁽⁴⁾ الأبيات مبسوطة مع جواب الشاطبي عليها في إبراز المعاني ص: 126.

⁽⁵⁾ [ما بين [...] يوجد في أ، ج.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في أ [مد].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> [ما بين [...] وجد على هامش ج.]

ولو لالسزوم السواو قلبا لمسركت وتحريكها والياء هنيل وإن فشا

بجمع بفعلات في الاسما له عقد فلیس له فیما روی قارئ عد وللحصري نظم السؤال بها وكم عليه اعتراض حين فارقه الجد

[أي نقول لا نسلم بأن الذي مدوه أصله القصر مطلقا، ولا نسلم بأن الذي قصروه أصله المد مطلقا، ولا نسلم بأنهم قصروه جزما](1).

ثم قال:

** ومن يعن وجه الله بالعلم فليعن عليه وان عنا به خانه الجد (²⁾ **

أي من يقصد بكلامه وجه الله تعالى، فليساعد الطلبة عليه بتسهيله، وان أتعبهم في تحصيله بأن أغلقه فإنه نصيبه من التواب.

وأجابه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن طلحة بن البنائي المعروف بابن الحداد الجعبري(3) وغلظ عليه في الإنشاد فما أجاد.

> الا أيها الاستاذ والله راحم فلفظة سيوءات لغزت واوها فقلت عن المدات ما لمد أصلها وهدذا مقال منكر لا محرر فحقك اذ لم تعط ذا الحق حقه وقلت وبعض القول عسى وعلة [فياليت] ٨٠٠ شعري ما دهاك وما الدي

وغافر لهو ظليم دهركم تشد وها أنا دافل الزمان أجيبكم فأسمع ما اسمعت قبلي ومن بعد وذا الألف الثاني لها الزائيد الفرد وقلت لواو اصلها فتحها المد وحكم بجور حقه الفسخ والسرد سكت وأن لم تجهر وليتك لـم تغـد على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبد عدا بك عن نهج هو الرشد والقصيد

⁽١) [ما بين [...] لا يوجد في أ، د.]

⁽²⁾ هذه الأبيات مبسوطة في إبراز المعاني، لأبي شامة الدمشقي ص: 126.

⁽³⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب [فليت].]

وهل مد إلا في تسلانسة أحسرف لها امهات هن ولدن مدها وهل مد حرف اللين ألا لكونسه وان لم يمد استغنى في الدهر كله وما أصل حرف اللين في جمع بيضة وذلك رعى من رواه لورشنا لكونسه أولى والاحسق بمده

هي الأصل يدري حكمها الحر والعبد وهي لها أصل وهن لها ولد يضارعها في اللين اذ مد يمتد عن المد فيه واستوى الوجد والفقد وسوءتكم الا التحرك لا الضد بقصر ومدوا سائر الحرف واعتدوا لما قد نكرنا واله له الحمد()

وأجابه المحقق برهان الدين الجعبري:

لنعم سوال القيرواتي ملفزا لورش وبعد الهمزة الالف اتجلى نعم فتح عين جمع الأسما أصلوا وقد سكنوا المعتل خشية قلبه والأجوف وافى عن هذيل محركا فصار سكون العين في الجمع عارضا فمن مد راعى اللفظ طردا لأصله وقد سوغا مد الدواتب بعدها وهذا جواب الجعبري أعم من

بكلمة سوءات بها [الواو] وما مدوا بمد ولا قصر فكيف أتى المد؟ ليمتاز عن وصف لإسكانه حدث وخوف ظهور الند ما عينه شدوا واذ قصدوا التحريك اعلا له ردوا لذا قدروا فيه التحريك واعتدوا وذو القصر مستثنا وبالاصل يعتد لأن الدي من بعد دينك ممتد (42/ب)

قال في الكنز: وجه عمومه أنه فرض الكلام على وجه قــصر الــواو، وأجبت على وجهي القصر والمد ويجوز هذا في معرض التعليم.

⁽¹⁾ لم لأقف على هذه الأبيات في منظومة أو كتاب لأبي إسحاق إبراهيم بن طلحة إلا مذكورة في الفجر الساطع.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽³⁾ كنز المعاني باب الممدود والمقصور مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55 مراكش.

كتب بعضهم إلى المقرئ أبى الحسن شريح $^{(1)}$:

أيا راكبا قاصدا أرض حمص لسرد النظوم ودرس القصص

فاما بلغت فسائسل شريصا فذلك الذي في [العلي] ما نكس بحرف بمد على غير أصل وقد جاء في قصره أصل نص وما حركت قبله أحرف ولاجاء بدء بالمد خص ولا قبله حسرف [مد] (الله في العلم أعلى فنسص (١٠)

فأجابه شريح: وأبدى علة ذلك وحضر مجلسه الأديبان أبو جعفر أحمد ابن عبد الله بن هريرة القيسي [التطيلي](5) الأعمى(6)، وأبو بكر محمد بن حزم المدحجي⁽⁷⁾.

فأجابه نظما بحضرة أبي الحسن شريح رحمهم الله أجمعين.

أما جواب أبي جعفر فقوله(8):

اتاتى رسولك يقفوا الصواب فإما يعسم وامسا يخص

⁽¹⁾ أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي إمام مقرئ أستاذ أديب محدث قرأ القراءات على أبيه وقرأ عليه عبد المنعم بن الخلوف توفى سنة 537هـ - ترجمته في غاية النهاية 1/325 رقم الترجمة 1418.

⁽²⁾ **[في** ب [العلا].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁴⁾ لم أقف على الأبيات في مصدر إلا ما هو منقول عن طريق الحفظ والسماع.

^{(5) [}في ب [الططيلي].]

⁽⁶⁾ أبو جعفر أحمد القيسى شاعر أندلسى نشأ في إشبيلية، لــه "ديوان شعر ط" و "قصيدة ط" على نسق مرشد بن عبدون توفي سنة 525هـ - ترجمته في: الوافي: 126/7 والفوات 126/1 والأعلام 158/1.

⁽⁷⁾ لم أقف على ترجمته.

⁽⁸⁾ أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطليطلي الآنف الذكر رقم 2338 ص 457.

بعثت إلى به خاتما تسائل عن مد سوءتكم لكن ورشا رعى أصله وصح له فتحها عن هذيل

فركبت فيه من العلم فصص وقد جاء في قصره أهل نصص [فلم] سيتحيف ولم يقتنص فلم يستعن بجناح أخصص الم

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ لم أقف على جواب أبي جعفر في نظم أو كتاب له.

القول فير الممدوع والمقصور فما ورج فيرمع سوات

وأما جواب أبى بكر بن حزم(1) فقوله:

ايا موجبا في [طلاب] ([العـلا] (فسوءتكم لم يسر القصس فيها لأن كان ساكنها عارضا

ليوضح من سبلها من غمص ويا سائسلا عن دقيق العلوم اليك فقد أمكنتك الفرص على أصل ورش لأمر ينص وبالفتح من حقه أن يخص أتاك الجواب فقم فاقتنصه فقيمة كل امري ما اقتنص (4)

وأجابه أبو الحسن بن برى رحمه الله تعالى:

نعم لم يمدوا الواو في جمع سوءة وفي ألف من بعد همزته مدوا لأن هذيلا [تفتح](أ) العين مطلقاً فليس إذا في الواو ان فتحت مد ومن قال في المعتل تسكين عينه فما أن له عن مدها وسطا بد (٥)

ولعله [إلى هذا](7) يشير بقوله في بعض النسخ:

وقد ذكرت سبب الخسلاف في غير هذا بكلم شاف

⁽¹⁾ أبو بكر محمد بن حزم الآنف الذكر رقم 2339 ص 457.

⁽²⁾ [في أ [طالب] وفي د [طلب].]

^{(3) [}في ب [العلم] وفي د [العلا].]

⁽⁴⁾ لم أقف على جواب أبي بكر في كتاب إلا ما هو منقول عن طريق الحفظ والسماع.

⁽⁵⁾ [في أ [تفتح] وفي غير ها [بفتح].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> لم أقف على هذه الأبيات لابن بري فيما وقفت عليه من المظان له.

^{(7) [}ما بين [...] من أ.]

وهذا البيت قد رواه الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن الجادري⁽¹⁾ عن الأستاذ أبي زكرياء بن أحمد السراج⁽²⁾ عن القاضي أبي محمد بن مسلم⁽³⁾ عن الناظم⁽⁴⁾، ويتصل بقوله لما في العين من فعلات انتهى⁽⁵⁾.

قاله سيدي قاسم بن ابر اهيم (6).

وقال الحلفاوي: واعلم أن مرسي (7) زاد في سوءات بيتا فقال: وقد ذكرت النج ووافقه أجانا ثم قال بعد شرحه على أنه ذكر لى أن المؤلف قد أسقط هذا البيت.

قلت: وقد ثبت في رواية ابن مسلم انتهى (8)

وقد ورد سؤال كالأول المتقدم من قسنطينة (9) إلى فاس المحروسة.

⁽¹⁾ أبو زيد عبد الرحمان الجادري تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ أبو زكرياء بن أحمد السراج عمر بن محمد المقرئ الفقه المفتي شيخ القراء مولده بعد الثمانين وستمائة توفي بمكة في شهر ربيع الأول سنة 752 هـ - ترجمته في غاية النهاية 1/ 597، رقم الترجمة 2432.

⁽³⁾ القاضى أبو محمد بن مسلم لم أقف على ترجمته في المظان التي وقفت عليها.

⁽⁴⁾ هو ابن بري تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ من التنبيه السابق الذي نبه إليه المؤلف.

⁽⁶⁾ سيدي قاسم بن إبراهيم الدكالي تقدمت ترجمته.

⁽⁷⁾ مرسى ترجمته.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 17/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

⁽⁹⁾ قسنطينة بضم أوله وفتح ثانيه نون، وكسر الطاء وياء مثناه من تحت ونون أخرى بعدها ياء خفيفة وهاء، مدينة وقلعة يقال لها قسنطينية الهواء، وهي قلعة كبيرة جدا حصينة عالية لا يصلها الطير إلا بجهد وهي من حدود أفريقيا مما يلي المغرب وهي مدينة أزلية كبيرة آهلة ذات خصائص ومناعة ليس يعرف أحسن منها/ معجم البلدان للإمام ياقوت الحموي 4/349.

ونصه هل الخلاف في واو سوءات المد والتوسط والقصر فياتي فيه تسعه أوجه أو الخلاف التوسيط والقصر، فيأتي فيه أربعة أوجه كما ذكره الجزري [انتهي](1).

وجوابه إن الخلاف في واو سوءات إنما هو ظرف الأصل فيه فيشبع أو يوسط أو استثناؤه فيقصر، وقد سبق في نظائره لـورش وجهان، الإشـباع والتوسط في قوله (1/43):

وإن تسكن الياء بين فتح وهمزة بكلمة أو واو فوجهان جملا

بطول وقصر وصل ورش وقفه ومراده بالقصر التوسيط بدليل قوله $^{(2)}$ وعندهم سقوط المد فيه قاله الجعبري $^{(3)}$ و الفاسي $^{(4)}$ و غيرهما.

قلت: ولا وجه لحمل أحد شقي الخلاف على خصوص التوسيط لعدم المقتضى للتخصيص بل حمله على الطول أقرب [لتقديمه] (5) في اللفظ وهو مع ذلك وهم عند الجعبري كما سيأتي، فإن قلت المقتضى لحمله على خصوص التوسيط إنه الراجح في نظائره كسوءة وكهيئة، ولذلك اقتصر عليه أبو الحسن ابن بري في قوله: مدتا له توسطا.

قلت: ليس في كلام أبي القاسم إشارة إلى هذه الراجحية، فلا تكون مرجحة نعم لو كان الكلام في قول أبي الحسن وفي [سوءات] (6) خلف توجه

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽³⁾ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ جمال الدين محمد بن حسن الغرب الفاسي تقدمت ترجمته في الصفحة (367) من هذا الكتاب برقم (1976).

⁽⁵⁾ [في ج [لتقدمه].]

^{(6) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

حمل الخلف على التوسط والقصر، فيتحصل فيه إذا تسعة أوجه من حيث أن فيه ثلاثة في مد الواو، ومثلها في مد الألف بعدها فتجرى [إحديهما]⁽¹⁾ في الأخرى بتسعة.

وقد أوضح هذا المحقق الجعبري فقال لورش فيما [ووري](2) عنهما من سوءاتهما، وبدت لهما سوءاتهما، يوري سوءتكم بالأعراف، مذهبان نقلهما الصقلي.

أحدهما طرد الأصل فيه فيمد ويوسط.

والثاني استثناؤه فيقصر.

فيتحصل من الاثنين ثلاثة، وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة.

قال: وَهم من فسر الخلاف بالمد والقصر انتهى(3).

ومثله للفاسي وغيره من شراح الحرز (4).

وكذا قال المحقق أبو الفضل ابن المجراد السلوي على قول أبي الحسن، وفي سوءات خلف أخبر [أن]⁽⁵⁾ عن ورش خلافا في واو سوءات جمع سوءة هل هو مستثنى من هذا الباب فلا يمد له أصلا أو هو داخل في هذا الباب فيمد بوجهين التوسط والإشباع كما في شيء وسوء فمذهب الحافظ إجراء مجرى نظائرها إما بالإشباع كما يظهر من إيجاز البيان وهو الذي قرأ به على ابن خاقان، وفارس بن أحمد، وإما بالتوسط وهو الظاهر من التاخيص والمفردة.

⁽¹⁾ إفى ج [أحدهما].]

⁽⁴⁾ إلى هـ [وروي].]

⁽³⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 87/ب من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 55.

مثل أبى شامة صاحب إبراز المعانى انظر ص 169 وما بعدها.

^[4] إما بين [...] لا يوجد في أ.]

ومذهب مكي وابن شريح والمهدوي استثناؤه من حرفي اللين وهذا على رواية أبى يعقوب.

وأما على رواية عبد الصمد فليس عنده إلا القصر في حرفي اللين مطلقا كما قدمنا، ونص على ذلك الحافظ.

قلت: فإذا جمع مال ورش في ألف سوءات واوها من الخلاف تـصور للقارئ في ذلك تسعة أوجه، مدهما معا. وقصر هما معا، وتوسيطهما معا، والمخالفة بينهما، وقد نظمت ذلك في أبيات ثلاثة فقلت:

وسوءات فاقصر واوها ثم وسطّن وسكّن كهاءها لورش بلا وهم فتحصل في سوءات تسعة أوجه إذا تُلِيَت وصلا فَحقّقه عن فهم فأشبعهما واقصر ووسّط وخالفَن تجد تسعة لاشك فيها لذي العلم(1)

هذا كلام ابن المجراد⁽²⁾ وقد سبقه ابن عبد الكريم صاحب الفصول إلى ذلك فحكى عن بعض الأئمة أن في سوءات هذه الأوجه التسعة.

قال ابن عبد الكريم: بعد تقريرها وهذه الوجوه حفظها شيخنا⁽³⁾ عن شيخه الأستاذ عمر ان بن حدادة (4) صبح منه.

قلت: واحد هذه الأوجه وهو إشباع الألف وقصر الواو، وهو الذي الْغَز فيه أبو الحسن علي بن عبد الله الحصري فقال: سالتكم الخ، وقد أجابه الشاطبي والجعبري وغيرهما.

⁽¹⁾ هذه الأبيات هي من نظم أبي الفضل السلوي ابن المجراد – إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 60/أ، مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

⁽²⁾ تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ شيخ ابن عبد الكريم ولعله محمد بن شعيب المجاصي اليصليتي.

⁽⁴⁾ الأستاذ عمران بن حدادة لم أقف على ترجمته.

وتحقيق ذلك في كنز المعاني(1).

وقد حقق أبو شامة في اختصار وإيضاح سؤالا وجوابا في قوله.

فإن قلت: كيف يمد الهمزة في سوءات وقبل الهمزة ساكن وليس من أصل ورش مد ذلك كما تقدم يعنى في قرآن وظمآن ومسئولا ونحو ذلك.

قلت: لأن الواو حرف علة، والمانع هو الساكن الصحيح على أن الـواو وإن كانت ساكنة لفظا فهي محركة تقديرا على ما بينه فلو حظ الأصـل فـي ترك مدها في نفسها، وفي مدها بعد الهمزة، فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما انتهى⁽²⁾.

ومنه يفهم قول الحصري: مدوا ذا وما المد أصله، يعني ألف سوءات، وذا لم يمدوه ومن أصله المد يعني واوها.

وحاصل الجواب أن الأصل في سوءات فتح واوها كجفنات جمع جفنة، فروعي الأصل ولم ينظر إلى الحال لعروضه وهو الأكثر يعني عدم الاعتداد بالعارض. فلزم قصر الواو ومد الألف، بخلاف دار ونحوه يمد في الوقف ويمال اعتبارا بالأصل واعتدادا بالعارض الذي هو السكون ففيه مراعاة الأصل والحال معا، خلافا لمن ألزم في الإمالة قصره كصاحب التحفة في قوله:

ومن يمل ليس له اعتداد يلزمه القصر وذا المراد ((43/ب)

على أن من شيوخنا من كان يمد ومنهم من كان يقصر، وهذا كباب استقام، فإن فيه الاعتداد بالأصل والحال معا وعلى الاعتداد بالعارض وعدمه

⁽¹⁾ كنز المعانى لبرهان الدين الجعبري الورقة: 87/ب.

⁽²⁾ إبراز المعانى لأبي شامة ص 125 وما بعدها.

⁽³⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 927، الورقة 48/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

انبنى الخلاف في تغليظ ما سكن للوقف من اللامات المغلظة في الوصل ولشيخ شيوخنا الإمام العلامة الجامع المحقق وحيد عصره وتحفه دهره أبي عبد الله محمد بن أحمد بن غازي⁽¹⁾ رحمة الله عليه ورضوانه.

**الا فاسمعن ما قد اخذنا عن الملا ** إلى آخر الأبيات (2).

قلت: وقد بان بما قررنا أن مسلك ابن الجزري ليس بـ ذلك ولعلـ ه أسـقط الإشباع لكون التوسط أرجح منه في نظائره، فاقتصر في أحد الشقين على التوسط.

وحينئذ: يكون في سوءات ستة أوجه، فكيف جعلها ابن الجزري أربعة! إلا أن يكون أسقط الإشباع أيضا في الألف لكونه ليس بالقوي عند الحافظ كم قدمنا، ثم بعد أن كتبت هذا البحث اطلعت على كلامه في تقريب النشر، فوجدت أسقط الإشباع في كل واحد من الواو والألف مع أنه ذكر في مد حرف المد المتأخر عن [الهمز](3) [الأوجه الثلاثة واعتل لإسقاطه الإشباع في الدواو بأن أصحاب الإشباع في نظائرها كسوء وشيء](4)، ويستثنون سوءات وبقيت عليا المطالبة بوجه إسقاط الإشباع في الألف إلا أن يكون الوجه عنده ما [ذكرناه](5).

ونصه في تقريب النشر فالخلاف يعني في واو سوءات التوسط والقصر لأن أصحاب الإشباع يستتونها فجيء فيها أربعة أوجه من أجل المد بعد الهمز.

⁽¹⁾ أحمد بن غازي بن علي التركماني الأصل الدمشقي المعروف بالحجازي المقرئ سم التيسير من أبي عبد الله بن جابر الوادياشي توفي سنة 780هـ - ترجمته في غايد النهاية 94/1، رقم الترجمة 430.

⁽²⁾ الأبيات لابن غازي لم أقف عليها في المظان التي رجعت إليها.

^{(3) [}في ب، هـ [الهمزة].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج، هـ [ذكرنا].]

وقد جمعتها في بيت وهو: وسوءات [قصر](1) الواو والهمز ثالثا انتهى(2).

ووسطهما فالكل أربعة فسادر

وبالجملة ففي كلام المتقدمين غنية وكفاية سيما.

المحقق الجعبري.

إذا قالت حذامي فصدِّقوها فإن القول ما قالت حَدْامِ (٥) فلم تدع سالفة الأوائسل في كل فن قولة لقائل (٩) لم يدع من مضى للذي قد غبر فضلَ علم سوى أخذه بالأثر (٥)

هذا لو لم يكن [إلا مجرد] (6) نصوصهم كيف وقد لاحت وجوهها واستنارت شموسها، وفي مثل هذا المقام، يقدم ما قال المتقدمون لا محالة، وان كان قد يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين، لكنه مقام آخر غير ما نحن فيه، وعليه يحمل إنكار الحافظ لقول: لم يدع من مضى للذي قد غبر البيت، فقد بالغ في إنكاره لما يؤدي إليه من اندر اس العلم، وطالع كلامه في أول الإيضاح البياني للإمام القزويني (7): وابن الجزري هذا هو

^{(1) [}في ج [اقصر].]

⁽²⁾ هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

⁽³⁾ البيت لسحيم بن مصعب، وحذامي هي زوجة هذا الشاعر يضرب بها المثل في قوة البصر - شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي ص 13 ط 12 الحلبي.

⁽⁴⁾ شواهد ابن عقيل عبد المنعم عوض الجرجاني ص 13 ط 12 الحلبي.

⁽⁵⁾ لم أقف على القائل والبيت من الأمثال المتداولة المحفوظة وهذا البيت عليه تعليقات من كثير من العلماء لا داعى لاستعراضها هنا.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في أ [الأجود].]

⁽⁷⁾ محمد بن أحمد بن علي أبو عبد الله القزويني مقرئ كبير حاذق شهير، قرأ على طاهر بن غلبون وعبد المنعم بن غلبون أيضا وقرأ عليه أبو الحسن يحي بن علي الخشاب وأبو علي الحسن ابن بليمة وحدث عنه عبد العزيز الكتاني توفي سنة 452هـ - ترجمته في غاية النهاية 2/52، رقم الترجمة 2758.

الأستاذ الإمام العلامة الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد الجرزي الشافعي لم أر من تآليفه [عدا] (1) تقريب النشر الدال على قوة حفظه وكثرة مطالعته لكتب القوم، ومنظومته فيها ألغز من الأربعين مسائلة من المسائل المشكلة إنظمها] (2) سؤالا إلما بعجً (3) البلاد تمرينا الفضلاء من العباد [وورى] (4) بكتب [في] (5) الفن وأبلغ في ذلك وأحسن كالتيسير والتخيص والتمهيد والاقتصاد للحفاظ أبي عمرو ولغيره أيضا التلخيص كأبي معشر الطبري وابن بليمة والتمهيد كالحسن بن محمد البغدادي، وكالتبصرة لمكي بن أبي طالب، وكالإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم الحلبي نزيل مصر شيخ مكي والدأبي الحسن صاحب التذكرة شيخ الداني، ولأبي العز القلانسي (6)، بل له إرشادان، وكالكافي لأبي عبد الله ابن شريح، وكالكفاية للمقرئ أبي القاسم عبد الوهاب (7)، ولسبط الخياط (8) وكل من هذين التليفين دلنا على تحقيقه في هذا الشأن، وأنه فيه من الفرسان والمنظومة:

^{(1) [}في جميع النسخ [عدى].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽³⁾ [في ب [المشايخ].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب أوروى]·]

^{(5) [}في أ [من].]

⁽⁶⁾ محمد بن الحسن أبو العز الواسطي القلانسي شيخ العراق ومقرئ القراء بواسط، صاحب التصانيف أستاذ قرأ على أبي قاسم الهذلي، وقرأ عليه سبط الخياط، توفي سنة 521هـ – غاية النهاية 128/2، رقم الترجمة 2958.

⁽⁷⁾ أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي مقرئ محرر أستاذ كامل متقن كبير رحال صاحب كتاب المفتاح في القراءات من شيوخه أبو على الأهوازي، ومن تلامذته ابن البياز، توفى سنة 461هـ – ترجمته في غاية النهاية 482/1، رقم الترجمة 2004.

⁽⁸⁾ عبد الله بن علي أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع الكامل الصالح الثقة شيخ الإقراء ببغداد في عصره، ولد سنة 464هـ، من شيوخه أبو طاهر ابن سوار وأبوا العز القلانسي، ومن كتبه المبهج في القراءات، ومن تلامذته هبة الله بن يحي الشيرازي وكان رحمه الله إماما محققا واسع العلم متين الديانة قليل المثل وكان أطيب أهل زمانه صوتا بالقرآن على كبر السن، قال ابن الجزري في غاية النهاية: ألف =

سألتكم يا مقرئ الأرض كلها ويعرفها من كان للحرز راويا ويفهم بالتيسيسر حل رموزها ومن مهد الطرق الصعاب بجنقه وإن لاح في الألغاز أدنسى إشارة وينكرها من ليس في النقل كافيا وليس له في الفن أدنى كفاية وليس له في الفنا أدنى كفاية ولم يدر في الاقراء إلا نعم كذا وإذ قد أطلنا البحث في غير قصدنا وعنه أتس راء يفخمها بالا

حروف أنت في الذكر للسبعة المسلا ولكسن اذا كسان السدرايسة حصسلا وهذا هو السدانسي إلسى رتب العسلا فأضحى له التمهيد في الذكر مكمسلا أضاع بها عسرف ذكيسا ومنسدلا وليس [له](ا) تلخيص فكسر فيعقسلا وليس له إرشساد فهسم فينقسلا ولا لديسه اقتصادا في مطال فينقسلا كما أنه في البحث لم يسدر غيسر لا(44/أ) فنشرع في المقصسود كسي يتمشسلا فيالعكس قالسون فكسن متأمسلا(ا)

إلى آخر النظم وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره انتهى (4).

والواو: مبتدأ وخبر المبتدأ مدتا، وما من قوله ما بين زائدة متعلق بسكنتا، مدنا: فعل ماض مبني للمفعول في موضع جزم، والألف مفعول لم يسم فاعله، وهو يعود على الياء والواو والجملة جواب الشرط، والشرط وجوابه في

⁻ كتاب المبهج وكتاب الروضة وكتاب الإيجاز وكتاب التبصرة وكتاب الكفاية في القراءات الست وهو المذكور هذا، توفي رحمه الله سنة 541هـ، وكان الجمع في جنازته يفوت الإحصاء - ترجمته في غاية النهاية 434/1 و435، رقم الترجمة 1817.

⁽۱) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁴⁾ إني ب [الفهم] وفي د [الفن].]

هذه المنظومة هي التي أشار إليها الإمام القزويني في كتابه "الإيضاح البياني" السالف الذكر في أثناء حديثه عن ابن الجزري رحمه الله من هذا الكتاب.

[🖰] هنا انتهى كلام الإمام القزويني رحمه الله من كتاب الإيضاح البياني.

موضع خبر المبتدأ، له: متعلق بمدتا، والهاء لورش توسطا: مصدر في موضع الحال.

المجراد: نعت لمصدر محذوف تقديره مدا متوسطا⁽¹⁾، وكذا عند الشارح، وفي سوءات: في موضع خبر المبتدأ بعده، خلف:مبتدأ، لما: متعلق بالخبر. في العين: متعلق بمحذوف لأنه صلة ما [والتقدير لما]⁽²⁾ استقر، والعائد من الصلة يتحمله المجرور. من فعلات: متعلق بفي العين.

⁽¹⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 61/ب.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

القول في المعدود والمقصور في المعرول وموال وموبودة

ثم قال رحمه الله:

(82) وقصْر موئلا مع الموعودة لكونها في حالة مفقودة

أخبر أن ورشا خالف أصله فأخذ بالقصر في واو موئلا وواو موعودة ولا خلاف في ذلك عنه والكلام في الموعودة على الواو الأولى، وأما الثانيسة فداخلة في قوله: وبعدها ثبتت الخ.

قال الشاطبي: وعن كل الموعودة اقصر وموئلا(1).

قال في الاقتصاد: واستثنى لنا من ذلك أصحابنا حرفين قوله: موئلا والموعودة، فقر أتهما علهم بغير مد⁽²⁾.

وقال في التيسير: [حاشى](3) موئلا والموعودة فلم يزيدوا في تمكينه(4).

قال ابن الجزري: واتفق كلهم على استثناء كلمتين وهما موئلا في الكهف والموعودة في التكوير، وانفرد صاحب التجريد فلم يستثن موئلا⁽⁵⁾.

وقال في الكنز: ولم يستثن الصقلى موئلا.

وأشار إلى الخلاف في الموعودة (6).

⁽¹⁾ إبراز المعاني بي شامة ص 125، وهو عجز بيت من الشاطبية صدره: وفي واو سوءات خلاف لورشهم...

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

^{(3) [}في ب [حاش].]

⁽⁴⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 40.

⁽⁵⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 98/ب.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

وقال في التعريف: لا خلاف في ترك التمكين فيهما (1).

المنتوري: وقد نص على القصر الداني في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والتهذيب⁽²⁾.

وقال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت(3).

وقال في الاقتصاد وإرشاد المتمسكين: نحوه $^{(4)}$.

قال في إيجاز البيان: وعليه أهل الأداء ولا أحسب ذلك إلا عن أصل ثابت عن ورش $^{(5)}$.

وقال في كتاب اختلاف أهل الأداء عن ورش: وليس ذلك [إلا] عن أصل ثابت من طريق النقل دون القياس، إذ القياس يوجب حملهما على نظائر هما في التمكين (7).

المنتوري: وبالقصر قرأتهما على جميع من قرأت عليه وبه آخذ (8).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة (150) ب.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

^{(6) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

^{(&}lt;sup>7)</sup> شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

وقال الحصري:

وخالف في الموعودة الأصل عندهم وفي واو سوءات وفي موئلا فادر الله

قوله: الكونها في حالة مفقودة، أي العلة في قصرها لكون الواو تفقد في بعض تصاريف الكلمة، وذلك في الفعل المضارع يقال آل يئل إذا لجأ، ووأديئد إذا ثقل، الأصل يوئل ويوئد وحذفت الواو لوقوعها بين [عدوتيها]⁽²⁾ يا وكسرة كما في وعد يعد، ووزن يزن، فضعف المد لعدم التزامه جميع تصاريف الكلمة، قاله المهدوي في الشرح⁽³⁾.

وقال مكي في [الكشف] (4): لما كان السكون عارضا لدخول الميم عليها، لم يمد ليفرق ما بين أصله الحركة ومقابله (5).

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد وكفاية الطالب: نحوه (6).

وقال الداني في إيجاز البيان: إما أن يكون أراد الجمع بين المد والقصر، والإعلام بجواز هما، ولذا قصر هما دون نظائر هما أو يكون لما قل دور هما لحم يجريهما مجرى ما كثر دوره كما فعل أبو عمرو على مذهب ابن مجاهد وأصحابه في الجار ذي القربي والجار الجنب⁽⁷⁾، لما قل دور هما لم يستعمل الإمالة فيهما، ولا أجر اهما مجرى ما كثر دوره، وهذا مع اتباعه لمن قرأ عليه وأخذ عنه (8).

⁽¹⁾ في قصيدته الحصرية البيت رقم 59 الورقة 616 من نسخة مخطوطة خاصة.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج، هـ [عدوتيهما].]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

^{(4) [}في أَ [الشرح] ولعلُّ الناسخ وهم فيه لأنه لا يعلم لمَّكي كتاب بهذا العنوان.]

⁽⁵⁾ الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لمكى بن أبي طالب القيسي 49/1 وما بعدها.

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 151/أ.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية 36 من سورة النساء.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

وقال المهدوي في التحصيل: رؤوس الآي قبلها وبعدها غير ممدودة فسوى معها(1).

وقال القيجاطي: نحوه (2).

وقال مكي في الكشف: في الموعودة لما اجتمع حرف اللين مع حرف المد أو تر لتمكينه (3).

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد وابن مهلب في التبيين وابن الباذش والمرجيفي في شرحي الحصرية: نحوه (4).

وقاله القيجاطي أيضا (5).

وقال بعضهم: يلزم على تعليل المصنف ألا يمد استيئسوا [ولا تيئسوا]⁽⁶⁾ لأن الياء تسقط في قول بعضهم أيس يئس أجاب ابن أجروم بأنها لغة قليلة بخلاف(44/ب) يئل، ويئد، قيل: ويلزم أيضا أن لا يمد قروء لأن الواو ساقطة في المفرد⁽⁷⁾.

أجيب إن حرف المد أقوى في بابه من حرفي اللين.

قال في التحفة:

وباتفاق يقصر الموءودة وموئسلا لعلل موجودة

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 49/1.

^{(&}lt;sup>4)</sup> شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 151/أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

^{(6) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

⁽⁷⁾ أشار إلى هذا التفريع محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر، الورقة 1/151.

تحريكهم واويهما في [و الا] الله كونها محذوفة في يئسل وحذف ذي الواو للقسل رويا أو مسد واويهما يقسول أو قلة السدور وذا عدول وخص موئلا بما قد ورد ومعودة مع واوها البعدى وانظسر فقده

ووأد أنقسل عن امسام نقسلا ويئد التاصيل يسوئد ويوئسسل وقسوعها ما بين كسسرة وياء نشبه صوت الهر قد يسؤول عن النظير قسائسه العدول من قصره لكي يساوي موعدا بمدة وهمسزة مفقسودة بقولهم: مستشهدين المودة(١٠)

وقصر: مبتدأ وخبره محذوف تقديره لنافع، موئلا: مصاف [إليه](3) محكي، وحذف المضاف تقديره واو موئلا، مع: ظرف مكان العامل فيه قصر.

^{(1) [}في هـ [أو لا].]

⁽²⁾ الأبيات 442 إلى 450 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار من نسخة خاصة.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

القول في الممدوج والمقصون ما ورج في الحروف التي وقعت في أولئل السور

المنتوري: والخبر محذوف كأنه قال: ثابت، لكونها: متعلق بالخبر المحذوف⁽¹⁾.

المجراد: متعلق بقصر (2)، والهاء عائدة على المضاف، في حالة: متعلق بمفقودة، ومفقودة: خبر لكونها وهو مصدر والاسم الهاء المتصل به، أي [لكون] (3) الواو مفقودة في حالة.

المجراد: ومفقودة: خبر على القول بأن كان الناقص لها مصدر وهو الأصح (4).

ثم قال رحمه الله:

(83) ومُدَّ للساكن في الفواتح ومُدَّ عينِ عند ورشِ [رَاجِحَ] (5)

[المنتوري] ($^{(6)}$: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي عند كل وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي عند ورش ($^{(7)}$.

⁽¹⁾ شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 151/أ.

⁽²⁾ إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 62/ب.

⁽³⁾ **[في ج، هـ [تكون].**]

⁽⁴⁾ نفس المصدر الورقة 62/ب.

⁽⁵⁾ إفي مخطوطة خاصة بالمدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة يوجد فيها [واضح] بدل كلمة [راجح].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 151/أ.

قوله: ومد للساكن في الفواتح، قيل هذا داخل في قوله: فنافع: تابعا للداني لأنه كذا فعل.

الجعبري: الحروف التي وقعت أوائل السور غير مركبة مندرجة في الأحكام المتقدمة، ولكنه أفردها لتنوعها جريا على عادة بعض المصنفين، وسكونها أقوى والحروف الواقعة في الفواتح أربعة عشرة [حرفا](1) يجمعها قولك صنن، سرن، كَلِم، حَقَّهُ، يُطَاعُ(2).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

⁽²⁾ الجعبري في شرحه على حرز الأماني باب الممدود المقصور مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

القول في الممدود والمقصون ما ورج في الحروف التي وقعت في أولئل السور

[قلت] (1) قل أبو داوود (2) في التنزيل: وعدد الحروف المفتتحة أربعة عشر حرفا وتجمعهن سورة يونس ومريم وغافر [والنمل] (3) والباسقات، ون والقلم.

قات:

في يونس مريم و[النمل] ﴿ غافر قل وق مع ن جمع السر قد كملا(٥)

فما كان منها على ثلاثة أحرف، ووسطه حرف مد ولين، [فليس الإشباع لورش وقالون فيه بحسب طبقتهما في المد، ولذلك أطلقه الناظم وهو (سلم نقصك) سبعة أحرف، وما كان على ثلاثة أحرف، ووسطه حرف لين] (6) ففيه الخلاف كما قال الناظم وهو العين في الموضعين، وقسم يمد مد المصيغة يجمعها قولك: يطرحه خمسة أحرف، وقسم ليس إلا القصر قولا واحدا وهو [الألف] (7) وأتى بهذه الأقسام مبنية في الحرز فقال: ومد لمسه عند الفواتح

^{(1) [}ما بين [...] من هـ..]

⁽²⁾ أبو داود سليمان بن نجاح الأموي الأندلسي شيخ القراء وإمام الإقراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو والداني وهو أجل أصحابه لـــه كتاب التبيين لهجاء التنزيل وكتاب الاعتماد وغيرهما، توفي سنة 496 هــ - غاية النهاية 316/1، 317 رقم الترجمة 1392.

^{(3) [}في ج [النحل].]

⁽⁴⁾ [في ب [النحل].]

⁽⁵⁾ هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁷⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

مشبعا. فهذا القسم الأول، وفي عين الوجهين القسم الثاني. وفي نحو طه [القصر](1) القسم الثالث، وما في ألف من حرف مد القسم الرابع.

قلت: وقد جمعت الأقسام في بيت بقولي:

وسنقص لكم أشبعه وفي عين سما والغير بالأصل يفي فائدة: هذه الأربعة عشر كلها مكررة إلا حرفين وهما الكاف والنون إشارة إلى اتحاد الأمر بالكون، وما أمرنا إلا واحدة.

فائسدة: أوائل السور يرجع معناها إلى أحد عشر نوعا جمعها أبو شامة في قوله:

اثتى على نفسه سبحانه بثبوت الحمد والسلب لما افتتح السور ا(45/أ)

والأمر شرط الندا التعليل والقسم الدعاء حرف التهجي استفهم الخبرا(2)

قلت: ومد عين الخ. ذهب ابن مجاهد ومن تبعه إلى مده لجميع القسراء،

[وأكثر اهل الاداء [على قصره لجميع القراء]](3) إلا ورشا فالمشهور عنه المد.

فرواية المكناسي [يكون على](4) ما ذهب إليه أكثر أهل الأداء](5)(6).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ إبر از المعانى له عند قول الشاطبى:

ومد له عند الفواتح مشبعا ** وفي عين الوجهان والطول فضاء

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج ب.]

⁽⁶⁾ يعني في رواية أبي الحجاج المكناسي دون غيرها من رواية أبي البركات البلفيقي وعبد المهيمن الحضرمي.

ورواية الحضرمي والبلقيقي تكون على ما ذهب إليه ابن مجاهد وقد جرى الشاطبي في قصيدته على ما ذهب إليه ابن مجاهد فقال: وفي عين الوجهان والطول فضلا(1).

قال القيجاطي: يريد بالوجهين القصر المد الطويل.

قال: وليس المد الطويل في عين كالمد الطويل [في ميم] $^{(2)}$ بل هو أقل منه $^{(3)}$.

الجعبري: الوجهان نقلهما مكي المد والتوسيط وجه المد لزوم [السكون]، والمد متمكن، ووجه التوسيط قصور حرف [اللين] (4) لعدم المجانسة عن حرف المد.

ورجح المد ابن مجاهد وهو رأي الناظم لقوله: والطول فضلا، فرارا من النقاء الساكنين ورجح التوسيط ابن غلبون وهو اختياري لأنه كاف في تقدير الحركة.

فإن قلت: لو قال: والمد مكان والطول أغنى.

قلت: لا، إذ لو قال: والمد لأوهم بترجيح المد على عدمه، والعرض ترجيح إشباع المد على تقليله انتهى (5).

قلت: ويأتي هذا أيضا في كلام الناظم فكان من حقه أن يقول: وطول عين، لأن كلامه يوهم أن القصر هو المرجوح، وهذا المفهوم غير صحيح إذ لم يقل أحد عن ورش بالقصر كما قاله الشارح وغيره.

⁽¹⁾ إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص 122.

^{(2) [}في ب [في مريم].]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أ [المد].]

⁽⁵⁾ كنز المعاني على حرز الأماني للجعبري الورقة 79/ب من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم 55.

قال في الكنز: خرج بقيد الفواتح نحو: العين بالعين والوجهان هنا وإن كانا مدا وتوسطا يخالفان المتقدمين، وإن كانا كذلك، إذ المد هنا لللزوم وشم للفظ والتوسيط هنا لعدم المجانسة وتم [للعروض]⁽¹⁾، وهما هنا دون ذينك للفرعية، والخلاف فيها للكل كما أطلق الناظم، وبه قال مكي وخصه المهدوي وابن شريح بورش تفريعا على أصله، ويوذن هذا [بقصرها]⁽²⁾ لغيره انتهى⁽³⁾.

قال في الاقتصاد: اختلف أصحابنا في عين، فمنهم من يمد مدا مـشبعا، كما يمد حرف المد ويعتل بالتقاء الساكنين، ولا ينظر إلى الحركة التـي قبـل الياء، وهذا مذهب ابن مجاهد فيما روي لنا عنه، ومنهم من يمد ذلك أقل مـن مد حرف المد قليلا.

ويعثل بالحركة التي قيل الياء لأنها قد ذهب معظم المد منها فيفرق بذلك بين ما وليت الياء فيه حركتها، وبين ما لم تلها، والوجهان في ذلك صحيحان (4).

وقال في الإقتاع: منهم من يمد لورش وحده، ولا يمد لسائر القراء وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان⁽⁵⁾ ومنهم من يمد للجماعة، فإذا قلنا يمد للجماعة فمنهم من سوى بينه وبين حرف المد وهو رأي ابن مجاهد، ومنه من حطه عنه وهو مذهب ابن غلبون وأصحابه ولا أعلم أحدا ترك مد ترك مد عين لورش، وإنما ذلك لأنه مد شيئا وبابه [وحده و]⁽⁶⁾ مده لشيء يوجب مده لعين، فأما سائر القراء فلا مد عندهم في شيء وبابه فمن كان مذهبه من

⁽¹⁾ **[في** ب، د [العروض].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج [بقصر هما].]

⁽³⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 79/ب.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/151أ.

⁽⁵⁾ الإقناع لابن الباذش.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[المتعقبين]⁽¹⁾ ترك المد في الوقف، لما اجتمع فيه ساكنان لـم يمـد عـين لأن حروف التهجي في حكم الوقف عليها، ومن كان مذهبه المد في الوقف مـد عين، فاعلمه انتهى⁽²⁾.

قال في التذكرة: لا خلاف بينهم في تمكين العين من كهيعص ومن حمم عسق [قليلا](3).

ثم قال: فتقرأ كهيعص تمد الكاف والصاد مدا واحدا وتقصر الهاء والياء وتمكن العين قليلا من أجل الياء الساكنة التي في وسطها وكذا حم عسق تقصر الحاء وتمد الميم وتمكن العين قليلا وتمد السين والقاف مدا واحدا وبه قرأت وبه آخذ⁽⁴⁾.

قال في الدر النثير: فأما عين في السورتين، فقال الإمام: لا يمكنه أحد إلا ورش، باختلاف عنه، والباقون يلفظون به كبين في الوقف⁽⁵⁾.

وقال الشيخ: من القراء من يمدها أقل من مد غيرها لأن الأوسط حرف لين، ومنهم من يمده كغيره، ومنهم من يمده لورش وحده.

ومده عندي لجميعهم أشبه وأقيس لأن المد إنما وجب المتقاء الساكنين فحرف اللين فيه كحرف المد وإنما يتمكن المد في حروف المد واللين أكثر من حروف اللين في الهمزات.

^{(1) [}في باقى النسخ [المتقدمين].]

⁽²⁾ الإقناع لابن الباذش 479/1.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

⁽⁵⁾ الدر النثير بالعذب النمير لأبي السداد باب المدود والمقصور: الخزانة الحسنية رقم 1592.

فأما: في التقاء الساكنين فالحكم سواء ثم ذكر أنه يأخذ بترك إشباع المد من أجل الرواية، ويختار التمكين لقوته في القياس⁽¹⁾.

وذكر الحافظ: المذهبين وصححهما انتهى(2).

قلت: ولم يتعرض لها في التيسير، وبينها في أصله كما تقدم.

وقال ابن الجزري: واختلفوا في عين من فاتحة مريم والشورى، فمنهم من أخذ بالمد المشبع (45)ب) لجميع القراء كأبي بكر بن مجاهد (5)، وأبي الحسن بن بشر الأنطاكي (5) وهو اختيار مكي والشاطبي.

ومنهم من أخذ لهم بالتوسط كابني غلبون⁽⁶⁾، وابن شيطا⁽⁷⁾، وصساحب العنوان وأحد الوجهين عن أبى العز⁽⁸⁾ والشاطبي.

⁽¹⁾ الباب الثاني في "علل المد في فواتح السور" من الكشف عن وجوه القراءات السبع" لمكي بن أبي طالب القيسي. 64/1 وما بعدها.

⁽²⁾ نكر ذلك محمد بن عبد الملك المنتوري رحمه الله في شرحه على الدر الورقة 151/ب.

⁽³⁾ أبوا بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد، تقدمت ترجمته برقم 290 ص (59) من هذا الكتاب.

⁽⁴⁾ أبو بكر محمد بن على بن أحمد الأذفوي المصري أستاذ نحوي مقرئ مفسر ثقة سمع من أبي جعفر النحاس وأخذ عنه الطرسوسي وغيره توفي سنة 388 هـ، لـه تفسير في 120 مجلدا - ترجمته في غاية النهاية 198/2، رقم الترجمة 3240.

⁽⁵⁾ أبو الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي إمام حاذق مسند ثقة ضابط من شيوخه ابن عبد الرزاق ومن تلاميذه أبو الفرج الصباغ توفي سنة 377 هـ – ترجمته في غاية النهاية 564/1 – 564/1 رقم الترجمة 3308.

⁽⁶⁾ أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون بن المبارك الحلبي المقرئ والدأبي الحسن مؤلف التذكرة ت 389هـ/معرفة القراء الكبار الذهبي ج 1 ص 355 ت 282.

⁽⁷⁾ عبد الواحد بن الحسين بن أحمد ابن شيطا الأستاذ الكبير الكامل ثقة رضي الله عنه، من كتبه التذكار في القراءات العشر، من شيوخه: على بن العلاف، ومن تلاميذه ابن سوار، توفى سنة 405هـ.، - غاية النهاية 473/1-474، رقم الترجمة 1978.

⁽⁸⁾ أبو العز القلانسي، تقدمت ترجمته.

ومنهم من أخذ بالقصر للجميع كابن سوار $^{(1)}$ ، وسبط الخياط $^{(2)}$ ، والحافظ أبي العلاء $^{(3)}$ ، وأبي العز $^{(4)}$ في الوجه الثاني وعليه عامة العراقيين انتهى $^{(5)}$.

قلت: قوله: ومنهم من أخذ بالقصر للجميع يدخل ورش [فانظره] مع قول ابن الباذش، ولا أعلم أحد ترك مد عين لورش. وتبعه شراح الدرر عليه [صح] (7).

قال الدائي في جامع البيان: واختلفوا في العين من كهيعص وحم عسق فبعضهم يزيد في تمكينها وهو مذهب ابن مجاهد وإليه كان يذهب شيخنا الأنطاكي والأذفوي⁽⁸⁾.

وقال في إيجاز البيان: وهو مذهب ابن مجاهد، [وهو]⁽⁹⁾ مذهب غير واحد من شيوخنا⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ أحمد بن على ابن سوار تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ عبد الله بن علي بن أحمد الأستاذ البارع أبو محمد البغدادي المقرئ النحوي سبط أبي منصور الخياط ت 118/11 وأنباء الرواة 122/2 والبداية والنهاية 222/12 وغاية النهاية 434/1.

⁽³⁾ أبو العلاء الحسن بن أحمد الإمام الحافظ الأستاذ شيخ همذان وإمام العراقيين ومؤلف كتاب الغاية في القراءات العشر. توفي سنة 569هـ، - ترجمته في غاية النهاية 204/1 رقم الترجمة 945.

⁽⁴⁾ أبو العز القلانسي الآنف الذكر.

⁽⁵⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري 17/2-19.

⁽⁶⁾ [في أ [انظره].]

⁽⁷⁾ [ما بين [...] من أ، ب.]

⁽⁸⁾ محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 151/ب.

^{(&}lt;sup>9)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ، ج.]

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

[قال في جامع البيان: وهو قياس قول من روى عن ورش المد في باب شيء.(1)

وقال في إيجاز البيان والتلخيص: نحوه](2)(3).

قال في جامع البيان: وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين، فيعطيها من التمكين مقدار ما في من اللين لا غير.

وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون.

ومذهب أبيه وأبي على الحسن بن سليمان وجماعة سواهم (4).

وقال في إيجاز البيان: نحوه (5).

وقال في جامع البيان: وهو قياس قول من روى عن ورش القصر في شيء وبابه (6).

وقال في [إيجاز]⁽⁷⁾ البيان: وبذلك قرأت على أبي الحسن شيخنا وجاء به نصا عن ورش عن نافع إسماعيل بن نحاس عن أصحابه⁽⁸⁾.

وقال في جامع البيان: وكذلك روى إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش $^{(9)}$.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في د [جامع].]

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه.

وقال في الاقتصاد وإيجاز البيان والتلخيص: والوجهان في ذلك جيدان (1).

وقال في التمهيد: والقولان جيدان صحيحان(2).

وقال في إرشاد المتمسكين: والقولان صحيحان وبهما آخذ (3).

قال القيجاطي: قول الداني وبعضهم يزيد في تمكينها يريد مد، إلا أنه يسوي بين حرف المد واللين [وحرف اللين] (4).

قوله: وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين، يعني إنما يقصرها و لا يمكنها إلا مقدار ما فيها من اللين⁽⁵⁾.

المنتوري: وهذا الذي حمل عليه شيخنا كلام الداني صحيح (6).

نص أبو الحسن بن غلبون في التذكرة أن جميع القراء يقصرون العين (7).

قال ابن سفيان في الهادي: أما عين، فلا يمكن أحد مدها إلا لورش عن نافع، وأما القراء فيلفظون بها بمنزلة شيء (8).

وحكاه ابن الباذش(9).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ الإقناع لابن الباذش 469/1.

وذكر المهدوي في الهداية وشرحها مد عين [لورش، وقصرها(1) لسائر القراء.

وقال ابن شريح في المفردات: عن ورش وتفرد أيضا بمد عين] هذا هو الاختيار في قراءته (3).

وقال في الكافي: والباقون يلفظون به كبين.

واعلم أن من سوى بين شيء وحرف التهجي لورش في المد، ينبغي أن يسوى له بين عين وميم في المد، وإلى ذلك ذهب الحصري في قصيدته فقال:

وفي مد ثم شيء وسوء خلاف الخ، ومن فرق هناك فرق هنا(4).

قال ابن عبد الوهاب في كفاية الطالب: وأما مد الياء من عين فدون مد الياء من هجاء ميم لعدم مجانسة الفتحة (5).

وقال مكي في الكشف: فأما مد عين فدون مد ميم قليلا(6).

قال القيجاطي: وهو الذي يقتضيه القياس (7).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب - الهداية في وجوه القراءات السبع لأحمد بن عمار المهدوي باب الممدود الورقة 16 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب.

⁽⁴⁾ شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لمكى بن أبي طالب القيسي 64/1 وما بعدها.

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ أ.

المنتوري: وقرأت لنافع وغيره على جميع من قرأت عليه بمد عين أقل من مد من، وبذلك كان شيخنا القيجاطي ياخذ لجميع القراء ثم رجح ياخذ بذلك لورش وحد، وياخذ لسائر القراء بالقصر، وهذا الذي رجع إليه هو الأرجح وبه آخذ(1)

تجويد إذا قرأ القارئ حا من فواتح السور ونحوها وهي الخمسة المتقدمة، فياخذ بمد الصيغة وليحذر ما يفعله بعضهم من الإشباع، وبعضهم يحذف المد رأسا وهو ممنوع لا تحل تلاوته و لا روايته.

وكذا يحذر من المد قبل ياء عين كما تقدم في شيء، وليحذر من كـسر العين كما يفعله أيضا بعضهم، ولله در القيسي حيث قال:

بحا ميم جنبه على ولو كنت [ذا حذر] الم عن البعض يحكى شيخنا في جوابه يمد قبيل الياء فكونا على حذر لدى عين كاف ثم سورى لدى الأمر (أ

سمعت أنا من يسقط المد بعد حا وما قيل في شي من اللحن وارد

قلت: وقوله ولو كنت ذا حذر أي ولو كنت آخذا بطريقة الحذر مقابل الترتيل.

قال ابن عبد الوهاب (46/أ) في المفيد: ما كان هجاءه على حرفين ليس له حكم في المد، وإنما يلفظ به على واجبه وبيانه فافهم (4).

قال في الكنز: فيه مد أصلى عار [عن الفرع لعدم] (5) الساكن بعده (6).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152/أ.

^{(&}lt;sup>2)</sup> إما بين [...] من النسخ التي اعتمدتها، وفي مخطوطة خاصة بالمنظومة بالخزانة امز وضة فيها [ذا حجر].]

⁽³⁾ الأجوبة المحققة للقيسى فصل في المد والقصر مخطوطة خزانة المدرسة المحلية.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

^{(5) [}في ب [من].]

⁽⁶⁾ كنز المعاني لبرهان الدين الجعري الورقة 87 إب من نسخة خزانة لجن يوسف بمراكش رقم 55.

قال ابن شریح: إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه $[كان]^{(1)}$ [یمد ذلك إلا الراء وطه $^{(2)}$.

وقال الفاسي في اللئالي الفريدة: لا خلاف في قصره لعدم ما يوجب الزيادة](3) المد فيه، ومده لحن خفي كمد ألف، قال: وعاد ونحو هما(4).

وقال في الإقتاع: لا إشباع مد فيه إنما هو التمكين، الذي لا يخلوا منه حرف المد فقط، إلا أن عبد الله الطرفي حكى عن قوم أنهم أخذوا لورش خاصة فيه بالإشباع اتباعا لما التقى فيه ساكنان ولم أر ذلك لغيره (5).

وقال في التذكرة: اعلم أنه لا خلاف بين القراء في ترك المد فيما كان من حروف فواتح السور على حرفين في التهجي، وذلك نحو: حا من حم وطا من طس ويا من يس وما أشبه ذلك (6).

وقال في الاقتصاد: اعلم نفعنا الله وإياك أن حرف الهجاء إذا كان على حرفين نحو طا والهاء من طه والطا من طسم وطس والياء من يس والحاء من حم وشبه ذلك، فلا خلاف بين أهل الأداء في ترك زيادة المد في ذلك على ما فيه من المد الذي لا يوصل إلى الألف إلا به، والقراء يسمونه قصر (7).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>2)</sup> شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 1/152.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁴⁾ اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة للفاسي باب المد الورقة 40 من نسخة الخزانة رقم 6973.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الإقناع لابن الباذش 478/1.

⁽⁶⁾ ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 1/152.

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

وقال الدر النثير: فإذا قلت [طه](1) فإنما نطقت بطا وألف وهاء وألف، وكذلك الهاء والياء من كهيعص والراء والحاء من الر وحم(2).

فالثاني أبدأ من [جميع]⁽³⁾ هذه الأحرف الخمسة حرف مد وهو الألف، وليس بعده ساكن فيعطى من النطق قدر ما يستحقه الحرف وحده من غير زيادة انتهى⁽⁴⁾.

تنبيه: تقدم بعض الكلام على التسوية في المد بين المدغم والمظهر، ولنزد هنا نص من لم يتقدم.

ولما ذكر الناظم المد للساكن في الفواتح لم يفرق بين المدغم والمظهر وقد اختلف في ذلك.

فقال الدائي في جامع البيان: فأما المدغم من حروف التهجي فاختلف علماءنا في إشباع تمكينه زيادة على المظهر وفي التسوية (5).

فقال بعضهم: يشبع.

وقال في الاقتصاد: واختلف الحذاق من أهل الأداء في تفضيل ما كان من حروف الهجاء مدغما في غيره وما لم يكن مدغما في التسوية بين ذلك فكان بعضهم يفضل ما أدغم في غيره بزيادة يسيرة على ما لم يدغم يمكن اللم من آلم أزيد من الميم من أجل إدغامها، وكذلك المد والمص، وكذلك الصاد من كهيعص إذا أدغمتها في الدال وكذلك السين من طسم إذا أدغمتها في الميم أيضا.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽²⁾ المصدر نفسه.

^{(3) [}ما بين [...] من ب، د.]

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

وهذا مذهب ابن مجاهد في ما حدثنا به الحسن بن علي البصري $^{(1)}$ عن أحمد بن نصر $^{(2)}$ عنه.

ومنهم من كان يسوي بين ذلك ولا يفرق بين المدغم والمظهر لأن الموجب للمد موجود في الموضعين، وهو التقاء الساكنين هذا مدهب أكثر شيوخنا والوجهان جيدان انتهى (3).

وقال في جامع البيان: والتفضيل هو قول أبي حاتم [السجستاني] (4) ومذهب ابن مجاهد (5).

وقال في إيجاز البيان: نحوه (6).

وقال في جامع البيان: وبه كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان وإياه كان يختار (7).

وقال في إيجاز البيان: وإلى ذلك ذهب جماعة من المتصدرين منهم شيخنا ابن سليمان وغيره(8).

[قال في جامع البيان: وقال آخرون: لا يبالغ في الإشباع ويسوي بينه وبين المظهر](10)(10).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في د [السبتاني].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>9)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

وقال في [التمهيد](1) وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان: نحوه.

قال في جامع البيان: وهو مذهب أكثر شيوخنا.

قال في إيجاز البيان: نحوه.

قال في جامع البيان: وبه قرأت على أصحابنا البغداديين والمصريين وإليه كان يذهب إليه الأذفوي والأنطاكي.

وقال في جامع البيان: والوجهان جيدان.

وقال في إيجاز البيان: والقولان صحيحان.

وقال في التمهيد: والوجهان جيدان صحيحان.

وقال في إرشاد المتمسكين: والقول بالتسوية هو الصحيح وعليه العمل، وعلى القول بالتسوية اقتصر في التلخيص والموجز وهو ظاهر قول الناظم⁽²⁾.

وقال القيجاطى: وأنا أختار القول بالتسوية(3).

المنتوري: وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه آخذ (4).

وقال الدر النثير: هل ما أدغم آخره يكون تمكين المد فيه مثل ما لم يدغم آخره أو يزاد في تمكين مده. وقد ذكر فيه الوجهين، ورجح السشيخ والإمام الزيادة وسوى الحافظ بينهما⁽⁵⁾.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽²⁾ في ذلك شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

⁽³⁾ المصدر نفسه،

^{(&}lt;sup>4)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ الدر النثير.

فائدة: قول الناظم: ومد للساكن في [الفواتح]⁽¹⁾ هل أراد اللفظي فيتعين قصر آلم الله في الوصل وآلم أحسب الناس لورش أي الميم منهما، وإن أراد الأعم تعين مدهما والأول أظهر لأنه متبادر عند الإطلاق.

قال في الكشف: وقد رأيت، بعض من ينتحل القراءة (46/ب) يرعم أن الميم من آلم الله وآلم أحسب الناس لا تمد أصلا وهذا وهم منه وقلة معرفت بالعلل والأصول نسأل الله العفو عن الزلال⁽²⁾.

الجعبري: نقل مكي والمهدوي وابن شريح المد والقصر (3).

قال الشارح: ولم يتعرض لحكمه إذا تحرك بحركة عارضة وتابعه الشراح (4).

وأجاب بعضهم بأنه داخل قبل في قوله: والخلف في المد لما تغير أي من سبب المد سواء كان همزا أو غيره.

وأجاب بعضهم بالعموم المتقدم.

قال الدائي في جامع البيان: فأما الميم من قوله: آلم الله على قراءة الجماعة، ومن قوله: آلم أحسب الناس في أول العنكبوت على رواية ورش، فاختلف أصحابنا.

فقال بعضهم: يزاد في تمكينها لأن الحركة عارضة، فكأن الميم ساكنة وهو مذهب الأذفوي والحسن بن سليمان.

⁽۱) [ما بين [...] من ب.]

⁽²⁾ الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لمكي بن أبي طالب حموش القيسي 64/1 وما بعدها.

⁽³⁾ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري في شرحه على حرز الأماني المسمى كنز المعاني، الورقة 87/ب من مخطوطة ابن يوسف رقم 55.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

وقال الآخرون: لا يزاد في التمكين إلا مقدار ما يوصل به إليها لا غير. قال: والمذهبان حسنان بالغان غير أن الأول أقيس والثاني آشر وعليه عامة الأداء(1).

وقال في إيجاز البيان: والمذهبان في ذلك جيدان، وذكر فيه أن المد أقيس بمذهب ورش، وإن على القصر عامة من لقى من الشيوخ، وأنه جاء به نصا عن ورش عن نافع إسماعيل النحاس عن أصحابه ومحمد بن خيرون⁽²⁾.

فقال إسماعيل في كتاب اللفظ: آلم أحسب الناس مقصورة الميم (3).

وقال ابن خيرون في كتابه: في الصورتين والسلام ممدودة والميم مقصورة.

وذكر في جامع البيان: النصين عن النحاس وابن خيرون (4).

وقال في الاقتصاد: وقد اختلف أصحابنا في مد الياء التي قبل الميم، وفي قصرها في أول سورة آل عمران على قراء الجماعة، وفي أول سورة العنكبوت على ورش، فمنهم من كان يمكنها ولا يمدها، ويعتل بأن [الموجب]⁽⁵⁾ لمدها هو سكون الميم بعدها، فلما حركت لسكونها وسكون اللام من اسم الله عز وجل بعدها في آل عمران وفي العنكبوت بإلغاء حركة همزة احسب عليها زال مد الياء بزوال الموجب لذلك، غير أنه لابد من تمكين يوصل به إلى الياء ومنهم من كان يمد الياء في ذلك مدا مشبعا كما كان يمدها مع سكون المسيم،

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/152.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في أ [الواجب].]

ويعتل بأن تلك الحركة التي على الميم عارضة غير لازمة بدليل مفارقتها إياها عند مفارقة الساكن، والهمزة والعارض لا يلزم قد لا يعتد به، ألا تسرى أن ورشا قرأ: قالوا الن جئت بالحق، وفي الأرض قطع، وإذا الأرض مدت، وشبه ذلك فلم [يرد]⁽¹⁾ الواو ولا الياء ولا الألف مع عدم وجود الساكن التسي بسببه حذفنا، ووجود الحركة لفظا وإنما ذلك من أجل كون تلك الحركة عارضة، فذلك ما تقدم ذكره سواء انتهى⁽²⁾.

وذكر في التمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص: الوجهين (3). وقال في التمهيد والتلخيص: والأول أقيس (4).

وقال في إرشاد المتمسكين: والمد الممكن في ذلك عندي أقيس بمدهب ورش، إذ كان من مذهب ترك الاعتداد بالعارض ومعاملة الأصل، ثم أتى بمثل الاقتصاد وزاد، [وكذلك](5) فمن يستمع الآن(6) وبل الإنسان⁽⁷⁾ وشبهه، أي لم يرد سكون العين و لا اللام، فهذا دليل على لغو العارض⁽⁸⁾.

وقال في إيجاز البيان: نحوه (9).

^{(1) [}في ج [يزد]·]

⁽²⁾ المصدر نفسه الورقة 152/أ.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في د [وذلك].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (9) من سورة الجن.

⁽⁷⁾ الآية (14) من سورة القيامة.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/152أ.

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/152.

ثم قال: وهذا مذهب الكل من القراء والنحويين في نحو قوله: لم يكن الذين كفروا⁽¹⁾، وفمن يرد الله⁽²⁾، ولو يشاء الله⁽³⁾ وما كان مثله، [أن لا يردوا]⁽⁴⁾ الواو ولا الياء ولا الألف مع تحريك النون والدال والهمزة، فعلى هذا فلابد من زيادة التمكين للياء قبل الميم في الموقعين⁽⁵⁾.

قال المهدوي في الشرح: [ويقوي] $^{(6)}$ مذهب من لم يمد [آلم الله $^{(7)}$] $^{(8)}$ و آلم أحسب $^{(9)}$ أن من العرب من يعتد بالحركة العارضة [فيقول:] $^{(10)}$ قالوا الن يعنى بمد الواو.

قال: وقد روى مثل ذلك عن ورش وليس بمشهور (11).

المنتوري: لا عمل على هذه الرواية عند أحد من الأئمة (12).

⁽¹⁾ الآية (1) من سورة البينة.

⁽²⁾ الآية (125) من سورة الأنعام.

⁽³⁾ الآية (4) من سورة محمد.

⁽⁴⁾ [في ب، ج [أن لا يروا].]

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد املك المنتوري الورقة 152أ.

⁽⁶⁾ [في ب [ويقول].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية (1) من سورة لآل عمران.

^{(8) [}في د [اسم الله].]

^{(&}lt;sup>9)</sup> الآية (1) من سورة العنكبوت.

^{(10) [}في د [فيقولوا].]

⁽¹¹⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152/ب - والهداية في وجوه القراءات السبع باب الممدود الورقة 16 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

⁽¹²⁾ المصدر نفسه.

وقال [المقرئ]⁽¹⁾ أبو داوود في الطرر على جامع البيان: وإلى القول الأول أميل يعني المد، وعليه أعول وبه أقول واقرأ وأقرئ⁽²⁾.

قال في الإقتاع: فأما آلم الله في قراءة الجماعة وآلم أحسب في قراءة ورش، فمن أهل الأداء من يراعي اللفظ، فلا يزيد في تمكين الياء من هجاء ميم فيهما لتحرك الميم وعلى ذلك نص إسماعيل النحاس عن ورش، ومنهم من يسوي بينه وبين آلم ذلك ألى وسائر ما لم يعرض فيه حركة.

قال: وهو القياس، وعليه أكثر الشيوخ للجميع من القراء (4).

قال القيجاطي: بل القياس القصر وهو الذي اختار (5).

المنتوري: وبذلك قرأت عليه وبه آخذ لأن عليه عامة أهل الأداء، وبه جاء النص عن ورش (6).

واعلم أنك إذا وقفت على الميم من قوله: آلم الله (47/أ) وآلم أحسب فلا خلاف في مده.

⁽¹⁾ **إنى** ب [المقروى].]

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

طمصدر نفسه ص 480.

[🗖] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

[🦰] لمصدر نفسه.

وقد نص على ذلك مكي في التبصرة⁽¹⁾ وابن شريح في الكافي⁽²⁾ وابن شريح في الكافي⁽³⁾ والتذكير⁽⁶⁾ وابن شعيب⁽⁴⁾ في الاعتماد⁽⁵⁾ وابن مهلب في التبيين⁽⁶⁾ وابن الطفيل، والمدجيني⁽⁷⁾ في $[m - 3]^{(8)}$ الحصرية⁽⁹⁾ وابن عبد الوهاب في الاعتماد⁽¹⁰⁾.

وقال ابن غلبون: فأما آلم الله من أول سورة آل عمران على قراءة سائر القراء، وآلم في أول العنكبوت على قراءة ورش خاصة، فقد اختلف المقرءون في الميم منهما فمنهم من مكنها ولم يمدها.

وقال إنما كنت أمدها لما كانت ساكنة لئلا يجمع بين ساكنين، فلما تحركت في آل عمران لسكونها وسكون للام من الله بعدها، وفي العنكبوت بالغاء حركة همزة أحسب عليها زالت علة مدها، فلذلك لم يمدها غير أنه مكنها من أجل الياء التي قبلها لأنها حرف مد ولين، ومنهم من مدها وإن كانت قد تحركت كما كان يمدها وهي ساكنة، واحتج لذلك بأن قال: حركتها عارضة

⁽¹⁾ التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص 68-70.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ ابن شعيب محمد بن إبراهيم الأندلسي أخذ القراءة عن مكي والمهدوي والداني وأخذ عند أبو الحسن شيخ ابن الفحام والجزمي، توفي سنة 481هـ - ترجمته في غاية النهاية 47/2 رقم الترجمة 2685.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المدجيني لم أعثر على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

^{(&}lt;sup>8)</sup> [في ب، د [شرحي].]

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

غير لازمة بدليل مفارقتها إياها عند مفارقة اللام من الله والهمزة من أحسب لها وكأن العارض الذي لا يلزم قد لا يعتد به.

ألا ترى أنهم يقولون: قل الحق فيحركون الله لالتقاء الساكنين، ولا يردون مع ذلك الواو التي كانت سقطت من أجل سكون الله، لأن الحركة التي فيها عارضة، فكذلك فعل هؤلاء في هذه الميم، فيمدونها كما كانوا يمدونها قبل تحريكها ولا يعتدوا [بتحريكها](1) إذا كانت عارضة(2).

قال أبو الحسن: وكلا القولين حسن، غير أني بغير مد قرأت فيهما وبه وآخذ انتهى (3).

وقال في الدر النثير: ما تحرك من أواخر هذه الحروف في الوصل بحركة عارضة، هل يبقى [عليه] (4) من المد مثل ما يستحقه إذا لم يتحدك آخره، لأن حركته عارضة فلا يعتد بها أو ينقص من مده قد زال بتلك الحركة وقوع الساكن بعد حرف المد، وفيه أيضا الوجهان، والأرجح عندهم الزيادة في المد بناء على ترك الاعتداد بالعارض، وذلك في آلم الله في قراءة الجميسع، وآلم احسب في قراءة ورش وحده انتهى (5).

وقال في اللئالي الفريدة: فإن تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك، وذلك في آلم الله في قراءة الجميع وآلم احسب في قراءة ورش، فمن القراء من لا يعتد بالحركة لكونها عارضة وترك المد على حاله.

^{(1) [}ما بين [...] في غير ألف وأما ما في أ [بحركتها].]

⁽²⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري 359/1.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁵⁾ الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد المالقي.

ومنهم من لا يمد لأن الثاني قد تحرك، فزال لفظ التقاء الساكنين (1).

ذكر الوجهين مكي والمهدوي ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ، [والحكم] (2) لكان وجها وفي حركة ميم آلم الله وجهان أحدهما أنها حركة همزة الوصل نقلت إليها.

فإن قيل حركة همزة الوصل لا تنقل لأن ثباتها كثبات همزة الوصل.

فالجواب إن ذلك غير ممتنع، وذلك أن حق [ميم](3) أن يوقف عليها ويبدأ بما بعدها فإن وصلت به فبنية الوقف، وقد قرئ بذلك، فعومل اللفظ عند إرادة التخفيف في نقل الحركة، وثبت للدلالة على ثبات الهمزة في الوصل اللفظي المشار إليه.

ونحو ذلك قولك: واحد، اثنان بكسر الدال.

⁽¹⁾ اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب المد الورقة 40 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

⁽²⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(3) [}في ج [الميم].]

القول في الممدوح والمقصون ما ورج في فواتم السور

والثاني أنها حركة التقاء الساكنين الميم واللام الساكنة بعدها، وكانت فتحة لا كسرة لثقل الكسرة بعد الياء التالية للكسرة.

وقد قرئ بكسرها على أصل التقاء الساكنين.

وأما حركة الميم في آلم احسب بالنقل على أصل ورش في ذلك انتهى (1).

وقال أبو جعفر المد في آلم أحسب أقوى منه آلم الله لأن آلم أحسب أجمع القراء على تسكينه إلا ورشا، وأجمعوا كلهم على تحريك آلم الله، قاله ابن عبد الكريم [والنزوالي⁽²⁾](3) والشوشاوي⁽⁴⁾.

قلت:

لللفظ والمد اعتبار الأصل وخلف ورش نصهم به ظهر تحسر عنوسيط لكل [قال] (%)

ولدى ميسم الله خفف الكسل ومدها في العنكبوت معتبسر وجوز الفساسسي فسي اللنائسي

⁽¹⁾ اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة الورقة 40.

⁽²⁾ النزوالي لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

^{(3) [}في ج أو المهداوي].]

⁽⁴⁾ أبو علي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الواصلي الشوشاوي نسبة إلى شيشاوة بضواحي مراكش ت 899هـ/ ذرة الحجال 131/1 ونيل الابتهاج/110 وطبقات الحضيكي 177/1، 178 وكشف الظنون 1296/2، ومعجم المؤلفين 254/3.

^{(&}lt;sup>5)</sup> لِفي ج، هـ [تال].]

الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

قال في التحفة:

وإن تحركه بعارض طرى فاقصره والمدد ثم توسيط يرى فو القصر يعتد فللا يمد ولمن قرا بالمدد لا يعتد في الشرح للفاسي تخريج حسن

إذ قال: المتوسيط رعى الجانبين (47/ب)

وذاك في ميسم بأولى العنكبوت
وآل عمران صحيح عن ثبوت
لكن مسع شكل لسكن يشهر
قصر ومع نقلك قصر اشهر
وقيل [شكل] الميم من وصل نقل
على مسراد وقفه الهمز وصل
وإن تقل لسم حركت بالفتع
والكسر أولى فاتقل في الشرح
والكسر أولى فاتقل في الشرح
أربع كسرات وذا ثقل يشبع
أربع كسرات وذا ثقل يشبع
فالشكل من ميميهما
ووضعه شكل مسن الأشكال

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

و هو عندي حسن لا بأس به $(1)^{(1)}$ و هو عندي حسن لا بأس به $(1)^{(2)}$ وقوله في التحفة: لا اجتمع أربع كسر $(1)^{(3)}$.

نكتة: يرد عليه مريب الذي فقد اجتمع فيه أربع كسرات.

الجواب: إنه اسم معرب وآلم مبني والمعرب أخف من المبني، قاله شيخنا الوالد رحمه الله.

[ثم قال](4):

فصل وحرف القد في الفواتح قسم كطه ألف لا سماكن محملا على ما كمان فيه السبب وقسمك الثاني سكون كألف وقسمك الثالث حرف وسبب وقسمك الرابع حرف اللين وجهين للكل بلانسزاع والأرجح والمشهور والمفضل ونجل غلبون [يرى] التوسطا والمهدوي مد لورش وحده ومد ورش ياء شيء يوجب ممن همزة وتم باب المد

أقسامه أربعة عسن شارح فالقصر مشهور ومد كائن فالقصر مشهور ومد كائن من غير حرف فاقتصر وقل ألف فيه وقد مد فمده وجب مع ساكن كعين في التبيين مع ساكن كعين في التبيين توسط والآخسر الإشباع لكلهم مدهم المطول أرجح للكل فخذ ما قسطا إذ هو في شيء يجيز مده تمكين عين إذ سكون أغلب مفصلا عن جدد

⁽۱) الأبيات من 280 إلى 290 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار، نسخة من مخطوطة خاصة، الورقة 15-16.

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في هـــ.]

^[--] لا يوجد في ب، ج.]

^{🖣 [}مما بينُ [...] لا يُوجد في ب.]

⁽ق) ج [يرا].]

الأبيات من 451 إلى 462 لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 22-23، نسخة من مخطوطة خاصة.

القول فير الممدوح والمقصون ما ورج فير فواتم السور

وقال في نظم الخلاف:

ووسط المكي والدائي معا والأول المختسار للمكسي والأول المختسار للمكسي وبالتوسط الإمام قد قرا وقال الجاديري:

وعين في الفواتح وقال في التقريب:

ومد لكسل حسرف مد فسواتسح وقسل عند ميسم الله والعنكبوت إن فذوا المد راعى الأصل والقصر ضده ومدا لسه عيسن يسرجسح كلهسم

وقال في مختصر التعريف: ولحدى ميم الله خلصف الكسل بالطسول والقصسر وما بينهما اعنسى في تفصيله في التعليم

العين عن جميعهم وأشبعا في كشفه والثاني للداني لورشهم ولسواه قصران

وسط ومد راجع

إذ أقبل تسكين أتى قاله ملا وصلت خلاف عنهم قد تنقلا وفارسهم تخريج توسيط أعملا وتوسيطهم المرجوح والقصر أهملا

والعنكبوت عند أهسل النفسل وهكذا في لامسه إن ادغمسا وفقده على السذي في الميسم «

⁽¹⁾ نظم الخلاف للتازي البيت رقم 26 من نسخة من مخطوطة خاصة.

⁽²⁾ نظم الجادري المسمى النافع في أصل حرف نافع الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة داخل مجموع.

⁽³⁾ الأبيات 97، 98، 99، 100 من النقريب للوهراني.

⁽⁴⁾ لم أقف على ناظم هذه الأبيات... وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

القول في الممدوح والمقصون ما ورج في حرف اللين إذا مكن ما بعده بالوقف

قال في التكملة: ووجهان في تحريكك الميم عارضا (48/أ)(1).

قوله: ومد في داله الحركات الثلاث، والرواية الفتح فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، والمفعول محنوف والتقدير ومد حرف المد، للساكن وفي الفواتح: يتعلقان بمد، ومد: مبتدأ، عند: ظرف مكان يتعلق براجح وهو خبر المبتدأ.

فائسدة: قيد الناظم حرف الروى في البيتين لأجل الإقواء، والإقواء هو الختلاف حركات الروى بالضم والكسر وهو عيب في القوافي، لقول الخزرجي: والكل متقا، وفصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا.

ثم قال رحمه الله:

(84) وقف بنحو سوف ريب عنهما بالمد والقصر وما بينهما

أخبر أن حرفي اللين إذا سكن ما بعدهما للوقف، فعن ورش وقالون ثلاثة أوجه، المد والقصر والتوسط.

قال في الاقتصاد: فإن انفتح ما قبل الواو والياء في شيء من ذلك نحو: مسن خوف $^{(2)}$ ، والسوء $^{(3)}$ ، ولا ريب $^{(4)}$ ، وصالحين $^{(5)}$ وشبه ذلك، فإن المد عند

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152 وما بعدها.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الآية (4) من سورة قريش.

⁽³⁾ الآية (2) من سورة البقرة.

⁽⁹⁸⁾ من سورة التوبة.

الآية (10) من سورة التحريم.

الحذاق من القراء، كأحمد بن نصر بن منصور الشذائي⁽¹⁾ وأبي علي الحسن بن داوود النقار⁽²⁾ وغيرهما لا يجوز في ذلك لزوال معظمه بتغيير حركة ما قبل الواو والياء وكون الساكن عارضا، إذ هو للوقف لا غير فضعف المد من كلا الوجهين وقد أجازه بعضهم في هذا الضرب، واعتد بالتقاء الساكنين ولم يفرق بين ما وليت الواو والياء فيه حركتهما، وبين ما لم يليهما، لأن اللين موجود في الموضعين وإن كان في أحدهما ضعف.

وهذا مذهب علي بن بشر (3) وغيره من أصحاب ورش.

والذي اختاره في الباب كله التمكين من غير إفراط لما في ذلك من التبيين والتحقيق مع الأمن من سقوط حرف المد من لفظ القارئ.

قال أبو عمرو: والقياس عندي يوجب أن يكون التمكين أنقص في مذهب من وقف بالروم على أو اخر الكلم، منه من يذهب عن وقف بالسكون أو الإشمام لكون الروم حركة وإن ضعفت فاعلم ذلك انتهى (4).

وقال في إيجاز البيان: نحوه أي لا يجوز المد (5).

⁽¹⁾ أحمد بن نصر أبو بكر الشذائي البصري إمام مشهور قرأ ابن مجاهد وغير من الأئمة وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي وغيره، قال الداني توفي بالبصرة سنة 370 هـ - ترجمته في غاية النهاية 144/1 – 145 رقم الترجمة 673.

⁽²⁾ أبو على الحسن بن داود النقار الكوفي مولاهم المعدل النحوي مصدر حانق وكان قيما بقراءة عاصم ثقة مأمونا من تلاميذه أحمد بن نصر الشذائي المذكور قبله، قال الداني: توفى قبل سنة 350هـ - غاية النهاية 212/1 رقم ت 971.

⁽³⁾ علي بن بشر الزهري، روى القراءة عن المسيبي وسعيد بن أوس، وروى القراءة عنه نوح بن منصور محمد بن إسماعيل الخفاف – غاية النهاية 527/1، رقم الترجمة 2178.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

وقال في جامع البيان: فعامة أهل الأداء والنحويين لا يرون إشباع المد وزيادة التمكين⁽¹⁾.

وقال في إيجاز البيان: وهو قول جميع النحويين(2).

وقال في جامع البيان: أن النقار لم يمد، وأن الشذائي قال: وإذا انفتح ما قبل الواو والياء سقط المد على كل حال، لا خلاف في ذلك بين القراء⁽³⁾.

وقال في إيجاز البيان: علة المد قد ذهبت وكذا في جامع البيان (4).

وقال في إيجاز البيان: وقد أجاز بعضهم الاعتداد بالتقاء الساكنين (5).

قال في التلخيص: إن أهل الأداء الآخذين برواية أبي يعقوب، يمكنون ذلك تمكينا مشبعا⁽⁶⁾.

وقال في جامع البيان: الآخذون بالتحقيق وإشباع التمطيط من أهل الأداء من أصحاب ورش وغيره يزيدون في تمكينهما وهو مذهب شيخنا علي بن بشر⁽⁷⁾.

وقال في إيجاز البيان: وهذا مذهب علي بن بشر، وجماعة من منتحلي قراءة ورش، الآخذين بالتحقيق⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه.

قال: وهو قياس رواية أبي يعقوب عن ورش عن نافع في نحو شيء والسوء وشبههما (1).

وقال في إيجاز البيان: والذي آخذ به في ذلك بتمكين وسط من غير إسراف وبه قرأت⁽²⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين: نحوه (3).

وقال في التمهيد: وبالتمكين من غير إسراف آخذ في جميع وبه قرأت على أكثر شيوخي، وعليه أعول (4).

قال في الإقتاع: فأما ما عرض فيه التقاء الساكنين في الوقف نحو: لا ريب، والموت، وصالحين⁽⁵⁾، فلأهل الأداء فيه مذهبان.

منهم من لا يمد شيئا من ذلك لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين بحرف المد في هذا كغيره نحو: حفص وبكر، وممن ذهب إلى هذا ابن [سفيان]⁽⁶⁾.

ومنهم من يمد ويقول إذا قدرت على الفرار من التقاء الساكنين، لم أجمع بينهما وإلى هذا يميل أبي⁽⁷⁾ رضي الله عنه وهو اختيار أبي الحسن رضي الله عنه، وكلا القولين صواب⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/153.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ الآية (2) من سورة البقرة، والآية (19) من سورة ق، والآية (10) من سورة التحريم.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ب [شعبان].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> على بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن البانش والد ابن البانش أبي جعفر أحمد بن علي، رحمهما الله أوحد زمانه إتقانا ومعرفة وتفردا بعلم العربية، من كتبه شرح كتاب سيبويه، توفى سنة 528هـــ - الإقناع 50/1-51.

⁽⁸⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 480/1.

وذكر سيبويه: في بكر وعمرو أن من العرب من يكون فيه التقاء الساكنين، فينقل حركة الحرف الوقوف عليه إلى ما قبله، فيقول: هذا البكر ومن البكر.

قال: ولا يكون هذا في زيد ولا عون ونحويهما لأنهما حرفا مد فهما يحتملان ذلك كما احتملا أشياء في القوافي ولم يحتملهما غير هما.

ومع هذا كراهية الضم والكسر في الياء والواو، والذين لا ينقلون وهم أكثر العرب لا يلتزمون ذلك انتهى⁽¹⁾.

المنتوري: والقصر في ذلك هو اختيار شيخنا القيجاطي وبه قرأت عليه في الوقف وبه آخذ انتهى⁽²⁾.

فاتدة: المراد بالقصر في كلام الناظم القصر (48/ب) على بابه، وهو ترك المد وليس كالقصر في حروف المد واللين، قاله الشارح وابن عبد الكريم والوارثيني وابن مسلم والمجراد وأبو وكيل في تحفته حيث قال:

لك ن يعتقد بأن ذا القصر هذا إسقاط مدده خلافا لبر هان الدين الجعبري.

ونصه: والقصر الحقيقي في الوقف بالإسكان المعبر عنه بسقوط المد الفرعى، ووافقه المجاصى والمرسى انتهى (4).

⁽¹⁾ كتاب سيبويه 4/173 و 174 وينتهي كلام سيبويه عند... والواو وما بقي من الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 481/1.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/أ و 153/ب.

⁽³⁾ البيت 423 من تحفة أبي وكيل ميمون الفخار الورقة 23 وتمامه:

كنحو سوف ريب لكن يعتقد *** بأن ذا القصر هنا إسقاط مدد عند الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/ب.

تنبيه: المختار من هذه الأوجه التوسط كما عند الداني وبه الأخذ عندنا بفاس في المهموز وغيره.

قال الشارح: قال أبو عمرو: والذي أخذنا به في ذلك بتمكين وسط من غير إسراف وبذلك قرأت (1).

المجراد: المختار من هذه الأوجه التوسط وهو الذي أخذ به الحافظ وكذا عند [الشراح](2)(3).

قلت: وراجع ما تقدم من نصوص الداني، فقد اختار التوسط، وقال في اللئالي: قال الحافظ أبو عمرو: والذي آخذ به في ذلك التمكين المتوسط من غير إسراف وبه قرأت⁽⁴⁾.

وهذه الأوجه التي ذكر الناظم في غير المهموز باعتبار ورش كما مثل.

وأما باب شئ وسوء له في الوقف فلا يجوز القصر، لأن المد عنده لأجل الهمز بخلاف قالون، فالمد للسكون لا للهمز لأنه لا يعتد به الوصل كورش، ولذا قال في الحرز:

وورشهم يوفقهم في حيث لا همز مد خلا(⁵⁾، قاله الشارح وتابعوه.

⁽¹⁾ لم أقف على كلام عبد الصمد الشارح فيما قاله أبو عمرو.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج [الشارح].]

⁽³⁾ إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 63/أ.

⁽⁴⁾ اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الوقف الورقة 51 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973

⁽⁵⁾ البيت في إيراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص: 124 وتمامه: وعنهم سقوط المد وورشهم *** يوافقهم في حيث لا همز مُدخلد.

وهذا الخلاف باعتبار الوقف بالسكون والإشمام، وأما الروم فليس معه إلا القصر.

فإن كان الموقوف عليه مضموما غير همز، فلهما سبعة أوجه.

وكذا المهموز عند قالون، وعند ورش ستة فقط.

وإن كان مفتوحا أو منصوبا فلهما في غير المهموز ثلاثة.

وكذلك لقالون أيضا، ولورش اثنان.

وإن كان محفوظا أو مكسورا فلقالون أربعة أوجه مطلقا، وورش مثله حيث لا همز، وفيه أربعة.

الجعبري: حصل لورش في نحو شيء وسوء وجهان، المد والتوسط في الوصل والوقف بالإسكان المجرد مع الإشمام وبالروم.

وللباقين فيها ثلاثة: المد والتوسط والقصر في الوقف في الهمزة المتطرفة بالإسكان المجرد عن الإشمام ومعه، والقصر فقط في الوصل والوقف على غير المتطرفة وعليها بالروم انتهى (1).

الله المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال في الأجوبة المحققة:

وان حرف لين قبل همز فهاكسه اذا كان مرفوعا ومع كل واحسد وبالروم والإسكان والمد قد مضى ففي ذاك عن ورش لدى الرفع ستة وذلك أن المد للهمز عنده لقالون وزادوا القصر حال سكونه كشيء وسوء رفعه مع جره ففيه لقالون لدى الرفع سبعة وذلك أن المد للساكن انتفع ويعض يروم المد يكسر يساءه ويعض يروم المد يكسر يساءه

قال في التحفة:

كنصو شيء سوءة وإن تقف في مذهب الأزرق قل والقصر عيسى بن ميناء به فالنبر عندهما [ملغي] الدي الحاليان بالقصر والتوسيط والإشباع

بسروم وإشمام وتسكينه فادر الإشباع والتوسيط عن ورش المصر متى تلوت الذكر في حالة الجر وأربعة في الجر تبد والمن يسر وذا الحكم منقول شهير عن الغر وفي حالة الإشمام خذها بلا عسر ولا مد مع روم لقالون ذي الحجر وأربعة في الجر للعالم المقري ينظمي هدداك الله للعلم والبر فياتي بحرف المد من بعد ذا الكسر فينشأ حرف المد ذو الجهل في سكر (الله في الله في اله في اله في الله في الله في اله في اله في اله في اله في اله في اله في الله في اله

بالطول والتوسط عن ورش سمه [بأيما] وقف فذلك اعترف وصلا ببغداد وقال الحبر بعدهما الذي يسراه الغير فالوقف بالسكون دون مين كذا مع الإشمام عن إجماع

⁽¹⁾ الأجوبة المحققة للقيسي، فصل في الوقف على حروف المد مخطوطة خاصة بالخزانة النجلية بمزوضة دائرة شيشاوة، إقليم مراكش، ولدي مصورة منها.

^{(2) [}في هـ [فأيما].]

^{(3) [}في ج، د [ملغا].]

مع غير همز ولقالون [ترا] ٥ بأن ذا القصر هذا إسقاط مد (1/49) توليدا عن كسر أو ضم خيذان

والقصر مع روم وللكل [جــرا] ال كنصو سوف ريب لكن يعتقد والمسد دون المسد فيهمسا إذا وقال في مختصر التعريف:

وقف أبريب سوف في المثال منه ويوسف على [الوصل](4) جرا(5) وعنهم الشلاشة الأقول وهكذا الأقسوال فيمسا نبسرا الوهراني:

* *وفى نحو سوف ثم ريب بوقف الثلاثة تجرى والتوسط قد علا * * ثم قال:

وان واو أو يـاء فتــح وهمـزة بطول وتوسيط ودان بوصله وفي الوقف يجري ما تقدم فاسئلا وباقيهم فاقصر بوصلك عنهم

وقال التازى:

الدانسي مدا وسطا ليوضحا وللامسام الفاصل الأجسلان

تسكنتا في كلمة فوهم تلا

ووقف ويختار التوسط فاعقلا

بنحو سوف ريب وقفا رجحا والقصر للمكسى ليسس إلا

⁽۱) افي د [جري].]

⁽²⁾ لغي د [تري].]

[🖪] الأبيات 417 إلى 424، من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 22 و 23 من نسخة مخطوطة خاصة لدى مصورة منها.

⁽الأصل].] الأصل].]

[🗗] لم أقف على ناظم هذين البيتين... وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغير هما كثير .

[🗬] الأبيات 103.102.101.96 من منظومة التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السيد السحابي.

[🗗] نظم الخلاف السطر 5 من الورقة 2/أ مخطوطة خاصة لدى مصورة منها.

أي مذهب الشيخ و الإمام القصر.

قال ابن سليمان: وبه لا غير قرأت في طريق الحافظ أيضا وبه آخذ في الطرق الثلاثة (1).

قلت: [و إلى جريان الأوجه الثلاثة في باب شيء لقالون، وعدم القصر فيه لورش، واختيار [التوسط أشرنا بهذه](2) الأبيات](3):

كذا لعيسى باب شيء يلفى وورشهم لا قصر فيه وقفا ورجحوا توسطا للكلل واختاره الحافظ فافهم قول والقصر في الكنز [هنا] الطبيعي [وحنف للكل خد تفريعي]

قوله: وقف: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، الماضي: وقف والمضارع: يُوقف على وزن يُفعل، حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحملوا عليه الأمر فقالوا: قف على وزن على، كما قالوا: زنْ، عدْ، بنحو: متعلق بقف والياء بمعنى في، فهي ظرفية، كقول تعالى: وما كنت بجانب الغربي⁽⁵⁾، نجيناهم بسحر⁽⁶⁾، وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ذكر المنتوري في شرحه على الدرر 154/أ - والحلفاوي في باب المد والقصر في شرحه على الدرر اللوامع مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6064.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁴⁾ هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية (44) من سورة القصيص.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (34) من سورة القمر.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية (137) من سورة الصافات.

القول في التحقيق والتسميل:

وقال بعضهم: والظاهر أن الباء بمعنى على، على حد قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ ﴾ (١).

وقول الشاعر:

ارب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب (١

سوف: مضاف محكي، ريب: معطوف محكي، عنهما: متعلق بقف وكذا بالمد، وما: موصولية وصلتها الظرف بعدها وهي معطوفة على المخفوض قبلها، وبينهما: ظرف مكان، والضمير عائد على المد والقصر وهو متعلق بمحذوف لأنه صلة ما، والعائد على الصلة ما يحتمله الضمير المجرور.

ثم قال رحمه الله:

(85) القول في التحقيق والتسهيل للهمز والإسقاط والتبديك

أتى باب الهمز عقب باب المد، لوقوعه في يؤمنون⁽³⁾ بعد مد فيه هدى للمتقين⁽⁴⁾، ولأن الهمزة إذا خففت جعلت مدا أو كالمد غالبا.

وقال بعضهم: لأن الهمز أحد موجبي المد في باب المد، ولأن [ما] (5) فيه همز، إن ورد في القرآن بعد ما فيه المد والقصر، وكذلك في ءانذرتهم (6)، وآخر النقل وإن وقع قبله لأن التسهيل فيه بقاء بعض الهمز، والنقل لإبقاء

⁽١) الآية (30) من سورة المطففين.

البیت أ_ (راشد بن عبد ربه) انظر سیرة ابن کثیر ج 1 ص: 374.

الآية (3) من سورة البقرة.

الآية (2) من سورة البقرة.

[😝] ألى ب [الهمز].]

بيتان 471 و472 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 25/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

ورده بعضهم بلزوم تقديم الهمز المفرد لسبقه، والأولى عقد باب للكل، ثم يقسم الأنواع بفصول، ويبدأ بالمفرد لسبقه وأصالته، لكنه تابع لمن قبله كالشاطبي، وقدم التحقيق لأصالته.

قال في التحفة:

اذ لا يرى مفتقرا لعلة والأصل ما يعم فيما عرفا (ال

فالنطق بالتحقيق أصل الهمزة وإنه يعهم فيما خففا

والهمز مصدر همزت ضغطه.

وقيل: اسم جنس واحده همزة يفرق بين مفرده وجمعه (49/ب) بطرح التاء. قال في التحفة:

والهمز جمع همزة أو مصدر قولان منصوصان فيما فسرواه

قال بعضهم: الجمع على أربعة أقسام، اسم جمع وهو الذي لا مفرد له من لفظه مثل: رهط ونفر وذو ذوب الليل على قول، واسم الجنس بينه وبين مفرده سقوط التاء كما تقدم وجمع سلامة وجمع تكسير.

وقيل: أسماء الهمزة سبعة: همزة القطع، وهمزة الجمع كأئمة وأرباب، وهمزة المتكلم، وهمزة الأصل، وهمزة الوصل، وهمزة الاستفهام، وزيد همزة ما لم يسم فاعله نحو: انطلق بزيد، أي أخبر الناظم أنه يتكلم في هذه الترجمة على حالات الهمزة، وهي أربع: التحقيق ومقابله، التخفيف وأنواعه ثلاثة، بدل وتسهيل، ويراد به بين بين وحذف.

⁽¹⁾ الآية (6) من سورة البقرة.

⁽²⁾ البيت 495 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 26/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

القول: خبر مبتدأ محذوف أي هذا القول، في التحقيق: متعلق بالقول، وللهمزة متعلق بالتسهيل وهو من باب الأعمال وحذف ضمير من الأول والتقدير في التحقيق له.

ثم قال رحمه الله:

(86) والهمز في النطق به تكلف فسها وه تارة وحذف وا (87) وأبدلوه حرف مد محضا ونقلوه للسكون رفضا

هذا الكلام أتى به توطئة ليركب عليه ما بعده، فأخير أن الهمز حرف جلد صعب في اللفظ، بعيد [في]⁽¹⁾ المخرج، شبيهة بالتهوع والسعلة لشدتها فلا يمكن النطق بها إلا بتكلف، فاتسعت العرب فيها بما ذكر.

قال بعضهم: وأصل تسهيل أن يكون بين بين لبقاء البعض حالة التسهيل، ثم يليه الإبدال للعوض منه، ثم النقل ثم الحذف، واستوفاها الناظم بقوله:

*سهلوه راجع إلى بين بين وحذفوا * أي حذفه مع حركته بدليل نقلوه.

وقوله: وأبدلوه الخ، أي من جنس حركة ما قبله، ونقلوه للسكون رفضا أي حذفوه بعد نقل حركته والضمائر راجعة إلى الهمز، والمحض الخالص من كل شيء، وأصله اللبن بلا رغوة.

-309-

قوله: نقلوه، أي نقلوا حركاته فهو على حذف المضاف.

وإلى هذا (79/ب) أشار في التحفة:

لكن وجوه الخف فيها الأولى من غيره على احتجاج يملا معمهيلها بين بين الأولى اذ فيه بعض الهمز هاك النقلا أحم يليه البدل المفضول اذ فیه خلف همز دلیل

⁽¹⁾ إما بين [...] من ب.]

والنقل لما ان أتى دليلا بشكله صاريلي التبديلا والحذف رأسا أضعف الأحكام لأجل ذا أخر في الأعلم

والهمز: مبتدأ أول، به: متعلق بالنطق، وفي النطق: خبر متقدم، وتكلف: مبتدأ ثان، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول، ويجوز فيه وجه آخر وهو أن يكون في النطق في موضع خبر المبتدأ الأول، وتكلف: فاعل لأنه قد اعتمد، وتارة: معناه مرة وهو ظرف زمان والعامل فيه سهلوه، وحذفوا: فعل ماض، والفاعل والمفعول محذوف تقديره وحذفوه، حرف: مفعول ثان.

محضا: نعت لحرف، قاله المنتوري والمجراد وابن عبد الكريم والمجاصي وأجانا⁽²⁾.

وقال المنتوري: [منصوب لأنه أقيم مقامه أي إبدالا محضا، وللسكون: متعلق بنقلوه أي لصاحب السكون قاله الوارثيني (3) وابن عبد الكريم (4)

[وقال]⁽⁵⁾ المجاصي: الساكن الحي قبله، ورفضا: مصدر في موضع الحال من الفاعل في نقلوه، والعامل فيه الفعل قبله، أي رافضين له، وإما من المفعول به وهو ضمير الهمز أي مرفوضا ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله، والتقدير ونقلوه لأجل الرفض، فيكون تنبيها على أن المقصود من نقل حركته إلى الساكن قبله، إنما هو ليحنفوا الهمزة⁽⁶⁾، قاله المجراد والوارثيني وجعله أجانا

⁽¹⁾ الأبيات 473 إلى 477 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 1/25 من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 153/ب.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في أ، هـ..]

⁽⁴⁾ لم أجد هذا النص في محله من شرح المنتوري على الدرر اللوامع عند إعرابه لهذا البيت الورقة 153/ب.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 63/ب السطر 22، خزانة ابن يوسف بمراكش رقم الكتاب 105.

والمطماطمي منصوبا على الحال⁽¹⁾، وقالهما أيضا الخراز وابن عبد الكريم واتفقوا [على]⁽²⁾ أن معناه: الترك، ومنه الرافض لترك الحق⁽³⁾.

القول في التحقيق والتسميل فنافع سمل أخرى الممزتين

ثم قال رحمه الله:

(88) فنافع سهَّل أخرى الهمزتين في كلمة فهي بذاك بين بين(50/أ)

(89) لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكنّت

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي في كلمة، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي من كلمة، وفي رواية البلفيقي بكلمة (4).

أخبر أن نافعا سهل الثانية من الهمزتين [القطعيتين] (5) المتحركتين المتلاصقتين مطلقا، حيث وردت في الحالين.

فقوله: أخرى، احترز من الأولى فيندرج ما فيه ثلاث همزات.

وقلنا: [القطع]⁽⁶⁾ يخرج نحو والذكرين⁽⁷⁾ ياتي حكمه والمتحركتين أخرج نحو أمن⁽⁸⁾]⁽⁹⁾، وقيل يخرج من قوله: بين بين، والمتلاصقتين أخرج نحو

⁽¹⁾ إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 63/أ.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ب، ج، د.]

⁽³⁾ المصدر نفسه.

شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/ب 154/أ.

⁽⁵⁾ **لغي** ج [القطع من].]

^{(&}lt;sup>(6)</sup> إلى ج [القطعتين].]

⁽الآية (143) من سورة الأنعام.

الآية (13) من سورة البقرة.

⁽ج) إلى ج [ءأمين].]

برءاؤا⁽¹⁾، وقيل يخرج من قوله: ليفصلا، والأولى مفتوحة مطلقا، والثانية مفتوحة ومكسورة ومضمومة، والمفتوحتان أحد وعشرون موضعا، والمفتوحة وبعدها مكسورة، ورد في اثنين وثلاثين موضعا، والمفتوحة بعدها مضمومة في أربعة مواضع، وسماها القراء كلمة واحدة على سبيل التجوز وفي الحقيقة كلمتان لأن الأولى دخلت لمعنى.

⁽¹⁾ الآية (4) من سورة الممتحنة.

القول في التحقيق والتسميل

وأجاب ابن أجروم بلزومها وعدم انفصالها صارت كأنها من كلمة ولذا لم يذكر سيبويه فيها إلا التسهيل ونظيره مناسككم (1) ونحوه في الإدغام لما اتصل به الضمير ولم يوقف على ما قبله أشبه الكلمة الواحدة (2).

قال في الدر النثير: واعلم أن كل ما ذكر في هذا الباب من الهمزتين في كلمة، فإنه في الحقيقة من كلمتين، وبيان ذلك أن الهمزة الأولى من كل ما ذكر في هذا الباب همزة استفهام، وهي حرف من حروف المعاني، دخلت على كلمة أولها همزة فالتقت همزتان، وليس في القرآن همزتان ملتقيتان في كلمة إلا في لفظة واحدة وهي: أئمة وقعت في القرآن في خمسة مواضع، في براءة (3)، والأنبياء (4)، واثنان في القصص (5)، والسجدة (6)، فأما [التعبير] (7) [عن الهمزتين] في هذا الباب، فإنها من كلمة فمجاز، والذي سوغ ذلك التحام إحدى الهمزتين بالأخرى في حكم الخط واللفظ والمعنى، أما الخط فإنه قد اطرد في كل حرف من حروف المعاني، إذا كان من حرف واحد من حروف

⁽¹⁾ الآية (200) من سورة البقرة.

⁽²⁾ ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 154/أ والمجاصي الورقة 64أ، مخطوطة ابن يوسف رقم 105.

⁽³⁾ الآية (12) من سورة التوبة (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون).

⁽⁴⁾ الآية (73) من سورة الأنبياء (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا).

⁽⁵⁾ الآية (5) من سورة القصص، والآية (41) من نفس السورة 1. ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين 2. وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون.

⁽⁶⁾ الآية (24) من سورة السجدة، وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا).

⁽٦) [في أ [التغيير] وفي د [التقدير].]

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

التهجي، إنه يكتب موصولا بما بعده إذا كان مما يقبل الوصل، كباء الجر، وفاء العطف ولام الابتداء ونحو ذلك، فحكم همزة الاستفهام وصلها بما بعدها في الخط ولو كانت مما يقبل ذلك.

وأما حكم اللفظ فمن حيث أن همزة الاستفهام حرف واحد من حروف التهجي، لم يكن لها حكم الكلمة المستقلة، إذ الكلمة المستقلة لابد لها من مطلع ومقطع، فمطلعها أولها ولابد من تحريكه ليصح الابتداء به، ومقطعها آخرها، والأصل تسكينه في الوقف، وأقل ما يحصل هذه الحقيقة بحرفين من حروف التهجي نحو: قَدْ وَهَلْ، فأما الحرف الواحد فلا.

فلزم لذلك أن تتصل في اللفظ بما بعدها وهذا هو السبب في الاتصال في الخط.

وأما حكم المعنى فهو أن الحرف إنما جيء به ليدل على معنى في غيره.

وهمزة الاستفهام إنما تدل على معنى الاستفهام فيما بعدها، فلما كان معناه لا يظهر إلا فيما بعدها، صارت كأنها جزء منه، لأن معناها إنما يحصل بحصول اللفظ لمجموعهما، كما أن معنى الكلمة التي تدل على معنى في نفسها إنما يحصل بمجموع أجزاءها انتهى(1).

قوله: فهي بذلك الإشارة إلى التسهيل المفهوم من قوله: سهَّل.

قوله: بين بين اعلم أن بين بين اسمان مركبان جعلا اسما واحدا، ومعناه بين الهمزة وبين حرف من جنس حركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف والمكسورة بين الهمزة والياء والمضمومة بين الهمزة والواو.

⁽¹⁾ الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي: باب ذكر المد. والقصر، مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 مجموع 6.

فائدة: قال في الكنز: يجعل حرفا مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف المد الذي يجانس حركتها أو حركة سابقها، وتأصل انتهى(1).

تنبيه: وقد اختلف القراء رضوان الله عليهم في كيفية النطق بالتسهيل، هل يجوز أن يسمع فيه صوت الهاء مطلقا كيفما تحركت الهمزة، وبه قال أبو عمرو الداني أولا يجوز صوت الهاء عند النطق بالتسهيل مطلقا، قاله الشامي شارح الشاطبية، وبمذهبه أخذ في مختصر البرية، فشدد في منعه.

والقول الثالث لابن حدادة قال: يجوز إيقاء صوت الهاء في تسهيل (50/ب) المفتوحة خاصة دون المضمومة والمكسورة.

فمن اعتبر ما في التسهيل من الهمز قال: يجوز أن يكون فيه صوت الهاء.

وقد سمع إبدال الهمزة هاء نحو: هرقت الماء في أرقت الماء، وهياك في إياك.

وجاء عن بعض الرسام، أنهم يرسمون الهمزة هاء نحو: جاه في جاء وهامنوا في عامنوا.

ومن اعتبر في التسهيل من حرف المد قال: لا يكون فيه صوت الهاء.

اوحجة القول الثلث لأنها إذا سهات بينها وبين الألف وهو مع الهمزة مخرجهما ولحد، وهو آخر الحلق، فلابد من صوت الهاء](2) قاله في تحصيل المنافع.

قلت [مشيرا إلى الأقوال الثلاثة](3):

واختلفوا في النطق بالتسهيل فقيل بالهاء بلا تفصيل

⁽¹⁾ كنز المعاني لبرهان الدين بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

^{🗛 [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^[...] من أ، ج.] المن أ، ج.]

وقيل ممنوع على الإطلاق وقيل في المفتوح قط باق(١)

وقال الجعبري: وينبغي للقارئ أن يفرق في لفظه بين المسهل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن الهاء والهاوي، وفيه لين لقسط المد، وهذا معنى قول مكى في همزة بين بين مد يسير لما فيها من الألف انتهى⁽²⁾.

[قال ابن غلبون: يلين الهمزة ويشير إليها بصدره انتهى (3)](4).

قال في الدر النثير: وعبر الحافظ في التيسير عن همز بين بين بالمد، وكذلك عبر الشيخ في التبصرة وغيرها، وإنما يعبر عنها بالمد من شبهه انتهى (5).

[قال في اللئالي: وكيفية التسهيل في الهمزة المفتوحة أن تزال نبرتها، وتقرب من الألف، وزاد بعضهم: فتصير كالمدة في اللفظ، وربما عبر بعضهم عنها بالمد لصيرورتها [كالمدة](6) فحمل ذلك بعض الناس على قراءتها بألف خالصة، ولم يعن أحد بذلك البدل، وإنما عبر بذلك حيث أضعف الصوت بها، فصارت كالمدة، وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء انتهى(7)](8).

⁽¹⁾ هذان البيتان من نظم المؤلف رحمه الله.

⁽²⁾ كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

⁽³⁾ لم أقف على كلام ابن غلبون في كتاب له في المظان التي وقفت عليها.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

⁽⁵⁾ الدر النثير والعنب النمير في شرح كتاب التيسير باب ذكر المد والقصر مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ب [كالمد].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز تسهيلا وتركا، الورقة 62 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

قال في التحفة:

فصل وقل حقيقة التسهيل إن من جنس شكل الهمز لـذ بالشرح من ضم أو من أو من فتح واحذر صويب الهاء عند النطق وقيل لا أو عند فتح فابق ثلثة للشامس والداتس وابن حدادة الرضى المرضى المرضى المرضى المرضى المرضى

تمزج همزة بحرف قد سكن

وقال الدائي في الإيضاح: والعلماء من القراء والنحويين يترجمون عن همزة بين بين بست تراجم كلها تؤدي عن معنى واحد وهي مخففة ومسهلة وملينة ومذابة ومدغمة ومبدلة (2).

أور فلت [مشيرا إليها]⁽³⁾:

إذا أبوا بتسهيل وتلين مدغهم وخفف مع الابدال الهمزة ستهاس وقول الناظم: ففي بذاك بين بين.

قال بعضهم: حشو، [يعنى](5) عنه، فنافع سهل لأن التسهيل إذا أطلق فالمراد بين بين، وإذا أريد غيره قيد.

وأجاب بعضهم: إنما أتى به تقريبا للمبتدئ وبيان.

قال في الدر النثير: اعلم أن التسهيل يستعمل مطلقا ومقيدا، فإذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة بين بين، أي بين الهمز والحرف الذي منه حركتها، فإن

الأبيات رقم 481، 482، 483 و 484 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 25/أ و 26/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ.

^{🖪 [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

^{🖪 🗓} ب، د، هــ [بغني].]

كانت متحركة بالفتح جعلت بين الهمزة والألف ومعناه أن يلفظ به نوعا من اللفظ يكون فيها شبه من لفظ الهمزة، ولا تكون همزة خالصة، وشبه من لفظ الألف، ولا تكون [ألفا] (1) خالصة، وكذلك إن كانت متحركة بالكسر جعلت بين الهمزة والياء على التفسير المتقدم، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو على ما تقدم، وهذا كله تحكمه المشافهة، ويقال في ذلك كله: تسهيل وتليين، ويقال تسهيل على مذاق الهمز، ويقال همزة بين بين والمراد ما تقدم، فإن قيد التسهيل فالمراد به إذ ذاك المعنى الذي يقتضيه التقييد، فيقال تسهيل أيالبدل] (2)، وتسهيل بالنقل، وتسهيل بالحذف، والتسهيل الذي بالبدل قد يكون معه الإدغام وقد لا يكون، فهذه جميع ألقاب التسهيل، وهذا كله في المتحركة، فأما الساكنة فتسهيلها أبدا بالبدل نحو: كاس وبير ومومن، تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها انتهى (3).

وظاهر كلام الناظم: أن الأولى محققة وهو كذلك إلا أن يكون قبلها ساكن صحيح، فورش بالنقل كما ياتي.

قال في الاقتصاد: واعلم أنه إذا أتى ساكن قبل همزة الاستفهام في الأقسام الثلاثة فإن ورشا يلقى حركة همزة الاستفهام على ذلك الساكن على

^{(1) [}في ب، ج [ألف] في د [الألف].]

⁽²⁾ **[في** ب [البدل].]

⁽³⁾ الدر النثير والعذب النمير "باب نكر الهمز المفردة" مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

أصله، فتسقط الهمزة من اللفظ نحو: رحيم، عاشفقتم (1) وعجيب إذا (2) وقل أتبئكم (3) وشبهه (4).

وقال في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والإيضاح: نحوه.

قوله: لكن في المفتوحتين ابدلت الخ استدرك هنا على قوله بين بين فأخبر أن المصريين يبدلونها ألفا وبقيت الثانية من المختلفتين على الإطلاق المتقدم فأطلق في البيت الأول وقيد في الثاني كالشاطبي.

فائدة: ذكر الشارح وتابعوه أن البدل من طريق الأزرق $^{(5)}$ والتسهيل من طريق غيره، وفيه نظر، بل التسهيل مروي عن أبي يعقوب $^{(6)}$ من طريق ابن سيف $^{(7)}$ في الثانية من المفتوحتين ذكره صاحب التذكرة، وعلى [يترجح] $^{(8)}$ كلام المصنف و لا يلتفت لما قالوه.

قال الإمام المحقق ابن الجزري في تقريب النشر: سهل الثانية من المفتوحتين بين بين ورش من طريق الأزرق، وعند أبي الحسن ابن غلبون وابن بليمة وصاحب العنوان وغيرهم (9).

⁽¹⁾ الآية (13) من سورة المجادلة.

⁽²⁾ الآية (3) من سورة ق.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الآية (15) من سورة آل عمران.

^{(&}lt;sup>4)</sup> شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ، 154/ب.

⁽⁵⁾ يعقوب بن محمد الأزرق تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ هو نفسه أي أبو يعقوب الأزرق.

⁽⁷⁾ ابن سيف عبد الله أبو بكر تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ إلى أ [يتخرج].]

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/ب.

المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يأخذ قي الثانية بالتسهيل بين بين لورش، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، وكان يحتج لذلك بأن التسهيل قد اتفق معه قالون على روايته وأكثر [رواة](1) ورش عليه، وأن رواية المصربين في ذلك أتت بالمد فحملها قوم على البدل وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين على غير شرطيهما.

[قال]⁽²⁾: فالأخذ بشيء متفق على روايته، سائغ في العربية وهو التسهيل أولى.

المنتوري: وعلى التسهيل اقتصر ابن مجاهد في السبعة (3)، وأبو الحسن ابن غلبون في التذكرة (4)، والمهدوي في الهداية (5)، وابن عبد الوهاب في المفتاح (6) والمفيد (7)، وابن البياز (8) في النبذ النامية (9)، وحلية المبتدأ الطالب (10)، وأبو الطاهر العمر اني في الاكتفاء (11)، وابن سوار في المستنير (12) انتهى (13).

^{(1) [}في د [روات].]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عد الملك المنتوري الورقة 155/أ.

⁽⁴⁾ التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 152.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>9)</sup> المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ المصدر نقسه.

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹²⁾ المصدر نفسه.

⁽¹³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/أ.

وقال في الاقتصاد: البدل رواية أكثر المصريين والتسهيل رواية البغداديين وغيرهم (1).

وقال في التعريف: كان ورش يسهل الهمزة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة، سواء كانت الهمزة المسهلة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة⁽²⁾.

وقال الإمام الخباز⁽³⁾ في شرح التفصيل: وكذلك أبو يعقوب له التسهيل أيضا، خلاف ما عند شراح الدرر الذين يقولون أن التسهيل من طريق البغداديين والبدل من طريق المصريين، ظاهر هذا الكلام أن أبا يعقوب ليس له تسهيل، وكأن الشيخ إنما أتى بهذا البيت في معرض الاستثناء لهم والرد عليهم، أو إلا لاستغنى [⁽⁴⁾) عنه بقوله: وأن عز الواحد خلافا... البيت، وليس المراد هنا خصه بالبدل وليس له غيره بل المراد أنه ليس لأحد غيره البدل، وأما التسهيل فيوخذ من عموم ابن بري في قوله: فنافع سهل الخ انتهى (5).

وقال سيدي الحسن الدرعي $^{(6)}$ في شرحه $^{(7)}$: وروي عن أبي يعقوب للبدل كما روي عنه التسهيل.

⁽¹⁾ للمصدر نفسه.

⁽²⁾ أحمد بن مسرور أبو نصر الخباز البغدادي شيخ خليل مشهور قرأ على منصور بن محمد بن مجاهد وقرأ عليه أبو طاهر بن سوار. له المفيد في القراءات، توفي سنة 442هـ – غاية النهاية 137/1 رقم ت 651.

كتاب التعريف في اختلاف الرواة للداني تحقيق د. التهامي الراجي الهاشمي ص 235 ط
 1403هـ 1982

⁽و الا استغنى].] **(الفي المنتفني)**

مرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط.

مو الحسن بن محمد الدرعي أخذ عن أبي العباس المنجور وعن علي بن محمد بالراشدية توفي في القرن الحادي عشر الهجري / درة الحجال ج 1 ص 242، ت 365.

لم أقف على اسم هذا الشرح فيما رجعت إليه من مظان.

قال أبو العباس أحمد الزواوي⁽¹⁾: وافق أبو يعقوب صاحبيه وزاد البدل انتهى⁽²⁾.

قوله: ومكنت القيجاطي أي أبدلت ألفا محضة [فهو](3) على جهة التأكيد.

اختلفت [الرواة] (4) عن الأزرق فمنهم من أخذ بالبدل (5).

قال في التيسير: فورش يبدلها ألفا، والقياس أن تكون بين بين (6).

قال في الشرح: يريد بخلاف ما فعل ورش حيث أبدلها خالصة وإنما كان القياس ما ذكره، لأن البدل في الهمز غير المتطرفة إنما يكون في الهمزة الساكنة في المفتوحة بعد الكسرة أو الضمة، وهذا بخلاف ذلك (7).

قال في الاقتصاد: والبدل ضعيف في العربية على أن قطربا حكاه عن العرب(8).

⁽¹⁾ عبد السلام بن علي أبو محمد المالكي الزواوي شيخ مشايخ القراء بدمشق: إمام بارع صالح محقق فقيه ثقة، من شيوخه أبو الحسن السخاوي، ومن تلاميذه محمد بن عبد العزيز البياتي، توفي سنة 681هـ – غاية النهاية 386/1.

⁽²⁾ لم أقف على كلامه هذا في كتاب له إلا مذكورا عند المنتوري والمجاصى وابن المجراد في شروحهم للدرر عند "باب المد والقصر، من الورقة 154/ب عند المنتوري".

⁽³⁾ [في أ [فهي]٠]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [الرواية].]

⁽⁵⁾ تفصيل ذلك عند محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 154/ب.

⁽⁶⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمروا الداني ص: 37-38.

⁽⁷⁾ ذكر هذا الخراز في الشرح ولعله شرح الدرر كما في ترجمته إلا أني لم أقف عليه.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

وقال في إرشاد المتمسكين: وهو قول شيوخ المصريين، وذلك ضعيف في القياس، غير أني به قرأت عليهم (1).

وقال في إيجاز البيان: والإيضاح والبدل على غير قياس(2).

وقال في إيجاز البيان: وبالبدل عبر عن ذلك الأنفوي(3).

المنتوري: وقد وقفت عليه في كتاب الإبانة له (4).

وقال في الموجز وقال أصحاب أبي يعقوب عنه: إنه يبدلها ألفا(5).

وقال في التلخيص: نحوه (6).

وقال في إيجاز البيان: وهو الموجود في ألفاظ عامة المصريين لأنهم يشبعون المد في ذلك جدا⁽⁷⁾.

وقال في جامع البيان: وروى أبو يعقوب عن ورش إبدال الثانية ألفا محضة، والإبدال على غير (51/ب) قياس⁽⁸⁾.

ثم [قال]⁽⁹⁾: وهو الذي حكيناه عن أصحاب ورش، وقررناه من مذاهبهم في هذا الضرب على ما تلقيناه أداء دون ما رويناه نصا.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽ع) المصدر نفسه.

⁽۹) المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

[🗬] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

^{🧖 [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

قال: فأما النص فإن أبا الأزهر وداوود وأبا يعقوب قالوا عنه: كل همزتين منتصبتين التقتا في أول حرف مثل أأنتم⁽¹⁾، أأندرتهم⁽²⁾، أرباب⁽³⁾، عألد⁽⁴⁾، فإنه يبين الأولى ويمد الآخرة لم يزيدوا على ذلك شيئا، ولا ميزوا كيفية التسهيل.

القيجاطي: معنى قولهم ويمد الآخرة أي يسهلها بين بين (5).

قال في الإقتاع: ورش يبدلها ألفا، هكذا رواية المصريين عنه والقياس، أن تكون بين، وبه يأخذ أبي في هذا الفصل وبه قرأت عليه⁽⁶⁾.

قوله: ومكنت أي مدت بحسب ما بعدها، فإن كان ما بعدها ساكن فليس الا الإشباع للاندراج كما تقدم وإن وقع بعدها متحرك وذلك في موضعين عائد في هود وأأمنتم في الملك فيدخل في باب تقدم الهمز، كذا عند الشارح وتابعوه.

قال في التحفة:

تمكين لله حسب ما قد وقعا مسن بعد مبدل فك ن متتبعا أسبعه ان يسكن ومهما أبدلا وسلط على المشهور فيما فصلا أمنتم في الملك جاء وءالد في هدود والمد يدميل وارد

^{(1&}lt;sup>)</sup> الآية (17) من سورة الفرقان.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الآية (6) من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>3)</sup> الآية (39) من سورة يوسف .

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية (72) من سورة هود.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

⁽⁶⁾ الإقناع في القرآن السبع لابن الباذش 398/1.

أعنب على مساجساء قبل ما سكن البيدري (البيدري) (البيدري) كلسه [على] (اسنسن البيدري)

فائدة:

قال ابن الجزري: فإذا أبدلت ألفا وكان بعدها ساكن مد للساكنين نحو ءاندرتهم، آشفقتم، وان لم يكن ساكنا مد قدر ألف فقط نحو ءالد(5).

الجعبري: وتمد في البدل مد الحجر في الكل إلا في عائد وأآمنتم.

وقول مكي: يمد لأنه ألف بعد همزة ليس بجيد لأنه يقتضي إجراء وجوهه فيه وهو متعين [المد]⁽⁶⁾ للعلة [المجمع]⁽⁷⁾ عليها لا المختلف فيها لرجحان القوي على القوي عند العارض انتهى⁽⁸⁾.

فإن قيل إبدال الثانية فيه الجمع بين الساكنين، وهو ممنوع إلا بشروط كما تقدم.

أجيب بأن المد قام مقام الحركة، وإما أن البدل عارض والهمزة فيه في نية الوجود.

^{(1) [}في ب [يجري].]

^{(2) [}في أ إيابه].]

⁽³⁾ إفي ب [عن].]

[◄] البيتان رقم 511 و 512 من التحفة لأبي ميمون وكيل الفخار الورقة 27/أ من نسخة مخطوطة خاصة، والبيتان رقم 513 و 514.

[🗗] النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.

[🎒] في ب [للمد].]

[[]الجمع].]

[🗖] لكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها 102/1 وما بعدها.

وإما أن يخرج على جواز الجمع بين ساكنين فيما حكاه يونس نحو اضريال.

قوله: فنافع: مبتدأ، سهل: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ناقع والجملة في موضع الخبر، أخرى: مفعول، في كلمة: في موضع الحال من الهمزتين، والعامل فيه سهل، وهي بكسر الكاف وسكون اللام، كما في البيت لغة تميم، وحكى الفراء (1) فيها ثلاث لغات، كلمة وكلمة وكلمة مثل كبد وكبد وكبد أوورق وورق، وورقاً فيها ثلاث الجوهري (3).

قال ابن معظي:

فيها تلشة من لغات الأمة كُلمَة وكلمنة وكلمنة وكلمنة الأمة

فهي: مبتدأ خبره بين بين وهما اسمان جعلا اسما واحدا بمنزلة بيت بيت، وبَعَلَ بَك، بذاك: متعلق بالخبر، لكن: حرف استدراك واسمها محذوف للضرورة والمراد لكنها ومنه: فلو كنت الخ، التقدير ولكنك، وفي المفتوحتين: متعلق بالفعل بعده، عن أهل مصر: متعلق بأبدلت، مصر: مضاف إليه، والفاء: مفعول ثاني لأبدلت، ومكنت: معطوف على أبدلت وهو فعل ماضي مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الهمزة الأخيرة.

ثم قال رحمه الله:

(90) ومد قالون لما تسهّلا بالخُلْف في أشهدوا ليفصلا

المنتوري: اتفقت الروايات على ضبط مد بفتح الدال وقالون برفع النون وكذا قرأته على المكناسي فلم يرده على، ولو ضبطه مد برفع الدال وقالون بفتح النون لكان أولى (5).

⁽¹⁾ يحيى بن سلام الفراء لأبو زكرياء تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ افي ب أووزن، ووزن، ووزن.].]

⁽³⁾ إسماعيل بن حماد الجوهري، تقدمت ترجمته.

⁽⁴⁾ ألفية ابن معطي.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب.

أخبر أن قالون إذا سهل الهمزة فصل بينهما وبين المحققة في كلمة بألف، إذ لا يتاتي بعد الفتح غيره في الأقسام الثلاثة [لإطلاقه] (1) وهي رواية أبي نشيط محمد هارون [المروزي] (2).

وقوله: بالخلف في أ.شهدوا أي اختلف عن قالون في أ.شهدوا في الزخرف بالفصل وعدمه، وكذا الشاطبي حكى الخلاف.

قال الشارح:

قال أبو عمرو في رواية أبي نشيط عن قالون: اختلف علينا في قوله: أ.شهدوا في الزخرف، فقراءته على أبي الفتح [بالمد]⁽³⁾ طردا للقياس في نظائره [وقرأته على أبي الحسن بغير مد كورش سواء نقضا لمذهبه في نظائره]⁽⁴⁾ ولم يرجح واحدا من الوجهين وتابعه الناظم على ذلك.

وكان شيخنا أبو عبد الله يأخذ بالفصل ويستحسنه ويرى أنه (52/أ) أولى ليجري الباب على سنن واحد، فمن فصل أجراه على نظائره ومن ترك فلا وجه له إلا الجمع بين اللغتين انتهى (5).

قال في التحفة:

قال أبو عمرو الرضى الدائي القصر والانخال جيدان الويضهم يرجح الانخال حملا على الباب كما قد قالا](١٠)

⁽¹⁾ لقى د [المزوزي].]

^[...] من أ، أما في باقي النسخ [لاسقاطه].]

[🕰] في ب [بالفتح].]

[🗬] لما بين [...] لا يوجد في أ.]

[📭] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب.

^{🗖 🔊} ب [نقلا].]

وعلة التخصيص جمع اللغتين أو كونها من همزة لا همزتين⁽¹⁾ الوهراتي: واشهدوا بالخلف زاد ومده يرجح والداتي تسوية جلا⁽²⁾

قال في الاقتصاد: وأدخل قالون في قراءتي على أبي الفتح بين الهمزتين ألفا ولم يدخلها في قراءتي على أبي الحسن، وبالوجهين آخذ له(3).

وقال في التيسير: وقالون من رواية أبي نشيط بخلاف عنه يدخل قبلها ألفا (4).

قال في الشرح: إدخال الألف هي قراءته على أبي الفتح، وبترك الألف هي قراءته على أبي الحسن (5).

وقد نبه الشيخ على وجود الخلاف إلا أن مذهبه ومذهب الإمام ترك الألف.

الجعبري: وقول التيسير من رواية أبي نشيط بخلاف بيان أنه اختلاف وجهين لا طريقين، وبالفصل قرأ الداني على أبي الفتح وبه قطع في در الأفكار وتركه وبه قرأ على ابن غلبون، وبه قطع أكثر النقلة كالأهوازي وأبي العز ومكي انتهى (6).

قلت: ولم يحك ابن الجزري إلا الفصل.

⁽¹⁾ الأبيات 539، 540 و 541 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 28/ب نسخة من مخطوطة خاصة.

⁽²⁾ البيت 108 باب الهمزئين من كلمة التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السحابي.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

^{(&}lt;sup>4)</sup> النيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 31–32.

⁽⁵⁾ لم أقف على ما ذكره الخراز في كتابه الشرح.

⁽⁶⁾ كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوطة ابن يوسف رقم 1/55.

قال في الإقتاع: وفصل قالون من غير طريق مكى بألف(1).

وقال في التمهيد: وقد نص على المد فيه أبو سهل $^{(2)}$ صالح ابن إدريس عن قراءته $^{(3)}$.

المنتوري: وقد وقفت على القصر في أ.شهدوا⁽⁴⁾ من طريق أبي نشيط لأبي الحسن بن غلبون في التذكرة، وعلى المد فيه من الطريق المذكور لابن إدريس في الطرر على السبعة وبالوجهين قرأته لقالون على جميع من قرأت عليه، وبالقصر آخذ⁽⁵⁾.

قال مكي في التبصرة: ولم يمده قالون فيما قرأت [له]⁽⁶⁾ وعلى القصر في ذلك اقتصر ابن مجاهد في السبعة⁽⁷⁾، وابن أشتة في المحبر⁽⁸⁾، وأبو الطيب ابن غلبون في المفردات⁽⁹⁾، وابنه أبو الحسن في التذكرة⁽¹⁰⁾، والطلمنكي في تآليفه⁽¹¹⁾، في قراءة نافع، ومكى في التنبيه والموجز والمفردات والكشف⁽¹²⁾،

⁽¹⁾ الإقناع لابن الباذش 398/1.

⁽²⁾ صالح ابن إدريس أبو سهل البغدادي الوراق أستاذ ماهر ضابط متقن، قرأ على ابن مجاهد، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون، توفي سنة 345هـ – غاية النهاية 332/1.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 156/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية (19) من سورة الزخرف.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب، 157/أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في هـ [عليه].]

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>9)</sup> المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹²⁾ المصدر نفسه.

والمهدوي في الهداية والتحصيل⁽¹⁾، والبغدادي في الروضة⁽²⁾، وابن صابور⁽³⁾ في نلخيص الألفاظ⁽⁴⁾، وابن شريح في الكافي [والتنكير والمفردات⁽⁵⁾، وابن مطرف في الإيضاح والبديع، وابن البياز في النبذ النامية⁽⁶⁾، وابن الفحام في التجريد⁽⁷⁾]⁽⁸⁾، وابن سوار في المستنير⁽⁹⁾، وابن شفيع في التبيه والإرشاد⁽¹⁰⁾، وابن مهلب في الشرح⁽¹¹⁾، وابن الطفيل في الغنية⁽¹²⁾، وأبو محمد القرطبي في أرجوزته⁽¹³⁾.

وقال الحصري في قصيدته:

ولم أقرأ إلا مثل ورش أ.شهـــدوا لقالون [شد](¹⁴⁾ الله لي بالتقى [أزري]⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/157.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ لم أقف على ترجمة ابن صابور في كتب التراجم التي رجعت إليها.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ [ما بين [...] لا يوجد في هــ.]

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/157.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹²⁾ المصدر نفسه.

⁽¹³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>14)</sup> [في د [شهد].]

⁽¹⁵⁾ في ج، هـ [أزر].]

⁽¹⁶⁾ المنظومة الحصرية في قراءة نافع للحصري البيت رقم 72، الورقة 676 من نسخة مخطوطة خاصة ولدي مصورة منها.

وقال في نظم الخلاف:

فصل وفي أ.شهدوا قد اختلف

عن أبي مينا فاستمع لما أصف والبعض بين الهمزتين أدخلا مداكما في بابه ليفصلا واختار بعض تركب فالدائسي من غير ترجيح له وجهان والترك مختار لدى المكسى وللعالسم الإمسام الزكسي وكل ما ذكرت من خلف هنا فعن أبي نشيطهم تبينا الله

قلت: وبالإدخال شاع الأخذ عندنا بفاس وعليه العمل، كما أخذ به الخر از وشيخه القصاب الحلفاوي.

قلت: فالمشهور على هذا الإدخال، وبه قال المرسى والمجاصى وحكاه ابن عبد الكريم عن بعض المتأخرين، وحكاه الوارثيني عن بعض شيوخه.

قوله: ليفصلا، أي ليفصلا بالمد بين المحققة والمسهلة كأنه رءا الثقل باق لأن المسهلة في حكم المحققة، وفي البيت تقديم وتأخير، والتقدير ومد قالون لما تسهل ليفصل بالخلف في أ.شهدوا.

تحقيق: قال أبو الفضل السلوي: ومد قالون يظهر منه أنه يشبع المد [أعنى](2) في الألف الفاصلة بين الهمزتين المحققة والمسهلة، ولم يوجد للعلماء في ذلك جواب أي في مدها مشبعة من غير خلف أو في إجراءها مجرى ما هو قبل الهمز المغير، فيكون في مدها الخلف المتقدم فيه انتهي⁽³⁾.

⁽¹⁾ نظم الخلاف للتازي السطر 6 و 7 و 8 و 9 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

^{(2) [}في ج [عنه].]

⁽³⁾ ليضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللولمع لابن المجراد أبي الفضل السلوي الورقة 69/ب، 70/أ من مخطوطة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

المنتوري: وأما الألف الفاصلة بين الهمزتين من كلمة على قراءة قالون في تسهيله الثانية، وإدخال الألف قبلها نحو وأنثرتم واؤنبئكم وايدًا وما أشبه ذلك.

فنكر الدائي في الإيضاح: فيها الوجهين (52/ب) إشباع المد وترك الإشباع. ثم قال: وإشباع المد عندي أقيس وهو ظاهر قول الناظم (1).

قال القيجاطي: وأما الألف في ذلك فمدها مشبع، ولا يجوز ترك إشباعها.

المنتوري: وبالإشباع قرأت عليه وبه آخذ، وعليه اقتصر مكي في التنبيه (2) والتبصرة (3) والمفردات (4)، وابن سفيان في الهادي (5)، والمهدوي في الشرح (6) وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات (7)، وابن مهلب في الشرح (8) انتهى (9).

فقول المجراد: لم يوجد في ذلك جواب(10)، فيه نظر.

قال ابن أجروم: والذي يظهر لي أنه يمد لا غير، وذلك أن الألف التي في الفصل لم تدخل في هذه المواضع إلا بتقدير الهمزة المسهلة كالمحققة وأن تسهيلها لم يزل اجتماع الهمزتين، ولزوال التسهيل اجتماع الهمزتين لما احتيج إلى الفصل بينهما وبين المحققة، فعلى هذا ليس فيه إلا المد، وكذلك لو قدرنا

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

⁽²⁾ أورد هذا النص المنتوري في شرحه الورقة 157/أ أيضا.

⁽³⁾ التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص:30.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ ليضاح الأسرار والمنافع الورقة 70/أ من مخطوطة خاصة في خزانة النكتور التهامي الراجي.

أن الفصل كان بين همزتين في حال التحقيق، [ثم] (1) سهلت الهمزة بعد ذلك لأنه لو لم يعتبر تحقيقها مع ذلك لسقطت الألف، إذ التقاء الهمزتين قد زال.

قال: فإن قال قائل: بل يجب أن يقصر [لا غير] (2) لأن تسهيل الهمزة وإن كان عارضا فإنه لازم لها، إلا ترى أنها مسهلة في الوقف وفي الوصل بخلاف ما كان من كلمتين فإنه يسهل في الوصل ويعود لأصله في الوقف، فتحمل بعض الحالات على بعض.

فالجواب إن التسهيل هنا إنما كان لازما في [الحالين] (3) بسبب كون الهمزة الأولى لا يجوز الوقف عليها دون التي بعدها، فهي وإن لم تتفصل في عداد المنفصل حقيقة ولولا الهمزة الأولى لم تسهل الثانية في هؤلاء إن كنتم (4)، وبابه لم تسهل الأولى، وإذا كان كذلك كان حكمه حكم ما كان من كلمتين بمعنى نعم، اللهم لو كان التسهيل هنا إنما وجب لعلة في الهمزة بما هي همزة، ولم يكن للأولى في ذلك تأثير لقلنا أن التغيير لازم كما كان في يواخذكم على مذهب من قصره في رواية المصريين عن ورش انتهى (5).

وقبله جماعة منهم القيجاطي وتلميذه أبو عبد الله المنتوري والأستاذ أبو وكيل والمجراد وأبو الحسن بن عبد الكريم.

ونقل كلام الإيضاح المتقدم جماعة منهم أبو وكيل في تحفته قائلا: فصل وهذا الفصل فيما قد نكسر من باب حرف المد قبل ما نبسر

⁽١) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(3) [}في د [الحالتين].]

⁽⁴⁾ الآية (31) من سورة البقرة.

⁽⁵⁾ لنتهى كلام ابن أجروم ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 156 وما بعدها.

وجهان والمشهور فيه المد هذا هو المنصوص فيما حدوا لأسه جاء به ليفصلا بين ثقلين فثقه جلا

لكنه المد بذا الفصل ظهر اذ لم تر الهمزه بتسهيل [تشر] ١٠٠ من طلب الانخال لم يعتد به وغيس متعد له المد التبهاه

قلل في الكنز: ولا تأثير للهمز في ألف [الفصل](العروضها و[انحامها](٩٠٠).

وقال ابن شريح: إذا أدخل هشام بين الهمزتين ألفا مدها للهمزة الثانية، ويلزمه إجراء الخلاف لقالون وأبي عمرو انتهي (5).

وللأستاذ أبي وكيل ميمون سؤالا:

فمن أجل ذا الأولى تسهل ثانيا

فان قبل: ذا الانخال سيق من الهوى

ومن قال:

هــذا مــن أئمــة علمنــا

يقول عبيد الله ميمون راجيا من الله لطفا في الحياة وفي القبر اذ سهل القارئ وحال بمدة فما المد يأستاذ وفقت للخير فان قلتم قصر التغيير همره فلم جيء بالادخال لازلت في شكر وان قلتم الإشباع يدفع قولكم لزومكم التغيير للهمز عن خبر كما في قرآن مع يؤاخنكم بذ يعلل من في نين ياخذ بالقصر والأولى فما تنفك عنه فخيذ أمير

فهل قبل ذا التغيير أو بعد فلتدر

وما المد أيضا عند قالون والمصر

^{(1) [}في ج [أثر].]

الأبيات من 551 إلى 555 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رحمه الله الورقة (2)من نسخة مخطوطة خاصة.

^{(&}lt;sup>3)</sup> [في ب، د [الوصل].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في د [الـحامها].]

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

فأجاب رحمه الله:

ولما رأيت المالقى مقصرا وباع له في العلم أقصر من فتر (53/أ) ولم يستطع نظما جوابا محررا وقد ضل من ذا اليسس في عُضلة [اليسسر] الله نظمت جوابا عن نظام قصيدة ولو سفته نثرا لأتبعت بالنثر أرى المد بين الهمزتين مطولا لمن حال بالانحال في أيما قطر وتسهيل ذي الانخال في الكل عارض فمد كما لو حقق الهمز عين أمير وتحقيقها المنوى يوجب فصلها ولو سهلت واستوصل الهمز بالنبرر وليست كقرآن فيوجب قيصرها لنزومكم التسهيال والفرق كالبدر وراؤك في قسرآن إن يعسسر وقفها وفى الهمز الأولى يصح ويستجر وقد قرأ القراء [أنذر] مخبرا وإنك في الصديق يقرأ بالكسر وأيضا ففي اليا من يواخذكم أرى اعتدادا بها ولا أراه فخد وفر فمن [أين] (يعطي الهمز وجها معنيا -

^{(1) [}في د [العسر].]

⁽²⁾ في ج الندرت].]

^{(3) [}في د [أبي].]

فما في سوى المهموز يجري به يجر ومسن قبسل أرى المسد مشبعسا ومن بعده أيضا كذلك ولا مبرر فنبرك همز والحقيقة فاستمع لإن رأت [الأعشسي] شسواهده تفسر وحكمه للمصري وقسالون واحسد ومن قال بالادخال أيضا بذا يقره

وقال شيخ الجماعة بفاس الأستاذ القيسى:

سماع أمرى ملغا إذا كان تساركا يفيد سماع المرئ إن كان باحثا وصفح أيضا ليلسه ونهاره إذا سئل المسكين منا عن العثا وقد وقعت في عصرنا الآن قولة هما المد بين الهمزتين وسهلت أيا أهل هذا الفن قلتم بمده إذا وجد النص المفرق شاهدا بالإشباع في التيسير عند جميعهم ووجهان للبصرى وقالون فانتبه بمراكش الغراء ما بين شيخنا

أيا قاريا أو مقريا حرف كل من تمذهب بالإدخال إذا دخل القصل فهل مده عند الذين تمذهبوا به مشبع أم لا فقد أشكل الفصل كمثلى فمع ذا عمنا الجهل والكل [بعيد] الفراغ يثبت النص والفعل دواوين أهل العلم كالدائي قد يعل بليله عند الصبح لم يدر ما الأكل وأخسرى وكلتا القولتين نعم جهل الأخرى كذا أو حققت يقصر الفصل طبيعية بالعقل بل يرفض العقل على غير ما قلتم وقد ورد النقل إذا أبدلوا الأولى يرى مسن له نبسل بإيضاحه بل رجح المدد ذا العدل وبيني جرت حتى علا بيننا القول

^{(1) [}ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ [الاعشار].]

⁽²⁾ لم أقف على هذه الأبيات عند الحصري في منظومته ولعلها في نظم خاص لم أقف عليه.

^{(3) [}في ج [بديع].]

وبالقصر في الباقي له حجة تجل وان حرف مد في الجميع به نتل بإيضاحه أيضا وتمهيده فابلوا فقتنا له وجهين يسروى لنا الكل يفرق هذا الشيخ واندفع [السول]("

فاشبع بالتافيق فيما توافقا لما عدم التافيق فيه ونصنا وذا رجح الدائي وما اختار شيخنا ويحتج أن النص في كلمتين جا فوالى عن ورش فما الفرق سيدي

فقال:

نعم ذا المد سيق من الهوى وصح الكلم لم يخل سقوطه فلولا النصوصات التي قد تقدمت ولكن ذا التلفيق لا مد عنده وقد نوع الهمسز المسهلة شيخنا فبالألف الغراء تقديسرها ارتضي وما اختلفا كالفتح والكسر قال: لم أأمنته بالنصب للعلية التي وكان يقول [الشيخ](2) مثلى ومثلكم فا أسلمت لحماله قال: آمنا ولم تضرب الأمثال إلا لحاذق هدا لي فليس ما تظنون مشكلا ومع ذاك ما من مشكل في زمانيه كما قضى جل المسائل بعده السين شئت فانظر في الفريدة ثم مسيت هذا السرد أيضا على السذي

ولم يقر في الذكر العظيم به الجل وفي هـؤلاء والي يختـل ذا الأصـل لأبطل ما قلناه واندفع الحمل لدى الألف الإنخال وانجلت السبل(53/ب) ثلاثة أنواع ومن تلك لم تخل إذا اتفقا بالفتح ما اختاره يجل تقدر بشيء فسرقه بين جزل ذكرت بنظمي في الفريدة أن تبل كما هرة فاعلم يكون لها نسل بلاريبة عوراء قد صدق العدل يقول الذي يبدو لكم كان من قبل تفقهت فيه قبلكم بحثكم طل يمر الإبدا ماله قُفُل نظمت بحمد الله والأمسر قد سهيل في الغريبة والعذراء وإن شئتم خل يرى نفسه فوق النفوس وذا جهل

⁽السؤال].]

^[...] لا يوجد في ب.]

أيا رب فاقبل سعي من أودع الطي لدينا أياديهم علينا لها ظل فرحماك يا رب السموات وحده اذا فريا مولاى من أمه النجل

قال في الاقتصاد: وقد قيل عن ورش أنه يدخل بين المفتوحتين ألفا وهو نقص لمذهبه في نظائر ذلك (2).

وقال في التمهيد وإيجاز البيان: نحوه (3).

وقال في إرشاد المتمسكين: وزعموا أنه نقض لأصله إذ المختلفتين لم يدخل بينهما بإجماع⁽⁴⁾.

وقال في إيجاز البيان: وهذا قول عبد المنعم، وأحسبه غير محفوظ عن ورش لأنه انفرد به، ولم يتابعه أحد من أهل الأداء (5).

وقال في الإيضاح: وذلك غير معروف من مذهبه، ولا صحيح في أداء، ولا ثابت في القياس⁽⁶⁾.

قال أبو داوود سليمان بن نجاح⁽⁷⁾: وهو غير صحيح عن أبي يعقوب إذ لم يروه أحد عنه ولا عن غيره في أداء، ولا نص في كتاب ولذلك أضرب الحافظ عنه في التيسير وجامع البيان⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ المصباح للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة $^{(2)}$.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه الورقة 157/أ -157/ب.

^{(&}lt;sup>7)</sup> سليمان ابن نجاح تقدمت ترجمته.

⁽⁸⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو ص: 33.

المنتورى: وكذلك أضرب عنه في التعريف والتلخيص والموجز.

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: ولا يدخل في نحو ءاندرتهم [ألفا](1).(2).

قال مكي في التبصرة: وقد ذكر أبو الطيب في بعض كتبه عن ورش الفصل بين المفتوحتين، وما علمت أحدا ذكر هذا عن ورش $^{(8)}$.

قال ابن الباذش في الإقتاع والنجعة: وقد حكاه أبو الطيب عن ورش وليس بمعروف (4).

⁽١) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157أ.

⁽³⁾ التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص: 72.

⁽⁴⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 364/1.

القول فر التحقيق والتسميل

الجعيرى:

وقال مكى: ذكر أبو الطيب في بعض كتبه الفصل لورش بير المفتوحتين، أي إذا سهل و هو غريب(1).

قلت: فقول المجراد: وقد قيل: أنه يفصل بين الهمزتين(2)، ظاهر الإطلاق ولم أره إلا في المفتوحتين خاصة.

تنبيه: نقل أبو وكيل عن أبي عمرو الداني أن فصل [المفتوحتين](أ يكون أطول من المختلفتين، وهو يفسد كلام المجراد المتقدم كما قلناه أولا.

ونصه في التحفة:

وجاء عن الدائي في المفتوحتين لأن في المفتوح قبل الفصل وظن من يسمع مد الإنخال وليس قبل الفصل ذا المختلف

تفضيل مد الفصل إلا في الأخريين مد وليس في اختلف الشكل إن لـم تـزد في مـدة الإدخـال مع شكـل فتح صحت في أشكـال بأته الذ كان قيل الافصال مد به پشتیه الفصل أعرف،

⁽¹⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 80/1 وه بعدها.

⁽²⁾ إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (69/أ – 69/ب).

^{(3) [}في أ، ج [المتفقتين].]

⁽⁴⁾ الأبيات 560.559.558.557.556 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 29/أ مر نسخة مخطوطة خاصة لدى مصورة منها.

ومد: فعل ماض، قالون: فاعل، لما: اللام زائدة ومع: مفعول واللام دخلت على المفعول للضرورة، ولا يجوز دخولها عليه إلا إذا تقدم على الفعل لضعفه نحو: لزيد ضربت، ولا يجوز ضربت لزيد، تسهل: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما، بالخلف: في موضع الحال من المد المفهوم من قوله: ومد، كأنه قال: حالة كون ذلك المد بالخلف في كذا، في أ.شهدوا: متعلق بالخلف، ليفصلا: اللام: لام كي (54/أ)، ويفصلا: فعل مضارع منصوب بإضمار أن بعد اللام والفاعل مضمر يعود على قالون.

الحلفاوي: في أشهدوا يحتمل أن يتعلق بالخلف، قاله المجاصي والوارثيني (1).

وذكر ابن عبد الكريم: أنه متعلق بيفصلا، وليفصلا: متعلق بالخلف، وهو متعلق بمد، أي ومد قالون بخلاف عنه في أشهدوا في الفصل [وترك الفصل](2) وبنحوه(3).

[قال الخراز](4):

ثم قال رحمه الله :

(91) وحيث تلتقي [ثلاث] تركه وفي أنمة لنقل الحركة

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ، هـ..]

⁽³⁾ لابن عبد الكريم على ابن الحسن شريح مطول على الدرر اللوامع يعتمد عليه ابن القاضي كثيرا في شرحه هذا إلا أننا لم نعثر عليه، وللتذكير فإن تلميذه عبد القوي بن أحمد المجاصي تقييد لشرح المطول هذا وهو المشهور بشرح المجاصي وتوجد نسخة منه مخطوطة بخزانة ابن يوسف رقمها 105.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين...] لا يوجد في أ.]

^{(5) [}فيها ثلاثة.]

أخبر أن قالون ترك الفصل فيما اجتمع فيه ثلاث همزات، فضمير تركه عائد المد المفهوم من قوله: ومد قالون ووقعت فيه أربعة مواضع أأمنتم (1) في الأعراف والشعراء وطه، فالهمزة الأولى للاستفهام والثانية همزة القطع والثالثة همزة أصل، والرابع عآلهتنا (2) في الزخرف، فالأولى فيه همزة استفهام، والثانية همزة الجمع، والثالثة همزة أصل، والحكم في هذه المواضع لنافع، تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، أو إيدال الثالثة (3)، ولم يتعرض لها الناظم بالتعيين، فأما قالون فيوخذ له التسهيل من قوله: فنافع سهل وورش كذلك، [غير] (4) أن الظاهر إيدالها للمصريين من قوله :لكن في المفتوحين إلى آخره.

وذكر الداني في إيجاز البيان: الخلاف(5).

والمشهور التسهيل، واقتصر الناظم على مقابله فيظهر منه أنه المشهور وليس كذلك بل التسهيل هو المشهور وعليه جرى الشاطبي حيث قال: وحقق ثان صحبة فيوخذ منه أن الباقين بالتسهيل وكذا والهة [كوق](6) يحقق ثانيا(7).

قال الداني في جامع البيان: وأنكر البدل آخرون وقالوا: لما [آل] (8) إيدالها الانقاء ساكنين وجب العدول إلى التسهيل بين بين، إذ همزة بين بين كالمتحركة (9).

وقال في الإيضاح: نحوه (10).

⁽¹⁾ الآية 123 من سورة الأعراف، والآية 71 من سورة طه والآية 49 من سورة الشعراء.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الآية 58 من سورة الزخرف.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(4) [}في أ [إلا].]

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في د [كيف].]

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

^{(8) [}في د [قال].]

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وقال غيرهم: تجعل بين بين، وهذا هو القياس. وقال ابن الباذش في الإقتاع و[النَّجعة] (1): ومن أخذ لورش في عأنذرتهم بالبدل لم ياخذ له هنا إلا بين بين (2).

المنتوري: وبالتسهيل بين بين قرأت الثانية من هذه المواضع لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ⁽³⁾.

قلت: وبالتسهيل [الأخذ](4) عندنا بفاس وأرض المغرب.

⁽۱) إقى ج [التحفة].]

[🗬] الإهناع لابن الباذش 364/1.

[🗬] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

^{📢 [...]} لا يوجد في د.]

القول فر التحقيق والتسميل

قال في الاقتصاد: وقرأهن الباقون بهمزة واحدة بعدها [مدة](1) مطولة في تقدير همزة ملينة وألف [على] $^{(2)}$ الاستفهام انتهى $^{(3)}$.

ولاشك أن ورشا داخل معهم.

وقال في التيسير: والباقون على الاستفهام بهمزة ومدة مطولة بعدها في تقدير ألفين⁽⁴⁾.

وقال في الزخرف: والباقون بتسهيل الثانية وبعدها ألف(5).

وقال في الاقتصاد: وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية و بعدها ألف (6).

قال في الدر النثير: قوله في تقدير ألفين يعني أنه يلفظ بعد الأولى بهمزة ملينة، وبعد الهمزة الملينة ألف ساكنة، فسمى مجموع الحرفين مدة (7).

^{(1) [}في د [همزة].]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ التيسير الداني. ص 96 في -

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي: باب ذكر الهمزتين من كلمتين مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 مجموع 6.

باب فرس سورة الأمراف ما 643 -344-

وقال في آل عمران: والحافظ يسمي [همزة](1) بين بين مدا مسامحة [لما](2) فيها من شبه الألف، وكذا فعل غير ه(3).

الجعبري: وقالون وورش في تسهيله بهمزة محققة وأخرى مسهلة وألف(4).

وهذه العبارة أسد من قول التيسير بهمزة ومدة مطولة.

وقال ابن الجزري: عأمنتم والباقون بين بين، ولم يبدل أحد الثانية [ألفا](5).

وقال في عالهتنا وكذلك لم يبدلها أحد عن الأزرق بل اتفقوا فيها على بين بين (6).

وقال في الكنز في سورة الزخرف: وأما مخالفة ورش أصله في وجهي البدل والتسهيل ولزومه فلم ينبه عليه (7).

تنبيه: رواية البدل ضعفت [ها هنا] (8) لما يؤدي من حنف إحدى الألفين والتباس الاستفهام بالخبر، وبه علل في جامع البيان وإيجازه والإيضاح والقيجاطي.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ .

⁽⁴⁾ شرح الحرز الأماني له المسمى كنز المعاني الورقة 27/ب من مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

⁽⁵⁾ [في د [همزة].]

⁽b) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 368/1-396.

⁽⁷⁾ كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب.

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

وقال في اللئالي: وبضعف الإبدال في هذا الكلم في قراءة ورش لما يؤدي اليه من حنف إحدى الألفين والتباس الاستفهام بالخبر وإن جرى فيه على [قاعدة](1) اعتمد في فهم المعنى على النقل، إذ لم ينقل عن نافع فيه إلا الاستفهام(2).

قوله: حيث تتلقى الخ.

قال الدائي في كتاب رواية أبي نشيط: ولم يدخل قالون في هذه المواضع ألفا لئلا تجتمع أربع ألفات⁽³⁾.

وقال في التمهيد: ولا يجوز أن يدخل قالون في هذه المواضع ألفا لما يئول من [إليه] (4) اجتماع أربع ألفات، ومثله في جامع البيان والإيضاح (5).

قال المهدوي في الشرح: وهي الهمزة المحققة، والهمزة المحققة لأنها في تقدير ألفين، والألف المدخلة والألف التي بعدها⁽⁶⁾.

وقال مكي في الكشف وابن سفيان في الهادي والبغدادي في الروضة وابن عبد الوهاب في المفيد والمفتاح وكفاية الطالب: نحوه (7).

قال الداني في الإيضاح: واجتماعهن [خروج] (8) من كلام العرب وعدول عن مذاهب القراء إذ كان يلزم(54/ب) أن يوتى بعد همزة الاستفهام بمدة [في

⁽¹⁾ **[في د [قاعدته].]**

⁽²⁾ اللئالئ الفريدة في شرح القصيد لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 63 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6983.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] من أج.]

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الكشف لمكي بن أبي طالب القيسي 70/1 وما بعدها.

^{(8) [}في أ، د [خروجهن].]

تقدير] $^{(1)}$ ثلاث ألفات، وذلك إفراط في التطويل [بل] $^{(2)}$ يخرج مستعمله ومتكفله على مد القراءة وزنة اللفظ $^{(3)}$.

وقال في جامع البيان: نحوه (4).

قال مكي في الكشف: و ذلك غير موجود في كلام العرب و هو تقيل ومما لا يقدر على النطق به (5).

المنتوري: ظاهر كلام سيبوبه أنه يجوز إدخال الألف هنا والنطق يأتي بها، إلا أن القراء أجمعوا على ترك إدخالها⁽⁶⁾.

قال في الإقتاع: وأجمعوا على ترك الفصل بين المحققة والمسهلة في هذه المواضع كراهية اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة، وليس ذلك في عأنذرتهم انتهى (7).

قال في الاقتصاد في سورة الأعراف: ولم يدخل أحد من القراء بين الهمزتين هنا ألفا من اجل كراهة اجتماع أربع ألفات.

وقال في الزخرف: ولم يدخل أحد منهم هاهنا ألفا من كراهة اجتماع الألفات التي توجب الإفراط في المد الخارج عن كلام العرب⁽⁸⁾.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(2) [}ما بين [...] من ج.]

⁽³⁾ لم اقف على كلام الداني في الإيضاح إلا مذكورا في شرح الدرر للمنتوري الورقة 157/ب وما بعدها.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه الورقة 158/أ.

⁽⁵⁾ الكشف عن وجود القراءات السبع علمها وحججه لمكى بن أبي طالب القيسى 1/70 وما بعدها.

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

⁽⁷⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 362/1، وشرح الدرر للمنتوري الورقة 158/أ.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/أ.

وقال في التيسير: ولم يدخل أحد منهم ألفا كراهة اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة (1).

قال في الكنز: وجه امتناعه استثقال اجتماع همزتين وألفين (2).

وقيل: لئلا لا يجتمع أربع ألفات، وليس بشيء لعدمه لفظا وكتابة.

وعلل في التيسير باجتماع ثلاث ألفات بعد المحققة، سمى المسهلة ألفا لقسطه(3).

الجعبري: وورش على بدله بهمزة محققة وألف بدل عن الثانية وألف أخرى عن الثالثة، ثم يحنف إحداهما للساكنين⁽⁴⁾.

وقال في اللئالي: ولم يمد في هذا النوع، لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة بينها وبين الألف، فهي قريبة من الألف لذلك، وبعدها ألف فلولا أدخل قبلها ألف لكان اجتماع ثلاث ألفات، و ذلك مستكره.

وينبغي للقارئ أن يفرق في قراءته إذا سهل بين عامنتم و عالهتنا وبين عائذرتم، وبابه فقد رأيت كثيرا من القراء لا يفرقون بينهما وإنما يلفظون بهمزة محققة [بعدها مدة طويلة والوجه أن يفرق بينهما فيلفظ في عامنتم وعالهتنا بهمزة محققة] (5) على إثرها همزة مسهلة بعدها ألف، ويلفظ في عائذرتهم، وبابه بهمزة محققة على إثرها ألف بعدها همزة مسهلة انتهى (6).

⁽¹⁾ التيسير في القراءات للداني ص: 32.

⁽²⁾ كنز المعاني لبرهان الدين بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

⁽³⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص:31-32.

^{(&}lt;sup>4)</sup> كنز المعاني في شرح حرز الأماني له – الورقة 87/ب.

⁽⁵⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁶⁾ اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 63 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

وقال ابن الجزري: وأجمعوا على عدم الفصل في قوله: عالهتنا خير في الزخرف.

و قال في ءأمنتم: و لم يدخل أحد بين الهمز تين ألفا(1).

وقال الحصرى:

وخالف فيما قال فرعون أصله فسهل أخسرى الهمزتين ولسم يحسل وقال في التحفة:

وفي الزخرف استدلل بحسن الفطي الكدر ووافقه ورش وما الأمسر بالأمسر (المسر

يعالج اللفظ بحنف [شرعا] لحذفها وكالحادا علاج هنا الخ... ۱

لكنه التسهيال في عامنته أولى من الإبدال فيما يطم من يبدل الثانسي وثالثا معا أو مسدة طولسي ولا يحتساج لا حنف في التسهيال فهو الأولي

وقال رحمه الله سائلا المالقي وقد تقدم لنا أول الباب كلام الصفار: وعسن مسدة التلفيق اسئل سيدى بطه وبالأعراف والزخرف استجرر وفى ظلة ما المد فيها لورشهم إذا سهل الثانى [فديتك] من حسر

⁽¹⁾ للنشر في القراءات العشر لابن الجزري 354/1 و ما بعدها.

⁽²⁾ المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيتان رقم 66 و67 الورقة 616 من نسخة مخطوطة خاصة جيدة داخل مجموع. و نسخة أخرى بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1148 د.

⁽³⁾ إلى ج [شرحا].]

[🕈] الأبيات 523، 524، 525، 526 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 28/ب من نسخة مخطوطة خاصة و لدى مصورة منها.

⁽³⁾ أفي ج [فبيتك].]

فهل فيه من افراط مد كما أته وهل ذاك مع توسيط مدك والقصر وما قدر ذا الهمز المسهال عندكهم و ما مذهب الدانسي الإمام أبي عمرو وذا لكه التغيير والمد إن نما على ألفيسن [أمنعه] ﴿ مِن غيس مِا عِنْر فقالوا مع التوسيط [ينموا] (وقصره وأحرى مع الإشباع [خذ ما] (حوى صدر فمن أين ذا الإفراط أو كيف وسطه فبین لنا ما قبل فی نلک عن مقر وكم فيله من وجله لدى السرسم سيدى وهل تجد الإفسراط مع بدل المصر وأيهما المحذوف للمثل فاستمع وهل بجيز مد الحرف عن حده فادر عنيت بذا الأستاذ سيدنا الذي حوى مجده [ذا البر] (4) مع نلك البر عليك م سلام عنيري نسيمه ورحمة ذي الالآء في السر والجهر (55/أ) ٥٠

الجواب له رحمه الله تعالى:

وءأمنته حقق وسهل وابدلن

^{(1) [}في ج، هـ [أمنه].]

⁽²⁾ [في ج [ينحوا].]

⁽³⁾ [في ج [خذها].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁵⁾ لم أقف على هذه الأبيات في منظومة الحصري و لا عند أبي وكيل ميمون الفخار.

ومد أخيرا في الشلاشة للمصر ولكن قسال الشيخ ذا المد مفرط مع الطول والتوسيط لازلت في بسر لأسك إن [قدرت] (همزك ثاتيا بهاوية أو نصف له طحت في حظر مع القول والتوسيط مع نصف بيرى وليس يسرى مسع كلها مسن أولسي الحجسر وقصرك يلفي معهما متوسطا ومشبعا أيضا لامحيد عين القيدر وأحسنهما قصر مع النصف خذ به إذا ما تلوت الذكر وفقت للخير وحاصل هذا إنّ مسدك إن نمسا على ألفيان أمنعا ممثال الأمار ومع بدل فاحذف لورشك أولا وإن شئت زيلها بمدك القدر](2) وتكتب بالصفراء في السطر هميزة ونقطا بغير الهمز أحمر في السطير وزد ألف ا كحسلاء مسن بعد مثبتا تعلم كذا تعطى جزيلا مسن الأجسر وإن شئت فارسم همزة ويعيدها نقيطا على الحمراء بحمر كما تدر ومن بعدها الكحادء مثبتا

^{(1) [}في ج [مددت].]

^{(2) [}في ج [المقدر].]

وذلك وجه يستفساد عسن المصرو وفي السطر أيضا همرزة وبعيدها حميرا على الكحلاء ومن بعد في الأشر الف ملحقا حمراء وكذا الوجه يرتقى فخذ مساحكا ميمون عن الغرب فخذ مساحكا ميمون عن الغرب وإن شنت صفرا [فوق] كحلاء ويعدها نقيطة بالحمراء بسطرك اليسرو ومن بعدها الهاوي حمرا وخامس أشرنا له حكما لما فيه من وعرف فهذي مجاريها معللة وقد فهذي مجاريها معللة وقد ومن شأنه هذا يسود بغربنا ويسعفه الأنصاف] مني ومن خيرة ولكن بعض الناس سيان عندهم ولكن بعض الناس سيان عندهم

قول الفصل بالألف في أئمة لنقل الحركة أي وترك قالون المد وهو الفصل بالألف في أئمة لنقل الحركة، إذ لا يفصل إلا بين همزتين متحركتين، وهذه أصلها السكون، فالحركة عارضة وذلك أن أصله أهمة جمع إمام، فنقلت حركة الميم إلى الساكن قبلها، ثم أدغمت الميم في الثانية فصار أئمة، ورسم في جميع المصاحف بالياء، وهذا العلة يلزم أن لا تسهل لأنها ساكنة، والأولى أن يقال: إن الهمزة في كلمة واحدة حقيقة، فيلزمها البدل، والإدخال لا يكون إلا بين إلا المحققة والمسهلة، ويوخذ من عموم قول الناظم: فنافع سهل أخرى الهمزتين: أن نافعا يسهلها، وفي ذكره أيضا ترك المد لقالون دليل على التسهيل.

⁽¹⁾ [في ج [بين].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ب أو يسعه الإسعاف].]

⁽³⁾ لم أقف على هذه الأبيات في نظم خاص.

القول في التحقيق والتسميل

وذكر الدائي في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف والإيضاح: عن نافع التسهيل في أئمة حيث وقع(1).

وقال الشاطبي: وفي النحو إبدالا، أي مذهب النحاة يبدلونها ياء محضة (2).

قال في التلخيص: إن النحويين يبدلونها ياء محضة، وهو القياس، والقراء يجعلونها بين بين (3).

وقال في إيجاز البيان: نحوه (4).

ثم قال: والأول يعني التسهيل بين وبين.

قول القراء وأهل الأداء ومصنفي الحروف: كابن مجاهد وأبي طاهر وابن أشتة والشذائي وغيرهم، و به ورد النص عن ورش من رواية داوود ابن أبي طيبة (5).

و قال في الإيضاح: نحوه (6).

ثم قال: ولم يات بذلك منصوصا أحد من الرواة عن الأئمة إلا داوود ابن أبي طيبة عن ورش عن نافع، وأبو بكر الأصبهاني عن أصحابه عن ورش (7).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/ب.

⁽²⁾ ليراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص:137 وتمام بيت الشاطبي. وأثمة بالخلف قد مد وحده *** وسهل (سما) وصفا وفي النحو أبدلا

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/ب.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المصدر نفسه.

وقال في جامع البيان: نحوه (1).

وذكره الأذفوي في الإبانة $^{(2)}$ وحكى في الرعاية والكشف $^{(3)}$ ، وابن سفيان في الهادي $^{(4)}$ ، والمهدوي في الشرح $^{(5)}$ ، وابن شريح في الكافي $^{(6)}$ والتذكير وابن شعيب في الاعتماد $^{(8)}$ ، وابن مطرف في البديع $^{(9)}$ ، وابن طفيل في الغنية $^{(10)}$: إبدال الثانية من ياء محضة.

وقال الحصري في قصيدته:

ولابد من إبدالها في أئمة فصَحْوك إن الجهلين لفي سكر (١١١)

المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يأخذ من طريق الداني في أئمة لنافع بياء خالصة، وبذلك قرأت عليه (55/ب) وبه آخذ، وقلت له: تأخذ في مذهب أهل التحقيق من طريق الداني بالإبدال، وهو قد نص على التسهيل بين بين، وأخبر أنه مذهب القراء، فقال لي: نصوص المتقدمين من القراء في أئمة

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ لم أقف على كتاب الإبانة إلا مذكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع وعند ابن القاضي في الفجر.

⁽³⁾ الكشف لمكى 1/75–76.

^{(&}lt;sup>4)</sup> ذكره ابن عبد الملك المنتوري في شرح الدرر الورقة 158/ب و ما بعدها.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>9)</sup> المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم (73) الورقة 616 من نسخة مخطوطة الخزانة العامة برقم 1148، و لدي مخطوطة خاصة بخط مغربي جيد، عدد أبياتها 269 مطلعها:

إذا قلت أبياتا حسانا من الشعر *** فلا قلتها في وصف وصل و لا هجر

محتملة فينبغي أن [تحمل] (1) على الإبدال، كما حملها كثير من المتأخرين لأن سيبويه منع فيها التسهيل بين بين.

واعلم أن ثلاثة من المتقدمين سبقوا شيخنا لذلك، أولهم ابن البانش.

قال في الإقتاع: إن حكم التخفيف في أئمة عند النحويين والقراء الإبدال ياء محضة لأنها من كلمة واحدة.

قال: وهكذا نص عليه سيبويه (2)، وثانيهم أبو بكر القرطبي.

قال في أرجوزته:

لكن في أمة حيث ورد فاخلص الياء هديت للرشد وثالثهم برهان الدين الجعبري ذكر في قصيدته: أن نافعا قرأ أئمة بالياء انتهى (3).

قلت: وبالتسهيل بين بين الأخذ عندنا بفاس كما نص عليه الداني وغيره، وهو المأثور عن أهل الأداء، وإن كان ليس بقياس، وما لقياس في القراءة مدخل.

قال في اللئالي: ووافق الزمخشري من قال بالتسهيل وخالف من قال بالبدل. فقال: التصريح بالياء ليس بقراءة،. ولا يجوز أن يكون من صرح به فهو محرف لاحن⁽⁴⁾.

قال الجعبري: وليس معنى كلام الشاطبي بأن كل القراء سهلوا والنحاة لبدلوا بل الأكثر من كل على ما ذكر، والأقل على العكس.

^{(1) [}في أ إيحمل].]

⁽²⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 374/1.

⁽³⁾ أصل هذا الكلام للمنتوري رحمه الله في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 159/أ.

⁽⁴⁾ اللذالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الممال والمفتوح الورقة 19 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

قال [الكسائي]⁽¹⁾: ليس بقراءة قوية ترجيحا لللفظ واختياري التسهيل تغليبا لجانب اللفظ كالنظائر انتهى⁽²⁾.

قال ابن الجزري: واختلف في كيفية تسهيلها، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى جعلها بين بين، وهو الذي في النيسير والشاطبية والمستنير وروضة المالكي⁽³⁾ والتجريد، وغاية أبي العلاء⁽⁴⁾ والمبهج⁽⁵⁾ والهداية⁽⁶⁾، وكفاية أبي العز⁽⁷⁾ والتبصرة⁽⁸⁾ والتذكرة وغيرها.

وذهب آخرون إلى جعلها ياء خالصة نص عليه ابن شريح في الكافي وأبو العز في الإرشاد، وسائر الواسطيين، وبه قرأت من طريقهم.

وذكره أيضا الدائي في جامعه ومكي والحافظ أبو العلاء وغيرهم انتهي (9).

وقال المهدوي في سورة التوبة في شرح الهداية: القراء أحذق، فنقل هذه الأشياء من النحويين، واعلم بالآثار أن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل انتهى (10).

^{(1) [}في ب، ج [الكشافي].]

⁽²⁾ كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب.

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر 354/1 و ما بعدها.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القسي ص: 73-74.

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/159.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل: القراء ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط ولأن القراءة ثبتت تواترا. وأما نقلة النحويين فآحاد. ثم لو سلم أن مثل ذلك ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر والرجوع إليهم أولى انتهى (1).

الجعبري: وإذا تواترت القراءة [على ما]⁽²⁾ كونها من الأحرف السبعة ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم، وإنما يذكر أن على وجه تحقق الشرط وقد [اجتر]⁽³⁾ جماعة [من النحاة على الخوض في وجوه القراءات مجاهرا بابتداعهم، ووافقهم مقلدون فضلوا وأضلوا، وسلمه جماعة]⁽⁴⁾ من القراء عاجزين عن جوابهم، وقد كشف الله تعالى لي في تلبيسهم ومكنني من الرد عليهم، فسأشفى الغليل في إفساد التعليل انتهى⁽⁵⁾.

قال في التحفة:

لا فصل عن قالون في نقل الروات أو شكله منقول في التأصيل ما بين همز قطع و استفهام[®]

أثمة وذو تسلات همسزات أثمسة يعتسد بالتسهيسل وإن ذا الفصل عن الأعلام

وحيث: ظرف مكان مبهم لازم الظرفية غالبا وتكون ظرف زمان عند الأخفش كقوله: للفتى عقل يعيش به، حيث تهدي ساقه قدماه، ولا يجزم بها دون ما خلى للفراء، ولا تضاف إلى المفرد الأشد وذا كقوله: حيث سهل طالعا، وكقوله: حيث لى العمائم، وهي مبنية ومبنى على الحركة لالتقاء

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(2) [}ما بين [...] من أ، وفي غيرها [علم].]

^{(3) [}في أ [اجترى].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد فيه هـ..]

⁽⁵⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة (87) مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

⁽⁶⁾ الأبيات 543، 544 و 545 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 29/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

الساكنين وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد، ويجوز بناءه على الفتح والكسر، والأول أكثر مع الياء والواو، فالمجموع ستة.

وحكى الكسائي: إن إعرابها لغة فقعس، والعامل فيه تركه، وتتلقى: فعل مضارع، ثلاث: فاعل والجملة في موضع خفض بحيث، وتركه: فعل ماض ومفعول والفاعل مضمر يعود على (56/أ) قالون أي ترك قالون المد حيث تلتقي ثلاث همزات، وفي أئمة معطوف على حيث، و تركه جواب لمعنى الشرط التي تضمنه حيث، ولنقل: متعلق بتركه ولامه للعلة، والتزم الراء قبل الكاف، وهو من التزام ما لا يلزم.

القول في التحقيق والتسميل مل ورج في الممزتين المتفقتين في كلمتين

ثم قال رحمه الله:

(92) فصل وأسقط من المفتوحتين أولاهما قالون في كلمتين (88/ب) (93) كجاء أمرنسا وورش سهًلا أخراهُما وقيل لا بسل أبدلا

لما فرغ من الكلام على الهمزئين في كلمة، شرع يتكلم على الواقعة في كلمتين وهما متفقتان ومختلفتان، فبدأ بذكر المتفقتين وهما على ثلاثة أقسام، مفتوحتان في تسعة وعشرين موضعا، ومكسورتان سبعة عشر، ومضمومتان موضع واحد في الأحقاف: أولياء أولئك(1) أي حنف قالون الهمزة الأولى من المفتوحتين همزتي القطع المنفصلتين تحقيقا المتلاصقين وصلا، وفي الضابط قيود.

فقوله: أولهما احترز ممن يقول بحذف الثانية واثبات الأولى لقالون، وعلى الأول حذاق النقلة كابن مجاهد والداني ومكى والأهوازي.

وقال في الإقتاع: وقالون يحذف الأولى هكذا يأخذ القراء(2).

وقال في الاقتصاد: وقرأ قالون بإسقاط الهمزة الأولى أصلا وتحقيق الهمزة الثانية، فيحصل في قراءته مدة واحدة في تقدير (3) ألفين.

⁽¹⁾ الآية (32) من سورة الأحقاف عند قوله تعالى ((وليس له من دونه أولياء أولئك في ضلال مبين)).

⁽²⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1 ص 380.

⁽³⁾ شرح الدرر للوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 159/ب.

وقال في التيسير: [و قالون](1) يسقط الأولى انتهى(2).

وقيل: بحذف الثانية ذكره في التجريد عن أبي الطيب.

قال في اللئالى: وقد قيل: الساقطة هي الثانية لأن الثقل بها حصل والأكثرون على [أنها](3) في الأولى، [ونقله](4) [أبو شامة والصفار في الزهر اليانع(5).

وقوله: من الهمزتين القطع خرج به نحو: ما شاء الله، والماء اهتزت فإن الثانية] (6) همزة وصل علم هذا من مثاله.

وقوله: تحقيقا بيان أن نحو: ءأتذرتهم وإن كان حرفا وفعلا فهي عند القراء كلمة لعدم الاستقلال.

وقوله: المتلاصقين بأن تكون الأولى آخر الأولى والأخرى أول الأخرى خرج به نحو: السواى أن كذبوا⁽⁷⁾ فإنهما همزتان متفقتان من كلمتين لكن ما [تلاصقتا]⁽⁸⁾ علم هذا من مثال.

وقوله: و صلا خصه عن الوقف ويمكن أن يستغنى عن هذا بالتلاصق.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽²⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 33.

^{(3) [}في هـ [الهاء].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب [نقلها].]

⁽⁵⁾ اللئالي الفريدة - باب نقل حركة الهمز - الورقة 26 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 69736.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁷⁾ الآية (10) من سورة الروم.

^{(8) [}في ب ، د [تلاصقا].]

وفائدة الخلاف في أيهما المحذوفة تظهر في المد، فإن قلنا: الأولى هي المحذوفة فالوجهان والمشهور الإشباع، لعدم الاعتداد لقوله والمد أرى.

وقول الشاطبي: و المد مازال اعدلا(1).

وقول الدائي: ومتى أسقطت الأولى من [المتفقتين]⁽²⁾ فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها يوذن أن المد متصل.

الجعبري: والأولى أن يكون منفصلا لأن المحققة خلفتها والمحقق يترجح على المقدر وأجاز مكي الأمرين بقوله: أن المحذوف عارض، لأن الثانية قامت مقام الأولى فيجريان لقالون باعتبار آخر.

وقال في باب المد ونحوه: جاء أمرنا من قرأه بهمزة واحدة إن حذف الثانية فمتصل، والأولى فمتصل عند الداني، وعندي إنه منفصل لأن القوي ينسخ حكم الضعيف والخلاف لفظي لأن حاصلهما وجهان انتهى(3).

وقال شيخ⁽⁴⁾ شيخ⁽⁵⁾ شيخنا: سيدي قاسم بن إبر اهيم⁽⁶⁾ تلميذ بن غازي قوله: وأسقط الأولى من المفتوحتين قد علمت أن الساقطة منهما في تعيينها خلاف، فقيل الثانية وقيل الأولى وهو المشهور وعليه عول المصنف.

فإن قلنا بإسقاط الثانية فليس إلا الإشباع إذ هو حينئذ من باب المتصل.

⁽¹⁾ إبراز المعاني فيشرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 143 وتمام البيت.

^{(2) [}في أ، ج [المفتوحتين].]

⁽³⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87 من مخطوطة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 1/55.

⁽⁴⁾ قاسم بن إبر اهيم الدكالي تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ شيخ شيخنا يراد به الشيخ ابن غازي تقدمت ترجمته.

⁽⁶⁾ تقدمت ترجمته.

وإن قلنا بإسقاط الأولى فهو مبني على الاعتداد به، فمن لم يعتد به [كالأول] (1) ومن اعتد كان عنده من باب المنفصل.

وكان الأستاذ أبو العباس أحمد بن أبي موسى الفيلالي⁽²⁾ يقول قد يتعين فيه الإشباع، لأن علة القصر عدم الهمزة حال الوقف وليس كذلك هنا.

قال شيخ شيوخنا أبو عبد الله الصغير (3): وهو بحث حسن ولا أدري هل له أم رآه منصوصا انتهى (4)، ومن خطه نقلته.

وقال في التعريف: وفي الألف التي قبلها المد والقصر، والمد أقيس لكون التخفيف عارضا⁽⁵⁾.

وقال أبو وكيل في تحفته:

وأسقط الأولى من المفتوحتين وسبب الخيلاف مين يعتبر إن لم ير التغيير مد مطلقا مع اعتداد ميده للثاني شوت خلف ميده منقولا لو أسقيط الثاني ليزال الخلف

والخلف في المد يكون دون مين توهينها بما ترى يقصر لكن مع إسقاط همز فرقا من باب ما ينفصل الوجهان معين إسقاطه للأولى (56/ب) وقوله به يكون الخف®

^{(1) [}في د [الأولى].]

⁽²⁾ أبو العباس أحمد بن أبي موسى الفيلالي تقدمت ترجمته.

⁽³⁾ تقدمت ترجمته برقم (614) ص 124.

⁽⁴⁾ شرح الدرر المنتوري الورقة (159) مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1096 مجموع.

⁽⁵⁾ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 243. تحقيق الدكتور التهامي الراجي الهاشمي.

⁽⁶⁾ الأبيات رقم 573، 574، 575، 576 و578 من التحفة للفخار الورقة 30/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

وقال في الاقتصاد: واعلم أن في الألف الواقعة قبل الهمزة الساقطة من المتفقتين بالفتح من كلمتين وجهان:

أحدهما: أن تمد الألف زيادة كما كانت تمد مع الهمزة لأن الثانية تنوب عنها وتقوم مقامها، فكان لها حكمها، وعلة أخرى وهي أن إسقاطها عارض، فلم يعتد به، إذ لا يلزم فمد ما قبلها مع إسقاطها كما يمد في ثبوتها، إذ إسقاطها وثبوت سواء لكونه عارضا.

والوجه الثاني: أن لا تمد الألف زيادة لعدم وجود الهمزة الموجبة لمدها زيادة لفظا، فصار ذلك بمنزلة قوله: ربنا أخرنا إلى أجل قريب⁽¹⁾، وما أوحي⁽²⁾ وشبهه.

فكما أن هذه الألف لا تمد زيادة في هذه المواضع على مذهبه في تمييز ما كان من كلمة ومن كلمتين، كذلك تلك الألف سواء.

قال أبو عمرو: وكلا الوجهين حسن، وقد قرأت به غير أن الأول أقيس لأنه من رأى الزيادة راعى الأصل، ومن رأى ترك الزيادة عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أولى فاعلمه انتهى(3).

قال الخراز: فحصل من هذا أن قوله: جاء أجلهم⁽⁴⁾ وشبه على مذهب قالون مختلف فيه، والمد أشهر انتهى⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الآية 44 من سورة إبراهيم.

⁽²⁾ الآية 27 من سورة الكهف.

⁽³⁾ التيسير لأبي عمر الداني ص 33.

⁽⁴⁾ الآية 49 من سورة يونس.

⁽⁵⁾ القصد النافع لبغية الناشىء والبارع في شرح الدرر اللوامع فصل الهمز تحقيقا وتسهيلا وإسقاطا الورقة 15 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 3719.

قال في التيسير: ومتى أسقطت الأولى من المفتوحتين فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها، ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظا، [والأول أوجه انتهى(1)](2).

قال في الدر النثير:

قوله: ومتى أسقطت الخ يريد أنما وجب لحرف المد والزيادة من أجل الهمز لا يزول بزوال الهمزة في مذهب من أسقطها، لأن زوالها في الوصل بالحذف عارض فلا يعتد به (3).

قوله: ويجوز أن تقصر الخ يريد على رأي من يعند بالعارض.

وقوله: والأول أوجه يريد إبقاء التمكين وترك الاعتداد بالعارض [صح منه] (4).

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: واعلم أن الألف التي تقع قبل الهمزتين المتفقتين من كلمتين بالفتح كقوله: جاء أحدهم على إسقاط الهمزة الأولى منهما وجهان.

أحدهما: أن تمد هذه الألف كما كانت تمد مع الهمزة الساقطة لأن الهمزة الثانية قد قامت مقامها، فلذلك كان لها حكمها.

⁽¹⁾ التيسير في القراءات السبع لابن أبي عمرو الداني ص 33.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽³⁾ الدر النثير والعنب النمير لأبي السداد والقول في التحقيق والتسهيل في الهمزئين المتفقئين مخطوطة لخزانة الحسنية بالرباط رقم الكتاب: 1592 م 6.

^{(4) [}ما بين [...] من أ.]

والوجه الثاني: أن [لا تمد] (1) هذه الألف، لأن المد إنما كان فيها من أجل الهمزة التي كانت معها في كلمة، فلما سقطت صارت كالألف التي في قوله: ربنا أخرنا إلى أجل قريب، و في قوله: ما إن مفاتيحه (2)، وفي قوله: اتبع ما أوحي (3) فكما أن هذه الألف لا تمد في هذه المواضع، وإن كان قد وقع بعدها همزة من أجل أن الهمزة ليست معها في كلمة واحدة، فكذلك ينبغي ألا تمد تلك الألف أيضا، لأنها مثلها سواء.

قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن غير أني قرأت بالمد و به آخذ (4).

قوله: وورش سهلا أخْرَيْهما أخبر أن ورشا أخذ بتسهيل الثانية من المفتوحتين، وهي المراد بقوله الأخرى، وفي ضمنه تحقيق الأولى.

وذكر الشراح أيضا: أن التسهيل خاص بالبغداديين وهذا غير بين، لأنه ليس من طريقه.

قال ابن الجزري: وروى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق التسهيل، وبدأ به الناظم تبعا في ذلك للشاطبي حيث قال: والأخرى كمد ورش أي فتكون بين الهمزة المحققة والألف⁽⁵⁾.

^{(1) [}في د [تمد].]

⁽²⁾ الآية 76 من سورة القصيص.

⁽³⁾ الآية 106 من سورة الأنعام.

⁽⁴⁾ التذكرة لابن غلبون 1 صفحة 163/162.

^{(&}lt;sup>5)</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري 368/1-369.

وقال في التيسير: فإذا اتفقتا بالفتح نحو قوله: جاء أجلهم، وشاء أنشره (1) وشبه، فورش يجعل الثانية كالمدة، فاقتصر فيه على المد فقط، وبه قطع أكثر النقلة كأبي العلاء (2)، ولهذا قدمه (3).

قلت: وعليه اقتصر أيضا في التذكرة فقال: قراءة ورش بهمز الأولى، وجعل الثانية بين بين فصارت كالمدة في اللفظ فتحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة [ومدة بعد الهمزة غير أن المدة الأولى أطول، لأنها ألف محضة، والثانية ليست ألفا محضة، وإنما هي بين الهمزة والألف، فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى انتهى.

وكذا نصه في الاقتصاد فقال: قرأ ورش بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية فجعلها بين بين، فصارت كالمدة في اللفظ فيحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة] (4) في تقدير ألفين لأنها ألف محضة لقيت همزة ومدة بعدها في تقدير ألف لأنها همزة ملينة انتهى (5).

وقال في الإقتاع: وسهل ورش الثانية بأن أبدلها ألفا هكذا عبارتهم، والقياس أن تجعل بين بين، كذلك ذكر سيبويه وبه أخذ علينا أبي رضي الله عنه وبه كان ياخذ طاهر بن غلبون، و لا أعلمه روي (6).

قوله: لا بل أبدلا، أضرب عن التسهيل لورش وأثبت له البدل.

⁽¹⁾ الآية 22 من سورة عبس.

⁽²⁾ التيسير من القراءات لأبي عمرو الداني ص: 33.

⁽³⁾ التيسير من القراءات السبع للإمام أبي عمرو بن سعيد الداني ص 33.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> التذكرة لأبي غلبون ج 1 الصفحة 157.

⁽⁶⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البانش ج 1 ص: 380.

قال الشارح: وبه أخذ المصريون عن أبي يعقوب عن ورش انتهى (1)، أي يبدلها ألفا والوجهان نقلهما مكي وابن شريح في كافيه، وعامة المصريين على البدل لورش، على قاعدتهم في المتصلة.

قال ابن الجزري: وروى(57/أ) الجمهور من المصريين عن ورش من طريق الأزرق إيدالها حرف مد خالصا، فتبدل ألفا(2).

تنبيه: قوله تعالى في الحجر جاء آل لوط⁽³⁾ وفي القمر جاء آل فرعون⁽⁴⁾ فإن الناظم لم يتعرض لذكرهما على الخصوص، إلا ما ذكر من إطلاق التسهيل والبدل فيدخلان تحتهما، فيظهر من كلامه أن البدل فيهما على حد البدل في غيرهما على ظاهر الرواية، وكذلك فعل الشاطبي في قصيدته وابن أجروم في أرجوزته.

قال الدائي في جامع البيان: فإن قيل: فهل يبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين كنظائر هما.

قال:

قلت: قد اختلف أصحابنا.

وقال بعضهم: لا تبديل لأن بعدها ألف، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر (5). وقال آخرون: بالبدل.

وقال في الإيضاح: نحوه.

⁽¹⁾ انتهى كلام عبد الصمد الشارح لم أقف عليه في كتاب له.

⁽²⁾ النشر في القراءات العشر ج 1 ص: 362 وما بعدها.

⁽³⁾ الآية 61 من سورة الحجر.

⁽⁴⁾ الآية 41 من سورة القمر.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/ب.

وقال في إيجاز البيان: والتسهيل مذهب الحذاق من أهل الأداء⁽¹⁾. وذكر في التلخيص: أن الإبدال ممنوع⁽²⁾.

وقال مكي في التبصرة: نحوه (3).

المنتوري: وبالتسهيل بين بين قرأت جاء آل لوط وجاء آل فرعون على جميع من قرأت عليه لورش، وبذلك آخذ (4).

قال في الإقتاع: وكان أبو محمد مكي ياخذ لورش في جاء آل في الموضعين خاصة بين بين.

قال: لأنك لو أبدلت لوجب الحذف للالتقاء الساكنين، وكان أبو عمرو ياخذ له بالبدل، فلينظر الأرجح من قوليهما انتهى (5).

قال ابن الجزري: فإن وقع بين الثانية من المفتوحتين ألف نحو: جاء آل لوط، فإن بعض الآخذين بالبدل [عن الأزرق] (6) لا يبدلون الثانية للتعذر، فيجعلونها بين بين (7).

الجعبري: نحو جاء آل لوط فعلى التسهيل تجري وجوه ورش في الألف الثانية، ووجه البدل هنا.

قال مكي: ممتنع للألف المستازم للحذف وعين التسهيل.

⁽¹⁾ المصدر نفسه الورقة 160/أ.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ التبصرة في القراءات المكي ابن أبي طالب القيسي ص: 74-75.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 159/ب.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الإقناع لابن الباذش 1/385.

⁽b) [ما بين [...] لا يوجد في د، وفي ب [عمن يبدل ألف].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.

وقيل: ضعيف، وعموم عبارة الناظم توذن بجوازه، [فيعامله] (1) معاملة عامنتم في حذف أحد الألفين لأنه أنسب به، فيصير لورش على التسهيل جاء آل لوط بألف طويلة بعدها محققة بعدها مسهلة بعدها ألف مقصورة [وموسطة] (2) ومطولة [وعلى البدل لورش ألف مطولة بعدها محققة بعدها ألف مقصورة وموسطة] (3) ومطولة انتهى (4)] (5).

ومن كلام شيخ شيخ شيوخنا سيدي قاسم بن إبراهيم مسألة إطلاق المصنف الحكم في المفتوحتين يقتضي دخوله فيما كانت فيه ثلاث همزات، وذلك جاء آل لوط وجاء آل فرعون، فأما قالون فالحكم له فيهما كالحكم في غير هما، وذلك إسقاط الأولى وتحقيق الثانية والثالثة مبدلة إجماعا عملا بقوله: وبعد همزة للجميع أبدلت، وأما ورش فحكمه فيهما تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، ولا يبدلها خوفا من اجتماع ألفين في كلمة.

قال الحافظ: وهو مذهب الحذاق من أهل الأداء.

وقيل: إنه يبدلها، ذكره الحافظ أيضا ثم المبدلون لها لهم فيها بعد البدل وجهان.

أحدهما: حذفها الله المساكنين، إذ هي أو الاهما ويزاد في المد دلالة على أنها هي المسهلة دون الأولى، الأن اللفظ إذا لم تكن زيادة محتمل لحذف الثانية أو الأولى أو الثالثة كما سيأتي.

⁽¹⁾ في ج [فليعامل].]

⁽⁴⁾ إفي أ [ومتوسطة].]

⁽³⁾ إلى أ، ج [متوسطة].]

كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري عن قول الشاطبي: ((والأخرى فمد عند ورش وقنبل ** وقد قبل محض المد عنها تبدلا)) - مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55 الورقة 89/ب.

[[]ما بين [...] لا يوجد في د.]

والثاني: ترك الحذف ولكن يزاد في مدها ليفصل بذلك بين الساكنين ويمنع من اجتماعهما.

قيل: والعمل في ذلك إنما هو على التسهيل، وأما البدل فضعيف جدا حتى قال بعضهم: إنه غير جائز لأنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين متماثلين ألفين في حل الوصل، وذلك لا يوجد أصلا في كلام العرب لاسيما مع استحالة النطق به، إذ لا يمكن أن يقرعهما اللسان لكون الألف الثانية ليس قبلها فتحة وذلك محال.

وكلام المصنف يقتضي أن البدل فيها مثله في غيرهما، وكذا أبو القاسم، ولعلهما جريا في ذلك على قول من أبدلهما وأخذ به وإن كان ضعيفا لاسيما إن كان ثابتا في الرواية [إلى هنا كلام المجراد](1).

وهذا الذي ذكرناه هو الذي ذكره الداني وغيره، وقبله جماعة الشارحين. وذكر أبو عبد الله المنتوري كلاما لم أره لغيره.

ونصه فإن قلنا بالحذف فلك حذف الأولى التي هي فاء الكلمة التي هي ثانية باعتبار همزة جاء ولك حذف الثانية التي هي عين الكلمة التي هي [ثالثة](2) باعتبار همزة جاء.

قال: فإن قدرنا أن الأولى هي المحذوفة ففي الألف التي بعد الهمزة وجهان:

الوجه الأول: المد الطويل بين المد، وهو قول من يسوي بين المد الواقع قبل الهمز والواقع بعده.

^{(1) [}ما بين [...] وجد على هامش أ، ب، ج.]

^{(2) [}في د [الثانية].]

والوجه الثاني: ترك زيادة المد وهو قول من ينكر مد هذا الأصل انتهى(1).

وهذا [كله](2) مليح، ولم يذكر التوسط لأن شيخه أنكره، ونحن نقول به، فتجيء ثلاثة أوجه.

قال: [وإن قدرنا]⁽³⁾ أن الثانية هي المحذوفة فلا خلاف في ترك زيادة المد للألف التي بعد الهمزة، لأنها مبدلة من همزة فهي عارضة في الوصل (57/ب) كما أن ألف التنوين عارضة في الوقف انتهى⁽⁴⁾.

فتجويزه حذف الثانية ما رأيته لغيره في هذا المحل، ونعرفه في غير هذا الموضع، وهو صحيح أيضا هنا كما فعل.

قال في التحفة:

لكن جاء آل بتسهيل يرى أولى من البدل بحنف [قررا](5)(6)

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/160أ.

^{(2) [}في ج [كلام].]

^{(3) [}في أ، د [وإن قررنا].]

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/160أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج [قدرا].]

⁽⁶⁾ البيت 568 من تحفة أبي وكيل ميمون الفخار مخطوطة خاصة.

القول فير التحقيق والتسميل ما ورج فير الممزتين المكسورتين

فصل: خبر مبتدأ [محذوف] (1) مضمر تقديره (91/أ) هذا فصل، ومعنى الفصل القطع، يقال فصلت الشيء إذا قطعته ومنه المفصل لأنه موضع القطع، ومن المفتوحتين: متعلق بأسقط، أو لاهما: مفعول، في كلمتين: في موضع الحال من المفتوحتين والعامل فيه أسقط. كجاء أمرنا في موضع خبر مبتدأ محذوف والتقدير ذلك ثابت، وورش مبتدأ، سهلا: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ورش، أخريهما: مفعول والجملة في موضع خبر المبتدأ، لا حرف: لا: حرف نفي، وقيل: زائدة لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، وبل حرف إضراب، أبدلا: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ورش، والجملة من لا وما بعدها في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، وألف سهلا وإبدالا للإطلاق.

وقول المجاصى: فعل وفاعل ليس [بشيء](2)(3).

ثم قال رحمه الله:

(94) وسهل الأخرى بذات الكسنر نحو من السماء إن للمصنر

(95) وأبدلنَ ياءَ خفيفة الكسرِ مِن على البغاء ان وهولاء إن

المنتوري: اتفقت النسخ على رسم إبدالا بالنون، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، والأولى رسمه بالألف على حسب الوقف عليه انتهى (4).

^{(1) [}ما بين [...] من ج.]

^{(2) [}في ج، هـ [ببـين].]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 11341 م 1.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

التقل إلى المكسورتين فأخبر أن المصري وهو ورش قرأ بين بين وهو المراد بالتسهيل في الإطلاق.

الأخرى: عبارة عن الثانية نحو من السماء إن كنت من الصادقين (1) في الشعراء، وهؤلاء إن (2) في البقرة، والتسهيل عن الأزرق مروية أيضا وما قاله الشراح ليس من طريقه كما تقدم.

قال الإمام المحقق ابن الجزري: روى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق تسهيل ثاني [المضمومتين](3) المكسورتين(4).

قال في الاقتصاد: والقسم الثاني أن تكونا معا مكسورتين، فقرأ ورش بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية في حال الوصل، فجعلها بين بين، فصارت كأنها مدة في اللفظ حيث وقع⁽⁵⁾.

وقال في التذكرة قرأ ورش بهمز الأولى، وجعل الثانية بين بين، فصارت كالياء الساكنة في اللفظ في جميع القرآن، فتحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة ومدة بعدها، غير أن المدة الأولى أطول لأنها ألف محضة، والثانية ليست ياء محضة وإنما هي بين الهمزة والياء الساكنة، فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى.

قال في التيسير: ورش يجعل الثانية كالياء المكسورة (7).

⁽¹⁾ الآية 154 من سورة الشعراء.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الآية 30 من سورة البقرة.

^{(3) [}ما بين [...] من هــ.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

⁽⁶⁾ التنكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 158.

⁽⁷⁾ التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو بن سعيد الداني ص 33.

وقال في الشرح: يريد بين الهمزة والياء(1).

وكذا نص في كتاب الإيضاح فقال: ما نصه: قرأ ورش بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فتكون في اللفظ كأنها ياء ساكنة، وهي في الحقيقة بين الهمزة الياء الساكنة، ويدل على أنه أراد هذا قوله في التيسير، كالياء بحاء بكاف التشبيه، لأن الهمزة المسهلة إذا كانت مكسورة ففيها شبه من الياء، وليس بياء خالصة انتهى (2).

وقال في الإقتاع: كان ورش يبدل الثانية ياء ممدودة، هكذا نصوص القدماء والقياس فيه بين بين (3).

قال في التعريف: وكان ورش يسهل الهمزة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة مطلقا.

فاقتصر في الاقتصاد والتيسير والتعريف والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين على التسهيل خاصة.

وذكره في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان عن بعضهم (4).

قوله: وأبدلن الخ، أخبر أن للمصري في هذين الموضعين وجه آخر وإبدال الثانية ياء مختلسة، ويوهم كلامه أن المصري ليس له إلا هذا في هذين الموضعين، وليس كذلك.

وقال: خفيف الكسر، فذكر بملاحظة تذكير الحروف.

⁽¹⁾ الهداية في وجود القراءات السبع باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 30 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

⁽³⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 386/0 وما بعدها.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

قال الدائي في إيجاز البيان: وروي عن ورش تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، وإيدالها ياء مكسورة لانكسار ما قبلها.

وقيل: عنه أنه يكسرها كسرة خفيفة، حكى لي ذلك خلف ابن إبراهيم (1) عن أصحابه عنه في هذين الموضعين فقط (2).

وقال في الإيضاح: وحكوا عن ورش أنه يحقق الأولى ويجعل الثانية [ياء](3) مكسورة فيهما خلاف نظائرهما، كذا قرأت ذلك على شيخ المصريين أبي القاسم خلف بن إبراهيم وأبي الفتح فارس بن أحمد(4)، وأبي الحسن بن غلبون، وحكوا لي ذلك عن قراءتهم، وكذلك رواه إسماعيل بن عبد الله النحاس وأحمد ابن أسامة التجيبي(5)، وأبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان(6) عن أصحابه.

وقال في جامع البيان: نحوه $(58)^{(7)}$.

وقال في إيجاز البيان: وبه كان يأخذ إسماعيل النحاس وأبو غانم وابن أسامة وأحمد ابن هلل(8) ومحمد بن أحمد بن على الأنفوى وغيرهم من المصربين.

وقال في التلخيص: وبه كان يأخذ أبو غانم والأذفوي.

⁽¹⁾ خلف ابن إبر اهيم الخاقاني تقدمت ترجمته.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد لملك المنتوري الورقة 161/أ.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽⁴⁾ فارس بن أحمد تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ أحمد بن أسامة التجيبي المصري أبو جعفر مقرئ متصدر قرأ على أبي الحسن النحاس وقرأ عليه خلف ابن إبراهيم توفي سنة 356 وقيل 342 هــ - الإقناع لابن البانش 66/1.

⁽⁶⁾ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمان المصري مقرئ جليل نحوي ضابط أخذ عن أحمد بن هلال وروى عنه فارس بن أحمد توفي سنة 338هـ – ترجمته في غاية النهاية 301/2 رقم ت 3618.

⁽⁷⁾ الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

⁽⁸⁾ الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

وقال في التلخيص: فقرأتهما على ابن غلبون وابن خاقان وأبي الفتح بجعل الهمزة الثانية ياء مكسورة بدلا من الهمزة لفظ بها كذلك خلف ابن إبراهيم عن أصحابه، وذلك مشهور عن ورش من طريق المصريين (1).

وقال في الإيضاح: قال لي أبو القاسم الخاقاني وكذا قرأت على أحمد ابن أسامة عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش.

قال لي أبو القاسم الخاقائي: وقد كان بعض شيوخنا يبدل الهمزة الثانية في هذين الموضعين ياء مكسورة مشبعة الكسر.

وكان الجل منهم لا يشبعونها (2).

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: وقد روي عن ورش في قوله: هؤلاء إن كنتم⁽³⁾ في البقرة، وقوله في النور على البغاء إن أردن⁽⁴⁾، إنه همز الأولى، وجعل الثانية ياء مكسورة كسرة خفيفة من غير مد في هذين الموضعين فقط.

وقد قرأت به غير أن الأجود فيهما، والأشهر عنه الرواية الأولى انتهى (5).

وقال في الاقتصاد: واختلف عن ورش في موضعين من هذا الباب وهما في البقرة هؤلاء إن كنتم، وفي النور على البغاء إن أردن، فروى عنه فيهما

⁽¹⁾ الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ الآية 33 من سورة النور.

⁽⁴⁾ الآية 30 من سورة البقرة.

⁽⁵⁾ شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/1-161/ب.

[كالنظائر، وروي عنه فيهما] (1) تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فتكون ياء مكسورة، وبهذا الوجه فيهما قرأت على شيخنا أبي القاسم وأبي الفتح جميعا، وقرأت فيهما بالوجهين جميعا على شيخنا أبي الحسن وهما صحيحان مشهوران وبهما آخذ انتهى (2).

وقال في التيسير: وأخذ على ابن أبي خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة وذلك مشهورة عن ورش دون النص⁽³⁾.

[وقال في التعريف: وأقرأني ابن خاقان لورش عن قراءته في رواية أبي يعقوب بجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة هؤلاء إن كنتم صادقين وفي قوله في النور على البغاء إن أردن وهذه رواية المصريين عن أبي يعقوب في هذين الموضعين خاصة انتهى⁽⁴⁾.

وقال في الإقتاع: ونا أبو داوود: قال [نا] (5) أبو عمرو، قال أخذ ابن خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة في موضعين خاصة في البقرة هؤلاء إن كنتم وفي النور على البغاء إن أردن.

قال: وذلك [مشهور] (6) عن ورش في الأداء دون النص(7)(8).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽²⁾ المصدر نفسه الورقة 161/ب.

⁽³⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 32 ثم 33.

شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب.

^{(5) [}ما بين [...] لا يوجد فيه هـ..]

[🗬] ما بين [...] توجد في هامش أ.]

[[]ما بين لا يوجد في ب.]

الإتناع في القراءات السبع لابن البانش 378/1.

وقال في الإيضاح: ولا أعلم نصا جاء عنه بإخراج هذين الموضعين من جملة الباب، وإنما تلقاه الشيوخ عن أئمتهم تلقيا، وأخذوه عنهم أداء (1).

قال في التلخيص: وقد قرأت في هذين الموضعين بين بين.

[قال]⁽²⁾: وهو القياس عند الخليل وسيبويه، وقد ذهب إليه قوم من المصربين⁽³⁾.

وقال في الإيضاح: وروى أبو بكر بن [سيف] (4) عن أبي يعقوب عن ورش كنظائر هما، وقرأت أنا بذلك على ابن غلبون، وأبي الفتح (5).

وقال في جامع البيان: نحوه.

وقال في إرشاد المتمسكين: وهو مذهب ابن هلال، وابن [يوسف]⁽⁶⁾ وغيرهما.

وقال في إيجاز البيان: وكذلك قرأت في طريق ابن [سيف](7).

وقال في إرشاد المتمسكين: وقرأت ذلك على أبي الحسن بالمذهبين جميعا وهما صحيحان جائزان، وبهما آخذ ونحوه في التمهيد والإيضاح.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في د يوسف.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في أ، ج [سيف].]

⁽⁷⁾ [في د [يوسف].]

وقال في إيجاز البيان: وعلى التسهيل بين بين أصحاب عبد الصمد $^{(1)}$ وداوود $^{(2)}$ ويونس $^{(3)}$ وأحمد بن صالح $^{(4)}$ ونصوص جميعهم في كتبهم عن ورش دالة عليها، ولا يعرف أهل الأداء عنهم غيرها $^{(5)}$.

المنتوري: وقد قرأت بهذه الرواية التي ذكرها الداني على بعض من لقيته، وكان شيخنا القيجاطي لا يأخذ بها ويجيزها، ويقول: إنه لحن (6).

ابن الجزري: وزاد بعض المصريين عن ورش وجها ثالثا في الموضعين وهو جعل الهمزة الثانية مكسورة، وهو الذي قرأ به على ابن خاقان عنه، وقرأ به أيضا على أبى الفتح وأبى الحسن مع قراءته عليهما بسواه (7).

الجعبري: وهذا وجه ثالث في القصيدتان في التيسير أي بعض الآخذين لورش كابن هلال وابن سيف وأبي غانم رووا عن ورش في ثاني الموضعين ياء مختلسة الكسر وهو معنى خفيف [الكسر](8)(9).

⁽¹⁾ عبد الصمد بن عبد الرحمان أبو الأزهر المصري راو مشهور بالقراءة متصدر ثقة أخذ القراءة عرضا عن ورش وقرأ عليه بكر بن سهل الدمياطي وغيره، توفي سنة 231هـ – ترجمته في الإقناع 334/1.

⁽²⁾ داوود بن أبي طيبة أبو سليمان المصري النحوي ما هر محقق، قرأ على ورش وهو من جلة أصحابه وأخذ عنه مواس بن سهل، توفي سنة 223هـــ - الإقناع 343/1.

⁽³⁾ يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصدفي المصري، فقيه كبير ومقرئ محدث ثقة صالح أخذ القراءات عن ورش وأخذ عنه مواس وغيره توفي سنة 264هـ - الإقناع 343/1.

⁽⁴⁾ أحمد بن صالح أبو جعفر المصري الإمام الحافظ، أحد الأعلام قرأ عن ورش وقالون وغير هما وقرأ عليه الحسن بن مهران وأحمد الرشديني توفي سنة 248هـــ – الإقناع 343/1.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري 364/1 وما بعدها.

^{(8) [}ما بين[...] لا يوجد في ب.]

⁽⁹⁾ كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 89/ب.

قال أبو وكيل:

الكسر قمن على البغاء إن وهولاء إن اعن خبر ياء محرك بمحض الكسر (١)

وزاد ياء مختلس الكسسر قمسن وعنسه أيضا فبهمسا عسن خبسر الوهراني:

لدى هؤلاء والبغاء إن تحز علاه

وياء خفيف الكسر أبدل بستة قال في البارع:

وهـ ولاء ان علـ مى البغـاء بالياء مكسورا لدى الأداء (58/ب) ال

وسهل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، الأخرى: مفعول، بذات: في موضع الحال من الأخرى والعامل فيه وسهل وكان حقه أن يقول بذاتي الكسر بلفظ التثنية، لكنه أفرده ضرورة، ولو قال: وسهل الأخرى بذاتي كسر، نحوه: خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك، واتفق المجاصي والوارثيني وابن عبد الكريم أن نحو مصدر.

وعند المرادي(4) للنحو في اللغة أربعة معان:

الأول: أن يكون مصدرا، تقول نحوت كذا نحوا أي قصدت قصدا.

⁽¹⁾ البيتان رقم 569 و 570 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 30/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽²⁾ البيت 120 باب الهمزئين من كلمتين من منظومة التقريب مخطوطة خاصة.

⁽³⁾ لا يوجد من البارع لابن أجروم (لا قطعة تجاوز 10 أبيات من أسماء شيوخ نافع بخزانة تطوان رقم 148.

⁽⁴⁾ أحمد بن محمد أبو العباس المرادي المعروف بالدراج، مقرئ قرأ على يوسف بن أحمد القرشي وأحمد بن حسين الضرير، وقرأ عليه محمد بن عمر المغافري – غاية النهاية 104/1 رقم ت 481.

والثاني: أن يكون ظرفا، أنشد أبو الحسن:

يحدوا بها كل فتى هيات وهن نحو البيت قاصدات⁽¹⁾. قال أبو الفتح⁽²⁾: وأصله المصدر ⁽³⁾.

والثالث: أن يكون بمعنى مثل يقال: هذا نحو هذا أي مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم، يقال: هذا على أربعة أنحاء أي أقسام انتهى (4).

وإليه أشرت [بهذا البيت](5):

للنصو أربع معان تذكر قسم ومثل ثم ظرف مصدر (6)

والجملة بيان، من السماء أن المضاف محكي للمصري: متعلق بسهل وحذف ياء النسب ضرورة، وأبدلن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وهو معطوف على قوله: وسهل الأخرى للمصري وأبدلن للمصري، وحذف المفعول الأول كأنه قال وأبدلن الأخرى، ياء: مفعول ثاني، خفيف: نعت وكذا عند المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني وزادوا أو بدل، وذكره باعتبار تذكير للحروف لأن حروف المعجم تذكر وتؤنث إلا الهمزة، ومن: متعلق بأبدلن.

ثم قال رحمه الله:

(96) وسنهل الأولى لقالون وما أدى لجمع الساكنين أدغما

⁽¹⁾ لسان العرب لابن منظور ج: 15 مادة: نصاص: 310 ط دار صادر.

⁽²⁾ أبو الفتح ابن جني تقدمت ترجمته برقم 561 ص 613.

⁽³⁾ لم أقف على ما ذكره ابن جنى في الخصائص.

لسان العرب البن منظور مادة نحا.

^{(5) [}ما بين [...] من أ.]

[🥱] هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(97) في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخُلْف في بالسَّوْء في الصَّدِيق أخبر أن قالون يسهل الأولى من المكسورتين أي يجعلها بين بين على

إطلاق لفظ التسهيل.

قال ابن غلبون بعد ذكره لورش: قرأ باقي رجال نافع بهمز الثانية وجعلوا الأولى كالياء المختلسة الكسرة من غير حيث وقع انتهى (1).

قال في الاقتصاد: وقرأ قالون في الباب كله بتخفيف الأولى بجعلها كالياء المختلسة الكسرة في الوصل، وتحقيق الهمزة الثانية حيث وقع انتهى (2).

وقال ابن الجزري: و قالون سهل الأولى من المكسورتين.

قال في الإقتاع: وقرأ قالون بجعل الأولى بين بين وتحقيق الثانية (3).

قال في التيسير: وقالون بجعل الأولى كالياء المكسورة (4).

قوله: وما أدى لجمع الساكنين الخ، أي وما أدى تسهيله لجمع الساكنين أدغما ولم يسهل بل يبدل، ويدغم في كلمتي الأحزاب للنبي إن (5)، وبيوت النبي إلا(6)، لأنها لو سهلت لقربت من الياء الساكنة، وقبلها ياء ساكنة فأدى لاجتماع ساكنين مثلين، فلما تعذر التسهيل رجع إلى البدل، فأبدلها ياء لانكسار ما قبلها وادغم و لا عبر بالياء لأنها ساكن، وهو حاجز غير حصين.

قوله: بالتحقيق يعني بالاتفاق من الرواة في ذلك قاله الشارح.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المصدر نفسه.

⁽³⁾ الإقناع لابن البانش378/1.

⁽⁴⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 33.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية (50) من سورة الأحزاب.

⁽⁶⁾ الآية (53) من سورة الأحزاب.

وقال المجراد: يعنى بلا خلاف من روايته (١).

وقال المنتوري: قال شيخنا القيجاطي: معناه أن ذلك واجب في كلام العرب، ولا يجوز غيره⁽²⁾.

وقال: والخلف في بالسوع الخ، يعني بالبدل مع الإدغام أو بالتسهيل كسائر الفصل.

قال في الاقتصاد: وقرأ قالون بالسوء إلا بقلب الهمزة الأولى واوا، وإدغام الواو التي قبلها فيها، وتحقيق الثانية، وقد روي عنه انه ينحو بالأول نحو: اليا كما ينحو في هؤلاء إن كنتم وبابه وذلك ضعيف هنا، ولا يجيز الحذاق من النحويين والقراء في التسهيل غير الوجه الأول لوقوع الهمزة منطرفة وقبلها واو ساكنة (3).

وقال في التيسير: بالسوء إلا بواو مشددة بدلا من الهمزة في [حال] (4) الوصل (5).

وقال في النشر: واختلف عن قالون في بالسوء إلا في يوسف فالأصح المختار تسهيلها بالإبدال والإدغام (6).

⁽¹⁾ إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة (75/ب) من مخطوطة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/162.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁵⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني رحمه الله ص (38).

⁽⁶⁾ النشر في القراءات العشر 433/1.

الجعبري: لقالون في كيفية تخفيف أولى همزتي قوله تعالى: الأمارة بالسوء(1)، إلا بيوسف وجهان.

أحدهما: إبدالها واوا مكسورة وإدغام الأولى فيها، وهذا المذكور في التيسير بيوسف فقط، وبه قطع أبو العلاء.

والثاني: تسهيلها، وهو زائد عليه، وقد نقله مكي.

وقال في التعريف: وقرأ قالون بقلب الأولى واوا مكسورة وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها وتحقيق الهمزة التي بعدها، وهذا في حال (59/أ) الوصل، فإن وقف حقق الهمزة الأولى.

وقد روي عن قالون أنه يخفف الأولى على حركتها، فجعلها بين الهمزة والياء، وذلك على غير قياس ولم أقرأ بذلك(2).

وقال ابن الباذش في الإقتاع: بالسوء إلا حذف قالون الهمزة الأولى وألغى حركتها على الواو قبلها وحقق الثانية، هكذا أخذ علينا أبي رضي الله عنه وهو القياس ولا أعلمه.

روي والذي يذكر القراء فيه بالسوء إلا بواو مشددة بدلا من الهمزة، وبهذا يأخذ [معظمهم](3).

⁽¹⁾ الآية (53) من سورة يوسف.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ من نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع، هكذا في الكتاب المذكور ولم القف على هذا في التعريف.

^{(3) [}في د [بعضهم].]

ومنهم من أخذ له بجعل الأولى بين بين كالمواضع الثلاثة عشر وهو مذهب الكوفيين يجرون الواو والياء مجرى الألف في تخفيف الهمزة بعدهما بين بين انتهى (1).

قال في الدر النثير: ولما ذكر الشيخ هذه الترجمة قال: وذكر عن قالون أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة.

ثم قال: والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة يريد نقل الحركة إلى الواو لأنها ساكنة غير زائدة، فهي في ذلك مثل الساكن الصحيح نحو: دفء، ملء والمرء.

ثم قال: ولم يرو عنه يعني لم يرو عن قالون التسهيل بالنقل في هذا الموضع.

ثم قال: ويله في الجواز الإبدال والإدغام، يعني الوجه الذي ذكر الحافظ هنا وإنما جاز هذا الوجه لكون الواو ساكنة فشبهت بالواو الزائدة للمد.

ثم قال: وهو الأشهر عن قالون وهو المختار لأجل جوازه وللرواية انتهى (2).

وذكر الداني في الإيضاح الوجهين عن قالون كما في الاقتصاد (3).

وقال في جامع البيان بعدما ذكر الإبدال والإدغام: وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ بالتسهيل، وذلك خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذاهب القراءة (4).

⁽¹⁾ الإقناع لابن الباذش ج1/ ص 379 د. عبد المجيد قطامش.

⁽²⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب النيسير باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6.

⁽³⁾ أبو عمرو الداني وكلامه هذا في شرح الدرر لابن عبد الملك الورقة 162/أ.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/162.

وذكر في التمهيد وكتاب رواية أبي نشيط وكتاب التذكير لتراجم القراء كما في التيسير.

وذكر أبو الحسن بن غلبون في التذكرة الوجهين الإدغام المشهور عنه وبه قرأت، وما ذكره عن مكى في الدر النثير، قاله في التبصرة.

وما ذكره في الإقتاع نقله في النجعة (1).

المنتوري: وقرأ حميد بن قيس الأعرج بالنقل خاصة على القياس وبالبدل والإدغام قرأت على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا يأخذ في ذلك بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها، وبالإبدال والإدغام وبهما قرأت عليه وبهما آخذ، ولا يجيز الأخذ بالتسهيل بين بين ويقول: إنه لحن.

ويحتج بجواز النقل بأنه لا يوجد نص مريح عن المتقدمين القراء في ذلك انتهى⁽²⁾.

قلت: وبالإدغام الأخذ عندنا بفاس وعليه اقتصر في التيسير وشهره غير واحد كما تقدم كالمجاصي وبه قرأ الشاطبي وهو اعتماد الحافظ واختيار الشيخ ومذهب الإمام وعليه اقتصر الحصري وابن أجروم في البارع، والفرق بين حرفي الأحزاب والسوء إلا أن الواو أصلية والياء زائدة.

تنبيه: وهذا الإدغام في حرفي الأحزاب وحرف الصديق، بل وكذا باب اجتماع الهمزتين تسهيلها إنما هو في الوصل خاصة، والوقف بالهمز من غير خلاف عند أحد من القراء، لا كما يعتقده الأغبياء.

⁽¹⁾ ابن الباذش - ذلك في شرح الدرر المنتوري الورقة 162/ب.

⁽²⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 162/ب.

والنص موجود فيها عند الجميع فلا حاجة إلى نقله إذ هو أشهر من نار على علم، قاله في الاقتصاد والتعريف والتمهيد والإيضاح وكذا شرح الحرز والدر (1).

قلت: [وإلى ذلك أشرت بهذه الأبيات من الرجز:](2)

معالدى الأحزاب باصفي فاقرأ به وردً قول من جحد شكلا لفقد مدغم فيه جلا شكلا وشدا مطلقا فرق [سما]() [بالسو] (ق في الصديق والنبي بالهمز في السوقف لقالون ورد ولا ولا تضع في ضبطها شدا ولا وجوده لدى [النبي] (6):

فحققه وقفا ثم بدءا بلا امتسرا(")

وما سهلوه أو أبداوه بوصلهم [قال في التحقة](8):

عند اتصال الهمزتين قد عنا(9)

وكسل مسن خسف فهمسزة هنسا

لقالون: متعلق بسهل، وما: مبتدأ وهو موصول، وأدى: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما لجمع متعلق بأدى، وأدغما:

⁽¹⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 162/ب.

⁽²⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج، د .]

^{(3) [}في ب، ج [والسوء].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أ [اللنبي].]

^{(5) [}ما بين [...] من ب، د.]

^{(6) [}ما بين [...] لا يوجد في ب وفي ج [قال في التحفة].]

⁽⁷⁾ هذه أبيات للعلامة ابن القاضى احب الفجر الساطع الذي بين أدينا حيث له منظومات كثيرة.

^{(8) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽⁹⁾ تحفة وكيل الفخار الورقة (31) البيت (594) خاصة والبيت في المخطوطة كما يلي: و كل من خفف همزة هنا *** عند اتفاق الهمزتين فعنا

فعل ماضي مبني للمفعول، [والمفعول الذي لم يسم فاعله]⁽¹⁾ مضمر يعود على ما والألف لإطلاق والقافية والجملة في موضع خبر المبتدأ.

وزاد الوارثيني والمجاصي أن تكون شرطا بمعنى إن والجواب أدغما(2).

القول في التحقيق والتسميل ورج في الممزتين المضمومتين

وقال ابن عبد الكريم: وما: مبتدأ، و فيها معنى الشرط والخبر في أدغما، وأدغم: فعل ماض مبني (59/ب) للمفعول أو للفاعل على قول أجانا، وزاد الوارثيني وابن مسلم وجها ثالثا وهو فعل أمر.

قالا في هذا الوجه: والألف الذي بعد الميم ألف إشباعا للحركة، ووافقهم ابن عبد الكريم على الثلاثة أوجه من الإعراب، ويظهر منه تناقض في الألف، لأنه جعله للإطلاق ثم جعله بدلا من نون التوكيد الخفيفة فانظره وتأمل قول المطماطي، يروى أدغم [مبنيا](3) لما لم يسم فاعله مشددا ومخففا، وأدغم: مبني للفاعل، في حرفين خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك، بالتحقيق: متعلق بفي حرفين، والخلف مبتدأ. في بالسوء: في موضع الخبر وهو محكي أي الخلف ثابت في بالسوء، الصديق: متعلق بفي بالسوء.

قال رحمه الله:

(98) وسبهل الأخرى إذا ما اتضمتا ورش وعن قالون عكس ذا أتى (98) وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا مدًّا لدى المكسورتين وهنا

^{(1) [}في أ، د أو النائب].]

⁽²⁾ شرح الدرر للمجاصى باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 11341 م 1.

^{(3) [}في ب، د [مبني].]

هذا القسم الثالث وقع في سورة الأحقاف أولياء⁽¹⁾، أولئك أي سهل ورش الثانية من المضمومتين من رواية الأزرق، [لا]⁽²⁾ كما عند الشارح ومن تبعه كما تقدم. وعلى التسهيل اقتصر في التعريف.

ونصه: وقرأ ورش بتسهيل الهمزة الثانية من أولياء، أولئك(3).

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: قرأ ورش بهمز الأولى وجعل الثانية بين بين، فصارت كالواو الساكنة في اللفظ، فتحصل في قراءته مدتان: مدة قبل الهمز ومدة بعدها، غير أن المدة الأولى لأنها ألف محضة، والثانية ليست واوا محضة وإنما هي بين الهمزة والواو الساكنة فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى!

وقال في الاقتصاد: قرأ ورش بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية في الوصل، فجعلها بين بين، فصارت كأنها مدة في اللفظ فحصل في قراءته مدتان على ما تقدم من شرحهما.

قال في التيسير: فإذا اتفقتا بالضم فورش يجعل الثانية كالواو الساكنة (5).

ابن الجزري: وروى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق تسهيل ثاني المضمومتين، وانفرد الخاقاني فيما رواه الداني عن ورش من طريق الأزرق بجعل المضمومة واوا وليس العمل عليه (6).

⁽¹⁾ الآية (32) من سورة الأحقاف.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽³⁾ عدد أولئك في القرآن (204) أولها في سورة البقرة ((أولئك على هدى من ربهم)) آية (5).

⁽⁴⁾ التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 159.

⁽⁵⁾ التيسير لأبي عمرو الداني ص: 33 باب ذكر الهمزتين من كلمتين.

⁽⁶⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري 385/1.

قال في الإقتاع: فورش يخفف الثانية واختلفت عبارة القراء له على ما قدمنا في الفصلين والوجه بين بين (1).

فاقتصر في التذكرة والاقتصاد والتيسير والتعريف والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين على التسهيل⁽²⁾.

قوله: وعن قالون عكس ذا أتى، أخبر أن قالون يسهل الأولى من المضمومتين، ويحقق الثانية عكس ورش.

قال طاهر بن غلبون في التذكرة: وقرأ باقي رجال نافع بهمز الثانية، وجعلوا الأولى كالواو المختلسة الضمة من غير مد⁽³⁾.

وقال في الاقتصاد: وقرأ قالون بتخفيف الأولى بجعلها كالواو المختلسة الضمة في الوصل أيضا وتخفيف الثانية⁽⁴⁾.

وقال في التيسير: وقالون يجعل الأولى كالواو المضمومة (5).

وقال في التعريف: وقرأ الباقون بتسهيلها على حركتها بالمتفقتين بالضم (6). وقال في الإقتاع: وقالون يجعل الأولى بين بين، أي بين الهمزة والواو (7).

⁽¹⁾ الإقناع لابن الباذش 1/ص 381 تحقيق د. عبد الحميد قطامش وفيه ((فورش وفيل يخففان الثانية واختلفت عبارة القراء لهما على ما قدمناه في الفصلين قبل ويعني ذكر المكسورتين وذكر المفتوحتين والوجه بين بين.

⁽²⁾ المنتوري الورقة 163/أ نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096.

⁽³⁾ التذكرة لابن غلبون ج 1 ص 195.

⁽⁴⁾ المنتوري الورقة 163/ ب نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

⁽⁵⁾ التيسير لأبي عمرو الداني ص: 33 باب ذكر الهمزتين من كلمتين.

⁽أوقرأ الباقون بإسقاط الأولى من التعريف للداني ص 243 تحقيق د.التهامي الراجي، وفيه: ((وقرأ الباقون بإسقاط الأولى من المتفقتين بالفتح وتسهيلها على حركتها في المتفقتين بالكسر والضم)).

⁽⁷⁾ الإقناع لابن الباذش ص: 382، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، وفيه: "وقالون والبزي يجعلون الأولى بين بين أي بين الهمزة والواو".

ابن الجزري: سهل قالون الأولى من المضمومتين بين بين (1).

تنبيه: ما تقدم من جعل الثانية من المضمومتين واوا قاله في إيجاز البيان عن خلف بن إبراهيم، وفي التلخيص وفي الإيضاح وفي جامع البيان.

ونص عليه إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش كذا أبو غانم.

المنتوري: ولم يتعرض الناظم لذكر هذه الرواية، إذ لا عمل عليها عند الأئمة، ولم أقرأ بها على أحد ممن لقيته، ويكون لحنا كما قاله القيجاطي في المكسورتين.

وكان القيجاطي يأخذ فيها بالتسهيل بين بين، وبذلك قرأت وبه آخذ.

وكان يحتج له بأن عليه أكثر رواة ورش وأن رواية المصريين في ذلك بالمد، حملها قوم على البدل وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي إلى اجتماع ساكنين.

قال: فالأخذ له بشيء متفق على روايته [سائغ](2) في العربية وهو التسهيل أولى(3).

قلت: وعلى التسهيل في الثانية في هذا الفصل لورش بين بين، اقتصر أبو الحسن بن غلبون في التذكرة (4)، وابن سوار في المستنير (5) والعطار (6) في الإقناع (7).

⁽¹⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1/ ص 383.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في أ، ج [سائغة].]

⁽³⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 163/ب نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية 1096 مجموع.

^{(&}lt;sup>4)</sup> التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 159.

⁽⁵⁾ ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع ولم أقف عليه.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المصدر نفسه.

قوله: وقيل: بل أبدل الأخرى الخ، أخبر أن ورشا من طريق الأزرق يبدل الثانية من المكسورتين والمضمومتين [مدا]⁽¹⁾ أي حرف مد، فهو على حذف مضاف، فيبدلها من جنس حركة ما قبلها في المكسورتين(60/أ) ياء ساكنة، وفي المضمومتين واو ساكنة، والإشارة بهنا إلى المضمومتين.

واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب لورش اختلفوا في المكسورتين فأكثرهم يبدلون الثانية ياء خالصة، ذكر ذلك الداني في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان.

وذكر في جامع البيان: البدل من رواية أبي يعقوب خاصة.

وذكر ابن الباذش في الإقتاع والنجعة أن ورشا يبدل الثانية ياء ممدودة. ثم قال: هكذا نصوص القراء⁽²⁾.

واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب في المضمومتين، فأكثرهم يبدلون الثانية واوا خالصة، ذكره أيضا في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان.

وذكر في جامع البيان والتمهيد: البدل خاصة (3).

وذكر في الإقتاع: أن ورشا يبدل الثانية واوا(4).

وقال أبو محمد مكي: البدل أحسن في قراءة ورش، لأن الرواية عنه أنه مد الثانية (5).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽²⁾ الإقناع لابن الباذش 378/1 تحقيق قطامش.

⁽³⁾ المنتوري الورقة 163/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

⁽⁴⁾ الإقناع لابن البانش ص 381/1 تحقيق قطامش.

⁽⁵⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب 77/1.

ابن الجزري: وروى الجمهور من المصريين عن ورش من طريق الأزرق إبدالها حرف مد خالصا، فتبدل في الكسرة ياء وفي الضمة واوا⁽¹⁾.

الجعبري: وعامة المصريين على البدل لورش على قاعدتهم في المتصلة⁽²⁾. ونقل الأهوازي بدل الآخذين [كياء]⁽³⁾ مكسورة وياء مضمومة انتهى.

فائدة: إذا كان بعد الهمزة الثانية ساكن على رواية البدل كجاء أمرنا⁽⁴⁾ هؤلاء إن⁽⁵⁾، فليس إلا الإشباع اتفاقا وإن كان متحركا كجاء أجلهم⁽⁶⁾، من السماء⁽⁷⁾، إلى أولياء⁽⁸⁾، أولئك⁽⁹⁾، مد متوسطا على المشهور، وقيل: مشبعا، وقيل مد الصيغة على حكم باب تقدم الهمز، فإن حرك بعارض نحو: البغاء ان أردن فمن اعتد به جوز الثلاثة، ومن لم يعتد أشبع لا غير قاله ابن أجروم في فوائده.

هكذا قال الشارح وتابعوه إليه أشار أبو وكيل بقوله:

ومده أيضا ذا ما أبدلا حسبما بعيد حرف مطلا فإن تحركه ما بعيد فضلا توسطا وإن يسكن طيولا

⁽¹⁾ النشر في القراءات السبع لابن الجزري 384/1.

^{(&}lt;sup>2)</sup> كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 89/ب.

^{(3) [}في ب، د [بياء].]

⁽⁴⁾ الآيات (40، 58، 66، 82، 94) من سورة هود والآية (27) من سورة المومنون.

⁽⁵⁾ الآية (31) من سورة البقرة، و مثلها: (أ هؤلاء إياكم كانوا يعبدون الجن الآية (40) من سورة سبأ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية (34) من سورة الأعراف.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية (19) من سورة البقرة.

⁽⁸⁾ الآية (28) من سورة آل عمران.

^{(&}lt;sup>9)</sup> الآية (5) من سورة البقرة.

وإن تحركه بتصريك طرا وجهان أشبعه ووسط مشهرا(۱) هذا خلاف ما عند الجعبري وابن الجزري والمنتوري.

قال في الكنز: إن كان بعد الثانية متحرك فلا إشكال وإن كان ساكنا غير مد، فعلى البدل يزاد مد الحجز نحو جاء أمرنا ومن السماء إلى(2).

وقال في النشر: وإذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مد في مذهب من رواه عن الأزرق ووقع بعدها ساكن زيد في مد حرف المد لالتقاء الساكنين نحو: جاء أمرنا وهؤلاء إن كنتم.

فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار الحرف المبدل نحو: جاء أحدكم (3)، وأولياء (4)، أولئك (5).

المنتوري: واعلم أنك إذا أخذت لورش في المفتوحتين بإبدال الثانية ألفا، فلا يخلو إنما أن يكون ما بعدها متحركا أو ساكنا صحيحا، فإن كان متحركا نحو: جاء أجلهم (6) وشبهه.

⁽¹⁾ الأبيات 564، 565، 566 من تحفة أبي وكيل الفخار، مخطوطة خاصة.

^{(&}lt;sup>2)</sup> الآية (5) من سورة السجدة.

⁽³⁾ الآية (61) من سورة الأنعام.

⁽⁴⁾ نكرت في القرآن 34 مرة أولاها الآية 28 آل عمران، وأخراها الآية 6 من سورة الجمعة.

⁽⁵⁾ ذكرت في القرآن (204) مرة أولها الآية (5) من سورة البقرة، وآخرها الآية 7 من سورة البينة.

⁽⁶⁾ الآية (61) من سورة النمل.

القول في التحقيق والتسميل ما ورج في الممزتين المضموبتين والمفتوحتين

فإن الهمزة تقع بين مدتين، الأولى طويلة والثانية مقدار ألف فتطويل الأولى للهمزة بعدها وترك زيادة الثانية لأنها مبدلة من الهمزة، وإبدالها عارض في الوصل، فهي تجري مجرى الألف المبدلة من التنوين في الوقف نحو ماء⁽¹⁾، وغثاء⁽²⁾ وما أشبهه ذلك.

وإن كان ساكنا صحيحا نحو: وجاء أهل المدينة(3) وشبهه.

فإن الهمزة تقع بين مدتين طويلتين، فتطويل الأولى للهمز التي بعدها وتطويل الثانية لوقوع الساكن بعدها، وحكم الواو المفتوح حكم الساكن وذلك موضع واحد في الأحزاب إن شاء أو يتوب(4)(95/ب) وليس في القرآن غيره.

ثم قال في المكسورتين: واعلم أنك إذا أخذت لورش في هذا الباب بإبدال الثانية ياء فلا يخلو، إنما أن يكون ما بعدها ساكنا أو متحركا.

فإن كان ساكنا نحو هؤلاء إن كنتم فيشبع الياء لالتقاء الساكنين.

وإن كان متحركا نحو: من السماء إلى الأرض⁽⁵⁾ فلا تزد في مدها لأنها عارضة في الوصل.

⁽¹⁾ ذكرت في القرآن 59 مرة، أولها الآية 22 من سورة البقرة، وآخرها الآية 6 من سورة الطارق.

⁽²⁾ ذكرت مرتين في القرآن، الآية 41 من سورة المؤمنون، الآية 5 من سورة الأعلى.

⁽³⁾ الآية 67 من سورة الحجر.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 24 من سورة الأحزاب.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية 5 من سورة السجدة.

وقال في المضمومتين: واعلم أنك إذا أخذت لورش في المضمومتين بإبدال الثانية واوا فلا تزد في مدها لأنها عارضة في الوصل انتهى(1).

ومن تمام كلام شيخ شيوخنا سيدي قاسم بن إبراهيم المتقدم في جاء آل وبابه، وأما ما حكاه [أي المنتوري]⁽²⁾ من القصر لعروض الألف في الوصل⁽³⁾ إفشيء]⁽⁴⁾ لا أعرفه لغيره من الشراح ولا يقال: إن هذا القصر عنده خاص بهذين الموضعين، بل هو عنده عام فيهما وفيما أشبههما نحو: جاء أجلهم وجاء أجلها وجاء أحدكم وكذا من السماء إلى الأرض وأولياء، إن كنتم، أولئك مما وقع بعد الألف المبدلة فيه حرف متحرك.

وأما ما وقع بعده حرف (60/ب) ساكن نحو جاء أمرنا فإنه يمد فيه بالإشباع ولا يلزمه قصر، وإن اشتركا في الفروض [لوجود]⁽⁵⁾ الساكن بعد الألف، وكذلك لا يلزمه قصر عآمنتم من في السماء⁽⁶⁾ وأ.لدو⁽⁷⁾، أرايت⁽⁸⁾ وشبهه لأن الهمزة [لا تحقق]⁽⁹⁾ في قراءته أبدا، إذ لكونها لا يوقف قبلها تبدل وصلا ووقفا وغيره من الشراح.

⁽¹⁾ شرح الدرر المنتوري الورقة 163/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] من أ، ب.]

^{(3) [}في أ، د [يشيء].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> في أ، د [يشيء].]

⁽⁵⁾ [في د [لوجوه].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 16 من سورة الملك.

⁽⁷⁾ الآية 72 من سورة هود.

⁽⁸⁾ أرأيت ذكرت في القرآن عدة مرات منها: الآية: 63 من سورة الكهف والآية 43 من سورة الفرقان والآية و من سورة العلق والآية 11 من نفس السورة وكذلك الآية 13 والآية 1 من سورة الماعون.

^{(&}lt;sup>9)</sup> [في أ [المحققة].]

قال: إذا أبدل ورش الهمزة الثانية من الهمزئين في كلمة أشبع المد إن كان ما بعدها ساكنا نحو: شاء أنشره⁽¹⁾، وإن كان متحركا كجاء أجلهم مدها مدا متوسطا على المشهور، وقيل مشبعا وقيل مد الصيغة على حكم حرف المد إذا تقدم عليه الهمز.

القول في التحقيق والتسميك ما ورج في الممزتين المضمومتين والمفتوحتين في كلمتين

زاد أبو عبد الله بن أجروم والأستاذ أبو وكيل ميمون أن الساكن إذا تحرك بحركة عارضة جاز الإشباع والقصر والتوسط كما في آمن وشبهه، إن اعتد بالعارض، وإن لم يعتد [به]⁽²⁾ مد مدا مشبعا لا غير، وذلك للتبيء إن أراد⁽³⁾، وعلى البغاء إن أردن⁽⁴⁾، والظاهر ما عند الأستاذ أبي عبد الله المنتوري لأن الداني نص على ذلك في إيجاز البيان قائلا فإذا أبدلها حصل في اللفظ مدتان. مدة قبل الهمزة المحققة ومدة بعدها، إلا أن المد الثانية في التقدير فيما كان متحركا بعدها كشطر المد الأولى لأنها عوض من همزة انتهى⁽⁵⁾.

وقول أبو عبد الله الخراز: قالون يسقط الهمزة الأولى من وال لوط وأخيه على أصله ويحقق الثانية ويبدل الثالثة فيقول: جاء آل لوط(6) بهمزة

⁽أ) الآية 22 من سورة عبس ، والآية هي ((ثم إذا شاء انشره)).

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

⁽³⁾ الآية 50 من سورة الأحزاب ومنها: ((وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد أن يستتكحا)).

⁽⁴⁾ الآية 33 من سورة النور ومنها: ((ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبغوا عرض حياة الدنيا...)) الآيات.

^{(&}lt;sup>5)</sup> شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 136.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 61 من سورة الحجر.

واحدة بين مدتين كما يقول ورش: جاء أجلهم موافق في المعنى لما نقله من إيجاز البيان.

فصح ما عند أبي عبد الله المنتوري بهذين [النصين] (1)، ويبقى النظر في كلام غيره كابن عبد الكريم وابن المجراد وأبي وكيل والله تعالى أعلم (2).

وقول الداني لأنها عوض من همزة أي إبدالها عارض، فكأن الألف همزة ولهذا نظرها أبو عبد الله المنتوري بألف التتوين في نحو ماء وغثاء وقفا.

قلت: ولا قرأت باب جاء أجلهم على رواية البدل إلا بالتوسط على جميع من روينا عنه انتهى(3).

قلت: وبما قال رحمه الله أخذنا، وبه شاع الأخذ في مدينة فاس.

إذا: ظرف زمان لما يأتي وفيه معنى الشرط، والعامل فيه جوابه وهو محذوف دل عليه ما قبله، والتقدير إذا انضمت سهلها، ما: زائدة وهي بعد إذا كذلك أبدا على حد قوله تعالى: حتى إذا ما جاءوها⁽⁴⁾، انضمت: فعل ماض والفاعل والجملة في موضع خفض بإذا، عن قالون: متعلق بياتي، عكس: مبتدأ، ذا: مضاف إليه، أتى: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على العكس، والجملة في موضع خبر المبتدأ، وقيل: فعل ماض مبني للمجهول، بل: حرف إضراب، أبدل: فعل ماض، الأخرى: مفعول، ورشنا: فاعل ومضاف، والإضافة بمعنى من والأصل ورش منا، مدا: مفعول ثاني، قاله المنتوري

^{(1) [}في أ [النوعين].]

⁽²⁾ القصد النافع وبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله الخراز.

⁽³⁾ شرح الدرر للمنتوري الورقة 136/ب مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع. ملحوظة: الآيات الغير المخرجة قد سبق تخريجها من قبل.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 26 من سورة فصلت .

وابن عبد الكريم وأجانا، وزاد المجاصي والوارثيني أن يكون حالا، ولدى بمعنى عند على قول الوارثيني.

وقال ابن عبد الكريم: بالوجهين، أوبل وما بعدها في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بقيل](1).(2).

فالسدة: قال ابن هشام: وينبغي أن يتجنب [العربي] (3) أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى، أنه زائد لأنه يسبق إلى الأذهان، إن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله منزه عن ذلك، وقد وقع هذا الوهم للإمام فخر الدين فقال: المحقون على أن المهمل لا يقع في كتاب الله، فأما ما في قوله تعالى: (فَيِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللهِ) (4) فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب والتقدير فبأي رحمة انتهى (5).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽²⁾ شرح الدرر للمجاصي.

^{(3) [}ما بين [...] من أوفى باقى النسخ [المعرب].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية (159) من سورة آل عمران.

⁽⁵⁾ وقوله تعالى فيما رحمة من الله معناه فبرحمة من الله، قاله ابن عطية في المحرر الوجيز 279/3 الآيات الغير المخرجة قد سبق تخريجها من قبل.

القول في التحقيق والتسميل ما ورج في الممزتين المختلفتين في الحركة

والزائد عند النحويين معناه الذي لم يوت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد لا المهمل.

ثم قال: وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة، وبعضهم يسمونه مؤكدا، وبعضهم يسميه لغوا، واجتناب هذه العبارات في التنزيل واجب انتهى (1).

ثم قال رحمه الله:

(100) ثم إذا اختلفتا وانفتحت أولاهما فإن الأخرى سنهلّت (100) كالياء والواو ومهما وقعت مفتوحة ياء وواوا أبدلت

ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي واوا وياء وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي المكناسي ياء وواوا بتقديم الياء على الواو قاله: المنتوري⁽²⁾.

لما اتقضى كلامه في المتفقتين شرع في المختلفتين، وهما في القرآن على خمسة أقسام، مفتوحة والثانية مكسورة في تسعة عشر.

القسم الثاني: مفتوحة بعدها مضمومة في موضع واحد وجاء أمة (3). القسم الثالث: مكسورة بعدها مفتوحة سنة موضعا.

⁽¹⁾ المحرر الوجيز لابن عطية 179/3.

⁽²⁾ المنتوري في شرح الدرر الورقة 164/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

⁽³⁾ الآية 44 من سورة المومنون.

القسم الرابع: مضمومة بعدها مفتوحة (61/أ) ثلاثة عشر موضعا.

وهذا حكم مطلق مما اتفق عليه أي إذا انفتحت الأولى فالثانية تسهل كالياء إن كانت مكسورة، وكالواو إن كانت مضمومة.

فإن قيل: ما فائدة قوله كالياء وكالواو إذ سهلت يدل عليه.

أجيب بأن فائدته التقسيم لا التسهيل.

قال في التذكرة: الضرب السادس أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة كقوله: شهداء (1) [إذ قرأ] (2) نافع ومن وافقه بهمز الأولى وجهل الثانية كالياء المختلسة الكسرة في جميع القرآن.

فإذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، وهو موضع واحد كل ما جاء أمة (3)، فقرأ نافع ومن وافقه بهمز الأولى وجعل الثانية كالواو المختلسة الضمة انتهى (4).

وكذا عبارته في الاقتصاد.

قوله: ومهما وقعت الخ أي الأخرى مفتوحة أبدلت ياء إن انكسر ما قبلها، وواوا إن انضم [ما قبلها] (5).

فإن قيل: لم لم تسهل كما فعل في غيرها.

⁽¹⁾ ذكرت 18 مرة منها أم كنتم شهداء...الآية 123 كم سورة البقرة و آخرها: لولا جاء وعليه بأربعة شهداء الآية (13) من سورة النور.

^{(2) [}في أ [إذا فقد قرأ].]

⁽³⁾ تقدمت الآية من سورة المومنون.

⁽⁴⁾ التذكرة لإبن غلبون ج 1 الصفحة 161.

⁽⁵⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

قالجواب: لو جعلت بين بين في هذين الموضعين لصارت المفتوحة المضموم ما قبلها بين الهمزة والألف، وكذلك المفتوحة المكسور ما قبلها، والألف لا يكون ما قبلها مضموما ولا مكسورا فكذلك ما قرب منها، والألف لا يكون ما قبلها مضموما ولا مكسورا فكذلك ما قرب منها، وألزمت](1) حينئذ البدل لذلك قاله: في الإيضاح وجامع البيان والتمهيد وإيجاز البيان والمهدوي في الشرح والتحصيل، وابن مطرف في الإيضاح والبديع، وابن الباذش في الإقناع وشرح الحصرية(2).

اختلفتا: فعل ماض وفاعل، أو لاهما: فاعل بانفتحت فإن الفاء جواب إذا. الأخرى: اسم إن، سهلت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الأخرى والجملة في موضع خبر إن، والتقدير مسهلة، كالياء وكالواو: في موضع الحال من الضمير في سهلت أي سهلت بين بين، فيتعلقان بمحذوف.

وقال المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني: يتعلقان بسهلت (3).

وقال أجانا: كالياء: نعت لمصدر محذوف، والتقدير تسهيلا كالياء⁽⁴⁾، وقعت الفاعل مضمر يعود على الأخرى، مفتوحة: حال من الضمير، والعامل فيه وقعت، ياء: مفعول ثاني مقدم بأبدلت. وواوا: معطوف، وأبدلت: فعل ماضي مبني للمفعول و هو مضمر يعود على الأخرى.

^{(1) [}في ج [فالتزمت].]

⁽²⁾ النص في شرح الدرر لعبد الملك المنتوري الورقة 165/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية بالرباط 1096.

⁽³⁾ من شرح الدرر للمجاصي مخطوط خزانة ابن يوسف.

⁽⁴⁾ المصيدر نفسه.

ثم قال رحمه الله:

(102) وإن أتت بالكسر بعد الضم

(103) فمذهب الأخفش والقسراء

(104) ومذهب الخليل ثم سيبويه تسهيلُها كالياء والبعض عليه

فالخَلْفُ فيها بين أهل العلم إبدالها واوا لحدى الأداء

هذا القسم الخامس: مضمومة بعدها مكسورة سبعة وعشرين موضعا، فأخبر الناظم أن مذهب الأخفش والقراء إبدالها واوا.

ومذهب الخليل وسيبويه وبعض القراء تسهل كالياء وهذا حكم المطلق.

وقال طاهر بن غلبون في تذكرته: قرأ نافع ومن وافقه بهمز الأولى وجعل الثانية بين بين، فصارت كالياء المختلسة وهو الجيد. وهو مذهب سيبويه والخليل الذي لا يجوز عندما غيره (1).

قال أبو الحسن: وقد ذهب كثير من المقرئين إلى أن هذه الهمزة الملينة في هذا الضرب تجعل واوا مكسورة وهو يجوز على مذهب الأخفش، لأنه يقول في تخفيف الهمزة من قوله: مررت باكموك مررت باكموك، فيبدل من الهمزة واوا مكسورة اتباعا للضمة التي قبلها، لأنها بالاتصال قد قربت منها، فلذلك قلبها إلى الحرف الذي منه الضم وهو الواو، فعلى هذا الوجه يكون هذا الوجه الذي ذهب إليه القراء في قلب هذه الهمزة في التخفيف واوا مكسورة غير أنهم أجروا ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة من حيث اتفقا في الاتصال كما عرفتك وقد قرأت بذلك على بعضهم وهو أسهل على اللسان من القول الأول، لأن في ذلك دقة [وصعوبة](2) لا يقدر عليها إلا العلماء والفقهاء انتهى.

⁽¹⁾ التنكرة لابن غلبون ج الصفحة 163/162.

^{(2) [}في أ [ومعرفة].]

قال في الاقتصاد: واختلف العلماء من القراء والنحويين في كيفية التخفيف لها فيه.

فقال بعضهم: تجعل بين بين فتكون كالياء المختلسة الكسرة، وهو مذهب الخليل وسيبوبه الذي لا يجوز عندهما غيره.

وحكاه ابن مجاهد عن اليزيدي عن أبي عمرو وبه قرأت على فارس ابن أحمد عن قراءته، وكذلك حكى أحمد بن نصر أنه قرأ على ابن مجاهد.

وقال بعضهم: تكون واوا مكسورة وهو مذهب الحذاق من المقرئين، والرؤساء من أهل الأداء المتصدرين وبه قرأت على أكثر شيوخي، وكذلك (61/ب) حكى أبو طاهر بن أبي هاشم (1) أنه قرأ على ابن مجاهد وهو قول الأخفش الذي لا يجيز غيره في المتصل، وحكى أنك إذا خففت همزة مررت باكموك.

[قلت: بأكموك] (2) فتبدل من الهمزة واوا اتباعا للضمة التي قبلها لأنها إباتصالها] (3) بها قربت منها فقلبت إلى الحرف الذي منه الضمة وهو الواو لأن القراء أجروا ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة لوجود العلة في الموضعين.

قال أبو عمرو: فهؤلاء راعوا الحركة التي قبل الهمزة المحققة فقلبوها على حركتها لثقلها، فخففوا عليها، إذ الثقيل هو الغالب على الخفيف في الطبع والعادة، والأولون راعوا حركتها في نفسها لأنها أولى بها من غيرها لقربها

⁽¹⁾ أبو طاهر بن أبى هاشم لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.

^{(3) [}في ب [لاتصالها].]

منها، فخففوها عليها والمذهبان جيدان غير أن الأول أقيس [في العربية]⁽¹⁾ والثاني [آثر]⁽²⁾ في الأداء انتهى⁽³⁾.

وقوله في الاقتصاد: واختلف العلماء إلى قوله: وحكاه ابن مجاهد، قاله في الإيضاح وجامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان.

قوله: وبه قرأت على فارس ابن أحمد الخ.

قال في إرشاد المتمسكين: وقد قرأت به على أبي الفتح في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو.

ونحوه في الإيضاح وجامع البيان والتلخيص أيضا.

قوله: وكذلك حكى أحمد ابن نصر الخ.

مثله في الإيضاح [وجامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص.

وقال في الإيضاح]⁽⁴⁾: وكثير من القراء يغلطون في لفظ الثانية من الهمزتين المختلفتين من كلمتين مثل قوله: ما نشاء إنك⁽⁵⁾ فيجعلون الثانية الملينة واوا خالصة [وسبيلها]⁽⁶⁾ أن يؤتى بها مليئة نحو الباء⁽⁷⁾.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(2) [}في ب [أثار].]

⁽³⁾ كلام أبي عمرو نكره المنتوري في شرحه على الدرر في باب التحقيق والتسهيل كما نكره المجاصى في نفس الباب.

⁽A) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ب [ويسهلها].]

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

وقوله:

وقال بعضهم: تكون واوا الخ.

قال في إرشاد المتمسكين: وهو مذهب الحذاق منهم.

وقال في جامع البيان: وهذا مذهب أكثر أهل الأداء.

وقال في الإيضاح: نحوه.

وقال في الموجز: وهذا مذهب أهل الأداء.

وقال في إيجاز البيان: وعليه أهل الأداء.

قوله: وبه قرأت على أكثر شيوخي.

مثله في جامع البيان: وكذلك قرأت على عامة من لقيته.

وقال في الإيضاح: وبه قرأت على عامة شيوخي من أهل العراق والشام ومصر أبي القاسم الفارسي وأبي الفتح الحمصي وأبي الحسن [الحلبي](1) وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم.

قوله: وكذا حكى أبو طاهر الخ.

نحوه في الإيضاح وجامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص.

وقال في الإيضاح: وكذلك ذكر أبو بكر الشذائي أنه قرأ على غير مجاهد.

ونحوه في جامع البيان والتلخيص، وبه كان يأخذ أبو الفتح وغيره من المقرئين.

قوله: وهو قول الأخفش الخ.

نحوه في الإيضاح والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص.

^{(1) [}في ج [الحلمي].]

قوله: والمذهبان جيدان الخ.

وقال في جامع البيان: والأول أوجه في القياس، والثاني [آثر](1) في النقل.

ونصه في التيسير والمكسورة المضموم ما قبلها تسهل على وجهين تبدل واوا مكسورة على حركة ما قبلها وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها، الأول مذهب القراء وهو آثر والثاني مذهب النحويين وهو أقيس انتهى⁽²⁾.

قال في الدر النثير: وذكر الإمام أن بعضهم يجعلها بين الهمزة والواو.

وقال: والأول أحسن يعني جعلها بين الهمزة والياء ولم يذكر الشيخ إلا جعلها بين الهمزة والياء خاصة انتهى⁽³⁾.

وقال المقرئ أبو داوود في الطرر على التيسير: بالوجهين قرأته على الحافظ حسبما قرأ به (4).

ونحو ما في التيسير في التلخيص والموجز.

وقال في التمهيد: وقد قرأت بالوجهين جميعا وهما صحيحان غير أن الأول آثر يعني إبدالها واوا⁽⁵⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين: والمذهبان جيدان، وعلى الآخر العمل وبه آخذ يعنى إبدالها واوا⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ **[في** ج [آثار].]

⁽²⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34.

⁽³⁾ الدر النثير و العذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 165/أ، والورقة 165/ب.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وقد قرأت بالمذهبين: الأول أقيس والثاني آثر وعليه العمل وبه الأخذ يعني إبدالها واوا⁽¹⁾.

وقال في الإيضاح: وأنا آخذ في مذهب أهل التسهيل بالوجهين جميعا في هذا الضرب بجعل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء الساكنة، وبإبدالها واوا مكسورة.

ثم قال: والوجه الأول أقيس وهو اختيار يعني بين بين، والوجه الآخر آثر في الأداء، والنقل يعني إبدالهما واوا(2).

وقال في الإقداع: تسهل بين الهمزة والياء، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وعليه من القراء من يضبط العربية.

فأما ما أخذ به أكثر أهل الأداء [وآثره](3) من إبدال المكسورة المضموم ما قبلها واوا مكسورة على حركة ما قبلها، فتقول: [يشاء وإلى](4) فليس بمذهب لأحد وهم يعزونه إلى الأخفش، وأخبرني أبي رضي الله عنه.

قال: الذي حكى أبو عمرو الجرمي في كتابه عن الأخفش أن الهمزة المكسورة (62/أ) التي قبلها ضمة يبدلها واوا في المتصل كسئل ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل كقول الخليل وسيبوبه، سواء في نحو قولهم: هذا مرتع إبلك، وبالوجهين كان يأخذ أبو عمرو.

وحكى أنه قرأ على فارس بين بين وعلى أكثر شيوخه بالبدل واوا. وكان أبو محمد مكى يأخذ بين بين وبه نأخذ.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 165/ب.

⁽³⁾ [في ج او آثروه].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في د [ما يشاء ولي].]

وقد جرى على أبي محمد مكي وهم في القول المعزى إلى الأخفش.

فحكي عنه أنه [كان]⁽¹⁾ يخفض بين الهمزة والواو، وإنما هو بالإبدال واو محضة، هكذا الحكاية عنه وقد بينت أن ذلك من قوله في المتصل فقط، والتسهيل إنما هو في الوصل لتلاصق الهمزتين انتهى⁽²⁾.

قال بعض المتأخرين: وهو مذكور في الكشف [وقيل] (3) ما قاله صاحب الإقناع جماعة منهم ابن أجروم وابن المجراد وفيه نظر.

وقال الشاطبي: يشاء إلى كالياء أقيس معدلا وعن أكثر القراء تبدل و او ها⁽⁴⁾. الجعبري: في كيفية تحقيقها ثلاثة أوجه:

الأول: جعلها كالياء وهو مذهب البغداديين علم من قوله: كالياء أقيس معدلا، أي أقيس عدول بها عن لفظها.

الثاني: كالواو وهو مذهب البصريين فهم من قوله أقيس وهو المفضل عليه، ولا جائز أن يكون محض الواو، لأن المفضل عليه ينبغي أن يشارك المفضل في الأصل الذي فيه الترجيح وقلب المتحركة ليس بقياس، فتعين أن يكون كالواو لكونه [مقياسا]⁽⁵⁾.

الثالث: إبدالها واوا مكسورة علم من قوله: تبدل واوها فهذه ثلاثة: أقيس، ومقيس، وغير مقيس، وهذا موافق لنقل ابن شريح، والطرفان في التيسير فقط، والوسط من زيادات القصيد.

^{(1) [}ما بين [...] من ج].]

⁽²⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 384/1-385.

^{(3) [}في ب، د [وقبل].]

⁽⁴⁾ إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 145.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في أ [مقيسا].]

وقول المالكي: فأبدل له واوا فهو أشهر في الأداء، مفهومه آخر مبهم، وجعل البدل لأكثر القراء تبعا لقول التيسير هو مذهب القراء وهما [منازعان] (1) في الأكثرية لقطع مكي والصقلي وصاحب الروضة بالأقيس.

[واقتصار] $^{(2)}$ المهدائي $^{(3)}$ وصاحب المصباح $^{(4)}$ على الأولين انتهى $^{(5)}$.

ابن الجزري: واختلف في كيفية تسهيلها فذهب الجمهور من البغداديين المتقدمين إلى إبدالها واوا خالصة مكسورة وذهب الآخرون إلى جعلها بين بين وهو القياس وعليه أكثر المؤلفين انتهى (6).

المنتوري: وبإبدال الثانية واوا محضة قرأت ذلك على أكثر من قرأت عليه.

وكان القيجاطي يأخذ بالتسهيل بين بين، ولا يجيز البدل، وبالتسهيل قرأت عليه وبه آخذ⁽⁷⁾.

وعلى ذلك اقتصر أبو الطيب بن غلبون في التذكار (8)، وابن سفيان في الهادي (9)، والمهدوى في الهداية (10) والتحصيل (11)، والمهدوى في المواية (10)

^{(1) [}في ج [متناز عان].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في أ أو اقتصر].]

⁽³⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

⁽⁴⁾ أبو عبد الله القيسي تقدمت ترجمته.

⁽⁵⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34-35.

^{(&}lt;sup>6)</sup> النشر في القراءات العشر لابن الجزري 358/1-388.

⁽⁷⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 165/ب.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>9)</sup> المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 166/ب.

وابن عبد الوهاب في المفتاح وكفاية الطالب⁽¹⁾، وابن صابور⁽²⁾ في تلخيص الألفاظ⁽³⁾، وابن الفحام في التجريد⁽⁴⁾، وأبو الطاهر العمراني⁽⁵⁾ في الاكتفاء⁽⁶⁾، وابن سوار في المستنير⁽⁷⁾، والعطار في الإقناع⁽⁸⁾، والحصري في قصيدته⁽⁹⁾، وشعيب⁽¹⁰⁾ في التقريب⁽¹¹⁾، والأشعار⁽¹²⁾ وابن مهلب في التيسير⁽¹³⁾.

تنبيهان: الأول:

قال الدائي في الإيضاح: وهذا التسهيل الذي ذكرناه إنما يكون في حال الوصل، وتلاصق الكلمتين، فإن انفصلا بالوقف حققت الهمزة المسهلة لا غير.

قال: وكذا حال كل ما تسهل من الهمزتين، سواء كانت المسهلة الأولى أو الثانية إذا التقتا من كلمتين وانفصلت الكلمة الأولى من الثانية بالوقف لعدم ما أوجب التسهيل (14).

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ لم أقف على ترجمته.

⁽³⁾ لم لأقف على هذا الكتاب في الفهارس التي رجعت إليها.

⁽⁴⁾ التجريد لبغية المريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق القرشي ابن الفحام ت516 هـ/الفهرس الشامل للتراث الإسلامي/الأردن عمان.

⁽⁵⁾ أبو الطاهر العمراني لم أقف له على ترجمة.

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 166/ب.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ الإقناع للعطار لم أقف عليه.

⁽⁹⁾ البيت رقم (68) الورقة (616) من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽¹⁰⁾ شعيب لم أقف على ترجمته.

⁽¹¹⁾ التقريب غير موجود.

⁽¹²⁾ الإشعار ذكره المنتوري في شرحه على الدرر فلم أقف عليه.

⁽¹³⁾ ذكره المنتوري أيضا إلا أنى لم أقف عليه.

⁽¹⁴⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 166/ب.

وقال في الاقتصاد والتيسير والتلخيص: نحوه. وإليه أشار الشاطبي بقوله:

*وكل بهمز الكل يبدأ مفصلا (1)

قال الصفار:

وما سهلوه أو أبداــوه بوصلهـم فحققه وقفا [بونك]⁽²⁾ الحكم مسجلا⁽³⁾ الوهراتي:

وذا كله فاعلم يكون بوصلهم وتحقيقها في الوقت للكل أعملاك

قال الدائي في التلخيص: اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وقد حال بينهما حائل الف أو واو، فلا خلاف في تحقيق الهمزتين هنا من أجل ذلك الحائل لأنه يمنع من تلاصق الهمزتين وذلك نحو قوله: رئاء الناس⁽⁵⁾، برءاؤا⁽⁶⁾، السوأى أن⁽⁷⁾ جاءو أباهم⁽⁸⁾، وشبهه⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ هذا عجز البيت وصدره: وعن أكثر القراء تبدل واوها، إيراز المعاني ص: 145.

^{(2) [}في أ [دون].]

⁽³⁾ البيت 66 من تحفة الإلف لأبي عبد الله الصفار مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة دائرة شيشاوة بإقليم مراكش

⁽⁴⁾ البيت 129 من التقريب للوهراني مخطوطة خاصة.

⁽⁵⁾ نكرت رئاء الناس ثلاث مرات الأولى في الآية 264 البقرة والثانية 38 النساء، الثالثة 47 الأنفال.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 4 من سورة الممتحنة.

⁽⁷⁾ الآية 10 من سورة الروم (ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا...).

^{(&}lt;sup>8)</sup> الآية 16 من سورة يوسف.

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 166/ب والورقة167أ.

وقال في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين، وإيجاز البيان والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: نحوه (1).

وقال ابن غزوان في أرجوزته:

فإن تحسل مسا بيسن همزتيسن فاعلمه واوا فسي كسلا النوعيسن وإن [تحسل](2) بينهمسا أيضسا ألسف فالكل في [تحقيقها](3) لم يختلف(4)(62/ب)

وقال الداتي في إيجاز البيان: وقد دخل على جماعة من منتحلي قراءة نافع الوهم في هذا الفصل، وسهلوا الهمزة فيه ظنا منهم أن ذلك بمنزلة ما تقدم مما تلاصق فيه الهمزتان، وذلك لقلة علمهم بالأصول وحقائق الألفاظ، وتحصيل القراءة، ولهوان التفتيش عن مذاهب القراءة والرواية ولإهمالهم سؤال أهل العلم ومذاكرة أهل الفهم عليهم (5).

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد غلط بعض المنتحلين لقراءة نافع في هذا الفصل.

فحكى أن مذهبه يوجب التخفيف فيه، فكان يأخذ به في ذلك(6).

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في أ [تجعل].]

^{(3) [}في أ [تحقيقهما].]

⁽⁴⁾ لم أقف على أرجوزة ابن غزوان فيما رجعت إليه من المظان.

⁽⁵⁾ شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/167.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

[وقوله: وحكايته في ذلك] (1) من أدل دليل على شدة جهله وسوء نقله وابتداعه في قراءة نافع ما لم يقرأ به ولا روى عنه.

أتت: الفاعل مضمر يعود على الأخرى، بالكسر: يتعلق بأتت، بعد: العامل فيه أتت.

المجراد: بعد: الضم يتعلق بأتت، وبالكسر: متعلق بمحذوف، فالخلف: مبتدأ، فيها: في موضع الخبر، والتقدير ثابت فيها(2).

القول في التحقيق والتسميك فائدة في إضافة الألف واللام لبعض

المجراد: الخبر في الظرف بعده، وفيها متعلق بالخلف لأنه مصدر. واوا: مفعول ثاني بالمصدر الذي هو إبدالها، ومذهب: مبتدأ، تسهيلها: خبر، كالياء: يتعلق بتسهيلها.

فائسدة: قال الشارح: عرف البعض بالألف واللام على تسامح الجماعة في ذلك، والعرب لا تعرفه إلا بالإضافة.

وقال المجراد: والألف واللام لا يجوز [دخولهما](3) على البعض، لأن بعضا من الأسماء التي تلازم الإضافة لفظا ومعنى، فهي إذن لم تضف لفظا مضافة [معنى](4) فلذلك لا يجوز دخول الألف واللام عليه لئلا يلزم الجمع بين

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع لابن المجراد الورقة 80/ب من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

^{(3) [}في أ، د، ج [دخولها].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب، د [معنا].]

الإضافة وحرف التعريف وكل مثل بعض في جميع ذلك لكن المصنف تسامح في ذلك، فأدخل [عليه] (1) الألف واللام اضطرارا.

قلت: ولو قال المصنف: وبعضهم عليه لكان أحسن انتهى (2).

قال الصفاقسي: لكون المضاف إليه [منوي] (3) لم يعرف باللام عند الأكثر خلافا للأخفش والفارسي فلا تقول: الكل. ولهذا كان قول بعضهم: بدل البعض والكل [تسامحا] (4) في العبارة انتهى (5).

قلت: يشير بذلك والله أعلم إلى قوله في الجمل: وإنما قلنا البعض والكل مجازا.

قال ابن الفخار: واعتذر عن استعمال كل وبعض بالألف واللام، وذلك أنهما معرفتان بنية الإضافة، فلأجل ذلك يمتنع إدخال الألف واللام عليهما لما يلزم عليه من الجمع بين تعرفين، وذلك غير جائز، وقد أجازه بعضهم قياسا على الثلث والربع والسدس وما أشبه ذلك لاجتماع الكل في النسبة إلى مضاف، فكما يقال: الثلث والربع والسدس بالألف واللام وإن كانت في نية الإضافة، فكذلك يقال: الكل والبعض وإن كانا في نية الإضافة.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽²⁾ إيضاح الأسرار و البدائع لابن المجراد الورقة 80/ب من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

^{(3) [}في أ، ج [منويا].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [تسامح].]

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

والظاهر أن هذا القياس غير صحيح، لأن بقاء التعريف في كل وبعض [كالمحرز] (1) للإضافة، وليس في الثلث والربع والسدس شيء من ذلك فحصل الفرق، فظهر فساد القياس وأيضا فإنه لو كان جائزا عند العرب لسمع منه شيء، ولما لم يسمع مع كثرة الاستعمال دل على أنه مرفوض في كلامهم والله أعلم انتهى (2).

وقال الصفاقسي: وإذا حذف المضاف إليه عوض [منه التنوين] (3). وقيل هو تنوين صرف انتهى (4) أي وفي كل.

وقال سيدي الحسن الزياتي⁽⁵⁾: بعض ينون لإفراده عن الإضافة وإن كان مما يلزم الإضافة معنى، وهذا لا نزاع فيه، قال تعالى: وتكفرون ببعض⁽⁶⁾، وإنما النزاع في إلغاء معنى الإضافة فيه ونصه على الحال، وإدخال آل عليه هل يسوغ ذلك أم لا؟

قال الأسيوطي: أجاز الأخفش تجريد كل عن معنى الإضافة وانتصابها حالا، ووافقه أبو علي في الكليات ووافقهم ابن در سبتويه.

^{(1) [}في أ [كالمجوز] وفي د [كالمجيز].]

⁽²⁾ كلام ابن الفخار مذكورا بتصرف عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع في باب التحقيق والتسهيل.

^{(3) [}ما بين [...] من أوفى غيره [النتوين منه.]

⁽⁴⁾ لم أقف على القائل.

⁽⁵⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 85 من سورة البقرة.

القول في التحقيق والتسميل فائدة في تعريف كل وبعض بالألف واللام

قال الأسيوطي: وهذا الذي أجازوه في كل لم يجيزوه في بعض.

نبه عليه ابن مالك في شرح الكافية وهذا الذي نسبه لابن مالك له غيره في شرحه كافية ابن حاجب.

ونصه لا يقال الكل والبعض لأنهما لازمان للإضافة فلا يجمع بينهما.

والمختار جوازه وإن لم يقع في كلام المتقدمين، لكن جاء في كلام سيبوبه وغيره من الفصحاء.

والقياس جوازه حملا لكل على جميع ولبعض على جزء، وقولهم: لازم الإضافة ممنوع لمجيء نصيبهما على الحال انتهى (1).

[وقال الأسيوطي: لا يجوز دخول آل عليهما عند الجمهور ومثل ذلك، أي وقبل وبعد انتهى(2).

قاله الزياتي في شرح الجمل: المجر اد.

الحلفاوى:

قلت: وقد أجازه ابن خروف (3).

⁽¹⁾ انتهى كلام الأسيوطي من الإتقان ص :88-89.

⁽²⁾ الإتقان في علوم القرآن للأسيوطي ص 98-99.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ.

وقال الأسيوطي في ألفيته:

كل وبعض لازماها فامتنع تعريفه بالسلام أو حالا يقع (١) وقال التنسى (2) عند قوله: في عمدة البيان:

والبعض منهم أشك **لا**

وإدخال آل عليه تسامحا، وذلك ليس في كلام العرب إذ هي ملازمة للإضافة، فعل ذلك غيره فغير عليه انتهى(3).

قال في الكافية:

كل مضاف معنى أن يفرد لذا لم يصعب آل نقلا وحالا شنذاله

فإن قيل فما الفرق بين قبل وبعد وكل وبعض حتى ينادون على كل وبعض مع اشتر اكهما في حذف المضاف إليه ونيته معنى.

[قيل] (5) قبل وبعد من الظروف، والظروف حقها البناء لتضمنها معنى حرف البناء، لكن ذلك التضمن لا حكم له لكونه على وجه الجواز، فهو بصدد الاستعمال فلم يعتد به، لكنه هيأها للبناء بخلاف كل وبعض لأنهما لم يتقدم لهما تهيئة للبناء قاله: ابن الفخار.

⁽¹⁾ البيت 12 الإضافة ألفية للسيوطي النحوية ص: 42 المكتبة الشعبية بيروت لبنان.

^{(&}lt;sup>2)</sup> تقدمت ترجمته برقم 839 و 143.

⁽³⁾ لام التنسي مذكور في شرح الدرر اللوامع للمنتوري في سياق حديثه فيما ورد في تعريف كل وبعض بالألم واللام.

⁽⁴⁾ شرح الشافية الكافية باب المضاف.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

وقال المرادي في باب البدل: والبعض عند [البصريين] (1) يقع على أكثر الشيء، وعلى نصفه وأقله (2).

وعن الكسائي وهشام أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه، ولذلك منع أن يقال: بعض الرجلين أي أحدهما(3).

القول في التحقيق والتسميل فصل في حكم همزة الوصل إذا دخلت عليما همزة الاستفمام

ثم قال رحمه الله:

(105) فَصلٌ وابدل همزَ وصلِ اللام مددًّا بُعَيْدَ همـــز الاستفهـام (106) وبعده احنف همز وصل الفعل لعــدم اللَّبس بهمــز الــوصـــل

هذا حكم مطلق أن همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكانت مع لام التعريف وذلك في ستة مواضع، فالحكم فيها البدل، وسماها همز وصل اللام للزومه لام التعريف.

قوله: مدًّا أي حرف مد على حذف مضاف صيغة وضعتها العرب عبارة عن الاتصال بالشيء، ولزومه بخلاف بعد، فإنها قد تدل على الاتصال وعدمه وقد سُمع من العرب تصغير الظروف وأراد به هنا الاتصال. واقتصر على البدل.

⁽¹⁾ **[في أ [المصريين].]**

⁽²⁾ انتهى كلام المرادي منكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 22/أ.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

قال الدائي في إيجاز البيان: وليس شيء من ألفات الوصل يثبت في حال الاتصال غير هذه الألف الداخلة مع لام التعريف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، إذ بثبوتها يتبين الخبر من الاستفهام، ويعرف الفرق بينهما (1).

ونحوه: في إرشاد المتمسكين.

وقال في الإيضاح: وهذا الذي ذكرناه من إثبات همزة الوصل في هذا المواضع مع همزة الاستفهام، ولام التعريف في حال الاتصال هو إجماع من القراء والنحوبين، ولا خلاف بينهم فيه، وكان حق الناظم أن يذكر فيها الوجهين معا لأن الشاطبي ذكر هما⁽²⁾.

قال الأستاذ ابن أجانا: ولو قال:

فصل وأبدل بعد الاستفهام أو سهان همز وصل السلام لكان أوفق انتهى⁽³⁾.

وقال بعضهم: التسهيل يوخذ من قوله: فنافع سهل أخرى الخ.

والظاهر أنه اقتصر على البدل لشهرته وكثرة الأخذ به والأولويته فيكون هذا [تخصيصا] (4) لما تقدم كما صرح الجعبري في كلام الشاطبي وسياتي وعليه اقتصر طاهر بن غلبون.

ونصه: فإن همزة الاستفهام تحقق وتسقط نبرة همزة الوصل من اللفظ، وتمد همزة الاستفهام قليلا، فتصير في اللفظ همزة واحدة بعدها مدة للفرق بين الاستفهام والخبر لا خلاف في هذا بين القراء أجمعين إلا ما كان من نقل

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/أ.

^{(&}lt;sup>2)</sup> المصدر نفسه، الورقة 167/ب.

⁽³⁾ المصدر نفسه الورقة 167/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب، د [تخصيص].]

ورش، فتصير في اللفظ على قراءته في هذه الثلاثة مواضع مدا يسيرا من غير همز انتهى.

وقال في الاقتصاد: لا خلاف بين القراء في تحقيق همزة الاستفهام ما لم يكن قبلها ساكن فإن ورشا يلقي عليها حركتها على أصله، ويخفف همزة الوصل بعدها، فتكون بين بين فيصير في اللفظ بعد همزة الاستفهام مدة في تقدير ألف للفرق بين الاستفهام والخبر (1).

وقد قيل: أنها تبدل في حال التخفيف ألفا محضة فيزيد لذلك مدها، وعلى ذلك أكثر أهل الأداء من أصحاب ورش وغيرهم، ولم يحققها أحد من القراء، ولا أدخل بينها وبين همزة الاستفهام ألفا لضعفها انتهى⁽²⁾.

وذكر هذا الأصل في التيسير بيونس.

فقال: وكلهم سهل همزة الوصل، التي بعدها همزة الاستفهام ولم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي قبلها بالألف لضعفها، ولأن البدل في أكثر القراء والنحويين يلزمها.

قال في الدر النثير: وإنما اختص لزوم الاختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر بالابتداء دون الوصل لأن همزة الوصل لا تثبت في الوصل، فكان يقع الفرق في الوصل بين الاستفهام والخبر بثبوت همزة الاستفهام، وسقوط همزة الوصل، لكن حملوا الوصل على الابتداء(63/ب) فأثبتوا بدلا من همزة الوصل التي مع لام التعريف بعد همزة الاستفهام في الوصل، كما أثبتوه في الابتداء ليكون العمل واحدا، أما همزة الوصل التي لا تكون مع لام التعريف، فلا

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/ب.

⁽²⁾ التيسير في القراءات لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167ب.

يعوض منها شيء عند دخول همزة الاستفهام عليها لعدم الاختلاط، فإن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل إذ ذاك مكسورة انتهى (1).

قال في الإقتاع: اجتمع القراء على تحقيق همزة الاستفهام وتخفيف الثانية وصورة التخفيف قد ذكر أصحاب سيبويه أنه بالبدل ألفا.

قال لي أبي رضي الله: والذي يوجبه قول سيبويه في باب الهمز إنما تخفف بين بين كما يخفف غيرها من الهمزات المتحركة إلا ما استثنى من المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة وإنما تخفف بالبدل الهمزة الساكنة، وهذا العموم يتناول الوصل والقطع.

فأما قوله: إنما ثبتت تشبيها بهمزة أحمر كما شبهوها بها في قولهم الأحمر في لغة من خفف الهمز.

وقوله في باب همز الوصل: ولم تحنف في الوصل، فإنما بين هنا إنها تخالف غيرها من همزات الوصل في أن غيرها تحنف نحو: استكبرت أم كنت(2).

[وهذه] (3) تثبت لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، نذكر في كل باب ما يختص به، وجاء من مجموع ذلك ما ذكرناه انتهى (4).

⁽¹⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي - باب التحقيق والتسهيل- وحكم همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

⁽²⁾ الآية 75 من سورة ص.

^{(&}lt;sup>3)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁴⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 359/1-360.

ونحوه في [النجعة]⁽¹⁾. (2).

قال في جامع البيان: اختلف علماءنا في كيفية تليينها.

فقال بعضهم: تبدل ألفا خالصة، وجعلوا ذلك لازما لها، وهذا قول أكثر النحويين.

وقال آخرون: يجعل بين الهمزة والألف لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه، فهو كالهمزة اللازمة، ولذلك وجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام، والقولان جيدان ولم يحققها أحد من أئمة القراء ولا فصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف لضعفها، ولأن البدل يلزمها في أكثر القول فلم يكن لذلك إلا تحقيقها، ولا إلى الفصل سبيل.

وذكر الوجهين في الإيضاح والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص (3).

المنتوري: وبالبدل قرأت على أكثر من قرأت عليه.

وكان شيخنا القيجاطي يأخذ بالتسهيل بين بين خاصة به قرأت عليه وبه أخذ، وكان يحتج بالتسهيل بأنه الثابت في كلام العرب والجاري على أصول القراءات، وإنما لم يذكر الناظم ترك الفصل لقالون لأنه لم يذكر التسهيل والفصل، إنما يكون بين المحققة والمسهلة انتهى⁽⁴⁾.

^{(1) [}في ج [التحفة].]

⁽²⁾ النجعة لابن الباذش.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/ب.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

قال أبو الفضل السلوي: فإذا أبدلت، وكان بعدها ساكن مدت مدا مشبعا لورش وقالون كآل الذكرين⁽¹⁾ وعالله⁽²⁾ لأجل الساكن بعدها، فإن كان بعدها متحرك لفظا كالآن⁽³⁾ ففيه لورش الخلاف المتقدم، وأما قالون فلا مد عنده إلا مد الصيغة، لأنه لا يمد للهمز القبلي، هذا إن اعتد بالحركة العارضة في اللام، وأما إن لم يعتد بها واعتبر السكون الأصلي، فإنه يمد مدا مشبعا وهو الأولى، لأن الأكثر [عنده]⁽⁴⁾ ترك الاعتداد بالعارض، ولم أر في هذه المسألة نصا مريحا فانظره انتهى⁽⁵⁾.

قوله: وبعده احذف الخ، الضمير عائد على الهمز وهذا التعليل ذكره الداني في الإيضاح و إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص، ومكى في الكشف⁽⁶⁾.

وقد جمعها بعضهم في بيتين فقال:

قل اتخنته ولدا طلعا جديدا فترى بفعل وقعا واصطفى البيات استكبرتا واتخنناهم واستغفرتا

ولم تأت في القرآن همزة الوصل مضمومة مع همزة الاستفهام ولو أتت لكان قياس الحذف، ومثالها في كلام العرب: اضطر زيد، استخرج المال، اتبع

⁽أقل الآية 143 من سورة الأنعام، وكذلك الآية 144 من نفس السورة وهما كما يلي ((قل الذاكرين حرم أم الاثنين)).

 ⁽²⁾ الآية 53 من سورة يونس

^{(&}lt;sup>3)</sup> الآية 91 من سورة يونس.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁵⁾ إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة (18/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

^{(&}lt;sup>6)</sup> الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي 70/1-71.

القول، والأصل أضطر بهمزة وصل مضمومة، فدخلت عليها همزة الاستفهام فصار أأضطر، فحذفت همزة الوصل على القياس إذ لا لبس.

الجعبري: وعند قوله: فامدده مبدلا، هذا تخصيص لعموم قوله: وتسهيل أخرى همزتين لأنه لم يعرض الكلام في همزة القطع فعم والموجود في كتب [النقلة] (1) [البدل وبه قرأت، وشيوخنا العراقيين لا يعرفون غيره ووجه التسهيل لا يكاد يوجد لغيرهما انتهى (2).

قلت: أي لغير التيسير والشاطبي، وأراد بالوجه القول](3) لا التوجيه.

ابن الجزري: فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة (64/ب)، فإن القراء اتفقوا على تسهيل همزة الوصل، واختلفوا في كيفية التسهيل، فالجمهور على البدالها ألفا خالصة، فيمد لالتقاء الساكنين، [والآخرون] (4) على جعلها بين بين مع إجماعهم على عدم التخفيف والفصل (5).

الوهراتي:

وسهل همز الوصل من قبل لامها مسكنة أو أبدانها وذا اعتسلا ** لكلهم والفصل يمنع هاهنا ** (6)

^{(1) [}في د [النقل].]

⁽²⁾ كنز المعاني شرح حرز الأماني للجعبري باب الهمزتين من كلمتين الورقة 87/ب من نسخة خزانة ابن يوسف.

⁽³⁾ [ما بين [...] لا يوجد في د.]

^{(4) [}في أ، د أو الأحرى].]

⁽⁵⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري 377/1.

^{(&}lt;sup>6)</sup> البيت 112 منظومة خاصة بالشيخ السيد السحابي بسلا لدي مصورة منها.

وفي التحفة:

إن قيل من أين [يرى](1) الهاوي من همز لعلمه هـواء يستبـن فقل مجيبا لغة التسهيل قد تبين إبدالا من الهمز ورد(2)

فائدة: قال صاحب الفصول ابن عبد الكريم: اختلف النحاة في أصل همزة الوصل.

فذهب سيبويه إلى أن أصلها الحركة وحجته على ذلك بأن قال: إنما أوتي بها إلى النطق بالساكن، وكان الساكن بعدها منوي الذي بسببه حركت بالكسر لالتقاء الساكنين، والعرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك.

وذهب الأخفش إلى أن أصلها السكون، وحجته بأن قال: لأنها حرف من الحروف، والحروف كلها مبنية، وأصل البناء أن يكون على السكون، وتحركت بالكسر، يقول: لأنها اجتلبت ساكنة ولا يكون بعدها إلا ساكن، وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين (3).

قال الشيخ⁽⁴⁾: واختلافهم في هذا بعد الاتفاق على أنها ساكنة في الأصل، وإنما اختلافهم كيف اجتلبت على ساكنة أو متحركة؟ انتهى⁽⁵⁾.

المرادي: اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة.

^{(1) [}في ب، د [يرا].]

⁽²⁾ التحفة لأبي وكيل الفخار البيتان رقم 625-626 الورقة 33/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

⁽³⁾ الفصول في باب همزة الوصل مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

⁽⁴⁾ هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته، قال ابن القاضي المؤلف:

وابن شريح بالإمام يعرف *** والمك بالشيخ لديهم يوصف

⁽⁵⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج 1 ص 70 باب اختلاف القراء في الجتماع همزتين.

فقيل: اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب الانتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي (1) و اختاره الشلوبين (2).

وقيل: اجتلبت متحركة، وهو قول سيبويه وهو الظاهر.

ثم قال: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضم اتباعا.

وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في نحو: اضرب تبعا لثالث الفعل وضمت في نحو: أسكن، تبعا لثالث أيضا.

القول فير للتحقيق والتسميل فصل في الاستفهام إن تكري

فأورد عليهم أنه كان ينبغي [أن تفتح في نحو: اعلم.

وأجيب بأنها لو فتحت في ما ثالثه مفتوح لألتبس الأمر بالخبر انتهى(3).

وقال الأزهري مسألة] (4) في أصل همزة الوصل، هل السكون (102/ب) أو الحركة؟

والأول: مذهب الفارسي، واختاره الشلوبين.

⁽¹⁾ أبو الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي شيخ محقق إمام مسند ثقة، قرأ على علي بن جعفر الرازي وأبي الحسن الحمامي وغيرهما له كتاب الجامع في القراءات، توفي سنة 461هـ – غاية النهاية 336/2 رقم ت 3729.

⁽²⁾ عمر بن محمد الأزدي أبو على الشلوبين من كبار العلماء بالنحو واللغة، من كتبه "القوانين" من علم العربية وتعليق على كتاب سيبويه، توفي سنة 645هـ – وفيات الأعيان 382/1، والديباج المذهب 185، والأعلام 62/5.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 169/أ وما بعدها.

^{(4) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

والثاتي: مذهب سيبويه، وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ كلام الابتداء، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب، وإنما ضمت في نحو: اخرج كراهية للخروج من ضم إلى كسر، وعلى الأول دبرت بحركة ما قبل الآخر، فكسرت في اضرب وضمت في أخرج، وامتنع أن تفتح في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف، فكسرت لأنه أخف من الضم انتهى (1).

فصل: خبر مبتدأ مضمر تقديره هذا فصل، ابدل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، همز: مفعول، مدا: مفعول ثاني، بعيدا: العامل فيه ابدل، لعدم: متعلق بأبدل، وبهمز: متعلق بالمصدر قبله، وهو اللبس.

ثم قال رحمه الله:

(107) فصل والاستفهام إن تكررا فصير الثاني منه خبرا (107) واعكسه في النمل وفوق الروم لكتنبه بالياء في المرسوم

تكلم في هذا الفصل في الاستفهامين إذا اجتمعا وجملته أحد عشر موضعا، وإليه أشار شهاب الدين أبو شامة في بيتين من البسيط:

رعد قد أفلح نمل عنكبوت وسجدة وواقعة والنازعات أتت ولا وموضعان بسبحان ومثلهما فويق صاد فإحدى عشرة اكتمالا ونظمها] (2) أيضا على الكامل:

بواقعة قد افلح النازعات سجدة عنكبوت الرعد والنمل عن [ولا](٥) وسبحان فيها موضعان وفوق صلا أيضا فلحدى عشرة الكل مجتلاله

⁽¹⁾ الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 169 أوما بعدها.

^{(2) [}في هـ [ونظمهما].]

^{(3) [}في د [كلا].]

⁽⁴⁾ أبيات أبي شامة في كتابه إيراز المعاني في شرح الأماني ص: 543.

وقال القيسى:

برعد فوق الكهف ثنتان مع قدد أقلح النمل ثم العكبوت أتت نرا (64/ب) وفي سجدة واثنان من فوق صلاها إذا وقعت والنازعات فخذ ترا(۱)

قال بعضهم: [الأولى]⁽²⁾ إن لو ذكر هذا في فرش الحروف كما فعل الشاطبي وابن أجروم⁽³⁾.

قال ابن البادش في الإقتاع: وكلها يجتمع الاستفهامان منها في آية سوى العنكبوت والنازعات، فإنهما من آيتين [صح](4). (5).

قال بعضهم: ورد الاستفهام مكررا في غير هذه المواضع في الأعراف والنمل واليقطين.

أجيب بأن هذا ليس من المصطلح عليه عند القراء.

والشاطبي قيده بقوله: نحو ا. ذا. أ. نا، فالأولى التقييد.

وأجاب الأستاذ ابن جابر بقوله:

لكن ما قد جساء في الأعسراف لكسونسسه لا يقبسسل الأخبسارا فقسول ربنسا اتاتسون اقتضسى ومسا أتى فى العنكبسوت حكمسه

والنمل لا يستخسل في الخسلاف بالأول السندي أتسسى إتكسسارا أن لا يبسسدل ولا يعتسرض كحكم مسا كسرر خطسا رسمسه

⁽الله أقف على البيتين في الأجوبة المحققة ولعلها لمكي.

^{(2) [}في د [الأول].]

⁽³⁾ قال الشاطبي في فصل فرش الحروف من منظومته "حرز الأماني":

وما كرر استفهامه نحو آئذا *** أثيتا فذو استفهام الكل أولا... - إيراز المعاني 542.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁵⁾ الإقناع في ج 1 ص: 374 تحقيق قطامش.

لأنه يقبل أن يستفهما بأول أو آخر أو بهما فلفظه وخطه اقتضاه ولي أتى متحدا معناه (ا)

أخبر الناظم أن نافعا يجعل الأولى منهما استفهاما بهمزة محققة بعدها بهمزة مسهلة بين الهمزة والياء، وقالون على أصله في إدخال الألف بينهما حسبما تقدم، ويجعل الثاني خبرا بهمزة واحدة مكسورة.

قوله: واعكسه الخ، أخبر أن نافعا نقض أصله في موضعين، فأخبر في الأول واستفهم [في الثاني](2).

وقال: فوق الروم بالنسبة إلى كتب المصحف، ولا يقال في القرآن فوق ولا تحت.

قال الدائي في إيجاز البيان: والعلة في مناقضته لأصله فيهما خاصة أن الثاني من الاستفهامين لما في هاتين الصورتين في جميع المصاحف بياء بعد الهمزة، ورسم الأول فيهما بغير ياء، دل ذلك على كون الثاني استفهاما والأول خبرا، فاتبع الرسم فيهما وترك مذهبه المطرد في نظائرهما من أجل ذلك(3).

⁽¹⁾ لم أقف على هذه الأبيات في المظان التي رجعت إليها.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج [بالثاني].]

⁽³⁾ النص في شرح الدرر للمنتوري الورقة 1/169.

القول في إبدال فاء الفعل:

ونحوه في الإيضاح والتمهيد (1).

قال القيجاطي: الاستفهامان يشترط فيهما شرطان أن يرجعا إلى شيء واحد، وأن يكون كل واحد منهما يحتمل الاستفهام والخبر.

قال: فلا يحتاج كلام الناظم إلى تقييد، ولا تدخل عليه المواضع الثلاث، لأنها لا يصح فيها شرطان فيطلق عليها استفهام (2).

والاستفهام: مبتدأ، تكررا: الألف للإطلاق، والفاعل مضمر يعود على الاستفهام، صير: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، منه: متعلق بصير، والهاء: عائدة على الاستفهام، خبرا: مفعول ثاني، والشرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ، في النمل: متعلق باعكسه وكذا فوق، لكتبه: يتعلق باعكسه، وبالياء وفي المرسوم [يتعلقان](3) بالمصدر الذي هو لكتبه [اللهم اغفر لي](4).

ثم قال رحمه الله:

(109) القول في إبدال فاء الفعل والعين واللام صحيح النقل

فاء الفعل عبارة عن أول أصول الكلمة والعين عن الثاني واللام عن الثالث، وكل قسم إما ساكن وإما متحرك، فالمراد بالفعل وزن الكلمة لا قسيم الحرف والاسم، وقد حمله الواريثيني وابن عبد الكريم على الوجهين، ورجحا أن يكون المراد أصول الكلمة لأنه أعم من قصوره على الفعل المتعرض للزمان.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>2)</sup> شرح الدرر للمنتوري الورقة 169/ب، أ.

⁽³⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

الجعبري:

تنبيه: قوله: فاء الفعل عبارة عن التجريد، وعبارة التيسير في موضع الفاء [أبين](1).(2).

قلت: المراد بالفعل المادة التي يوزن بها.

وقوله: في إبدال فاء الفعل، أي في إبدال فاء موزون الفعل وهو أولى من كلامهم [فتأمله](3).

قال في الكنز [وفي اللئالي]⁽⁴⁾: وقدم هذا الباب على النقل لعمومه الساكن والمتحرك (103/ب) وصلا ووقفا، وينقسم إلى ساكن ومتحرك، وكل منهما إلى أصل وزائد والأصلي ينقسم إلى فاء وعين ولام، وإلى ما في معناه وقياس الساكنة أن تبدل حرف مد يجانس حركتها عند سيبويه.

والحرف الذي يجانس حركة ما قبلها عند الأخفش، وقد [خرجت] (5) إلى البدل والحذف، وقد وقع في هذا الباب الساكنة والمتحركة والمبدلة انتهى (6).

في إبدال: متعلق بالقول، والعين واللام: بالخفض معطوفان على فاء الفعل، صحيح: حال من إبدال.

^{(1) [}في ب ، هـ [اين].]

⁽²⁾ كنز المعاني للجعبري، باب الهمز المفرد الورقة 98/ب من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

⁽⁵⁾ [في ب [خرجته].]

⁽⁶⁾ كنز المعاني للجعبري الورقة 98 مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

ابن عبد الكريم: حال من القول أو من المضمر في [ثبت] (1) الذي هو خبر المبتدأ، وهو يحتمل الرفع على خبر مبتدأ مضمر، أي هو صحيح وعليه اقتصر المجاصي (65/أ) ومن قال: بالنصب بالإضافة لا تغيد تعريفا.

ثم قال رحمه الله:

(110) أبدل ورش كل فاء سكنَّت وبعد همز للجميع ابدلت

أخبر أن ورشا أخذ [بإبدال] (2) فاء الكلمة سواء كانت في الاسم أوفي الفعل، وتقع هذه الهمزة بعد أحد ثلاثة أحرف لتعذر سكون الأول بعد همزة الوصل وحرف المضارعة، وميم اسم الفاعل والمفعول، فتبدل من جنس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتح ألفا وبعد الكسر ياء وبعد الضم واوا، وتمد مد الصيغة، فإن كان قبلها حرف مد [حذف](3) لاجتماع الساكنين، فالياء الموجودة في الذي أؤتمن المبدلة من الهمز لا التي بإزالة الدال.

وكذا "قالوا ايتنا" (4) وإلى الهدى إيتنا (5) فتفطن لهذه النكتة بدليل المد مع فقده في يقول: ايذن لي (6)، ثم ايتوا صفا (7)، قال ايتوني (8)، ودليل حذف الأول أيضا عدم الإمالة في الهدى ايتنا، فلو قلنا، بحذف الثاني لوجبت الإمالة وحكم المنفصل في الخط حكم المتصل كما مثلنا، قاله في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتاخيص.

⁽¹⁾ **[في ج، هـ [ثابت]**.]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج [بأبدل].]

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 29 من سورة العنكبوت.

⁽⁵⁾ الآية 71 من سورة الإنعام ((فما كان جواب قومه إلا أن قالوا ائتنا..))

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 49 من سورة التوبة.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية 64 من سورة طه.

^{(&}lt;sup>8)</sup> الآية 59 من سورة يوسف.

قوله: وبعد همزة للجميع أبدلت، كان من حقه أن يذكر هذا في الهمزتين من كلمة كما ذكر مكي وغيره، ولكنه تبع في ذلك الشاطبي فإنه ذكر ذلك في الهمزة المفردة.

وتبع الشاطبي ابن سفيان وابن شريح الحصري وغيرهم أي سواء كانت همزة قطع كآمن وآخر واوتينا⁽¹⁾، وإيمانا⁽²⁾، أو وصل في حالة الابتداء [نحو أؤتمن⁽³⁾ ايذن لي.

القول في إبدال فاء الفعل: ما ورد في إبدال فاء الكلمة سواء كانت في الفعل أو في الاسم.

فائدة: اؤتمن في الوصل ياء وفي الابتداء واوا، ايذن لي والوصل واو وفي الابتداء ياء] (4) الهدى، ايتنا في الوصل ألف وفي الابتداء ياء.

قال ابن الباذش في الإقتاع: وهذا [البدل] $^{(5)}$ إجماع من القراء والنحويين وانظر آل لوط $^{(6)}$ و آل فرعون $^{(7)}$.

فإن قلنا: أصله واو كما عند الكسائي فلا إشكال.

⁽¹⁾ الآية 16 من سورة النمل.

⁽²⁾ ذكرت سبع مرات في القرآن الكريم، أولها الآية 173 من سورة آل عمرن و آخرها الآية 31 من سورة المدثر.

⁽³⁾ الآية 283 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في هـ [الإبدال].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> الآية 61 من سورة الحجر.

⁽⁷⁾ الآية 11 من سورة آل عمر ان.

وإن قلنا: بمذهب سيبويه، فقد بقيت على الناظم (١).

الحلفاوي: ولم أر من تعرض له(2).

[قوله: ولم أر من تعرض له](3) [لعله](4) من الشراح، وأما عند أهل الأداء فقد مثل به في الإقناع.

ونصه: وإن كانت مفتوحة قلبت ألفا نحو آمن وآخرون وآل لوط.

القول فير إبدال فاء الكلمة سوله كانت فير للفعل أو في الاسم

قال في الاقتصاد: وقد اختلف أهل النظر من علماءنا في الياء والواو والألف الموجودات في اللفظ على قراءة ورش في قوله: الذي أؤتمن (5)، والا أن قالوا ايتنا(6)، وإلى الهدى ايتينا، ولقاعنا إيت (7)، هل هن الياء والواو والألف الثابتات في الخط المحذوفات للساكنين، أم الياء والواو والألف من المبدلات من الهمز.

⁽¹⁾ الإقناع لابن الباذش 1/406.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁴⁾ [في هـ [يعني].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية 283 من سورة البقرة .

⁽⁶⁾ الآية 29 من سورة العنكبوت.

⁽⁷⁾ الآية 15 من سورة يونس.

فقال بعضهم: هن الثابتات في الخط لثبوتهن، ولكون وجود المبدل من الهمز في حال التخفيف لا غير، فكان أولى [بالحذف](1) للساكنين.

وقال بعضهم: بل هن المبدلات من الهمز لأن الساكنين إذا التقيالم يكن المحذوف منهما إلا الأول، إلا أن تمنع منه علة، وقد ذكر أيضا محذوفات مع غير التخفيف فبقين على حال حذفهن، وهذا الوجه أوجه وأقيس فاعلم ذلك انتهى (2).

قال طاهر بن غلبون: فإذا دخلت عليها همزة الوصل انقلبت على حركتها، فإن كانت حركة همزة الوصل الكسر، انقلبت الأصلية ياء كقوله: ايت بقرآن، وإن كانت حركة همزة الوصل الضم انقلبت الأصلية واوا كقوله: الذي أؤتمن أماتته، وإنما فعل بها هذا كراهية الجمع بين همزتين، فلا اختلاف بين القراء في هذا.

فأما إذا اتصل بهذه الهمزة الأصلية شيء من قبلها فإن همزة الوصل تذهب للاستغناء عنها، ويقع في الهمزة الأصلية الاختلاف فقالون يهمزها وورش يبدلها على حركة ما قبلها، فإن كان مفتوحا أبدلها ألفا في اللفظ كقوله: لقاءنا ايت، وإلى الهدى ايتنا.

فإن كان مكسور ا أبدلها ياء ساكنة في اللفظ كقوله: [الذي اؤتمن.

^{(1) [}في هـ [من الحذف].]

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 170/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

وإن كان مضموما أبدلها واوا ساكنة في اللفظ كقوله] $^{(1)}$: يصلح ايتنا $^{(2)}$ ، وقال الملك ايتوني به استخلصه $^{(3)}$ ، وكذلك ما أشبهه، هذا حيث [ما] $^{(4)}$ وقع انتهى $^{(5)}$.

تنبيه: مثل الشاطبي بنادم فوزنه عنده أفعل واشتقاقه من أديم الأرض أو من الأدمة ولا ينصرف للتعريف، ووزن الفعل هذا رأي الكثيرين ولذا أختاره. وقيل: هو أعجمي لا اشتقاق له.

قال الزمخشري: واشتقاق عادم من أديم الأرض أو من الأدمة نحو: اشتقاق يعقوب من العقاب وإدريس من الدرس وإبليس من [الأبلاس]⁽⁶⁾.

قال وأقرب أمره أن يكون على فاعل كآزر وعازر وعابر وشالوخ وبالغ ونحوها انتهى من اللئالي⁽⁷⁾.

وقال في الكنز: مثل بآدم وهو أعجمي لا يتحقق تركيبه (65/ب)، لكن شبهة اشتقاقه من أديم الأرض وجهها أو الأدمة الغبرة، ألحقه بأفعل فيكون مثالا للمبدلة ألفا وهو الأكثر، ولهذا ذكره جار ءالله في تخفيف الهمز من مفصله، ويحتمل أن يلحق بفاعله لأنه الغالب على الأسماء الأعجمية، كآزر وبالغ.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽²⁾ الآية 77 من سورة الأعراف.

⁽³⁾ الآية 54 من سورة يوسف.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] من ب.]

⁽⁵⁾ تذكرة ابن غلبون ج 62/1–63.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في أ [الآباس].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> اللثالئ الفريدة في شرح القصيدة مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6973/باب إبدال فاء الكلمة – والكتاب من تأليف أبي الحسن الفاسي المقرئ ت: 656هـ..

قال في كشافه: أقرب حاله أن يلحق بفاعله كذلك فيخرج على هذا عن كونه مثالا، وآزر ومثله في الاحتمال.

قلت: الأول أولى الرجحان شبهة الاشتقاق وعلى الغلبة تبعا لأصلها المقدم عليه إتفاقا انتهى (1).

قال في البسيط: اختلف في وزن الأسماء الأعجمية.

فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد. وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، ولا يتحقق [لهما]⁽²⁾ اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحرف.

وذهب قوم إلى أنها توزن والا يخفى بعده [صح](3).

قلت: وكذا قال الحصري في قوله:

ولا خلف في إبدال همزة آدم وأمثالها فاسمع ولا تك ذا وقر (4)

وبعد: ظرف زمان والعامل فيه أبدلت.

المجراد: في موضع الحال فهو يتعلق بمحذوف، وللجميع يتعلق بأبدلت، وأبدلت: مبنى للمجهول وهو مضمر يعود على الفاء (5).

⁽¹⁾ كنز المعاني في شرح حرز الأماني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ب [هنا].]

^{(3) [}ما بين [...] في أ.]

⁽⁴⁾ البيت 99 منظومة الشيخ أبي الحسن على الحصري مخطوطة خاصة.

⁽⁵⁾ نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد بالمعنى قولا: انظره في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة86/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

ثم قال رحمه الله:

(111) وحقق الإيوا لما تدريه من ثقل البدل في تتويه

أخبر أن ورشا يحقق باب الإيواء، فهو استثناء من قول أبدل ورش كل فاء [سكنت] (1)، والإيواء مصدر آوى، ياوي، إيواء، إذا ضم الشيء إليه مثل: أعطى يعطي إعطاء، وقصره ضرورة أي ما تصرف منه نحو: مأويه (2)، مأويهم (4)، فأووا تؤيه فهو على حذف المضاف أي باب الإيواء.

وقال بعضهم في عبارة: قلق لأنه يوهم رجوعه لأقرب المذكور، فيحقق سئاوي (5) وليس كذلك.

قال بعض المتأخرين:

قوله: وحقق الإيواء، هكذا عبارة من قبله ومن بعده إلا الحصري، [فإنه] (6) عبر بماضي الآوى قائلا:

وحقق ورش ما تصرف من أوى وآتيه ترك الهمزة يثقل كالوزر (٥)

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽²⁾ فكرت ثلاث مرات في القرآن الكريم، الأولى الآية 162 من سورة آل عمران، والثانية الآية 72 من سورة المائدة، والأخيرة الآية 16 من سورة الأنفال.

⁽³⁾ نكرت ثلاث مرات، الأولى الآية 25 من سورة العنكبوت، والأخيرة الآية 15 من سورة الحديد.

⁽⁴⁾ ذكرت 12 مرة في القرآن الكريم، الأولى: 151 آل عمران، والأخيرة: الآية 9 من سورة التحريم.

⁽⁵⁾ ذكرت مدتان في القرآن الكريم، الأولى الآية 43 من سورة هود والثانية الآية 80 من نفس السورة.

⁽⁶⁾ ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽⁷⁾ المنظومة الحصرية البيت رقم 98 الورقة 617 من نسخة مخطوطة خاصة.

فيرد على الجماعة مآويهم وفاووا لأنهما من الاوي لا من الإيواء، ويرد على الحصري، لأنه من آوى [لا من آوي] (1) انتهى (2).

وقال في الاقتصاد: حقق ورش الهمزة في أصل مطرد [وهو]⁽³⁾ ما كان من باب الايواء نحو: المأوى ومأويهم ومأويه وفاؤوا إلى الكهف⁽⁴⁾ وشبهه من لفظه حيث وقع وهو المشهور عن ورش وبه قرأت وبه آخذ⁽⁵⁾.

واستثنى من الساكنة $[-c(ext{ext{ext{e}}})]^{(6)}$ تؤوي إليك من تشاء $^{(7)}$ ، وفصيلته التي تئويه $^{(8)}$.

وقال في مختصره: واستثنى من الساكنة تؤوي إليك والتي تئويه، وسائر باب الإيواء نحو: المأوى ومأويه ومأويهم ومأويكم وفاؤوا إلى الكهف(9).

وقال في التعريف: واستثنى في رواية أبي يعقوب من الساكنة باب الإيواء الخ (10).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽²⁾ ردا على أقوال بعض المتأخرين وعلى الحصري في كلمة مآويهم.

^{(3) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁴⁾ الآية 16 من سورة الكهف.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 170/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁷⁾ الآية 51 من سورة الأحزاب.

⁽⁸⁾ الآية 13 من سورة المعارج.

^{(&}lt;sup>9)</sup> النشر في القراءات العشر.

⁽¹⁰⁾ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني، تحقيق د.عمرو التهامي الراجي ص: 210.

المنتوري: قول الداني: واستثنى من الساكنة يريد ورشا من رواية أبي يعقوب إذ عليها اقتصر في التيسير (1).

وقال في الموجز: واستثنى ورش من ذلك باب الإيواء حيث وقع، فرواه أبو يعقوب عنه مهموزا⁽²⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين: وترك الهمز هو قياس أبي يعقوب(3).

وقال في إيجاز البيان: فأما المصريون، منهم الذين يتلون رواية أبي يعقوب وداوود ويونس وعبد الصمد، فلا خلاف قديما وحديثا في تحقيق الهمزة في ذلك حيث وقع، ويروى ذلك عن مشيختهم متصلا(4).

وذكر في جامع البيان: أن إسماعيل النحاس وأبا بكر بن سيف رويا عن أبي يعقوب عن ورش الهمزة في باب الإيواء.

قال: وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين ويذلك قرأت للجماعة عن ورش أداء من طرقهم (5).

وقال في التمهيد: وكذلك قرأت في رواية أبي يعقوب (6).

المنتوري: وبهمز باب الإيواء قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى (7).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 170/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 170/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> المصدر نفسه .

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

قال في الإقتاع: واستثنى أصحاب أبي يعقوب المأوى وبابه.

وأجراه غيرهم مجرى نظائره.

ونكر الأهوازي: أن توى، وتئويه لا خلاف بين أصحاب ورش في همزه، واختلف عنه في المأوى وفأووا، وهذا الذي ذكر على هذا الحد غير معروف.

والثابت إن باب الإيواء وقع فيه الخلاف بين أصحاب ورش، فأخذ أصحاب أبي يعقوب بهمزه كله وأخذ غيرهم [بتحقيقه] (1) كله (66/أ) وهكذا ذكره أئمتنا رضى الله عنهم والله أعلم انتهى (2).

قوله: لما تدريه الخ، هذا تعليل ورش في تحقيقه باب الإيواء.

قال الداني في إيجاز البيان: وأما الرواية بالهمز فوجهها من طريق النظر أنه لما اجتمع الرواة عن ورش على تحقيق الهمز في قوله: تتويه، تتوي وهما من باب الإيواء(105/ب) من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما لاجتمع في ذلك واوان واجتماعهما أثقل من الهمز، فأثر الهمز فيهما لذلك طلبا للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوصا في ذلك حمل عليه سائر باب الإيواء. فحقق الهمز فيه وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز فيهما ليكون الباب كله بلفظ واحد وعلى طريقة واحدة.

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه.

وقاله الأذفوي في الإباتة ومكي في الكشف والمهدوي في الشرح وابن مهلب في التبيين وابن الباذش في شرح الحصرية(3).

^{(1) [}في ب، ج [بتخفيفه].]

⁽²⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 412/1.

⁽³⁾ ذلك كله في شرح الدر اللوامع للمنتوري الورقة 171/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

وحقق: فعل أمر والفاعل ضمير مخاطب وهو معطوف على ما قبله، والتقدير وحقق له أي لورش وحذف ذلك دلالة على ما تقدم، الإيواء: مفعول، لما: يتعلق بحقق وما: موصولة، وتدريه: فعل مضارع ومفعول والفاعل ضمير المخاطب والهاء على ما والجملة صلة ما، من ثقل: في موضع المفعول الثاني، في تئويه: يتعلق بالمصدر الذي هو ثقل.

ثم قال رحمه الله:

(112) وإن أتت مفتوحة أبدلها واوا إذا ما الضم جاء قبلها

أخبر أن ورشا يبدل الهمزة إذا وقعت في فاء الكلمة واوا، إن كان ما قبلها مضموما، نحو: يؤيد، فالضمير في قوله: أتت عائد على الهمزة التي في محل فاء الفعل.

قال في الاقتصاد: فإن كان ما قبل الهمزة مضموما أبدلها واوا متحركة نحو: لا تواخذنا إلى آخر كلامه(1).

ونحوه: في التيسير (2).

قال بعضهم: بقي عليه الاحتراز إذا كان في كلمتين، ولذا قيل: وواوا بكلمة وضم قبلها نحو اليقين أتى.

قال في الكنز: مما ينبه عليه المبتدي التحفظ عن همز المعتل مخافة التباسه بالمهموز بقوله: ولا تهمزن ما كانت الواو أصله كقولك في الإنسان: يوفون بالندر(3).

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/أ من نسخة الخزانة الحسنية برقم 171/أ.

^{(&}lt;sup>2)</sup> التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34-35.

⁽³⁾ كنز المعاني للجعبري باب نقل الحركة الورقة 103/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 14/55.

وقلت: أخص منه.

ولا [تهمز] (١) المعتل دون رواية كغاشية ساق ويوفون بالنذر انتهى (١)

قال الحلفاوي: أصول الكلمة فاء وعين والام.

فإذا أردت مثلا أن تزن وزن بصيغة على فعل فتجد الواو مقابلا للفاء من فعل والزاي مقابلا للعين والنون مقابلا لللام (3).

وقد ذكر الوارثيني: أن الفاء واللام كفتين وأن العين قبة، يعني أن عين الفعل كعين الميزان، فإذا تقرر هذا فاعلم أنك إذا التبس عليك لفظ فخذ منه الماضي وزنه، فإن وجدت أصل فائه الهمزة فأبدلها لورش فيما تصرف من ذلك الفعل مثلا.

ومثاله أتى ممدودا مقصورا، وإن وجدت أصل فائه واوا فلا تهمزه أصلا، ومثاله أوفى.

^{(1) [}في أ، د [تهمزن].]

⁽²⁾ هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ.

القول في إبدال عين الكلمة ولامما إذا وقعتا همزة

وقد أغفل الحصري في كلامه عما كانت الياء أصله كيوقتون، فماضيه أيقن، والمضارع يؤيقن، وحذف همزا فعل استمر في مضارع فصار ييقن [فأبدلت الياء واوا عملا [بقوله](1): وجب إبدال واو بعد ياء [من ألف وياك موقن](2).

وقد تفطن لهذا سيدي عبد الله القيسي فنبه عليه بأن قال: وإن كان فاء الفعل واوا بماضي أو الياء فلاتهمز للكل على الولا التهي (٥)

مفتوحة: حال من الضمير في أتت، إذا ظرف زمان لما يأتي، [وفيه] (4) معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو محذوف دل عليه ما قبله والتقدير إذ الضم جاء قبل [المفتوحتين إبدالها] (5) واوا، وما: زائدة والضم فاعل بفعل مضمر عند سيبوبه والفارسي والتقدير إذا جاء الضم قبلها، فحذفت للدلالة عليه ومبتدأ على مذهب الأخفش، قبلها: ظرف زمان والعامل فيه جاء.

ثم قال رحمه الله:

(113) والعين واللام فلا تبدلهما

ورش برؤيا بإدغام عيسى (66/ب)

لنافع إلا لدى بيس بما

(114) وابسدل النيب وبيسر بيسس

^{(&}lt;sup>1)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في هـ..]

⁽³⁾ شرح الدرر للحلفاوي مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6064 الورقة (3)أ.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب [اليه].]

^{(5) [}في ج [المفتوحة أبدلها].]

المنتوري: ثبت في رواية [الحضرمي] (1) والبافيقي والعين واللام برفعهما، وقعا في أصل الحضرمي مهملين فيحتملان وجهين، الرفع كالروايتين المنكورتين والنصب وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه.

وثبت: في رواية [المكناسي](2) وريا بالإدغام.

وفي رواية البلفيقي: وريا بالهمز.

وفي أصل الحضرمي: مهمل الضبط انتهى(3).

أخبر أن نافعا يحقق الهمزة إذا وقعت في عين الكلمة [أو لامها] (4) سواء كانت ساكنة أو متحركة نحو: سأل (5)، سئل (6)، رعوس (7)، بأس (8)، ورأس (9)، نبأ (11)، هيئ (12).

^{(1) [}ما بين [...] لا توجد في أوفيها [المكناسي بدل الحضرمي].]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 171/ب.

⁽⁴⁾ [في أ، هـ [أولهما].]

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية 1 من سورة المعارج.

⁽⁶⁾ الآية 108 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>7)</sup> ذكرت مرتان: الآية 279 البقرة والآية 65 من سورة الصافات.

⁽⁸⁾ ذكرت 9 مرات في القرآن الكريم، الأولى 177 من سورة البقرة والأخيرة الآية 25 من سورة الحديد.

⁽⁹⁾ ذكرت مرتان في القرآن الكريم الآية 150 من سورة الأعراف والآية 4 من سورة مريم.

⁽¹⁰⁾ ذكرت مرة في القرآن الكريم في الآية 37 من سورة يوسف.

⁽¹¹⁾ ذكرت 15 مرة في القرآن الكريم الأولمي في الآية 27 من سورة المائدة والأخيرة في الآية 2 من سورة النبأ.

⁽¹²⁾ ذكرت مرة واحدة في القرآن الكريم في الآية 10 من سورة الكهف.

وقال في الإقتاع: فإن كان عينا همزها كالباقين الا بيس⁽¹⁾، وبيسما⁽²⁾ والبير⁽³⁾، والذيب⁽⁴⁾، فإنه سهل الهمزة فيهن في جميع القرآن، فإن كانت لاما همز جميع الباب لا أعلمه سهل شيئا منه.

وقال في سورة الأعراف: بيس بكسر الباء من غير همز نافع (5).

وقال في الاقتصاد: وقرأ نافع وحده بعذاب بيس بكسر الباء، وبعدها ياء ساكنة على وزن عيس⁽⁶⁾.

وقال في الأصول: واعلم أن ورشا كان يسهل همزة بيس وبيسما وشبههما من لفظهما في جميع القرآن، وكذلك كان يسهل همزة الذيب في ثلاثة في يوسف، وهمزة وبير معطلة في الحج فجعلها ياء في جميع ذلك لانكسار ما قبلها⁽⁷⁾.

وحكى في التعريف: الإجماع عن نافع في إبدال بيس بما، أما ورش فعلى أصله، وأما قالون فخالف فيه أصله(8).

⁽¹⁾ ذكرت 29 مرة في القرآن الكريم، الأولمي الآية 102 من سورة البقرة والأخيرة الآية 6 من سورة الملك.

⁽²⁾ ذكرت 3 مرات في القرآن الكريم الأولى الآية 90 من سورة البقرة والأخيرة الآية 151 من سورة الأعراف.

⁽³⁾ الآية 45 من سورة الحج.

⁽⁴⁾ ذكرت 3 مرات في القرآن الكريم الأولى الآية 13 من سورة يوسف، والأخيرة الآية 17 من نفس السورة.

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 172/أ.

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>8)</sup> التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 219.

وقد نص الداني في جامع البيان والاقتصاد والتعريف على ترك همزه قالون (١).

وقال في التمهيد: ولا خلاف عن أصحاب في ترك همزه(2).

تنبيه: أرأيت يدخل في كلامه، ولكن يستدركه فيما يأتي وكذا آل $^{(8)}$ على مذهب سيبويه، وكان منساته $^{(4)}$ لأن أصله الهمز.

قال المهدوي: هو من نسأت الإبل على الحوض إذا [أخنتها] (5) ومن قرأه بألف ساكنة في موضع الهمز فإنه أبدل الهمزة ألفا على غير قياس انتهى (6).

وياجوج وماجوج (7) لقالون على القول بالاشتقاق.

وأما ورش فيدخل في قوله: أبدل ورش كل فاء سُكنت فوزنه على الاشتقاق يفعول ومفعول، فمن لم يهمز فيحتمل أنه خففه، ويحتمل أن يكونا غير مشتقين، ويكون وزن كل واحد منهما فاعولا فالياء والميم أصليتان.

قال الدميري⁽⁸⁾: ياجوج وماجوج [يهمزان ولا يهمزان لغتان قرئ بهما، فمن همزهما جعلهما مشتقين من أجة الحر وهي شدته وقوته، ومنه أجيج النار

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ وردت في القرآن الكريم أكثر من مرة أولها الآية 49 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 14 من سورة سبأ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج [أخرتها].]

⁽⁶⁾ الهداية في وجوه القراءات السبعة باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 30 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآبة 94 من سورة الكهف.

⁽⁸⁾ محمد بن عيسى أبو البقاء الدميري تقدمت ترجمته.

وهو توقدها وحرارتها، والتقدير في ياجوج يفعول، وفي ماجوج]⁽¹⁾ مفعول، إذا ترك همزهما قاله الأزهري ويحتمل أن يكونا منقولين وإنما لم يصرفا للتعريف، والتأنيث لأنهما اسمان [لقبيلتين]⁽²⁾ والأكثر على أنهما اسمان أعجميان غير مشتقين فلذلك لم يهمزا ولم يصرفا للعجم والتعريف.

وقال سعيد الأخفش: ياجوج من يج وماجوج من مج.

وقال قطرب: ومن لم يهمز ياجوج فاعول مثل داوود وجالوت ويكون من يج، وماجوج فاعول من مج، والأسماء العجمية مثلها لا تعجم مثل هاروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون.

قال: ويجوز أن يكون الأصل الهمز مخففا كسائر ما يهمز إذا لم يهمز، وإن كانا أعجميين، فإن العرب تلفظ بألفاظ مختلفة ويجوز أن يكونا من الأوجه وهي الاختلاط كما قال تعالى في صفتهم: ﴿ وَتَرَكَّنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَ بِنْ يَمُوجُ فِي بَعْضَ ﴾ (3).

جاء في التفسير مختلطين ولعله يج الذي ذكره الأخفش و[قطرب]⁽⁴⁾ مخفف الهمز من أج وإلا فإن يج لا يعرف في كلام العرب لقرب مخرج الجيم والياء.

والحاصل أنه يجوز همزهما وتركه كما تقدم، وقرئ بهما في السبع والأكثر على ترك الهمز انتهى (5).

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في أ، ج [القبيلين].]

⁽³⁾ الآية رقم 99 من سورة الكهف.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ب [قرطب].]

⁽⁵⁾ كلام الدميري قاله المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع بتصرف الورقة 171/أ.

ومنه سأل سائل(1) قرأه نافع [وابن عامر](2) بغير همز.

فإن قلنا: أصله الهمز فهو [ياق](3) عليه.

وان قلنا: أصله الواو أو الياء [فلا](4).

وفيه ثلاثة أوجه.

فقيل: هي على لغة من قال: سلت أسأل مثل خفت أخاف فتكون الألف منقلبة عن واو.

والوجه الثاتي: أن يكون أصله سأل فحذفت الهمزة على غير قياس فأبدلت ألفا.

والوجه الثالث: أن يكون من سال يسيل واد في جهنم.

ولذا قيل:

والعين واللام فسلا تبدل سوى منساته وسسال بيس قد روى (5)

وقال الجادري:

والعين والله فلا تبدل لنافع خللا منساته بيس بما وسال في وجه سما (67/أ)^(۱)

 $^{^{(1)}}$ الآية رقم 1 من سورة المعارج.

^{(2) [}ما بين [...] من ب.]

⁽³⁾ **[في** ب [بان]٠]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في ج [قبلا].]

⁽⁵⁾ لم أقف على قائل هذا البيت.

⁽⁶⁾ نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة 223/ من نسخة مخطوطة.

ولبعضهم:

وابدلن سال قبيل سائل في تاويل السوال هذا مندل وحيث فسرناه بالسيل فلا أصل له في الهمز حيث يبتلي

قال بعضهم: من أين يوخذ إبدال العين لورش من عادا الأولى (1) على مذهب الكوفيين.

قيل: من الضد لما نسبه لقالون فورش بخلافه.

قوله: بما قال المنتوري وبما تقيد.

وقال النزوالي⁽²⁾: هو قيد إذ لو لم يقيد الاحتمل أن يكون أراد االسم والفعل، وأرادهما معا⁽³⁾.

المجراد: وليس بما في قوله لبس بما قيد (4).

ووجه ترك الهمز فيه.

قال مكي في الكشف: أصله فعل ماض نقل إلى التسمية [فوصف] (5) به العذاب، فأصله أن يكون بهمزة مكسورة لأنه منقول من بئس، لكن اسكنت الهمزة استخفافا كما قالوا في علم علم، فوجه تسهيل ورش أنه أجراه مجرى الأفعال.

⁽¹⁾ الآية 50 من سورة النجم.

⁽²⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

⁽³⁾ كلام النزوالي ساقة المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 171/أ حيث لم أقف على كتاب لصاحب الكلام.

⁽⁴⁾ إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (87/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

^{(5) [}في أ [ليوصف] وفي د [يوصف].]

ووجه تسهيل قالون الفرق بين الاسم والفعل(1).

قال المهدوي في الشرح: وترك قالون همز هذا الموضع لما صار في حيز الأسماء.

قال: وكل بيس في القرآن فهو فعل إلا في هذا الموضع فجعل ترك همزه علامة للفرق بين الاسم والفعل⁽²⁾، واليه أشار الحصري بقوله: وبيس فلم يقرره بالهمز نافع اذا كان نعتا وهو في موضع وتر⁽³⁾ وقال في التحفة:

وآل من واو يرى وهمرز والهمز من هاء فدم في عرز (4) ثم قال: وبيس بما استثقل كونه صفة زائدة منقول لفظ عن صفة (5). وقيل: لا أصل له في الهمز.

قال الداني في إيجاز البيان: ولم يهمز الذيب لأنه غير مشتق من الفعل نحو الذيب⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 80/1 وما بعدها.

⁽²⁾ انتهى كلام المهدوي في الشرح إلا أني لم أقف على هذا الكتاب وقد يساق كلامه هذا بتصرف المنتوري في شرحه على الدرر في سياق حديثه في إبدال الكلمة.

⁽³⁾ المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 96 الورقة 617 من نسخة خاصة.

⁽⁴⁾ التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 677، الورقة 35 أمن نسخة مخطوطة خاصة.

⁽⁵⁾ البيت التالي لهذا البيت من التحفة.

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب من مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096/ فهارس الخزانة الحسنية مج 123/6.

قال المهدوي: من همزه فهو من تذاعبت الريح إذا جاءت من أمكنة شتى.

قال: فسمى الذيب بذلك لمجيئه من أمكنة شتى(1).

وسئل الكسائي عنه فقال: لا أعرف أصله في الهمز، وأما بير فأصله الهمز لأنه من بأرت أي حفرت.

فمن ترك همزه إيثارا منه للتخفيف واستعمالا للأكثر، قاله في إيجاز البيان (2).

وأما رعيا، فمن همزه فهو من رؤية العين ومن تركه فيحتمل [أن يكون]⁽³⁾ من ري الشارب، وهو الأظهر فيكون أصله رويا، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار ريا.

والثاتي من الرؤيا وسهله تخفيفا.

والعين واللام على رواية الرفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من هذا الباب العين وعلى اختيار النصب مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال، والتقدير ولا تبدل العين واللام لا تبدلهما، واللام معطوف على العين في رفعه ونصبه، فلا الفاء على اختيار النصب في العين، واللام جواب الشرط المحذوف، وعلى رواية الرفع رابطة بين الجملتين.

⁽¹⁾ الهداية في وجوه القراءة السبعة باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 30 نسخة الخزانة الحسنية رقم 1124.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>3)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

الحلفاوي: وإعراب العين مبتدأ قاله المجاصي وابن عبد الكريم وزاد الوارثيني أن قال: وهذا هو المشهور ومنعه تعلب، ولنافع: متعلق بتبدل، ولدى بمعنى في قاله المجراد والخراز والوارثيني وابن عبد الكريم، وجعلها المجاصي بمعنى عند، ورعيا: معطوف على الذيب بإدغام متعلق بحال محذوفة من رعيا، كأنه قال: ملتبسا بإدغام والعامل في الحال أبدل، وعيسى: معطوف على ورش (1).

ابن عبد الكريم: وإدغام يكتب بغير لام لأن المصدر جار على فعله، لأن الأفعال [لا تدخلها] (2) الألف واللام، فكذلك مصادرها مثل قوله تعالى: إلا اتباع الظن (3)، وباتخاذكم العجل (4).

ثم قال رحمه الله:

(115) وإنما النسي ورش أبدله ولسكون الياء قبل ثقّله

انفرد ورش بإبدال الهمزة إذا وقعت في محل اللام في هذا الموضع فقط وماعداها بالتحقيق سواء تحركت أو سكنت نحو [شاطئ⁽⁵⁾]⁽⁶⁾، سنقر ئك⁽⁷⁾، أنشأتم⁽⁸⁾، فادار أتم⁽⁹⁾، ثم إن ورشا أبدل الهمزة ياء لانكسار ما قبلها فاجتمعا ياءان، أولهما ساكنة، فأدغمها في الثانية فشددت وهو معنى قوله: ثقله أي شدده بالإدغام.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب أحكام نقل حركة الهمزة، الورقة 29/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

^{(2) [}في ب، د [لا يدخلها].]

⁽³⁾ الآية 157 من سورة النساء.

^{(&}lt;sup>4)</sup> الآية 54 من سورة البقرة.

^{(&}lt;sup>5)</sup> الآية 30 من سورة القصص.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ب.ج [شطبئ].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> الآية 6 من سورة الأعلى.

⁽⁸⁾ الآية 72 من سورة الواقعة.

⁽⁹⁾ الآية 72 من سورة البقرة.

قال في الاقتصاد: في سورة النوبة: وقرأ ورش وحده إنما النسي بتشديد الياء من غير همز.

وقرأ الباقون بإسكان الياء ومدها وهمزة مضمومة بعدها انتهى (1). ونص عليه في التيسير (2) والتعريف(3).

وقال في الإقتاع: قرأه(67/ب) ورش بتشديد الياء من غير همز وهمز الباقون انتهى (4).

قلت: وجدت بخط شيخنا الوالد رحمه الله سألني بعض الطلبة عن الوقف على النسيء لورش بالياء وكذا الي، أما النسي إنما وقف عليه بالياء لأن تغييره ليس هو لأجل اجتماع الهمزتين، وإنما هو من باب تخفيف الهمز المفرد، لأن الهمز المفرد إذا وقع بعد مد زائد جاز إبداله وإدغامه.

ومنه قول بعض أهل التصريف:

وجوز الإبدال والإدغام في في نحو النسي والوضوء تقتفي

فإذا أخذت حينئذ فيه بالبدل استوت حالة وصله ووفقه بخلاف ما كان إبداله من باب اجتماع الهمزئين يوقف عليه بالتحقيق لزوال السبب الموجب وهو اجتماع الهمزئين بناء على الاعتداد بالوقف فبان الفرق بينهما.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب.

^{(&}lt;sup>2)</sup> النيسير في القراءات السبع ص:40-41.

⁽³⁾ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص:219.

⁽⁴⁾ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 413/1.

ولما كان بالسوء في الصديق وللنبي إن أراد، ولا تدخلوا بيوت النبي (1)، إلا في الأحزاب من باب اجتماع الهمزتين لا من باب الهمز المفرد وقف عليه قالون بالهمز، وأحمد البزي(2) كذلك في السوء.

وأما إذا نظر إلى وزن النبي والسوء من غير القرآن أو في القرآن، ولم يقع [بعدهما]⁽³⁾ همز نحو: يا أيها النبي لم تحرم⁽⁴⁾ [فحكمهما]⁽⁵⁾ حكم النسي لأنهما من باب الهمز المفرد حينئذ فلذا إذا وقفت على يا أيها النبي لم تحرم لغير نافع وقفت بالإدغام.

وأما الي فجوابه في محله في المجراد $^{(6)}$ انتهى رحمه الله وجددها عليه كل وقت وحين $^{(7)}$.

[وما كلمة في الذكر جاءت لورشهم بقصر وقالون بالإشباع مسجلا جوابك ورش في النسي بقصره وقالون بالإشباع وقفا وموصلا] (6) قال شيخنا سيدي عبد الواحد بن عاشر.

⁽¹⁾ الآية 53 من سورة الأحزاب.

⁽²⁾ أحمد البزي (أحمد بن محمد أبو الحسن المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام أستاذ محقق ضابط متقن، توفي سنة 150 هـ، وهو راوي حديث التكبير مرفوعا من آخر الضحى وهو عند الحاكم - ترجمته في غاية النهاية 119/1 رقم 553.

^{(&}lt;sup>3)</sup> [في ج، هـ [بعدها].]

⁽⁴⁾ الآية 1 من سورة التحريم.

⁽⁵⁾ [في ب [فحكمها].]

^{(&}lt;sup>6)</sup> إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لمحمد بن المجراد الورقة 89/أ و89/ب.

⁽⁷⁾ محمد بن محمد المجراد تقدمت ترجمته في ص 13 من هذا الكتاب.

^{(8) [}ما بين [...] وجد على هامش ج.]

قال بعضهم: لا يشدد الواو في قوله: بالسوء في الصديق والياء في النبي معا في الأحزاب لقالون والنسي لورش لعدم المدغم فيه انتهى (1).

قلت: ما ذكره من عدم المدغم فيه في الكلم الأربع نحوه للتنسي وهو في الثلاث الأول صحيح لأن الرسم مبني على الوقف⁽²⁾، ولا شك أن [الموقوف]⁽³⁾ عليه [لقالون]⁽⁴⁾ همزة، ولا وجود لها في المصحف، فيتعين أن تكون الواو الموجودة في السوع، والياء في النبي في الموضعين هي الناشئة عن الحركة قبلها وهي المدغمة في وصل قالون، فيلزم تعريتها.

وأما المحرك المدغم فيه وهو الهمز، فلا وجود له ولم يتعرض الشيخان لكيفية نقط هذه الكلمات على قراءة قالون، وكان قياس على مقتضى قول الناظم في الضبط:

وذا الذي نكرت في المسهل سهل بين بين أو بالبدل(5)

إذا تحرك أن تجعل الهمزة نقطة بالحمراء في السطر الإبدالها حرفا محركا [حين] (6) أدغمت فيها الواو والياء قبلها.

فإن [قلت: يعكر ما ذكرت من أن القياس نقط هذه الكلمات جعل الهمزة نقطة بالحمراء في](7) السطر ما ادعاه التنسي من أن شرط ضبط المسهلة

⁽¹⁾ نص لعبد الواحد ابن عاشر 2479.

⁽²⁾ [في ج [الوقوف].]

^{(3) [}في هـ [الوقوف].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁵⁾ البيت من نظم المؤلف.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج، هـ [حتى].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

بالابدال حرفا محركا بالحمراء أن لا يؤدي الإبدال إلى الإدغام، أما إن أدى الله ذلك فلا يجعل لها نقطة أصلا.

قال: وذلك النسي والنبي في حرفي الأحزاب لقالون، وبالسوء الأعلى قول عنده.

قال: هذا وإن لم ينصوا عليه فهو مأخوذ مما لهم في ضبط النبيئين على قراءة التشديد، إذ لم يذكرا حذفيه جعل النقطة الدالة على الهمزة تحت الياء انتهى (1).

قلت: استدلاله غير صحيح، فكذا مدعاه.

وأما ما ذكره هو وغيره في النسي لورش فلا يصح لوجود المدغم فيه وصلا ووقفا، فيتعين أن تكون المحذوفة هي الأولى على قاعدة المدغم في كلمة [كالعلى]⁽²⁾ والنبي في قراءة غير نافع، وإن كان أصل المدغم فيه في الأول واو اوفي الثاني واوا أو همزة لا يقال: الفرق بين النسي لورش وبين العلى، إن قياس الهمز بعد السكون أن لا يصور ولا كذلك لعلي لأنًا نقول: إنما دبرت لهمزة بين الساكن من واو وياء مزيدين بالحذف لأن قياس تخفيفها [ابدالها]⁽³⁾ من جنس سابقها ثم إدغامه فيها، فيكتفي بصورتها عن صورة المدغم على قياس المدغمين في كلمة، [فقد]⁽⁴⁾ اكتبت بياء واحدة وإن اختلفت بلا اعتبار، ففي التحقيق هي الأولى وفي التخفيف والإدغام هي الثانية المدغم فيها.

⁽¹⁾ كلام المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 171/ب.

^{(2) [}في ج [كالي].]

⁽³⁾ **[في** ب [إبدال].]

^{(4) [}في ب [فلذا].]

فقد تحصل من هذا أن الياء المرسومة في النبي على قراءة الإدغام هي المبدلة من الهمز، وكذا النسي في قراءة ورش، وهذا هو السبب في عدم ذكرهم في النبئين على التشديد جعل النقطة لا ما ذكره التنسي ولو صح ما قاله للزم أن ينصوا على عدم ضبط الياء في النبيئين ونبيا و[الواو في](1) النبوة وهم (68/ب) لم [يقولوه](2)، بل نص أبو داوود في ذيل التنزيل على شدها، وأيضا فيمكن أن يكون سكوتهم عن جعل النقلة في النبيئين بناء منهم على أنه من النبوة ولا أصل له في الهمز، وما احتمل، واحتمل: سقط به الاستدلال انتهى من فتح المنان(3).

قلت: وجدت في بعض التقاليد، وأما النسى فيفرق بينه وبين السوء والنبي.

قال الهبطي: النسي لورش بالوقص والشد، وليس كذلك في بالسوء والنبي، لأن النسي مبدل في الحالتين بخلافهما، فإنهما في الوصل خاصة، والنسي لقالون عقص وكذلك أوزعني (4) ولورش وقص.

قال : نصوا عليه ولم أره انتهي⁽⁵⁾.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب.]

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج [يقولوا].]

⁽³⁾ فتح المنان لعبد الواحد ابن عاشر باب ((القول في إبدال عين الكلمة)) مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 4326.

⁽⁴⁾ وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرتين أولهما في الآية 19 من سورة النحل والأخرى في الآية 15 من سورة الأحقاف.

⁽⁵⁾ كلام الهبطي كما ساقه صاحب فتح المنان السالف الذكر تحت رقم 3175.

القول فيراحكام نقل الحركة

وإنما النسسي: مبتدأ محكي، وورش: مبتدأ ثاني، أبدله: فعل ماض ومفعول والفاعل مضمر يعود على ورش والجملة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر الأول، السكون: يتعلق بثقله، قبل: مقطوع عن الإضافة وتقديره قبل الياء المبدلة من الهمزة، والعامل فيه سكون، تقله فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على ورش، والهاء في أبدله وثقله عائدة على النسي.

ثم قال رحمه الله:

(116) القول في أحكام نقل الحركة ونكر من قال به وتركه هذا نوع من المفرد⁽¹⁾ وربما انضم إليه مجتمع، فلهذا أفرده بعدهما.

أخبر أنه يبين أحكام النقل ويذكر من رواه ومن لم يروه و [حقيقته] (2) تحريك الساكن بحركة الهمزة التي بعده في الوصل وإسقاطها من اللفظ، والأحكام بفتح الهمزة نحو قفل وأقفال.

المجراد: وذكر بالخفض معطوف على قوله: أحكام و لا يصبح رفعه، لأن الذكر بمعنى القول، فإن رفع كان عطفا للشيء على نفسه. (3)

الحلقاوي: وذكر فيه وجهان، إما أن يكون معطوفا على أحكام أو على القول، قالهما: ابن عبد الكريم ووافقه المجاصي على الثاني ووافقه السوارثيني

⁽¹⁾ أي هذا نوع من الهمز المفرد.

^{(2) [}في أ [حقيقة].]

⁽³⁾ إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد، الورقة (90/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي،

على الأول أعني الخفض، ورد الثاني بأن قال: ولا يصح فيه الرفع لأنا قدمنا أن القول والذكر والباب بمعنى واحد، فيكون فيه التكرار بغير فائدة (1).

القول فعر لحكام نقل المركة

قوله: من قال به وتركه.

قال بعضهم: يحتمل أن يكون أراد معرفة من قال به وتركه يعني من أخذ به وناقض أصله وهو ورش، لأنه ترك النقل في [كتابيه⁽²⁾]⁽³⁾ أني على الأصح وأخذ به قالون في أربعة مواضع، وتركه فيما عداهن فيكون راجعا لهما معا انتهى.

قلت: ويحتمل قوله: وذكر من قال به ورش، ولا ينتقض بكتبيه اني [لأنها] (4) مفردة لا تكسر القواعد.

وقوله: وتركه هو قالون ولا يرد عليه والن وعادا.

الأولى إذ الحكم للغالب وهو [أظهر]⁽⁵⁾ كما يأتي في الإعراب: في أحكام: متعلق بالقول، به: متعلق بقال، ومن: موصولة في موضع خفض وصلتها قال به، وقوله وتركه: هو صلة لموصول محذوف دل عليه الأول، والتقدير: وذكر من قال به ومن تركه، وانما احتيج لهذا التقدير لأن القائل بالنقل ورش والقائل بتركه قالون، فوجب التباين ولا يستقيم ذلك إلا بتقدير موصول

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب أحكام نقل حركة الهمزة الورقة 29/أ.

^{(&}lt;sup>2)</sup> سورة الحاقة الآية (19)، والآية (25).

^{(3) [}في أ، ب [كتبيه].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ج، هــ.]

^{(&}lt;sup>5)</sup> [في ج، د [الظاهر].]

وحذف الموصول [جائز]⁽¹⁾ ان علم و[لو]⁽²⁾ لم يكن الألف واللام كما في البيت وهو مذهب الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك ،ولذلك قال في [التسهيل]⁽³⁾: وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام ومنعه أكثر [البصريين]⁽⁴⁾.

وذكره ابن هشام في مغني اللبيب(5).

وذكر ابن هشام: أن ابن مالك شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر، وهذا الشرط موجود في كلام الناظم لأنه معطوف على من في قوله، وذكر من قال به. [والحجة](6) لمن أجازه قوله تعالى: "وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم"(7) [أي وبالذي أنزل إليكم](8).

ثم قال رحمه الله:

(117) حركة الهمزة لورش تنتقل للساكن الصحيح قبل المنفصل

(118) أو لام تعريف وفي كتابيه خلف ويجري في إدغام ماليه

أخبر أن ورشا ينقل حركة الهمزة لما قبلها بأربعة شروط في المنقول إليه: - أن يكون ساكنا خرج نحو فنتبع آيتك⁽⁹⁾.

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في ج، د وفي أ إن.]

^{(3) [}في ب [التمهيد].]

^{(&}lt;sup>4)</sup> [في أ [المصربين].]

⁽⁵⁾ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص: 738.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في هـ [والجملة].]

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة العنكبوت الآية (46).

^{(8) [}في ج أوبالذي أنزل إليكم والهاء في به وتركه عائد على النقل].]

^{(&}lt;sup>9)</sup> سورة طه الآية (134).

- صحيحا من آمن أو في حكمه ليدخل حرفي اللين ابني آدم⁽¹⁾، خلوا إلى شياطينهم⁽²⁾.
- احترز من المعتل نحو إلا أتفسهم $^{(8)}$ ، قالوا آمنا $^{(4)}$ ، وفي أتفسكم $^{(5)}$ ، قيل احترز من بعد نحو اعلم $^{(6)}$.
 - المنفصل احترز به نحو قرآن $^{(7)}$ ، بسئل $^{(8)}$ ، مسئو $K^{(9)}$.

قال في الكنز: نقل ورش حركة همز القطع المبتدأة إلى الحرف الدي يليها من آخر الكلمة السابقة ولو كانت مقدرة إن كان ساكنا غير مد ولا منوي الوقف أصليا كان أو زائدا رسم أو لم يرسم، إن وصله به، ثم حذف الهمزة محققة حال تخفيف اللفظ به (10).

وفي الضابط: قيود.

فقوله: حركة همزة القطع قيد أخرج به نحو ميم الله خلافا لمدعيه.

وقوله (68/ ب): المبتدأة أخرج نحو يسئل فليس مذهبه.

⁽¹⁾ سورة المائدة الآية (27).

⁽²⁾ سورة البقرة الآية (14).

⁽³⁾ سورة النور الآية (6).

^{(&}lt;sup>4)</sup> سورة آل عمران الآية (119).

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة الذاريات الآية (21).

^{(&}lt;sup>6)</sup>سورة البقرة الآية (140).

^{(&}lt;sup>7)</sup> سورة يونس الآية (61).

⁽⁸⁾ سورة الأحزاب الآية (8).

^{(&}lt;sup>9)</sup> سورة الإسراء الآية (34).

⁽¹⁰⁾ انظر كنز المعاني في شرح الأماني الورقة 103 أ، مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

وقوله: إلى الحرف الذي يليها [من آخر الكلمة](1) السابقة بيان أنه ينقل إلى ما قبل لا إلى ما بعد حفظا للوزن، ولأن السابق ظرف.

قوله: ولو كانت السابقة مقدرة أدخل لام التعريف لأنها كلمة إذا هي حرف معنى.

قوله: إن كان ساكنا أخرج نحو "الكتب أفلا"(2) لاشتغال المحل.

قوله: غير مد أخرج نحو يا أيها⁽³⁾، قالوا آمنا⁽⁴⁾، في أنفسهم⁽⁵⁾، تعذرا في الألف ولعدم النقل في [الأخريين]⁽⁶⁾ [وإلا]⁽⁷⁾ فبنحو قاضوا أبيك⁽⁸⁾ وابتغيي أمر جائز.

وفي عبارة الناظم قصور لخروج حرفي اللين وهما منه لأن المصحيح يقابل المعتل ولو قال:

وحرك لورش غير ذي المد ساكنا أخيرا

^{(1) [}ما بين [...] لا يوجد في ب. د.]

⁽²⁾ سورة الأنبياء الآية: (30) عند قوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يومنون".

⁽³⁾ سورة البقرة الآية (21) وقد ذكرت في القرآن الكريم مائة وخمسين مرة.

⁽⁴⁾ سورة البقرة الآية (14)، وقد نكرت "قالوا" في القرآن الكريم، ولحد وثلاثون وثلاثمائة مرة.

⁽⁵⁾ سورة النساء الآية (63).

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في ج [الأخيرين].]

^{(7) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

^{(&}lt;sup>8)</sup> لا وجود لهذا المثال في القرآن.

القول فيراحكام نقل الحركة

لوفّى و إيعتذر] (1) له بأنه أراد الصحيح وما جرى مجراه، و لا منوي الوقف أخرج كتابيه من الاتفاق.

وقوله: أو زائد ليندرج نحو قالت أخرج نصا لأنه [نزل]⁽²⁾ منزلة الجزء. وقوله: أو لم يرسم ليندرج التنوين كذلك لأنه حرف.

قوله: إن وصله به أي وصل الهمز بالساكن تخصيصا للخلاف بالوصل ولا يأتي في الوقف فيتعين [للنقل](3) نحو قد أفلح(4)، آلم أحسب(5) الخ انتهى(6).

قال ابن الباذش في الإقتاع: كان ورش يحذف كل همزة في أول كلمــة إذا كان قبلها ساكن وينقل حركتها إليه، أي حركة كانت إذا كانا من كلمتين ما لم [يكن] (7) للساكن حرف مد ولين أو ميم الجمع.

قال: وهذا إذا وصل، فإذا وقف حقق الهمزة لابتدائه بها، فأما حروف المد واللين فلا تنقل إليها الحركة نحو فما آمن (8)، وفي أنفسكم (9)، وقوا أنفسكم (10).

^{(1) [}في ج [يعتذر].]

^{(2) [}في د، هـ [نتزل].]

^{(3) [}في ج [للوقف].]

⁽⁴⁾ سورة الأعلى الآية (14).

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة العنكبوت الآية (1).

⁽⁶⁾ كنز المعاني الورقة 103 مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش 1/55.

^{(&}lt;sup>7)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽⁸⁾ سورة يونس الآية (83).

^{(&}lt;sup>9)</sup> سورة الذاريات الآية (21).

⁽¹⁰⁾ سورة التحريم الآية (6).

قال: قال لي أبي رضي الله عنه: الألف لا تنقل إليها حركة الهمز لأنها لا تحرك، وتنقل إلى الواو والياء الذين ما قبلهما منهما نحو في أنفسكم، وقوا أنفسكم. فتقول: في أنفسكم، وقوا أنفسكم ولم ينقل ورش إليهما الحركة لأنه حملهما على الألف(1).

قال في الاقتصاد: فإن انفتح ما قبل الياء والواو نحو ابني آدم و[ذواتي] (2) أكل (3) نقل إليهما حركة الهمزة لزوال معظم المد منهما (4).

قلت: ولذا قال بعضهم: كان من حق الناظم أن يستثني حرفي اللين من مفهوم قوله الصحيح: [فيقول]⁽⁵⁾:

أو حرفي اللين فإن النقل أتى قياسا فيهما ونقلا⁽⁶⁾ وقال الجادري:

وما قاله في الاقتصاد نحوه في التلخيص وجامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والأذفوي في الإبانة ومكي في الكشف والمهدوي في الشرح وابن الباذش في شرح الحصرية (8).

⁽¹⁾ الإقناع لابن الباذش ج 1 ص: 390 تحقيق قطامش.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [في ج [ذاتي].]

⁽³⁾ سورة سبأ الآية (16).

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 172/أ.

^{(5) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁶⁾ نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 223 من نسخة مخطوطة.

⁽⁷⁾ نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 223 من نسخة مخطوطة.

⁽⁸⁾ شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 1/172.

قال المجراد: وقد اشترط بعضهم في النقل أيضا ألا يكون الساكن ميم الجمع ولم يذكره المصنف انتهى (1).

قلت: بل هو خارج من قوله: للساكن وقد [أخذ] (2) بعضهم فيها بالنقل ولا عبرة به.

قال في الإقتاع: واشترط بعضهم أيضا أن لا يكون الساكن حاء أو عينا نحو واصفح إن الله(3)، ولا تتبع أهواءهم(4)، ونحوه والأكثرون على النقل(5).

قال الأهوازي: وبه قرأت على أصل ورش. (6)

قوله: أو لام تعريف، وإنما [خصها]⁽⁷⁾ بالذكر لاتـصالها فـي الخـط واللفظ وفي المعنى منفصلة.

قال في التذكرة: فأما كون الهمزة مع الساكن في كلمة واحدة كلام التعريف، فورش ينقل حركة الهمز إلى اللام ثم يسقطها حيث وقع. (8)

قال في الاقتصاد: وهذا عند القراء والنحويين، وإن كان متصلا في الخط فهو يجري مجرى المنفصل لانفصال لام المعرفة مما بعدها في المعنى. (9)

⁽۱) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (90/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

^{(2) [}في أ [أجاز].]

⁽³⁾ سورة المائدة الآية (19).

⁽⁴⁾ سورة المائدة الآية (40) و (49). وسورة الشورى الآية (15).

⁽⁵⁾ الإقناع لابن الباذش ج 1ص: 393.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>7)</sup> [في أ [خصصها].]

⁽⁸⁾ التذكرة لابن غلبون ج 1/165

⁽⁹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174/ أ.

وقال في التيسير: وإن كان متصلا مع الهمزة في الخط فهو يجري عند القراء مجرى المنفصل. (1)

فائدة: قال الداني في إيجاز البيان: واعلم أن ورشا إذا ألقى حركة الهمزة على لام التعريف، وحركها بها، وكان قبلها [ألف أو واو أو ياء قد حذفن من اللفظ من أجل سكونها قبل إلقاء الحركة عليها أو كان قبلها] (2) ساكن جامد غير هن وقد حرك في اللفظ لأجل ذلك لم يردوا الواو والألف والياء، ولا ردوا السكون إلى الحرف المحرك بل يترك ذلك كله على حاله مع سكون اللام لأن تحريكها عارض إذ هو تخفيف بناء على الأصل دون اللفظ .

فأما الواو فنحو: الن(3)، وانكحوا الأيامي(4).

وأما الياء فنحو: في الأرض $^{(5)}$ ، وما تُغني الآيت $^{(6)}$.

وأما الألف فنحو: وإذا الأرض(7).

وأما الساكن الجامد فنحو: فمن يستمع الآن $^{(8)}$ ، عـن الآخـرة $^{(9)}$ ، مـن الأولى $^{(10)}$ ، بل الإسان $^{(11)}$ ، الم نهلك الأولين $^{(12)}$.

⁽¹⁾ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداتي ص: 36.

^{(2) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽³⁾ سورة يوسف الآية (51).

⁽⁴⁾ سورة النور الآية (32)

⁽⁵⁾ سورة الحشر الآية (1).

⁽⁶⁾ سورة يونس الآية (101).

⁽⁷⁾ سورة الانشقاق الآية (3)

⁽⁸⁾ سورة الجن الآية (9).

⁽⁹⁾ سورة آل عمران الآية (77).

 $^{^{(10)}}$ سورة الضحى الآية $^{(4)}$.

⁽¹¹⁾ سورة القيامة الآية (14).

⁽¹²⁾ سورة المرسلات الآية (12).

وكذلك يفعل بالواو والياء إذا كانتا صلتين لهاء ضمير أو هاء التأنيث أو ميم جمع نحو: لا تدركه الأبصار⁽¹⁾، وبداره الأرض⁽²⁾، ربه (111/أ) الأعلى⁽³⁾، وهذه الأنهار⁽⁴⁾، وأنتم الأعلون⁽⁵⁾.

وقاله أيضا في جامع البيان والتمهيد (69/أ) وإرشاد المتمسكين والتخليص وابن الباذش في شرح الحصرية (6).

قال في الإقتصاد: فاعلم ذلك وتدبره، فإنه تنبيه حسن. (7).

القول فيرلحكام نقل المركة

وقال ابن هشام في التلخيص: وهذه الحركة المنقولة على الساكن عارضة حكمها حكم السكون فلا توجب إثبات محذوف كقوله: قالوا السن جئت⁽⁸⁾ ولا إسكان تحريك نحو: فمن يستمع الن.

وقال ابن الطفيل⁽⁹⁾ والمرجبي⁽¹⁰⁾ في شرح المصرية واختلف عن ورش في إثبات حرف المد وفي حذفه إذا كان قد انحذف في اللفظ لسكونه وسكون

⁽¹⁾ سورة الأنعام الآية (103).

⁽²⁾ سورة القصيص الآية (81).

⁽³⁾ سورة الليل الآية (20).

⁽⁴⁾ سورة الزخرف الآية (51).

^{(&}lt;sup>5)</sup> سورة آل عمران الآية (189).

⁽⁶⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174/أ.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>8)</sup> سورة البقرة الآية (71).

⁽⁹⁾ تقدمت برقم (1049) ص: 190.

⁽¹⁰⁾ لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

لام المعرفة بعده نحو: قالوا الن، وفي الأرض، وإذا الأرض، فلما نقل حركة الهمز إلى اللام قيل: يرد حرف المد لزوال موجب حذفه وهو السكون.

وقيل: لا يرد لأنها هذه الحركة في اللام عارضة عن سكون قد كان معه حذف.

وقال: كل واحد منهما وبهذا قرأت (1).

المنتوري: لا عمل على رد المحنوف في قراءة ورش حسب ما تقدم (2).

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد يجوز رد الألف والياء والواو في جميع ما تقدم لعدم وجود الساكن الثاني لفظا لتحركه بحركة الهمز، وقاله أيضا في التلخيص وإيجاز البيان⁽³⁾.

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد قالت العرب: قم لان(4).

وأنشد القراء:

لقد كنت تخفي حب سمراء خيفة فبح لان منها بالذي أنت بائح⁽⁵⁾ فرد سكون الحاء اعتدادا منه بحركة اللام.

⁽¹⁾ شرح الحصرية لابن الطفيل باب "القول في أحكام نقل الحركة" مخطوط خزانة بن يوسف بمراكش 298.

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174 / أ.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 174 أ.

^{(&}lt;sup>5)</sup> لم أقف على البيت إلا منكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر وعند المصنف لبن الفاضى.

ونحوه في إيجاز البيان (1).

وقال في التلخيص: وليس ذلك من مذاهب القراء(2).

وقال في إرشاد المتمسكين: والوجه السائر ما عليه القراء وهو ما قدمته أو لا فاعلم ذلك⁽³⁾.

وقال في إيجاز البيان: ولا إمام لهذه اللغة من أئمة أهل القرآن وهي غير مقرؤ بها، وإنما ذكرناها لتعرف انتهى (4).

[قلت] (5): وقد حكى أبو داوود في مختصره التنزيل في سورة البقرة [الإجماع](6) على حذف حرف العلة.

ونصه: وتسقط الواو من قالوا في لفظ القارئ في حال الدرج في رواية ورش بإجماع من القراء حملا له على الأصل في قراءة الجماعة انتهى (7).

وإلى هذا الحكم أشرنا بهذه الأبيات الثلاث من الطويل:

وفي نحو قالوا الن تحذف واوها من اللفظ إجماعا لورش [قحصلا] ٥٠ كذا وما تغني بيونس قد أتى إذا الأرض أيضا حيث جاءك مسجلا ومن قال غير ذا فليس موفقا وخالف أهل العلم بل كل من تال (9)

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174 أ.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>5)</sup> [ما بين [.....] لا يوجد في أ.]

⁽⁶⁾ [في ج [الاجتماع].]

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

^{(8) [}في د، هـ [لتعذلا].]

^{(&}lt;sup>9)</sup> الأبيات من نظم المؤلف رحمه الله.

فائدة: مناسبة نون من تفتح مع أل وتكسر مع غيرها وقد تكسر مع أل وقد تحذف وإليه أشار في الكافية بقوله:

أصل المثال إنما للحي من الميت النصب فصلال ملميت(١)

والفتح حق نون من من قبل ال وحنفها في الشعر غير مستقل كأتما للحبي ملميت النصب وكسرها من قبل غير ال وجب والفتح نسزر وكذاك الكسسر من قبل ال قد جاء وهو نسزر

فائدة: [من معنى الأولى](2) إذا كان أول الساكنين واوا مفتوحا ما قبلها بالاختيار ضمها، وإن كانت واو الجمع، ويجوز كسرها وفتحها، وإن كانت لغير جمع فالاختيار كسرها ويجوز ضمها، لكن إذا كان واو جمع فالضم أفشى ثم الكسر وثم الفتح فمثال واو الجمع قولك: الزيدون عصوا الحاكم، فيجوز لك في الواو ثلاثة أوجه ومثال غيرها قولك: لو القوم قدموا لفرحت بهم فيجوز لك في الواو وجهان.

وإلى هذا أشار في الكافية بقوله:

وكسر واو لو على الضم رجـح وفي اشتروا ونحوه العكس اتضح وفتح واو اشتروا الضلالة عزى ابن جني لذي عداله (٥)

[قوله](4): وفي كتابيه خلف أي الخلاف للأزرق في النقل وعدمه.

قال الداني في إيجاز البيان: اختلف أصحاب أبي يعقوب عنه في نقل حركة همزة اني إلى الهاء من كتابيه وفي ترك نقلها.

⁽¹⁾ شرح الشافية الكافية ج: 2.

^{(&}lt;sup>2)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في هــ.]

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

فروى بعضهم عنه النقل.

قال : وهي رواية عبد الصمد ويونس وأحمد عن ورش فيما قرأنا من [طرقهم] (1).

قال : (69/ب) وروى آخرون عنه ترك النقل أداء⁽²⁾.

قال في إرشاد المتمسكين: فروى أكثر أصحاب أبي يعقوب عنه عن ورش ترك النقل⁽³⁾.

وذكر في جامع البيان والتمهيد والتعريف والتلخيص والمعوجز عن أبي يعقوب عنه: ترك النقل في ذلك خاصة (4).

ونصه: [في التعريف]⁽⁵⁾ روى أبو يعقوب عنه بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها⁽⁶⁾.

قال في إرشاد المتمسكين: وبذلك قرأت في روايته وبه آخذ(7).

وقال في التلخيص: وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه آخذ. (8)

وقال في جامع البيان: وبذلك قرأت من طريقه على الخاقاني وأبي الفتح وابن غلبون عن قراءتهم، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين⁽⁹⁾.

^{(1) [}في أ، د [طريقهم].]

⁽²⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ [ما بين [...] من أ، ج.]

^{(&}lt;sup>6)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>7)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>8)</sup> المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>9)</sup> المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت على كل من قرأت عليه بروايسة أبى يعقوب⁽¹⁾.

القول فبرلحكام نقل المركة

[وقال في التهذيب: وعنه خلاف في الحاقسة (2) والمسأخوذ بسه تسرك النقل (3).

قال في التمهيد: ولم أجد النقل ولا غيره في هذا الموضع في كتاب أحد من الناقلين عنه، إلا في كتاب أبي الأزهر الذي صنعه في الاختلاف، فإنه روى عنه الخلاف فيه (5).

وقال في إيجاز البيان وإرشاد المتمسكين: [نحوه] (6).

وقال في إيجاز البيان: الروايتان عنه صحيحتان غير أنه من روى النقل سلك مذاهب القراءة، لأنها كالأصلية يجب النقل إليها ومن تركه سلك مـذاهب النحاة في إثباتها في الوقف فقط، فإذا وصلت فعلى نية الوقف لاسيما والكلمـة رأس آية (7).

وقال في التمهيد: والوجهان صحيحان عن ورش.

⁽¹⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

⁽²⁾ يعنى سورة الحاقة.

⁽³⁾ شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 175/ب.

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في د.]

⁽⁵⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

^{(6) [}ما بين [...] لا يوجد في أ.]

⁽⁷⁾ شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

قال: والأوجه عندي ترك النقل(1).

المنتوري: وترك النقل هو المشهور المعمول به في رواية أبي يعقوب عن ورش انتهى (2).

قلت: واقتصر طاهر بن غلبون على التحقيق.

ونصه: لا ينقل ورش حركة الهمزة لهاء السكت وهو موضع واحد في الحاقة كتابيه إتى لأنه ينوي بها وانقطاع الهمزة عنها(3).

القول في أحكام نقل الحركة

وقال في الاقتصاد: وبذلك قرأت على جميع شيوخ المصربين وبه آخذ (4).

قال في التيسير: واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن من ذلك حرفا واحد في الحاقة وهو قوله: كتابيه إتي ظننت فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف، وبذلك قرأت على مشيخة المصريين (5).

قال في الدر النثير: وقوله: على مراد القطع، يريد أنهم نووا [بدلك] (6) الوقف على الهاء من كتابيه ثم الابتداء بما بعده، وإن كان الكلم موصولا، وإنما احتاج إلى هذا التقدير لأن الهاء في كتابيه هاء السكت، وحقها أن تثبت في الوقف دون الوصل، فمن وقف هنا عليها فقد أعطاها ما تستحقه من الحكم،

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/أ

⁽⁵⁾ التسيير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 36.

^{(&}lt;sup>6)</sup> [ما بين [...] يوجد في أ.]

ومن وصلها فكأنه قدر أنه وقف عليها، وهذا التقدير يشبه ما يسميه النحويون الحمل على التوهم كقول الشاعر:

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولاناعب ألا يبين غرا بهساا

بخفض ناعب على توهم أنه زاد الباء بعد ليس فقال: ليسوا بمصلحين ثم عطف عليه بالخفض.

ومن هذا النوع قراءة الجماعة غير أبي عمرو "فأصدَق وأكن من الصالحين" (2) يجزم آلن حملا على موضع الفاء لأنه لو لم يُثبت الفاء لجزم أصدق.

وعلى هذا تتخرج قراءة نافع رحمه الله ومحياي⁽³⁾ بسكون الياء [كأنه]⁽⁴⁾ نوى الوقف عليها وإن لم يقف، وكذا قراءة قتبل وجئتك من سببأ⁽⁵⁾ بسكون الهمزة في الوصل.

ولا يجوز الوقف على هذين الموضعين لأن يبتدأ بما بعدهما [لأن ما بعدهما] من تمامهما إلا أن يكون الوقف لانقطاع النفس أو للنسيان ثم يوصل بما بعده والله سبحانه أعلم انتهى (7).

ابن الجزري: واختلف عن ورش في حرف واحد وهو كتابيه إني في الحاقة، فروى الجمهور إسكان الهاء من أجل أنها هاء سكت.

⁽¹⁾ الدر النثير والعنب النمير للمالقي باب أحكام نقل الحركة ولم أقف على اسم الشاعر القائل للبيت.

⁽²⁾ سورة المنافقون الآية (10).

⁽³⁾ سورة العنكبوت الآية (162).

^{(&}lt;sup>4)</sup> [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

⁽⁵⁾ سورة النمل الآية (22).

^{(&}lt;sup>6)</sup> [في أ [لأنه].]

⁽⁷⁾ الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التسيير لابن أبي السداد المالقي.

وروى آخرون عنه النقل طردا للباب(1).

الجعبري: لورش في اقرأوا كتابيه إني في الحاقة وجهان نقلهما الصقلي.

أحدهما: ترك النقل المعبر عنه بإسكان الهاء وهو المشهور عنه ولم يذكر في التيسير غيره وفاقا للمصباح ولهذا أشار إلى ترجيحه بأصح تقبلا وفاقا لمكي وابن شريح⁽²⁾.

وقال الأهوازي: الوجهان سيان عند أهل مصر (3).

قال ناظم الخلاف:

والخلف في كتابيه عين ورشنا سكنه واعلمه أنه مستحسنا إذ هو مذهب الإمام يوسفيا الأزرق المصري فضله اعرفا(70/أ)())

⁽¹⁾ النشر في القراءات العشر لابن الجزري 404/1.

⁽²⁾ كنز المعاني للجعبري باب نقل حركة الهمزة الورقة 103/أ مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55

⁽³⁾ المصدر نفسه.

^{(&}lt;sup>4)</sup> نظم الخلاف المتازي البيان 49 و50 السطر 10 ¹11 الورقة 2/ أ من نسخة مخطوطة خاصة.



فمرمر للموضوعات

| الصفحة | الموضوعات |
|--------|----------------------------------|
| 7 | فصل في ضم ميم الجمع عند ورش |
| 8 | في أحكام ميم الجمع |
| 25 | في الوقف على ميم الجمع |
| 26 | في هاء ضمير الواحد |
| 31 | صلة الضمير بالواو أو الياء |
| 32 | هاء الكناية |
| 33 | هاء ضمير الواحد |
| 37 | أحوال وصل هاء ضمير الواحد |
| 40 | هاء ضمير الواحد المتصلة بالفعل |
| 44 | تسكين عين: "مع" وفتحها |
| 46 | حذف حرف العطف عند الناظم |
| 49 | العلة في قصر قالون للهاء |
| 54 | أحوال وصل هاء ضمير الواحد (تابع) |
| 58 | أحوال وصل هاء ضمير الواحد لقالون |
| 60 | أحوال قصر نافع لهاء الضمير |
| 61 | علة قصر نافع لهاء الضمير |
| 64 | الممدود والمقصور |
| 72 | الترتيل والحدر |

| د واللين في الألف | المد واللين في الألف | | 76 |
|--------------------------------------|------------------------------------|-----------------|-----|
| د واللين في الواو والياء | المد واللين في الواو والياء | | 77 |
| وف المد | حروف المد | | 82 |
| د الطبيعي | المد الطبيعي | | 85 |
| د المزيد | المد المزيد | | 87 |
| ار المد الطويل وأسباب المد الفرعي | مقدار المد الطويل وأسباب المد الفر | المد الفرعي | 88 |
| للف القراء في مقدار المد الطويل | اختلاف القراء في مقدار المد الطويل | ىد الطويل | 91 |
| طبقات المد للقراء السبعة | في طبقات المد للقراء السبعة | ā | 93 |
| اتب المد للقراء السبعة | مراتب المد للقراء السبعة | | 95 |
| اتب المد | مراتب المد | | 97 |
| . في المدغم | المد في المدغم | | 106 |
| فرق عند ورش بين المد المتصل والمنفصل | لا فرق عند ورش بين المد المتصل | المتصل والمنفصل | 114 |
| وب التمكين لبيان الهمزة | وجوب التمكين لبيان الهمزة | | 116 |
| وجوب مد المتصل | ني وجوب مد المتصل | | 116 |
| ورد في مد جاء والضالين | ما ورد في مد جاء والضالين | ن | 118 |
| . المنفصل يقال له مد الفصل | لمد المنفصل يقال له مد الفصل | صل | 119 |
| عتبار: المد في المتصل | لاعتبار: المد في المتصل | | 122 |
| . المشبع عن قالون أشهر | لمد المشبع عن قالون أشهر | | 123 |
| . في حالة الإرداف | لمد في حالة الإرداف | | 125 |
| جيح القصر في المنفصل | رجيح القصر في المنفصل | | 126 |
| ات الزيادة في المتصل والمنفصل | لمبقات الزيادة في المتصل والمنفصل | والمنفصل | 127 |
| قالون في الرتبة دون مد ورش | د قالون في الرتبة دون مد ورش | <i>و</i> رش | 128 |
| تب الإشباع في المد | راتب الإشباع في المد | | 128 |
| | | | |

| مد یا آدم ویا أخت (| 130 |
|---|-----|
| ما ورد عن أصحاب القصر في المنفصل | 132 |
| فائدة ثمرة الجمع في القراءات | 135 |
| ما ورد في الجمع بين القراءات | 136 |
| ما ورد في تقديم قراءة على قراءة | 137 |
| ما ورد عن السلف في القراءات | 139 |
| ما يحتاج إليه القارئ في القراءة | 139 |
| فتو ى للإمام السيوطي في ما إذا قرأ المقرئ كلمة ملفقة من قراءتين 1 | 141 |
| ما ورد عن ابن الصلاح في الاستمرار على قراءة واحدة 2 | 142 |
| ما ورد من أقوال الأئمة في من يخلط القراءات | 143 |
| إعراب البيتين (70-71) من: أو همزة إلى حال الوقف | 144 |
| ما ورد من الخلاف الواقع في المد إذا جاء بعده همز | 145 |
| ما ورد من الخلاف الواقع في الممدود والمقصور على المشهور 6 | 146 |
| هل الخلاف بين المد والقصر أو المد والتوسط؟ | 152 |
| إعراب البيت 73: والخلف في المد لما تغيرا | 166 |
| ما ورد من الخلاف في الممدود والمقصور على المشهور (تابع) 8 | 168 |
| القول في الممدود والمقصور والمتوسط على المشهور 6 | 196 |
| القول في الممدود وياء إسرائيل | 199 |
| القول في الممدود: ألف التنوين المبدلة | 206 |
| القول في الممدود والمقصور: ما كانت الهمزة فيه مجتَّلبة الابتداء 2 | 212 |
| رفي يواخذ الخلاف | 216 |
| عادا الأولى | 223 |
| ما ورد في ءالن | 229 |

| 236 | ما ورد في الواو والياء الساكنين |
|-----|--|
| 242 | ما ورد في و او سوءات |
| 252 | ما ورد في مد سوءات |
| 263 | ما ورد في قصر وأو موئلا وموءودة |
| 268 | ما ورد في الحروف التي وقعت في أوائل السور |
| 293 | ما ورد في فواتح السور |
| 297 | ما ورد في حرف اللين إذا سكن ما بعده بالوقف |
| 307 | القول في التحقيق والتسهيل |
| 311 | نافع سهل أخرى الهمزتين |
| 359 | ما ورد في الهمزتين المتفقتين في كلمتين |
| 372 | ما ورد في الهمزتين المكسورتين |
| 388 | ما ورد في الهمزتين المضمومتين |
| 395 | ما ورد في الهمزتين المضمومتين والمفتوحتين |
| 397 | ما ورد في الهمزتين المضمومتين والمفتوحتين في كلمتين |
| 400 | ما ورد في الهمزتين المختلفتين في الحركة |
| 414 | فائدة في إضافة الألف واللام لبعض |
| 417 | فائدة في تعريف كل وبعض بالألف واللام |
| 419 | فصل في حكم همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة للاستفهام |
| 427 | فصل في الاستفهام إن تكرر |
| 431 | القول في إبدال فاء الفعل |
| 435 | القول في إبدال فاء الكلمة سواء كانت في الفعل أو في الاسم |
| 445 | القول في إبدال عين الكلمة و لامها إذا وقعتا همزة |
| 460 | القول في أحكام نقل الحركة |
| | |